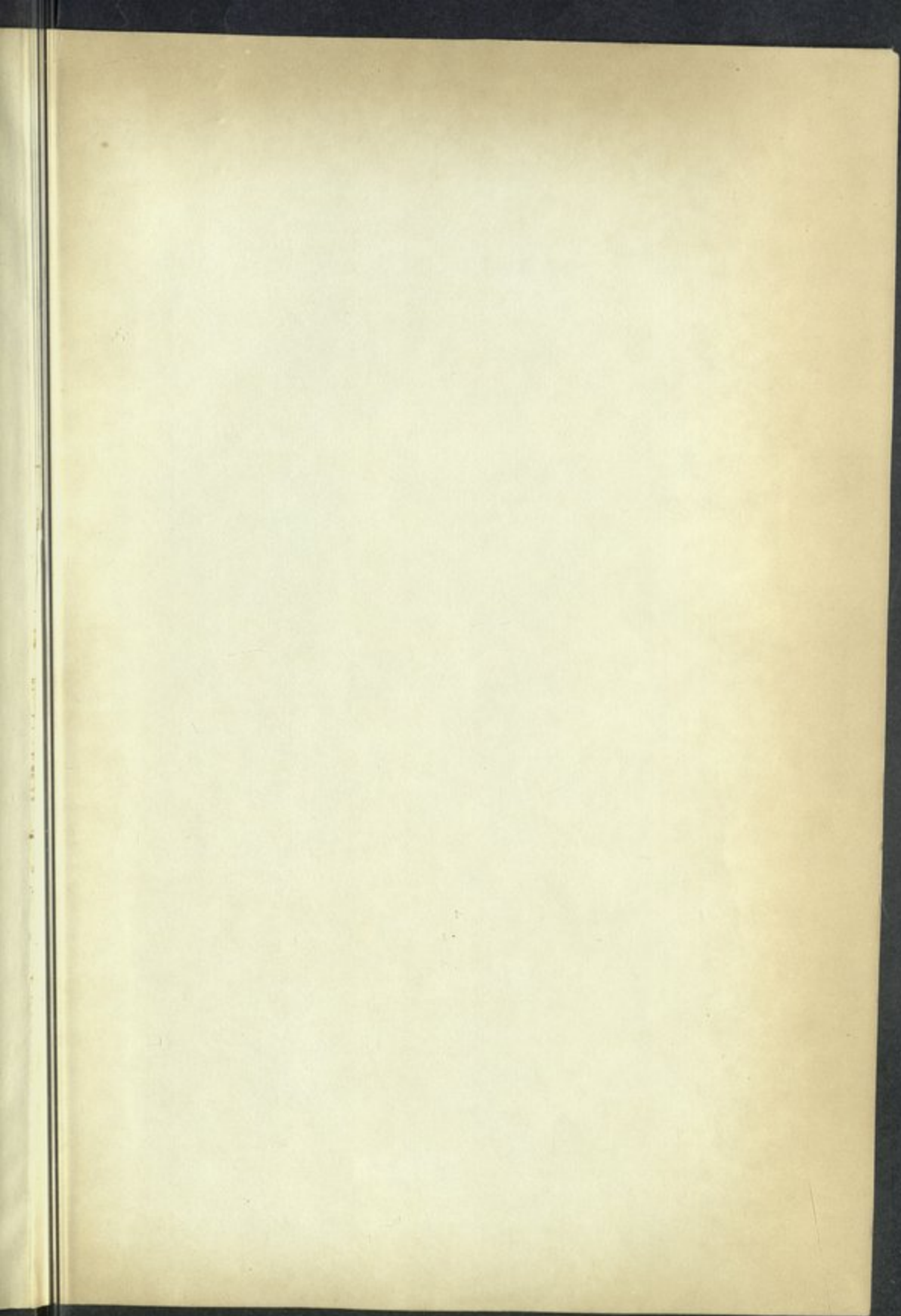


A. U. B. LIBRARY

THE END OF THE WORLD



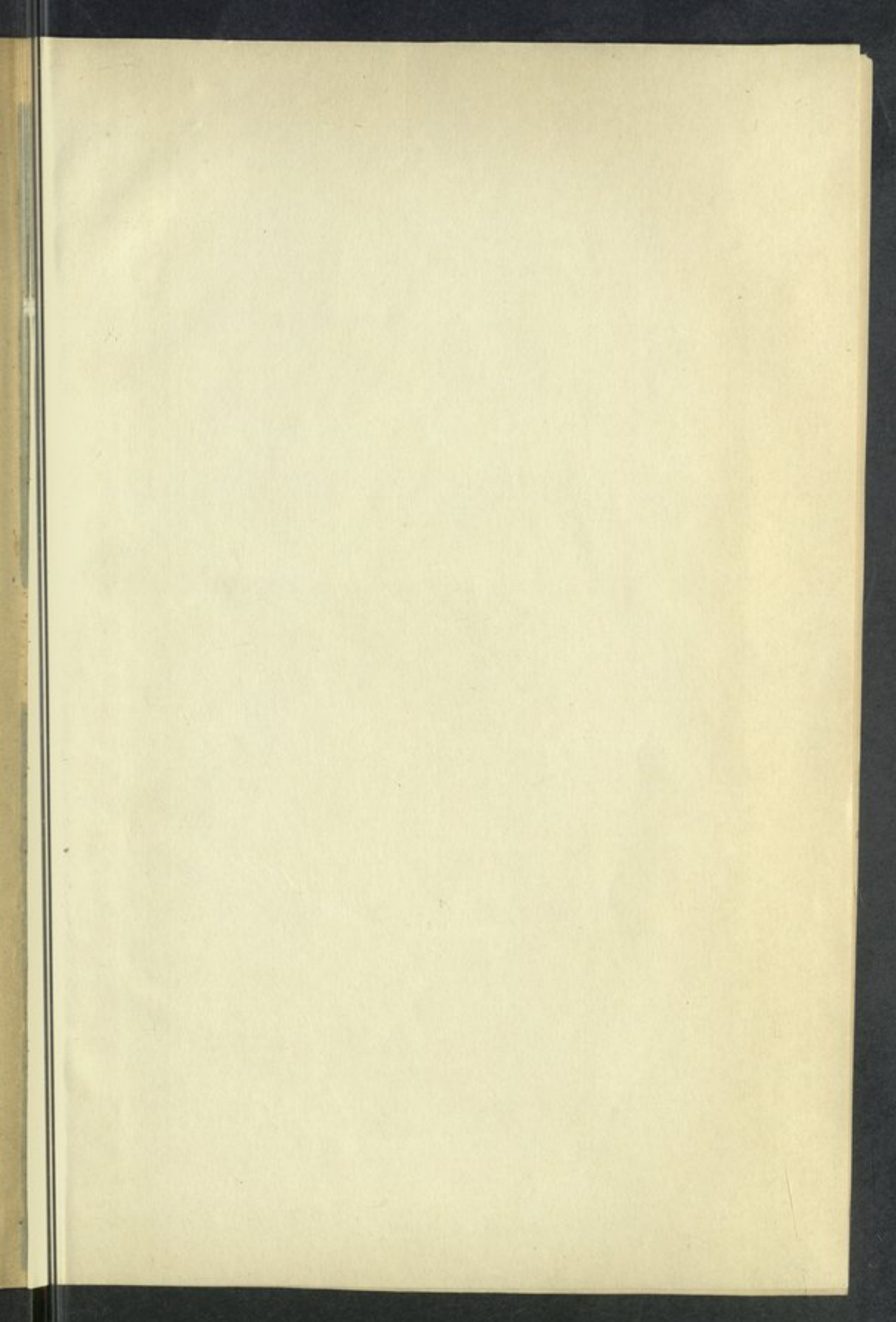
Handwritten text, likely a title or header, possibly in Arabic script.

Handwritten text, likely a title or header, possibly in Arabic script.

Handwritten text, likely a title or header, possibly in Arabic script.

Handwritten text, likely a title or header, possibly in Arabic script.

Handwritten text, likely a title or header, possibly in Arabic script.



هذه هي أندونيسيا

رئيسة المنظمة الثقافية عن أندونيسيا المجاهدة
نشرت في كلية التجارة بجامعة فؤاد الأول بمصر :

أثر المواد الأولية في مستقبل أندونيسيا السياسي
ونال بها المؤلف درجة الماجستير في التجارة - بقية العلوم السياسية

وكانت لجنة الحكم مؤلفة من حضرات :

الأستاذ حسين بك كامل سليم عميد كلية التجارة
الأستاذ الدكتور أحمد سويلم العمري أستاذ العلوم السياسية بالكلية
الأستاذ الدكتور عبد المنعم الشرفاوي وكيل كلية الآداب

تأليف

فؤاد بنون الشاذلي

خريج كلية المعلمين الإسلامية بسومطرة
بكالوريوس في الاقتصاد السياسي ودبلوم في العلوم السياسية
من كلية التجارة - جامعة فؤاد الأول بمصر

(١٩٤٧ - ١٣٦٧ هـ م)

78525

مطبعة الشيكشي بالأزهر بمصر

(جميع الحقوق محفوظة)

الاهداء

إلى الذين زرعوا لغيرهم والذين استشهدوا في جهادهم

أهدى

هذه الرسالة، داعياً المولى عز وجل أن تكون ذكرى للماضى،

وهدى للمستقبل



المؤلف



W. A. Lyle

My dear Sir,

I have the honor to acknowledge the receipt of your letter of the 10th inst.

شكر وتقدير

أقدم أجزل الشكر وأطيبه ، وأصدق الثناء وأكرمه ، إلى ذوى الفضل في إخراج هذا المؤلف إلى عالم الوجود .

فالى.....

حضرات أسانذنى الكرام : الأستاذ حسين بك كامل سليم عميد كلية التجارة ، والدكتور أحمد سويلم العمرى ، والدكتور محمد عبد المنعم الشرقاوى ، الذين تكرموا واعتنوا كثيراً بإسداء الإرشادات القيمة إلى أثناء تحضير هذه الرسالة .

وإلى حضرة السيد الحاج عبد الغفار عطية من أعيان السويس ، لما له من الفضل الكبير في طبع هذه الرسالة . وإلى حضرة صاحبة العصمة السيدة الجليلة هدى هاتم شعراوى زعيمة النهضة النسائية في مصر ، وهى التى شجعتنى كثيراً وأوحت إلى أن ألح فى كتابى هذا إلى النهضة النسائية فى اندونيسيا ، وإلى أثرها فى حياة الشعب الإندونيسى الاقتصادية والسياسية .

وإلى إخوانى الكرام الأستاذ عبد الرحمن البانى ، عضوبة وزارة المعارف السورية للدراسة العالية فى مصر ، وخريج تخصص كلية أصول الدين بالجامع الأزهر ، وليسانس فى الفلسفة من كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول بمصر ، والأستاذ محمد الحسينى عبد الغفار ، خريج تخصص كلية الشريعة بالأزهر الشريف ، والمفتش بوزارة الشؤون الاجتماعية ، والأستاذ محمد أمين شرف الدين خطاب بكلور يوس كلية التجارة ، والأستاذ سليمان أحمد سليمان ، ليسانس كلية الآداب وطالب معهد الآثار بجامعة فؤاد الأول ، وجميع إخوانى وأصدقائى الذين شجعونى دائماً وعاونونى كثيراً مادياً وأديباً ، فإن حبهم لنشر الثقافة ولوقوف العرب والمسلمين على أحوال إخوانهم مسلمى اندونيسيا ، وغيرتهم الإسلامية على ذلك الوطن الإسلامى ، الذى عانى - عدة قرون - استغلال المستعمرين السياسى والاقتصادى ، وحماستهم الوطنية للدفاع عن حقوق ذلك الوطن ، ولمشاركة إخوانهم الإندونيسيين فى كفاحهم الدامى وجهادهم المبرر ضد المستعمرين الذين يشنون عليهم الآن غاراتهم وهجماتهم العدوانية لأقوى باعث وأكبر مشجع لى على طبع هذه الرسالة ونشرها .

فاللهم جميعاً أقدم خالص شكرى وجميل تقديرى ، جزاهم الله عنى خيراً ، ووفقنى وإياهم إلى العمل لخدمة العلم والوطن ؟

فهر الدين بنونسى الإندونيسى

محتويات الكتاب

صفحة

٢

الاهراء

٥

شكر وتقدير

٩ — ١٠

كلمة التقديم: للأستاذ الدكتور أحمد سويلم العمري

الجزء الاول

١٤ — ١٦

التقديم

١٧ — ٣٧ الفصل الأول — العوامل الطبيعية في حياة اندونيسيا

١٧ أولاً — موقع اندونيسيا الجغرافي وأسمائها وإقليمها ومناخها وتضاريسها

٢٣ ثانياً — مساحة اندونيسيا وسكانها والمواصلات فيها ومدنها الهامة

٣٨ — ٧٧ الفصل الثاني: تاريخ اندونيسيا في العصور القديمة والوسطى

٣٨ أولاً — عصر الاندونيسيين الأولين منذ هجرتهم إلى القرن الخامس

الميلادي: أثر الهنود في اندونيسيا - دويلاتها القديمة - الصينيون

والعلاقة التجارية بينهم وبين الاندونيسيين القدماء

٤٥ ثانياً — عصر امبراطورية دسري ويجايا - الممالك القديمة والإسلامية فيها

٥٠ ثالثاً — عصر امبراطورية ماجافايت

٥٥ رابعاً — الممالك القديمة الأخرى في اندونيسيا - لمحة عن تجارتها

قديمًا قبل وصول الإسلام والأوروبيين إليها

٦٧ خامساً — عصر الممالك الإسلامية الإندونيسية - خلاصة عناصر حياة

اندونيسيا الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية

صفحة

الفصل الثالث — عصر بحري الاوروبيين إلى اندونيسيا ٧٨ — ٨٩

أولاً — الاستكشافات الجغرافية وقيام الشركات التجارية ٧٨

ثانياً — طلائع الاستعمار الهولندي في جاوة ٨٠

ثالثاً — شركة الهند الشرقية الهولندية ٨٣

رابعاً — قبيل استقرار الحكومة الهولندية في جاوة ٨٧

الفصل الرابع — عصر الاستعمار (من ١٧٩٩ إلى ١٩٤٥) ٩٠ — ١٤٦

أولاً — حالة اندونيسيا الاقتصادية قبل الحرب العالمية الأولى وفي

خلالها — جاوة وشركة الهند الشرقية الإنجليزية — الحكومة

الهولندية الثانية فيها — حرب الأمير ديبونجورو —

أحوال جزائر اندونيسيا الأخرى بعد استقرار الحكومة

الهولندية في جاوة — حرب آتشيه ضد هولندا — حرب قوم

بدرى في سومطرة الغربية — خلاصة حالة اندونيسيا الاقتصادية

قبل الحرب العالمية الأولى وفي خلالها

ثانياً — حالة اندونيسيا الاقتصادية في الفترة بين الحربين العالميتين — ١١٤

أثر حركة اندونيسيا الإستقلالية والاجتماعية والدينية على

حالتها الاقتصادية — سياسة «الباب المفتوح» — سياسة التوجيه

الإقتصادي — التعليم الفني في اندونيسيا — استعداد الإندونيسيين

الفطري للصناعة والتجارة — حياة العمال في المزارع والمصانع

— أدوار الصناعة في اندونيسيا — حالة اندونيسيا الاقتصادية

خلال المرحلة الثانية من حركتها الاستقلالية

ثالثاً — حالة اندونيسيا الاقتصادية أثناء الاحتلال الياباني ١٣٦

الفصل الخامس — الثورة الإندونيسية الحديثة وقيام الجمهورية

الإندونيسية من الناحية الاقتصادية ١٤٧ — ١٧٦

صفحة

- استراليا وأمريكا - روسيا - الصين - الهند - الدول العربية
والإسلامية - إنجلترا - هولندا - موقف اندونيسيا من الناحية
الاقتصادية - مشروع الاتفاقية ولنجارجاتي، - خاتمة الجزء الأول
١٨٢-١٧٧

الجزء الثاني

محاصيل اندونيسيا وسياستها الاقتصادية وآثارها في مستقبلها

- ٢٥٧-١٨٤ الفصل الأول — اندونيسيا كمصدر هام للبواد الأولية

١٨٤ أولاً — محاصيل اندونيسيا الزراعية والمعدنية

ثانياً — قوة اندونيسيا الإنتاجية

العنصر الأول الطبيعة - العنصر الثاني العمل

١ - مدى نشاطهم في العمل ٢ - حالة يبتهم الاجتماعية ٣ - مدى

انتشار التعليم والثقافة العامة ٤ - النضوج الفكري والسياسي .

٢٢٩ ثالثاً — تنظيم الإنتاج وتحسينه وتوجيه الأفراد إلى ما يتفق والاقتصاد

القومي : (١) مصادر الثروة الطبيعية (ب) كفاءة الشعب

الإندونيسي ومقدرته الإنتاجية ومثله العليا في الحياة (ح) موقع

اندونيسيا الجغرافي والاقتصادي بالنسبة للدول الأخرى .

٢٣٦ رابعاً — توزيع صادراتها بين الدول توزيعاً عادلاً واستقلالها يحقق ذلك

- ميزان اندونيسيا الحسابي - القرض والإقراض - بعض الطرق

لتلافي الصعوبات - الأساس الروحي لحياة اندونيسيا الاقتصادية

٢٥٨ الفصل الثاني: اندونيسيا كآسواق واسعة للمنتجات الصناعية

٢٥٨ أولاً — استقلال اندونيسيا شرط أساس لتوزيع وارداتها بين الدول

الصناعية توزيعاً عادلاً

٢٧١ ثانياً — مستوى معيشة الشعب الاندونيسي وقوته الشرائية

الفصل الثالث: مدى مساهمة اندونيسيا في تحقيق الرخاء العالمي الشامل وفي

تدعيم السلم العالمي الدائم - الفهرس المفصل والمراجع ٢٨٥-٣٠٤

كلمة التقديم

للمؤستاذ الدكتور أحمد سويلم العمري

أستاذ العلوم السياسية في كلية التجارة بجامعة فؤاد الأول

والمشرف على هذه الرسالة

هذه الرسالة بعنوان « أثر المواد الأولية في مستقبل اندونيسيا السياسي ، التي تقدم بها
حضرة قهر الدين يونس أفندي للحصول على درجة الماجستير في التجارة شعبة العلوم السياسية -
فريدة في نوعها ، فقد حوت المستطرف من البيانات التي تهتم الشرق ، وجاءت حججها في إيضاح
مساوي الاستعمار ، وخطر استغلال الدول المستعمرة ، واستنزاف دماؤها وأموالها -
مفحمة دامغة .

ولقد عرض الكتاب لما تحويه بلاده - اندونيسيا - من ثروات دفيئة وكنوز كثيرة ،
وحبسها عن سائر الأمم ، واستئثار الحاكم بها ، والإثراء الفاحش عن طريق تحويلها دون
استفادة أصحابها منها ، يزيد بُعد الشقة بين الأمم ، ويؤدي إلى استفحال أسباب النزاع ، ويذكر
نيران الحروب . أما جعلها في متناول سائر البلدان في عزة وكرامة ، عن طريق معاملة الند
للند ، يؤدي إلى استتباب الأمن ونشر السلام في ربوع جنوب شرق آسيا ، وكذا على
ظهر الأرض كلها .

وخليق أن يترتب على حسن توزيع المواد الأولية ، مراعاة العدالة في خروجها ودخول
البضائع بعد تحويلها ، إلى بلدان الشرق الناشئة في غير جشع واستئثار بالمنفعة ، واستغلال لليد
العاملة ، وفرض أجور زهيدة : نعم خليق أن يؤدي حسن ترزيع البترول والمطاط والقطن
والتوابل والزيتون وغيرها من المواد الأولية (واندونيسيا غنية بهذه المواد) إلى استبعاد
سبب هام من أسباب الحروب - من سبيل المنافسة الدولية .

والحرب العالمية الثانية خير عظة وعبرة ، بل والنزاع القائم اليوم بين هولندية الصغيرة
والضيئلة السكان التي تريد أن تفرض إرادتها قمرا على شعب يزيد عدده على السبعين مليوناً

ممثلًا حماسة وحمية وفتوة ، وهو شر مستطير يندر - إذا لم تصل الهيئة المشرفة على السلام وعلى حسن سير العلاقات السياسية الدولية إلى حل شريف - بأوخم العواقب وبأبشع الحروب .

والرسالة خير نموذج للوطنية ولحب الشرق لبلاده وعظمتها ، وتدل على حسن استعداد صاحبها لفهم مغزى السلام في ظل حرية وطنه ورفعته . وحبذا أن تختلج هذه الروح في صدور سائر المثقفين من أبناء الشرق الناهض النقي .

وأخيراً فما تمتاز به الرسالة ، هو الوطنية في غير نزق وشطط ، وحب السلام في غير غرور ، ودون تعلق بأهداب السراب التي « يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً » .

دكتور أحمد سويلم العمري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذى علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم ، الذى اصطفاه لنشر تعاليمه ، ولحل رسالته الخالدة ، هدى ورحمة للعالمين . وبعد ، فقد بدأت فى تحضير هذه الرسالة العلمية فور ثورة اندونيسيا الحديثة فى أغسطس سنة ١٩٤٥ ، راجياً أن تكون عاملاً من عوامل مكافحة الاستعمار . ثم تقدمت بها إلى كلية التجارة - جامعة فؤاد الأول بمصر ، منبج العلم ومهبط الطلبة الشرقيين ، متمنياً أن تكون هذه الرسالة نواة طيبة للرسائل والبحوث العلمية الخاصة بالشرق الأقصى .

وقد خصتها لجنة الحكم فحماً دقيقاً ، ثم ناقشتها علناً ، فى مدرج أحمد عبد الوهاب باشا بكلية التجارة ، فى ٢٥ يونية ١٩٤٧ ، ووافق مجلس الكلية بجلسته المنعقدة فى اليوم التالى للمناقشة على تقرير لجنة الحكم بمنح مؤلفها درجة الماجستير فى التجارة بقسم العلوم السياسية من درجة جيد ، كما وافق على هذا القرار مجلس الجامعة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٥ يولية ١٩٤٧ . وقد أضفت إليها شيئاً من التذييل والبيانات الجديدة ، زيادة فى الفائدة وتكملة للإيضاح ، وزينتها بكثير من الخرائط والصور والرسوم البيانية ، رغبة فى تخفيف الجفاف العلمى المحض ، ولتكون فى متناول الجميع .

والآن أقدم هذه الرسالة المتواضعة إلى القراء الكرام ، معتقداً أن الطرق التى رأيتها صالحة لحل المشاكل الخاصة باندونيسيا ، صالحة كذلك لعلاج أحوال البلدان الأخرى ، التى لا تزال تعاني مرارة الاستعمار السياسى أو الاقتصادى . وإن ما قاله البعض فى الأيام الأخيرة من دأن الاستعمار قد أصبح يحتضر ، نوع من المبالغة فى التفاؤل ، له ضرره وخطره ، لأن المستعمرين قد بذلوا ولا يزال يبذلون جهودهم الجبارة ، ويستخدمون قواتهم المختلفة المادية والأدبية ، بغية الاحتفاظ بمستعمراتهم . فالاستعمار لا يزول ولن يزول من الوجود إلا بجهود متواصلة ، وبقوة أكبر من القوة التى يلجأ إليها المستعمرون . وأن العلاقات الدولية

رغم ما ظهر في الافق الدولي ، منذ أواخر الحرب العالمية الثانية ، من آمال براءة في حياة السلم والحرية - قد أصبحت اليوم متلبدة من جديد بالغيوم الكثيفة لأن الأطماع الاستعمارية لا تزال سافرة متممة في نفوس المستعمرين ، فإن هذه الحالة ، تندر بقيام حرب عالمية ثالثة ، وهي إن وقعت - لا قدر الله - كارثة على العالم والمدنية .

وإن المواثيق والمؤتمرات الدولية ، وهيئة الأمم المتحدة ، وغيرها من التنظيمات الدولية الحديثة ، التي تمخضت عن الحرب العالمية الثانية - وإن عظم شأن تلك المؤسسات - فهي لن تجدى نفعاً في تحقيق السلم العالمي الدائم ، وتدعيم الرخاء الشامل ، ما لم تكن شعوب العالم تسير اتجاه هذه التنظيمات الدولية ، وما لم يكن أفراد كل أمة من الأمم يتعاونون معا ، ويسيرون في تفكيرهم وتصرفاتهم متجهين إلى تحقيق تلك الغاية المنشودة .

ولا شك في أن مصادر المواد الأولية ، والأسواق الخارجية لتصريف المنتجات الصناعية ، هما مشكلتان من المشاكل الدولية الرئيسية ، التي نشأت عنهما المشاكل الأخرى الكثيرة . فعلاج هاتين المشكلتين الرئيسيتين علاج للمشاكل الأخرى . وقد حاولت في هذه الرسالة معالجتهما على ضوء التعاليم الإسلامية والقانون الدولي ، مستهدفاً لا لصالح اندونيسيا فحسب ، بل لصالح جميع الشعوب والدول التي تربطها باندونيسيا شتى الروابط .

والأمل كبير في أن تتعاون الشعوب الإسلامية ، بل وتتجاوب الأمم جميعاً في التفكير وفي العمل على الوجه الذي ينبغي أن تفكر ونعمل به ، ليستقر السلم في العالم دائماً ، وليعيش الناس كافة في جو من صفاء النفوس والحرية ، وفي حياة كلها هناء ورفاهية .

وإلى الله سبحانه وتعالى نضرع أن يوفقنا جميعاً للعمل بما فيه خير للجميع .

المؤلف

ولا يفوتنا أن نشكر على مطبعة الشبكشي لصاحبها محمود افندي الشبكشي وعمالها الذين تجملوا بالصبر وبذلوا ما وسعهم من جهد في طبع هذا الكتاب طبعاً أنيقاً بديعاً . وقد كان لكفائته وحسن تنسيقه ومعاملته ما يدعو إلى التنويه عنه - هدايا الله جميعاً إلى ما فيه خير العلم والوطن .

الجزء الأول

العوامل الطبيعية في حياة اندونيسيا الاقتصادية

ونبذة عن كل عصر من عصور

تاريخها مع بيان حالتها

الاقتصادية

مقدمة

المواد الأولية ، هي المواد التي يحصل عليها الناس من الطبيعة ، سواء كان ذلك عن طريق الصيد أو الرعي أو الزراعة أو التعدين ؛ والتي يُستخدمونها لإنتاج سلعة جديدة ، عن طريق الصناعة التحويلية أو الكيماوية. ولقد تطورت الصناعة على أنواعها تطوراً كبيراً ، فتطور بذلك معنى « المواد الأولية » ، علاوة على تطوره الناتج عن تقدم المواصلات ، وعن تغير وسائل الحصول على هذه المواد نفسها .

فبينما كان الناس قديماً في عصرهم البدائي ، يستهلكون مباشرة بعض هذه المواد ، في طعامهم ولباسهم وآلاتهم البدائية ، إذا هم يتطورون شيئاً فشيئاً ، فيغيرونها تغييراً يدوياً ، من حيث الشكل والاستعمال وطرق الاحتفاظ بها ، ثم يحولونها - بواسطة آلة أو مادة - من المواد الخام إلى سلعة جديدة . فقد يمزجون مادة بمادة أخرى ، لينتجوا - منها مادة جديدة ، تختلف عن عناصرها في الشكل أو في المتانة أو في الفوائد . ويستخرجون من مادة واحدة عدة مواد مختلفة . وبهذا التطور التدريجي ظهرت الصناعة ، وتقدمت تدريجياً ، حتى وصلت إلى ما هي عليه في عصرنا هذا ، العصر الذي نرى فيه سلعاً ، كانت تعتبر في الماضي طيبات - أي سلعاً تستهلك مباشرة - قد أصبحت مواداً خاماً ، لاستهلاك مباشرة ، وإنما تصنع منها سلع أخرى ، أو تستخرج منها عدة مواد مختلفة .

وكان الإنسان في عصر الرعي والزراعة البدائية ، يستعمل ما ينتجه من المحاصيل لسد حاجاته ، ثم تطور شيئاً فشيئاً ، إذ حين فاضت هذه المحاصيل عن حاجاته سعى إلى استبدالها بسلع أخرى . فنشأت بذلك المقايضة ، التي تطورت أيضاً بعد ذلك إلى ما نسميه « بالبيع والشراء » بواسطة شيء . اتفق عليه أفراد المجتمع ضمناً أو صراحة ، ذلك الشيء هو النقود . وهذا الأخير قد طرأ عليه التطور أيضاً ، والحديث عنه لا يعنيني في هذه الرسالة .

وقد زادت أهمية هذه المبادلة زيادة مطردة ، نظراً لاختلاف محاصيل البلدان من ناحية ، ولاختلاف حاجيات الناس من ناحية أخرى ، والناس يعملون دائماً لإشباع رغباتهم ، ويحاولون دائماً الحصول على حاجياتهم بمختلف الوسائل ، ومن أي مكان ممكن ، وبذلك اتسعت هذه المبادلة بسرعة اتساعاً كبيراً ، فنشأت طرق المواصلات البرية والمائية المختلفة ،

وتقدمت تقدماً جديداً ، حتى وصلت إلى ما هي عليه في عصرنا الحاضر ، عصر الطيران والبرق الذي قرَّب المسافات بين أطراف الدنيا المتناثرة .

وبتقدم هذه المواصلات ، أصبح في الإمكان تصدير الأشياء العديمة القيمة والفائدة في البلاد الزراعية ، إلى البلاد الأخرى الصناعية . فأصبحت هذه الأشياء هي الأخرى مواد خاماً ذات قيمة كبيرة ، كقول الصويا مثلاً ، الذي كان قديماً لا يزرع منه إلا قليلاً ، ولا يستعمل في الغالب إلا طعاماً للواشي ، فقد اهتدى العلماء حديثاً إلى منافعه الصناعية العديدة ، فكثرت زراعته وتضاعفت حاصلاته : كما أصبحت الفواكه والخضر واللحوم في عصرنا هذا ، تصدر من بلاد إلى بلاد أخرى بعيدة ، بدون أن يطرأ عليها التعفن أو التغير في طعمها أو خصائصها ، وذلك بفضل وسائل التبريد والتجميد والحفظ في العلب ، والنقل السريع الرخيص . وكل هذه العمليات نوع من الصناعة . وفي هذه الحالة أصبحت هذه الفواكه والخضر واللحوم ، بل والألبان مواد خاماً ، بعد أن كانت في الماضي مجرد طيبات ، تستهلك مباشرة محلياً في البلاد التي تنتجها .

وأخيراً وليس آخراً ، إنه بفضل « الكيمورجيا » - وهو علم حديث نشأ في أمريكا - استطاع علماء هذا العلم ، تحويل حاصلات الحقول ، بل والأعشاب وقصب النبات وأكمامه وقشوره ، إلى أشياء كثيرة نافعة ، كركبات لتزيين الوجه ، وضروب من السجايد ، ومتفجرات وأصباغ وبلاط للشوارع وغيرها .

فهذه التطورات والاعتبارات ، قد وسعت معنى « المواد الأولية » توسيعاً كبيراً ، بحيث أنها لم تعد إلا مسألة اعتبارية فقط ، إذ أن المحاصيل الزراعية والتعدينية والحيوانية ، إذا أعدت للتعبئة أو للصناعة التحويلية أو الكيميائية ، فإنها تُحسب من المواد الأولية . وإذا استهلك مباشرة ، فإنها تُعتبر من الطيبات .

فموضوع الرسالة متشعب ، يكاد يشمل جميع محاصيل اندونيسيا . على اختلاف أنواعها وقيمتها وكمياتها ، بل يجب أن يشمل جميع ما يمكن أن تصدر أو تصنع محلياً ، من محاصيل خيراتها الطبيعية الغنية ، لأن المقصود من أية رسالة علمية ، هو اكتشاف ما لم يكتشف وتوضيح ما لم يتضح ، وذلك لكي تُفيد ونستفيد .

وإذا طبقنا في هذه الرسالة والتحليل ، نظرية التفسير الاقتصادى للتاريخ ، نجد أن تطورات الحوادث والأعمال الجسم ، التى حدثت في تاريخ اندونيسيا ، كانت تتأثر كثيراً بحياتها الاقتصادية ، أوحياتها الاقتصادية هى التى تتأثر بها ، لأن الخيرات الطبيعية الغنية ، التى وهبها الله لأهالى هذه البلاد ، هى العمود الفقرى فى حياتهم الاقتصادية منذ بدء تاريخهم . فلا بد إذن أن ننظر إلى الوراء ، ونقلب صفحات تاريخ اندونيسيا الاقتصادية ، لأن بناء المستقبل لا يمكن أن يكون ، إلا على أساس الحاضر ، والحاضر ما هو إلا امتداد الماضى . ولما كانت اندونيسيا غير معروفة لدى معظم القراء ، فمن الواجب أن أهد لرسالتى بعرض هذه البلاد ، من ناحية حالاتها الجغرافية ، ومن العوامل الطبيعية التى تؤثر فى حياتها الاقتصادية ؟



(*) مقارنة مساحة اندونيسيا بمساحة القارة الأوروبية .

الفضل الأول

العوامل الطبيعية في حياة أندونيسيا

أولا - اندونيسيا وموقعها وإقليمها ومناخها

موقع اندونيسيا الجغرافي

يرى الناظر إلى خريطة الشرق الأقصى ، مجموعة جزائر كثيرة ، تقع بين قارة آسيا وقارة أستراليا . وبين المحيط الهادى شرقاً ، والمحيط الهندى غرباً . وهذه المجموعة من الجزر ، هى التى أطلق عليها منذ مائة سنة تقريباً ، اسم « اندونيسيا » . قوامها سومطرة وجاوة وبورنيو وسيليبس ولومبوك وتيمور وجزائر الملوك وغينة الجديدة ، وغيرها من الجزائر الصغيرة المبعثرة فيها ، ويدخل فيها أيضا شبه جزيرة الملايو . وأن البعد بين طرف اندونيسيا الغربى ، وهو الشاطئ الغربى من جزيرة سومطرة ، وطرفها الشرقى ، وهو الشاطئ الشرقى من غينة الجديدة ، كالبعد بين لندن والقاهرة . ويبعد طرفها الجنوبى ، وهو جزيرة جاوة أوبالى ، عن طرفها الشمالى ، وهو الشاطئ الشمالى من بورنيو ، كما تبعد أنقرة عن القاهرة . فدلنا هذا على مدى اتساع هذه البلاد ، وعلى مساحتها العظيمة . وإن اتساع مساحة اندونيسيا هو من أسباب تنوع محاصيلها ، زراعية كانت أو معدنية أو حيوانية .

(S) أسماء هذه البلاد (١)

أطلقت قديما على مجموعة هذه الجزائر أسماء كثيرة منها :

١ - نوسنتارا Nusantara هذا الاسم يتركب من كلمتين ، أولهما « نوسا » معناها الجزائر أو الوطن ، وثانيتهما « أنتارا » ومعناها « بين » ، فلعل المقصود به الجزائر أو الوطن بين القارتين ، وهما آسيا وأستراليا وبين المحيطين الهادى والهندى .

(١) الفقرات الموجودة بين هذه العلامة (S) جزء من الرسالة لم تبحث فيه لجنة الحكم ، والصور وبعض الخرائط والرسوم البيانية ليست ضمن الرسالة التى قدمت إلى الجامعة .

٢ — إنيسوليند Insulinde ومعناه « جزائر الهند » وكان أول من أطلق هذا الاسم العالم الهولندي « دويس ديكر » Dawes Decker الذي انتحل اسم « مولتا تولى ».

٣ — جزائر الملايو The Malay Archipelago

٤ — جزائر الهند الشرقية الهولندية كما يسميها الهولنديون Datch East Indies
٥ — وقد كان الأفديمون من العرب ، ولا يزال الحضارمة والحجازيون وبعض المصريين ، يطلقون اسم « جاوه » على جميع هذه الجزائر . والحقيقة أن هذا الاسم ، لا يطلق إلا على جزيرة واحدة ، وهي جزيرة جاوة الواقعة بين المحيط الهندي غربا وجنوبا ، وجزيرة بالي شرقا ، وبحر جاوه شمالا . فإطلاق اسم « جاوه » على مجموعة تلك الجزائر ، تسببوا^١ جغرافى ولغوى ، إذ إنه من إطلاق اسم الجزء على الكل .

٦ — اندونيسيا : إن معظم أسمائها السابقة الذكر ، لم تكن تدل على الحقيقة المسماة بها . لذلك أطلق عليها أخيرا ، وهذا سنة ١٨٥٠ اسم « اندونيسيا » . (S)

والذى حدا بالمدن ، إلى إطلاق اسم « اندونيسيا » على مجموعة هذه الجزائر ، هو أنه وسيلة من الوسائل الفعالة ، لتوحيد تلك البلدان ، ولربط بين مجموع هذه الجزر . وفعل قد أصبح هذا الاسم رمز الأمانى القومية ، التى طالما تغنى بها الأندونيسيون ، وكافوا كفاحا مجيدا لأجلها . (S) فليست هذه التسمية — كما زعم البعض — مبنيّة على شيء وهمى ، لا فائدة من ورائه ولا غاية له ، على أننا لو نظرنا إلى لفظ « اندونيسيا » لوجدناه مركبا من كلمتين ، إحداهما « اندو » وهى محرقة من كلمة الهند ، والثانية « نيسيا » ومعناها الجزر ، فعنى « اندونيسيا » ، إذن « جزائر الهند » .

وقد اعتمد هذه التسمية معظم المستشرقين ، واستعملوها فى مقالاتهم ومؤلفاتهم ، ومنهم مستر إيرل ، ومستر جيمس ريتشارد شون لوجان . وجاءت هذه التسمية فى كتابهما « اللغات وأصل الأجناس فى جزائر الهند »^(١) وهو الكتاب الذى وضع فى سنة ١٨٥٠ . (S)

كما استعمل هذه التسمية أيضا برفسور بستانيان Prof. Bastian فى سنة ١٨٨٤ ، وكان أستاذا لعلم الأجناس بجامعة برلين . وذكرت أيضا معظم القواميس المشهورة هذه التسمية .

(1) Mr. G. W. Earl & Mr. James Richardson Logan : The language and ethnology of the Indian Archipelago.

أشارت إليها : مثل قاموس « لاروس » الفرنسى ، وذلك فى قسم التاريخ والجغرافيا منه ، تحت كلمة Ind ^(١) ، كما نجدها كذلك مفصلة تفصيلا طويلا فى دائرة المعارف البريطانية ، تحت كلمة « اندونيسيا » نفسها ^(٢) . ونقرأها كثيرا فى الكتب والمقالات الكثيرة ، التى نشرت خلال سنوات الحرب العظمى الثانية ، وسأذكر بعض أسمائها ضمن المراجع لهذه الرسالة .

ورغم ذلك كله ، فالحكومة الهولندية لم تعترف رسميا بهذه التسمية ، إلا فى الأيام القريبة ، بعد ثورة اندونيسيا الأخيرة . والسبب فى ذلك واضح جلى ، وهو أن استعمال هذا الاسم ، كما سبق بيانه - يودى إلى اتحاد سكان مجموع هذه الجزائر ، وهذا الاتحاد هو ما سعى إليه الاندونيسيون ، منذ بدء حركتهم القومية . وقد نجحوا فيه فعلا ، فسرعان ما تغلغل وتوطد فى نفوسهم إيمان قوى بوحدتهم القومية ، وبأنها طريق وحيد للحصول على استقلالهم ، وللدفاع عنه وعن كياناتهم كأمة واحدة مستقلة ، ولا شك فى أن الاتحاد قوة والتفرق ضعف .

فاتحاد سكان مجموع هذه الجزائر ، بتعارض بطبيعة الحال مع مصلحة المستعمرين ، ولا يتفق مع مرامى الهولنديين والابحار الاستعمارية ، فان وجهة نظر معظم السياسة الهولنديين ، هى ضم هذه الجزائر إلى هولندا ، تحقيقا لما يسمونه « الامبراطورية الهولندية الكبرى » .

وينبغى بصدد هذه التسمية ، أن لا نلتفت إلى زعم هؤلاء المستعمرين وأعدائهم من الرجعيين القلائل ، الذين يسمون أنفسهم « بالمحافظين على تراث الماضى وتقاليده » . وجبذا لو كانوا كذلك ، ولكنهم فى الحقيقة ، يحافظون على مصالحهم الشخصية فى ظل المستعمرين . وهؤلاء المستعمرون وأنصارهم المأجورون ، عملوا كثيرا ويعملون دائما على تشويه الحقائق فى تاريخ اندونيسيا ، فلا غرابة أنهم لا يعترفون ولا يوافقون على هذه التسمية ، التى رضى بها الجميع من الاندونيسيين الحريصين على وحدتهم القومية ، وعلى مصلحة بلادهم وريقها ، بل من الأجانب الذين اعترفوا بها ، اعترافهم بالحق والحقيقة .

أقليم اندونيسيا ومناظرها

ولا يخفى على القارى ، العلاقة بين موقع البلاد الجغرافى وبين مناخها ، وبالتالي آثار

(1) La rousse Illustre, Dictionnaire Encyclopedique.

(2) Encyclopaedia Britannica, 14th. edition 1929, vol. 12, at the University press, Cambridge, England.

هذا المناخ على نشاط سكانها ، فإن نشاط سكان البلاد الشديدة البرودة ، أو الشديدة الحرارة ، أقل من نشاط سكان البلاد ، التي تتمتع بمناخ معتدل ، أو أقل حرارة .

فتلك البرودة الفارسة ، أو هذه الحرارة الشديدة ، تؤثر كثيرا على حضارة الإنسان ومدنيته . ويعتقد كثير من الناس خطأ ، أن مناخ اندونيسيا شديد الحرارة ، لوقوعها على خط الاستواء ، والحقيقة غير ذلك ، إذ أن مناخها معتدل طوال السنة .

فتلاحظ أن اندونيسيا ، رغم أنها تقع في خط الاستواء ، كما هي الحال بالنسبة إلى موقع البرازيل بأمريكا الجنوبية ، وحوض الكونغو في وسط أفريقيا ، إلا أن اندونيسيا تتمتع عنهما ، وعن سائر البلدان ، التي تقع على خط الاستواء بمميزات كثيرة ، نلخصها فيما يلي :

(١) المناخ

إن اندونيسيا تتكون من عدة جزر صغيرة المساحة ، كما يراها القارىء في الخريطة . وإذا أنعمنا النظر في خريطة الشرق الأقصى الطبيعية ، نجد أن البحار التي تفصل هذه الجزائر أقل بعضها عن بعض غير عميقة ، إذ لا يزيد عمق معظمها على مائتي قدم ، بينما يبلغ عمق المحيط الهادى عشرين ألف قدم .

وبما أن اندونيسيا محاطة بالمياه من جميع الجهات ، فالرياح التي تهب من تلك البحار ، وهى مليئة بالبخار ، وبالأخص الرياح السائدة ، أو الرياح التجارية ، التي تهب من جنوب شرق المحيط الهندى وبحر جاوة ، تلتفح حرارة خط الاستواء فيها ، وتهون لفتح حرارة الشمس حتى لتجد الجو في اندونيسيا بوجه عام وفي أجزائها الداخلية بوجه خاص سحسجا عذبا لا هو بالحر ولا هو بالبارد أو الجو الاستوائى الملتف . كما يسميه بعض علماء الجغرافية ودرجة الحرارة فيها ، تكاد تكون ثابتة طول السنة ، وهى قريبة من ٨٠ درجة فهرنهايت أو ٢٦½ درجة سنتيجراد ، وذلك في أجزائها الساحلية ، أما الحرارة في أجزائها الداخلية فانها أقل من ذلك كثيرا ، وسنعود إلى الكلام عنها بعد قليل .

ولكى نفهم بوضوح يحسن بنا ، أن نقارن بين الجو في هذا الاقليم ، والجو في القطر المصرى مثلا ، ونقارن بين الجو في القاهرة عاصمة مصر ، وجاكرتا ، وبثافيا ، عاصمة اندونيسيا وهى تقع في الساحل الشمالى الغربى من جنوب جاوة .

جدول درجة الجو وكية المطر في مدينتي القاهرة وجاكرتا (١)

المركز	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	مجموع المطر	معدل الحرارة
القاهرة	٥٣	٥٥	٦١	٦٨	٧٤	٧٩	٨١	٨١	٧٦	٧٢	٦٤	٥٦	٢٨										
	٠,٢	٠,٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠,١	٠,٢	١,٣										
جاكرتا	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨١	٨١	٨١	٨٠	٨٠	٧٩	٧٩	٤										
	٨,٥	٦,١	٦,٥	٦,٩	٧,٢	٦,٧	٦,٨	٨,٥	٧,١	٧,٢	١٠	٠,٤	٩٢,٠										

ونستنتج من هذه المقارنة المبينة في هذا الجدول ، أن الجو في اندونيسيا طول السنة ، يشبه الجو في مصر في شهر سبتمبر تقريباً ، لأن حرارة الجو في أجزاء اندونيسيا الداخلية ، أقل مما هي في مدينة بتافيا الواقعة في ساحل جزيرة جاوة الشمالى . فإن درجة حرارة الجو في اندونيسيا طول السنة ، تساوى درجة حرارة الجو في مصر في الخريف ، فليس في اندونيسيا مواسم الشتاء والصيف والخريف والربيع . وإنما هناك موسمان ، وهما موسم كثير الأمطار ، يبدأ من شهر أغسطس ، وينتهى في شهر يناير ، وموسم قليل المطر ، وهو من شهر فبراير إلى شهر يوليو .

ونلاحظ أيضاً أن طقس الصباح في اندونيسيا أبرد وأرطب من طقس المساء ، وذلك لنزول الأمطار في الليل غالباً ، وهناك فرق كبير بين المقصود بالمناخ والمقصود بالطقس - كما وضع ذلك علماء المناخ .

(٢) التضاريس

لاشك أن تضاريس البلاد يؤثر كثيراً في المناخ ، وبالتالي يؤثر في الإنتاج الزراعى والصناعى . فكلما ارتفع المكان عن سطح البحر ، قلت الحرارة ، وكل جزيرة من جزر اندونيسيا ، تتخللها سلسلة من الجبال ، وهى إما تمتد من الشمال إلى الجنوب ، كما هو الحال

(١) من الكتاب .. أصول الجغرافيا الاقتصادية .. للاستاذين محمد سيد نهر والدكتور محمد عز الدين فريد طبع ١٩٤٦ ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة .

في جزيرة سومطرة وجزيرة سليبيس ، وتمتد من الغرب إلى الشرق ، كما هي الحال في جزيرة جاوة وبورنيو ، أى أنها تمتد على حسب امتداد الجزيرة نفسها ، وقد بلغ ارتفاع بعض قممها ثلاثة آلاف متر ، مثل جبال « مرافي » وجبال « سينجالنج » في سومطرة الوسطى .

وقد أشار بعض العلماء ، ومنهم مستر جريجورى في كتابه « الجغرافيا »^(١) إلى أن سلسلة الجبال في اندونيسيا ، وبالأخص جبال جزيرة سومطرة ، ما هي إلا امتداد للجبال الالتوائية التي تبتدى من جبال الألب في أوروبا ، إلى جبال هيمالايا بالهند ، وسلسلة جبال « أراكن » في بورما ، ثم تمتد إلى سومطرة مارة بجزائر « أندامن » وجزائر « نيقوبار » في شمال سومطرة ، وتنتهى إلى جبال « كراكاتو » البركاني في مضيق « سوندا » ويمكن أن يقال على العموم ، إن مجموع جزائر اندونيسيا تعتبر « جسورا » توصل بين قارة آسيا وقارة أستراليا . وسلسلة الجبال هذه الممتدة في كل جزيرة من تلك الجزائر ، تؤثر على اتجاه الرياح ، وبالتالي تؤثر على حرارة الجو في المناطق المجاورة لها ، وتلك الرياح تحمل الأبخرة من سطح البحار إلى قمم الجبال ، وتبرد عند ملاستها لها فتسقط أمطارا .

والخلاصة أن أراضي اندونيسيا جبلية ، وعلى ذلك نجد أن أجزائها الداخلية مرتفعة ، فالحرارة فيها تقل كثيرا عنها في سواحلها ، طبقا للعوامل التي تكلمت عنها آنفا . ونجد الحرارة في بعض الأماكن الداخلية من هذه الجزائر ، تعادل حرارة أوروبا الغربية ، ومن الدلالة على ذلك استطاعة الأوربيين الإقامة فيها إقامة دائمة .

(٣) خصوبة الارض

إن أراضي اندونيسيا خصبة جدا ، وهي إما مزروعة بمختلف المحاصيل والأشجار ، أو مغطاة بالغابات الكثيفة ، وبالخضرة الناضرة . فهذه المزارع وتلك الغابات تطلق الحرارة أيضا .

(٤) موقع اندونيسيا الجغرافي

بالنسبة إلى سائر البلدان الواقعة على خط الاستواء ، فلاندونيسيا موقع جغرافي ممتاز ، إذ أنها تقع بين القارتين وبين المحيطين ، كما سبق بيانه .

(1) J. W. Gregory : Geography, 2 Edition 1931, Blackie & Son Ltd., Glasgow, P. 165 to p. 177.

فلذا السبب تعتبر اندونيسيا إقليما مستقلا ، من جهة حسن موقعها الجغرافي واعتدال مناخها . كما أن لهذه المميزات الطبيعية الكثيرة ، آثارا واضحة في مقدرة الاندونيسيين الإنتاجية ، وفي كثرة محاصيلهم المتنوعة ، خصوصا وأن بلادهم تتكون من مجموعة جزائر صغيرة المساحة ، يفصل بعضها عن بعض البواغيز والبحار والمضايق الصالحة للملاحة ، فضلا عن أنه تلتقي فيها الطرق التجارية الهامة في الشرق الأقصى ، كما سيراه القارى في فصول أخرى من هذه الرسالة .

ثانياً — مساحة اندونيسيا وسكانها والمواصلات فيها

المساحة

يقصد باندونيسيا أصلا وجغرافيا — كما تقدم بيانه — جميع الجزائر التي تقع بين القارتين آسيا وأستراليا ، وبين المحيطين الهادى والهندي ، وذلك ما عدا النصف الشرقى من جزيرة غينة الجديدة ، والمجموعات الثلاثة من الجزائر التي تقع في شرقها وشمالها والتي أطلق عليها علماء الجغرافيا أسماء : ملانيسيا وميكرونيسيا وفولينيسيا^(١).

واندونيسيا في الأصل تشمل أيضا جزائر الفيليبين ، وقد ذهب بعض الشراح ومنهم مستر جريجورى في كتابه المذكور في الصفحة السابقة إلى القول بأن جزيرة مدغشقر وجزيرة سيلان تدخلان جغرافيا ضمن مجموع جزائر اندونيسيا ، وذلك لأن سكان هاتين الجزيرتين من أصل الملايو وهو أصل الاندونيسيين . ولا يزال يوجد التشابه بينهم وبين الاندونيسيين في العادات والتقاليد . وذهب مستر ويليم منتجوميرى جوفرن في كتابه ، اليابان الجديدة^(٢) ، إلى أبعد من ذلك وكذلك مسيو اميل هوفيلاك في كتابه ، أهم الشرق الأقصى — اليابان^(٣) ،

(1) A-Farfield Osborn : The Pacific World, Washington 1944, p. 29 to p. 33.

B-George Goodall : The University Atlas, George Philip & Son, London 1940

(2) William Montgomery Govern : Modern Japan.

(3) M. Emile Hovelague : Les peuples d'Extrême-Orient-Le Japon. Ernerst Flammarion, Paris 1921.

حيث يتبين فيهما أن أصل اليابانيين الذين يسكنون الجزء الجنوبي من جزائر اليابان من جفوس الملايو وكذلك سكان جزيرة فرموسا .

هذا هو أصل اندونيسيا جغرافيا ، ولكنها من الناحية السياسية قد انكشفت ، إذ أنه بسبب تطورات الحوادث التاريخية — كما سنراه فيما بعد — ولانقسام تلك الجزائر بين السلطات الاستعمارية المختلفة ، التي كانت ولا تزال تسيطر على بعضها اضطار الزعماء الاندونيسيون إلى إطلاق اسم « اندونيسيا » إلى وقتنا الحاضر ، على مجموعة الجزائر التي كانت تحت الاستعمار الهولندي . لأنها هي التي تشمل الجزء الأكبر من مجموع تلك الجزائر ، والتي ظهرت فيها بوضوح عناصر الوحدة الاندونيسية القومية ، وتوطدت فيها جذور الحركة الاستقلالية . وكان ولا يزال شبه جزيرة الملايو ، والجزء الشمالي من بورنيو ، والنصف الشرق من غينة الجديدة ، تابعا للإمبراطورية البريطانية ، وجزائر الفيليبين تابعة للولايات المتحدة الأمريكية وتحت حمايتها ، والجزء الشرق من جزيرة تيمور تابعا للبرتغال .

وتبلغ مساحة اندونيسيا ، وأعني بها مساحة الجزائر التي كانت تابعة لهولندة ٢,٣٧١,٤١٩ كم^٢ أى بمقدار مساحة هولندة ثمانى وستين مرة . إذ أن مساحة هولندة التي كانت تحكم هذه البلاد لا تزيد عن ٣٥.٠٠٠ كم^٢ ، وإذا أدخلنا فى الحسبان مساحة البحار والخلجان الواقعة بين هذه الجزائر الكثيرة ، تصبح مساحة اندونيسيا أضعاف ما ذكرناه ، إذ أن طولها من الغرب إلى الشرق يبلغ ٣.٠٠٠ ميل وهو يساوى المسافة ما بين شاطئ البرتغال غربا ، والخليج الفارسى شرقا . ويبلغ عرضها من الشمال إلى الجنوب حوالى ١٣٠٠ ميل ، وهذه المسافة تساوى المسافة بين القاهرة جنوبا ، وستالينجراد فى روسيا شمالا ، فمساحة اندونيسيا الكلية بما فيها مساحة أراضيها ومساحة سطح البحار والخلجان ، تبلغ حوالى أربعة ملايين ميلا مربعا ، فهى أكبر بمقدار ربع مليون ميل مربع من مساحة أراضي الولايات المتحدة الأمريكية ، ماعدا الاسكا . ويمكن للقارىء معرفة مساحة اندونيسيا بمقارنتها بمساحة القارة الأوربية ، كما هو فى الخريطة (٢٥) أو بمساحة الولايات المتحدة الأمريكية ، كما تبين ذلك فى الخريطة الموجودة فى الصفحة ٢٥ .

أما مساحة أراضي جزائر اندونيسيا مع أجزائها التابعة لاندونيسيا والبرتغال ، فتبلغ حوالى ٢,٥٠٠,٠٠٠ كم^٢ أى بمقدار مساحة القطر المصرى بما فيه الصحارى بمرتين ونصف مرة ، أو مقدار مساحة فرنسا بأربع مرات ونصف ، ولم تدخل بعد فى الحسبان مساحة جزائر

الفيليبين . فاندماج أجزاء اندونيسيا التابعة لانيجلترا ، أسهل تنفيذاً من اندماج الفيليبين فيها وذلك لقرب الأولى إلى اندونيسيا ولبعد الثانية عنها ولوجود الرغبة بين الاندونيسيين في جعل الفيليبين دولة مستقلة وحدها ، تفصل بين اليابان ، وهي دولة كبيرة مزدهرة ، وبين اندونيسيا التي ستكون بعون الله دولة عظيمة فتية ، تختلف عن اليابان في شعورها ولغتها ودينها وتقاليدها وعاداتها وفي غير ذلك من مظاهر الحياة .



(مقارنة مساحة اندونيسيا بمساحة الولايات المتحدة الأمريكية)

جزيرة سومطرة

تقع سومطرة في الطرف الغربي من اندونيسيا وهي ثالثة جزائر اندونيسيا من ناحية المساحة بعد جزيرة بورنيو وغينيا الجديدة ، وتبلغ مساحة سومطرة ١٦٧٤٨٠ ميلاً مربعاً وأراضيها جبلية ، وبالأخص في أجزائها الغربية ، فهي منحدرية نحو الغرب ومنبسطة نحو الشرق ، ويفصل بين سومطرة وبين جزيرة جاوة خليج سوندا ، الذي لا يزيد اتساعه في بعض الأماكن عن عشرين ميلاً ، ويبلغ عدد سكان سومطرة حوالي ٩,٠٠٠,٠٠٠ نسمة ومنهم ٢١٠٠٠ من الأوربيين وحوالي ٥٠٠٠٠ من الصينيين والآسيويين الآخرين .

جزيرة جاوة :

تبلغ مساحة جزيرة جاوة ٥١٠٠٠ ميلاً مربعاً ، وهي أكثر جزائر اندونيسيا سكاناً

وازدحاماً ، حيث يبلغ عدد سكانها في التقدير الأخير حوالى ٤٨ مليوناً ، منهم ٢٠٠٠٠٠٠ من الأوربيين و ٦٠٠٠٠٠٠ من الصينيين والآسيويين الآخرين . لجزيرة جاوة أكثر جزائر العالم كثافة ، إذ تبلغ ٩٠٠ شخص لكل ميل مربع (١) ، لجاوة أعظم من الجزيرة الكبرى لبريطانيا سكاناً وأصغر منها مساحة .

جزيرة بورنيو

بورنيو أكبر جزائر اندونيسيا مساحة بعد جزيرة غينة الجديدة ، إذ تبلغ مساحتها ٢٨٠٠٠٠٠٠ ميلاً مربعاً ، ويبلغ عدد سكانها ٣.٣٠٥.٠٠٠ نسمة ومنهم ٢٠٠.٠٠٠ من الصينيين والآسيويين الآخرين وحوالى ٦٠٠ من الأوربيين ، وربع مساحتها تابع لانجلترا وهو الجزء الشمالى منها . ولا تزال أربعة أخماس جزيرة بورنيو إلى قبيل الحرب العالمية الثانية أراضى بوراً ، تغطيها الغابات ولم تستغل بعد .

جزيرة سيليبيس :

جزيرة سيليبس ذات شكل غريب كأنها الاخطبوط ، إذ أنها تتكون من أربعة أشباه جزر ، تتصل بعضها ببعض في وسطها ، وتبلغ مساحتها حوالى ٨٣٨١٠ ميلاً مربعاً ويبلغ عدد سكانها حوالى ٣.١٢٣.٥٠٠ نسمة ومنهم ٣٠.٠٠٠ من الصينيين والآسيويين الآخرين و ٤.٥٥٠ من الأوربيين .

جزائر سوندا الصغرى :

جرى الإصطلاح في جغرافية اندونيسيا ، أن تسمى تلك الجزائر الكبيرة الأربعة ، وهى سومطرة و جاوة و بورنيو و سيليبيس باسم « سوندا الكبرى » . وبمجموعة الجزائر الصغرى التى تقع بين جزيرة جاوة غرباً و جزيرة غينة الجديدة شرقاً باسم « جزائر سوندا الصغرى » . وبمجموعة الجزائر الصغرى التى تقع بين جزيرة سيليبيس غرباً و جزيرة غينة الجديدة شرقاً تسمى « جزائر الملوك أو جزائر البهاراب » .

فمجموعة جزائر سوندا الصغرى تتكون من جزائر بالى ولومبؤ وسومباوا وسومبا وفلوريس وتيمور وغيرها من الجزائر الصغرى الواقعة حوالها ، ويبلغ مجموع مساحة

هذه الجزائر حوالى ٥٩٧٣٢ ميلا مربعا ويبلغ عدد سكانها ٦,٢١٥,٠٠٠ نسمة والجزء الشرقى من جزيرة تيمور إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية تابع للبرتغال .

جزيرة الملوك

تتكون هذه المجموعة من الجزائر الكثيرة أهمها جزيرة هلباهيرا وجزيرة سيرام وجزيرة امبون وجزيرة تندانيرا وغيرها ، ويبلغ مجموع مساحتها حوالى ١٢٧٩٦ ميلا مربعا ، وعدد سكانها ٢٨٤,٠٠٠ نسمة وأهم محاصيلها التوابل وغيرها من أنواع البهارات ، لذلك أطلق عليها اسم « جزائر البهارات » . ولسبب انفراد هذه الجزائر بإنتاج هذه المحاصيل الهامة ، أخذت مركزاً اقتصادياً وسياسياً هاماً فى تاريخ اندونيسيا . وكان الصينيون والهنود والعرب قد سمعوا أخبار هذه الجزائر فى القرون الأولى الميلادية .

جزيرة غينة الجديدة

تقع هذه الجزيرة فى شمال استراليا ولا يفصل بينهما إلا مضيق « توريس » الذى لا يزيد عرضه عن مائة ميل ، وهو ضحل حتى يستطيع الانسان المشى فيه على الأقدام إذا انخفض ماؤه بمقدار اثنين وعشرين قدما .

وجزيرة غينة الجديدة ثانية الجزائر فى العالم بعد جزيرة جرينلند ، إذ تبلغ مساحتها ٣٤٢٣٣٢ ميلا مربعا وكانت قبل الحرب تنقسم إلى ثلاثة أقسام؛ النصف الغربى منها كان تابعا لهولندا ، وجزء من النصف الشرقى منها كان تحت انتداب استراليا ، بينما كان الجزء الباقى تحت حماية بريطانيا. ويبلغ عدد سكانها كلها ٦٥٣,٠٠٠ نسمة ومنهم ٣٢٠٠ من الانجليز والاستراليين و ٢٠٠٠ من الآسيويين والباقيون من الوطنيين .

وهناك مئات من الجزائر الأخرى الصغيرة المساحة لا تدخل فى المجموعتين السابقتين . وهى تقع بين جزائر سوندا الكبرى الأربعة مثل جزيرة « مادورا » الواقعة فى الشمال الشرقى من جزيرة جاوة ، وفيها أهم معامل الملح فى اندونيسيا وجزيرتى « بنسكا » و« بليتونج » فى الجنوب الشرقى من سومطرة ، وهما مشهورتان بمناجم القصدير .

ولئن تباعدت جزائر اندونيسيا واتسعت مساحة جزائرها الكبرى ، فلمواصلات البرية والمائية والجوية التى تتوافر فيها تقرب أجزاءها بعضها إلى بعض وتربط جزائرها بعضها ببعض .

المواصلات في اندونيسيا

لاشك في أن المواصلات من أهم مقومات الزراعة والصناعة والتجارة ، وهي في نفس الوقت مظهر من مظاهر البلاد المتمدينة ، كما أن المواصلات عامل من عوامل تقدمها ورقها في شتى نواحي الحياة . وهناك علاقة متينة بين المواصلات وبين محاصيل البلاد ، إذ أن وفرة المحاصيل تحتاج إلى كثرة المواصلات ، وأن سهولة المواصلات تؤدي إلى سهولة استغلال الأراضي وتؤدي كذلك إلى قلة تكاليف الحصول على المنتجات زراعية كانت أو صناعية ، كما أن المواصلات عامل مهم في تصريف المصنوعات ، وتوزيعها أو عرضها على المستهلكين . فلا بد إذن والحالة هذه أن أذكر في هذه الرسالة ولو باختصار حالة المواصلات في اندونيسيا .

(١) للمواصلات المائية

إذا أنعمنا النظر في خرائط العالم ، نجد أن سطوح القارات والجزائر منحدرية في الغالب نحو الغرب ، ومنبسطة نحو الشرق . وهذه الظاهرة الطبيعية واضحة في الأمريكتين فكلاهما تنحدر نحو الغرب من جبال روكي وجبال أنديز ، وتنبسطة نحو الشرق ، فتمر في أجزائها الشرقية الأنهار الطويلة العريضة الصالحة للملاحة . وكذلك الحال في معظم جزائر اندونيسيا فنرى أن سطح سومطرة أو بورنيو مثلاً منحدر نحو الغرب ومنبسطة نحو الشرق . لذلك نجد فيها أنهاراً طويلة صالحة للملاحة تتجه نحو الشرق أو الشرق الجنوبي ، وهذه الظاهرة أوضح في سومطرة منها في بورنيو لأن سومطرة مستطيلة الشكل أما بورنيو فثلاثة الشكل .

وبفضل هذه الظاهرة الطبيعية وجدت هناك المواصلات النهرية ، حتى في إمكان الباخرة المتوسطة الحجم ، أن تصل إلى وسط سومطرة وبورنيو ، وأهم من ذلك أن البحار والمضايق التي تفصل الجزر بعضها عن بعض كلها صالحة للملاحة .

والخلاصة أن طرق المواصلات المائية متوافرة في اندونيسيا . والمواصلات المائية كما هو معلوم إلى اليوم أسهل طرق المواصلات وأقلها كلفة . فتوافر المواصلات هذه يساعد على سهولة استغلال أراضي تلك الجزائر . إذ أن تلك الأنهار الكثيرة الصالحة للملاحة ، توصل الأجزاء الداخلية من كل جزيرة بموانئها الكبرى . ومعظم هذه الأخيرة تتصل بالأسواق الخارجية ، حتى أصبحت بعضها محطة للطرق المائية العالمية مثل سنغافورة وجاكرتا (بتافيا) وسورابايا وغيرها .

(ب) المواصلات البرية

(١) الطرق : كل جزيرة من تلك الجزائر تخترقها الطرق المعبدة وتمتد في بعضها السكك الحديدية . وقد قال سمو الأمير محمد على ولى عهد المملكة المصرية : إن الطرق الجارية على غاية من النظام وأن العناية بها جديرة بالإعجاب فهي في جلوة متعددة تصل بعضها بعضها وتجربها السيارات دون عناء ولقد اكتملت لبعض الجزر الأخرى تلك الميزة الخاصة بجاوة ، مع العلم أن سموه زار جاوة في سنة ١٩٢٩ (١) .

وبعض هذه الطرق قد أنشأها الأهالى ، كما أنشأت البعض الآخر الشركات الزراعية والصناعية والاستخراجية الأجنبية ، وأنشأت الحكومة قسماً آخر . وهذه الطرق تنقسم إلى رئيسية وثانوية . فالطرق الرئيسية تمتد مثلاً من شمال سومطرة إلى جنوبها ، ومن غرب جاوة إلى شرقها ، وفي الأجزاء الساحلية من جزيرة بورنيو ، وكذلك في الجزر الأخرى ، والثانوية منها تربط القرى بعضها ببعض في داخل كل جزيرة وفي سواحلها وعلى ذلك في إمكان المسافر أن يسافر من أى جزء من هذه البلاد إلى آخر بكل سهولة .

وبالروعة منظر هذه الطرق الكثيرة المتشعبة تتخلل سلسلة الجبال ، وتشق الوديان ، وتقطع الأنهار ، فكثيراً ما يمر المسافر في طريق واسع معبد يجارى نهراً لمسافة طويلة ، ثم يقطعه ويجاريه في ناحية أخرى ويرى بجانبه أشجاراً تظلل الطريق وتزينه ، وأحياناً تمر السكك الحديدية بجانب الطريق وتوازيه مسافة بعيدة ، وكثيراً ما يرى قنطرة بجانب جسر للسكة الحديد .

(٢) وياً : لجمال المناظر الطبيعية ، التي يرى فيها المسافر شلالات الأنهار خلال سلاسل الجبال وأحواضها في الوديان وأشجار النرجيل الباسقة ، التي تزرع في سهول تلك الجزائر ، وفي سواحلها ولا شك أنها تسر الناظرين . فإذا قالوا إن لبنان ، لما فيها من جوفى ومناظر خلابة هي جنة الله في أرضه ، فقد صدق المير كيز دى بوفوار الرحالة العالمى في قوله حينما زار اندونيسيا : « كنت كأنى في جنة النعيم ، قد نقلت إلى الأرض » (٢) .

(١) عن كتاب « رحلة سمو الأمير محمد على إلى جاوة » ، معنى بترتيبها ونسبها الأستاذ محمود محمد فرغل ، مطبعة رقى المعارف بالقاهرة .

(٢) عن كتاب « أمة الملايو » ، للأستاذ صالح جردت . مطبعة الشعب شارع درب الخمايز بمصر ١٩٠٨ .



(منظر من مناظر اندونيسيا الجميلة - طريق يخترق غابة)

فطرق المواصلات البرية في اندونيسيا متوافرة في كل جزيرة من جزائرها ، اللهم إلا في جزيرة غينة الجديدة ، فلم توجد فيها طرق كثيرة معبدة ، حتى السنوات الأخيرة قبل الحرب العالمية الثانية . وكانت خطة الحكومة الهولندية منذ سنة ١٩٢٧ ، وهي اتخاذ تلك الجزيرة منفى لعدة آلاف من الاندونيسيين ، الذين اشتركوا في الثورة سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٧ وكذلك للذين اتهموا بخطرهم على النظام الاستعماري القائم فيها بعد تلك الثورة - قد أدت إلى تعمير تلك الجزيرة ، حتى أصبح فيها الآن كثير من الطرق التي كانت تستعمل لنقل الجيوش والمعدات الحربية في المعركة التي دارت رحاها بين الحلفاء واليابان ، أثناء الحرب العالمية الأخيرة .

(٢) السكك الحديدية :

توجد السكك الحديدية في كل من جاوة وسومطرة وشبه جزيرة الملايو : ففي سومطرة وشبه جزيرة الملايو ، تكاد السكك الحديدية تخترقها من الشمال إلى الجنوب ، وفي سومطرة ثلاث شبكات للسكة الحديدية احداها في شمال سومطرة ، والثانية في وسطها ، والثالثة في

جنوبها . وقبل الحرب العالمية الثانية ، كان هناك مشروع لتوصيل هذه السكك الحديدية الثلاثة ، وقد سمعنا أخيراً ، أن حكومة الجمهورية الاندونيسية ، في خلال العام الأول من حياتها الحرة ، قد قامت بتنفيذ هذا المشروع التعميري العظيم ، فأصبحت السكة الحديد تمتد الآن من أقصى شمال سومطرة إلى أقصى جنوبها . أما في جافة فتصل السكك الحديدية غربها بشرقيها ، وتنتشر في بقية هذه الجزيرة شبكة حديدية ، تربط المدن والقرى بعضها ببعض .

(ح) الطرق الجوية

وهناك مطار في كل مدينة من مدن اندونيسيا الكبرى ، وذلك علاوة على المطارات الثلاثة الخاصة للطرق الجوية العالمية ، وهي سنغافورة وجاكرتا وسورابايا ، وطبعي أن الجهود الجبارة التي بذلت خلال سنوات الحرب ، وخلال العام الأول من استقلال اندونيسيا ، تزيد في عدد هذه المطارات وتحسنها .

مدن اندونيسيا الهامة

(١) أهم مدن اندونيسيا هي فاليمبانج وفادانج وميدان في سومطرة ، وكوتا راجا أي مدينة الملوك في أقصى شمالها ، وفي جافة جاكرتا (بتافيا) عاصمة اندونيسيا في عهدي الاستعمار الهولندي والاحتلال الياباني ، وسمارانج وسورابايا وبندونج وجوكيا كارتا وهي عاصمة الجمهورية الاندونيسية الحالية ، وبوغور وفيها ثاني حديقة نباتية في العالم . وبنجرماسين وفونتيانق في جزيرة بورنيو ومكاسر في سيليبس .

وكل مدينة من مدن اندونيسيا الكثيرة ، لا تقل عن أية مدينة في البلدان الأخرى من ناحية توافر الكهرباء ، وأنواع المواصلات والملاهي ، وغيرها من وسائل الحياة الحديثة الممتعة وبالأخص من ناحية النظافة والتنظيم (٢) .

سكان اندونيسيا

إن أصل سكان اندونيسيا واحد ، وقد اطلق عليهم قديما اسم جنس الملايو ، وهم جماعة من الأصل المنغولي ، هاجروا قبل الميلاد بمدة طويلة من جنوب آسيا الشرقية ، وهي البلدان

المعروفة باسم «كوشين صينا وكامبوجا وأنام» المشهورة اليوم باسم الهند الصينية أو فيتنام^(١) (S) وحدثت تلك الهجرة عقب نزوح جماعة جديدة كبيرة من شمال آسيا وشمالها الغربي. أى من الصين والمنغول، إذ ضغطوا على السكان الأولين وطردوهم تدريجياً إلى شواطئ البلاد، وأخيراً اضطروا إلى أن يهاجروا منها جماعات وقبائل، فركبوا البحار وانتشروا في تلك الجزائر. حتى وصل بعضهم إلى جزيرة مدغشقر، ومنهم من هبط جزيرة فرموسا، وجزائر الفيليبين حتى وصلوا أيضاً إلى أجزاء جزائر اليابان الجنوبية.

ومن هنا اتضح جلياً أن سكان اندونيسيا من أصل واحد، هو جنس الملايو أو الجنس الاندونيسى، ولئن تباعدت جزائرهم وترامت أطراف بلادهم فانهم لا يزالون يحافظون على وحدتهم الأصلية التي أصبحت أخيراً وحدتهم القومية، وهى تزداد يوماً بعد يوم متانة وقوة، وذلك بفضل عدة عوامل بعضها قديم، وبعضها نشأ حديثاً (S). ومن هذه العوامل ما هو ظاهر واضح، تؤثر في ازدياد قوة هذه الوحدة تأثيراً مباشراً، ومنها ما هو غير ظاهر، تؤثر فيها تأثيراً غير مباشر. ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي :

أولاً — تقدم اللغة الملايوية التي أصبحت منذ قرن واحد تسمى باللغة الاندونيسية. وقد تغلبت هذه اللغة على سائر اللغات أو اللهجات الإقليمية في ميادين التخاطب والخطابة والكتابة. (S) وذلك رغم وجود محاولات كثيرة، قام بها المستعمرون وأذنابهم من الرجعيين، مثل محاولتهم إحياء تلك اللغات واللهجات الإقليمية، وكانوا يرمون بها إلى إيجاد التفرقة في صفوف الأهالي، وتحطيم وحدتهم القومية (S).

وقد تقدمت هذه اللغة الاندونيسية تقدماً مطرداً، نتيجة تدريسها منذ زمن بعيد في جميع المدارس الاندونيسية الأهلية والإسلامية. ولهذه اللغة كما لغيرها من اللغات الحية قواعد وآداب. وهى لغة سهلة النطق والدراسة وقال هنرى فوكوير، إن لغة الملايو (أى اللغة الاندونيسية) أسهل اللغات،^(٢) وجاء أيضاً في الكتاب (القاموس الإنجليزى الجديد للمبادئ التاريخية) (٣) ما يأتى :

(1) W. Fuim Mees : Sejarah Tanah Java : di Indonesiakan oleh S. M. Latif, dikeluarkan oleh "Balai Pustaka" Jakarta-Raya, 1922.

(2) Henri Fauconnir : Malaisie.

(3) A New English Dictionary on Historical Principles.

من المؤكد أن لغة الملايو (اللغة الاندونيسية) أجمل اللغات وأسهلها نطقاً في الشرق ، ويظهر أنها أحدث اللغات في العالم .

وقد تقدمت هذه اللغة أيضاً بفضل الجهاد المتواصلة التي بذلها أدباؤها وشعراؤها لترقيتها بكافة الوسائل مثل عقد مؤتمرات لغوية سنوية ، وإجراء مسابقات كثيرة في تأليف الكتب وكتابة المقالات والروايات بها - حتى أصبحت هذه اللغة عاملاً فعالاً في الوحدة الاندونيسية القومية وفي نشاط حركاتها الاجتماعية والدينية والثقافية والاستقلالية . كما أنها عامل هام أيضاً في تقدم تجارة اندونيسيا الداخلية ، وهي الآن لغة رسمية للجمهورية الاندونيسية . وهذه اللغة تكتب منذ أوائل هذا القرن بالحروف اللاتينية ، ويتكلم بها اليوم أكثر من مائة مليون نسمة . بل وقد قال الجنرال كارلوس روميلو رئيس الهيئة الفيليبينية لدى الولايات المتحدة الأمريكية في مجلة « كولير » العدد أكتوبر سنة ١٩٤٥ ما يأتي :

« قضية أهل الملايو واتحادهم مسألة سياسية واقتصادية ، تشمل مائتي مليون من البشر ، يتكلمون لغة الملايو ويسكنون أرض الفيليبين واندونيسيا وشبه جزيرة الملايو وسيام وبورما والهند الصينية . »

ونظراً لبساطة قواعد اللغة الاندونيسية وسهولة نطقها ودراستها من ناحية ، ولصعوبة اللغات المجاورة لها كاللغة اليابانية والصينية ولكثرة اليابانيين والصينيين والهنود الذين تعلموها واتقنوها من ناحية أخرى - يتظر أن تكون هذه اللغة لغة الإتصال في الشرق الأقصى (١) ولها شأن ك شأن اللغة الإنجليزية في الغرب ، وبذلك ستزداد علاقات اندونيسيا التجارية بالبلدان المجاورة لها نشاطاً وقوة .

ثانياً — انتشار الإسلام في أنحاء هذه الجزائر انتشاراً كبيراً ، حتى أصبح أكثر من خمسة وثمانين في المائة من مجموع السكان يعتقدون هذا الدين الخفيف . ولا شك في أن انتشار هذا الدين فيها له آثار كبيرة واضحة في حياة السكان الفكرية والاجتماعية والأدبية . ومن آثاره الواضحة تغيير اعتقاداتهم القديمة المختلفة بالاعتقاد في وجود الله وتوحيده ، ثم نحو الخرافات الكثيرة التي غرسها فيهم . معتقو الأديان الأخرى القديمة التي سبقت الإسلام في الوصول إليها . وحركة التجديد والإصلاح الديني الاجتماعي ، التي قام بها العلماء الاندونيسيون ، ولنشاطهم في نشر الوعظ والإرشاد في وسط طبقات العمال والزراع والموظفين ، ولطموح الشبان الاندونيسيين في دراسة تعاليم الإسلام الصحيحة ، ثم مراعاتهم التمسك بها ، أثر

واضح في تقاليدهم وعاداتهم ، إذ نجد لهم جميعاً عادات وتقاليد متشابهة ، فلا فرق بين حياة سكان آتشيه في شمال سومطرة ، وبين حياة سكان مكاو ، في جنوب جزيرة سيليبس ، إلا بقدر تلك الخيوط الرفيعة من التقاليد العتيقة التي لا يزال يتعلق بها شيوخهم المحافظون ، والمتمسكون بكل ما هو قديم .

كما أن كل هذا يؤثر تأثيراً واضحاً في تقوية وحدتهم القومية ، وبالتالي يؤثر على حياتهم السياسية والاقتصادية كما سنراه فيما بعد .

ثالثاً — وقوع هذه الجزائر كلها في إقليم واحد ، وفي حالة جغرافية واحدة ، كما سبق الكلام عنه . هذا مما يجعلهم ينتجون المحاصيل التي تكاد تكون متشابهة ، وحاجاتهم تكاد تكون واحدة . فنشأت فيهم الوحدة الاقتصادية بجانب وحدتهم القومية ، الأمر الذي لا يمكن أن يغفله من يريد أن يوجه حياة هذا الشعب الاقتصادية .

رابعاً — إن الجنس الاندونيسي ، كما قال مستر فلاك^(١) من الأجناس البحرية العظيمة ، وهذا مما أدى إلى اندماج بعضهم في بعض ، وإلى اختلاطهم في الحياة ، ولا شك في أن للزواج والهجرة من جزيرة إلى أخرى ، أثراً كبيراً لا يستهان به ، في توطيد وحدتهم القومية ، وفي توجيه حياتهم الاقتصادية وتحقيق آمالهم في أن يعيشوا جميعاً تحت راية واحدة ، داخل دولة مستقلة قوية .

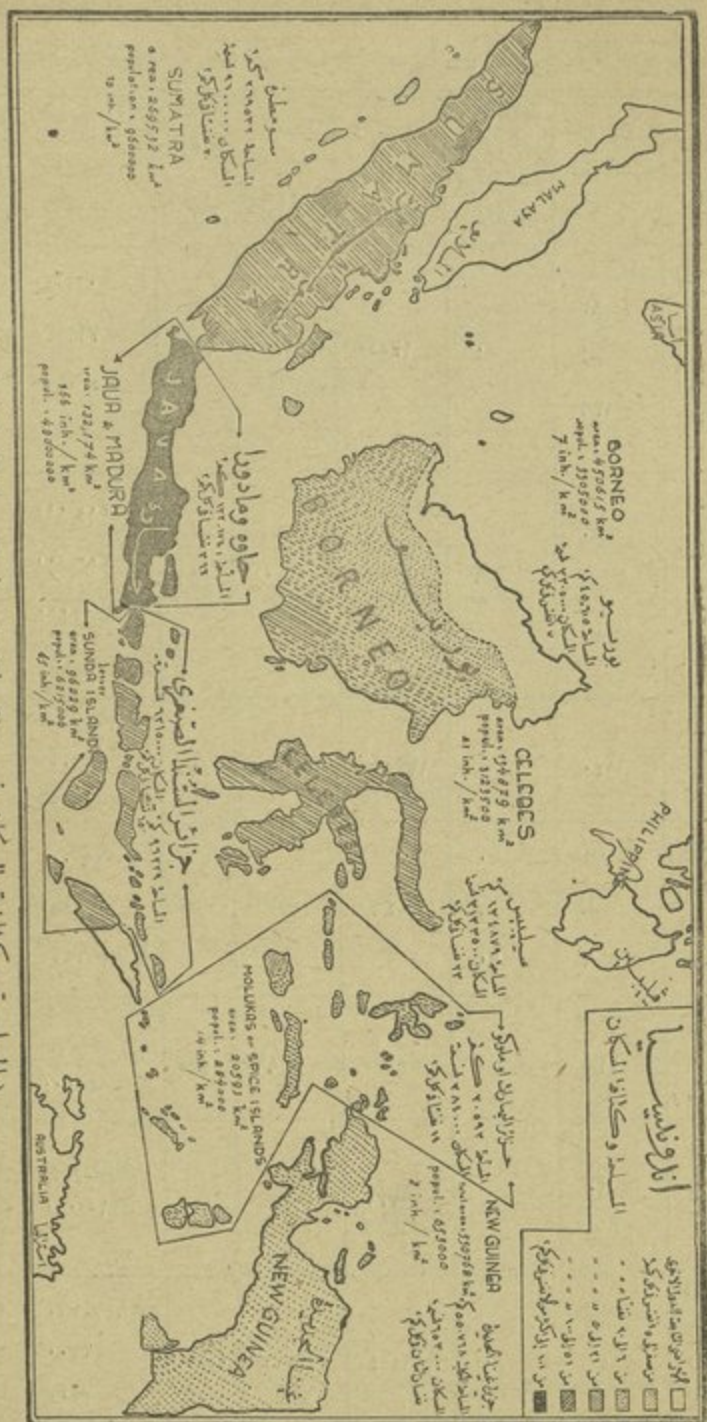
خامساً — إن وقوع هذه الجزائر كلها تحت استغلال الأجانب ، واستعمار الغربيين مدة ثلاثة قرون مضت ، جعل الأهالي يتحملون جميعاً آلاماً وأحزاناً واحدة . وهذه الحالة هي التي دفعتهم إلى الاتحاد في كفاحهم ، ضد الاستعمار والاستعباد ، للحصول على حقوقهم في الاستقلال والحرية ، وفي مقاومتهم الاستغلال الأجنبي لتحسين حياتهم الاقتصادية .

وأخيراً وليس آخراً ، إن عناصر حضارتهم ، وعوامل مدنيّتهم في الماضي وفي الحاضر ، وآمالهم وأمانهم في المستقبل ، ومصالحهم المشتركة ، كل هذه الأمور جمعهم ووحدتهم ، ليعملوا معاً ، وليكافحوا متكاتفين لهدف واحد ، وهو تحقيق حريتهم واستقلالهم كأمة واحدة . وقد بلغ في سنة ١٩٣٠ عدد سكان اندونيسيا ، التي كانت تابعة لهولندا ، حسب الإحصاء العام في تلك السنة ٦٢,٣١٩,٧٩٤ نسمة ، وقدر في السنوات الأخيرة ، أنه بلغ حوالى ٧٢,٠٠٠,٠٠٠ نسمة . وهو موزع تقريباً بين تلك الجزائر ، كما هو مبين في الجدول الآتي وفي الخريطة في الصفحة التالية .

(١) The Bernard H. M. Vlekke : The Story of the Dutch East Indies
1945 Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts.

جدول توزيع السكان بين جزائر اندونيسيا ، ومساحة كل منها ، وحالة المناخ والجو والمطر (الرموز في هذا الجدول : أ = الاندونيسيون ، أو = الأوريون ، ص أ = الصينيون والآسيويون الآخرون) (١).

أسماء الجزائر	الثابتة لها إلى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤١	تعداد السكان التقريبى	طولها بالميل	مساحتها التقريبية بالميل المربع	أعلى ارتفاعها بالقدم	متوسط حرارة الجو طوال السنة بدرجة فهرنهايت	مقياس وشمس المطر السنوى بالبوصة	ملاحظات عامة عن حالة المناخ والجو والمطر
سومطرة	هولندة	٨٠٩٠٠٠٠٠ أو ٢١٠٠٠٠ ٥٠٠٠ ص أ	١١٥٠	١٦٧٤٨٠	١٢٥٥٠	٨٠	٩٢ إلى ١٣٩	المناخ الاستوائى ويختلف حسب تضاريسها ، الجو أوطب من نوفمبر إلى فبراير
جاوة	هولندة	٤٧٠٠٠٠٠٠ أو ٢٠٠٠٠٠ ٦٠٠٠٠٠ ص أ	٦٣٢	٥٠٠٠	١٢٠٦٠	٧٩	٨٠ إلى ١٢٧	المناخ يختلف حسب تضاريسها ، من ديسمبر إلى فبراير كثير المطر ومن مايو إلى أغسطس قليل المطر
بورنيو	هولندة بريطانيا	٣٠٣٠٠٠٠٠ أو ٦٠٠٠ ٢٠٠٠٠ ص أ	٨٧٥	٢٨٠٠٠٠	١٣٤٥١	٨٠	١٤٠	المناخ الاستوائى ، من نوفمبر إلى مايو كثير المطر
سيليبس	هولندة	٣٠٠٨٩٠٠٠ أو ٤٥٥٠ ٣٠٠٠٠ ص أ	٨٠٠	٨٣٨١٠	١١٤٦٧	٧٠ إلى ٩٠	٧١ إلى ١١٦	المناخ الاستوائى ، من مايو إلى نوفمبر الرياح الموسمية الشرقية ومن أبريل الرياح الموسمية الغربية
جزائر الملوك	هولندة	بمجموع السكان ٢٨٤١٠٠٠	٤٧٥	٣٧٩٦	٤٠٠٠	٧٨	١١٨	المناخ الاستوائى ، الرياح الموسمية غير منتظمة
جزائر سوندا الصغرى	هولندة	بمجموع السكان ٦٠٣١٥٠٠٠	١٠٠٠	٥٩٧٣٢	١٢٢٣١	٧٨	٦٠	المناخ جاف نوعاً وبالأخص من يوليو إلى أكتوبر
غينيا الجديدة	هولندة بريطانيا استراليا	٦٤٧٠٢٠٠ أو ٣٣٠٠ ٢٠٠ ص أ	١٥٠٠	٣٤٢٢٣٢	١٦٤٠٤	٨٠	٤١	المناخ الاستوائى يختلف حسب تضاريسها ، من يونيو إلى أكتوبر قليل المطر ، من يناير إلى مارس كثير المطر



(المساحة وكثافة السكان في جزائر اندونيسيا مقسمة إلى مجموعات)

ويبلغ عدد سكان اندونيسيا كلها ، بما فيه أجزائها التابعة لاندونجا والبرتغال . مثل شبه جزيرة الملايو وشمال بورنيو والنصف الشرقى من جزيرة تيمور وغيرها ، ٧٦,٠٠٠,٠٠٠ نسمة ، وأكثر من ٨٥٪ منهم ، أى حوالى ٦٤٦ مليوناً مسلمون . فاندونيسيا تأوى خمس مسلمى العالم تقريباً . وبقى سكانها يعتقدون ديانات مختلفة ، منها المسيحية والبوذية والكنفوشيوسية ، وبلغ عدد المسيحيين منهم حوالى مليونين ونصف .

فبالنظر إلى اتساع مساحة اندونيسيا ، وخصوبة أراضيها مع كبر عدد سكانها ، تتضح لنا أهميتها كمصدر للمواد الأولية ، كما يتبين لنا اتساع الأسواق فيها لمنتجات دول العالم الصناعية .

ولهذا كله كانت اندونيسيا منذ ثلاثة أو أربعة قرون - ولا تزال إلى الآن - مطمع الدول الاستعمارية ، وقبلة أنظار البلاد الصناعية .

- فتضارب مصالح تلك الدول المختلفة بعضها ببعض من ناحية ، وتصادم مطالب الأهالى الوطنيين وآمانهم القومية مع مطامع تلك الدول ومآربها من ناحية أخرى ، هما المشكلتان الكبيرتان اللتان نشأت منهما مشاكل أخرى عديدة ؛ إجتماعية وسياسية واقتصادية . وعلاج هذه المشاكل هو الهدف الذى أسهره فى هذه الرسالة ، مستثيراً بالماضى ، ومتأملاً فيما ينبغى أن يكون المستقبل ، ولذا كان لزاماً على أن أعرض للخطوط الرئيسية السياسية والاقتصادية فى تاريخ هذه البلاد عرضاً سريعاً .

الفضل الثاني

تاريخ اندونيسيا في العصور القديمة والوسطى

لنقف على حقيقة آثار المواد الأولية في مستقبل اندونيسيا السياسي ، لابد لنا من أن نرجع إلى الوراء ، لتتصفح تاريخ هذه البلاد سريعاً ، لأن هذه المواد الأولية ، كانت وستظل تؤثر على حالة هذه البلاد السياسية ، تأثيراً غير مباشر . وبوضح لنا ذلك ما سجله التاريخ في كل عصر من عصور تاريخها ، إذ أنها كانت تؤثر أولاً على حالتها الدينية والثقافية والاجتماعية ، ومن ثم تؤثر على حالتها السياسية . لذلك أرى من الضروري أن نعرج قليلاً على ذكر آثارها في أحوال هذه البلاد الدينية والثقافية والاجتماعية ، لكي يتسنى لنا معرفة مدى آثارها على حياتها السياسية ثم الاقتصادية .

فيذا طبقنا في هذه الدراسة نظرية ، التفسير الاقتصادي للتاريخ ، أمكننا أن نقسم تاريخ اندونيسيا القديم إلى خمسة عصور . وسنكلم بإيجاز عن كل عصر منها .

أولاً - عصر الاندونيسيين الأولين منذ هجرتهم إلى القرن الخامس الميلادي .

تحدثنا في صفحة ٣٢ عن أصل الشعب الاندونيسي ، أنهم جماعة كانوا يأتون - قبل الميلاد بمدة طويلة - من الجنوب الشرقي (لآسيا ، وينتشرون في هذه الجزائر ، ويستوطنون فيها جماعات وقبائل . ومن طبيعة المهاجرين وبالأخص المهاجرون الأوليون ، نمو روح التعاون والمساواة في نفوسهم ، لما كانوا يلاقونه من المصائب والمشقات في حياتهم الجديدة بمهجرهم . أليس الأمريكيون - وهم قوم مهاجرون - أكثر شعوب العالم تمسكاً بالمبادئ الديمقراطية الصحيحة .

وكذلك الأمر عند الاندونيسيين القدماء ، إذ عند ما وصلوا إلى تلك الجزائر ، وجدوها غنية بثروتها ، ولكنهم لم يستطيعوا استغلالها ، إلا حين تعاونوا وتضافموا وتبادلوا الإلتفاع بالآلات الحجرية ، التي لقوها في تلك الجزائر ، والآلات الحديدية التي جاءوا بها من موطنهم الأول . وكانوا يبدؤون حياتهم في تلك الجزائر الغنية الخصبية برعاية المواشى والزراعة ، فتكونت فيها الأرياف والقرى ، التي سادت فيها تلك الروح الاجتماعية التعاونية .

وبما يدلنا على مدى تغلغل روح التعاون والمساواة في نفوس هؤلاء الاندونيسيين القدماء ، تلك العادات والتقاليد والأمثال التي تركوها ، ونوارثها الشعب الاندونيسي من جيل إلى جيل حتى وصلت إلى يومنا هذا . وبفضل تعاونهم وتضامنهم في مواجهة مشقات الحياة ، وصعوباتها في تلك الجزائر ، كانوا يعيشون في رفاهية ورخاء .

وبعد أن أصبحت محصولاتهم الزراعية والحيوانية تفوق حاجاتهم ، بدأوا الإشتغال بالتجارة ، وقد ساعدتهم على ذلك مهارتهم في فن الملاحة التي ورثوها عن آبائهم ، والتي مارسونها دائماً بحكم كونهم سكان الجزائر . وبهذه التجارة بدأوا الاتصال بالبلدان المجاورة لاندونيسيا ، وبالأخص البلدان الآسيوية .

وكان التجار الاندونيسيون من سكان سومطرة ، وشبه جزيرة الملايو وجزيرة جاوة ، عندما أتوا إلى الجزائر الأخرى الأقل منها تمدناً ، ينشئون مخازن تجارية في سواحلها ، ويشتررون محاصيل تلك الجزائر ، لمعرفة أن البلدان الأخرى تحتاج إليها ، ولمعرفتهم بطرق نقلها إلى البلدان التي تحتاجها .

وقد رجع بعضهم بتجارهم إلى موطن آبائهم الأولين في جنوب آسيا الشرقى ، كما ذهب البعض الآخر إلى الهند ، ومن هنا كانت هذه المحاصيل تذهب إلى البلدان العربية ، ومنها وصلت إلى أوروبا منذ القرن الأول الميلادى . وكانت أخبار خصوبة تلك الجزائر ، ووفرة محاصيلها ، وبالأخص جزيرة جاوة ، تتبع هذه التجارة ، وبذلك اشتهر اسم جاوة ، حتى أطلق الاقدمون هذا الاسم خطأ على مجموعة تلك الجزائر كما سبق . وقد ذكر قدماء المؤرخين الهنود ، وكذلك بطلاموس Ptolemy - العالم الجغرافى اليونانى ، المتوفى في منتصف القرن الثانى قبل الميلاد - أن في الجنوب الشرقى من الهند جزائر كثيرة غنية جداً ، بدأت تنشأ فيها مدن تجارية هامة .

ومنذ انتشار هذه التجارة نزح إلى اندونيسيا الأجانب من تلك البلدان التي مرت بها ، ول هؤلاء الأجانب أثر كبير في حياة الاندونيسيين الدينية والثقافية والاجتماعية ، وبالتالى في حياتهم الاقتصادية .

آثار الهند في اندونيسيا

أصبحت الهند منذ القرن الرابع قبل الميلاد ، منبع الحضارة والمدنية في آسيا . ف منذ ذلك الوقت بدأت علاقتها مع البلاد المجاورة لها ومنها اندونيسيا . وبناء على هذا نجد أن معرفة

الهنود ، وعلاقاتهم باندونيسيا ، سبقت معرفة الغربيين بها بزمان بعيد جداً . وكان الهنود يعرفونها عن طريق اتصال تجارهم بالتجار الاندونيسيين ، الذين كانوا يأتون بمحاصيلهم إلى الهند نفسها ، أو إلى موانئ مضيق وملاقاة القديمة ، مثل ميناء وملاقاة على الشاطئ الغربي من شبه جزيرة الملايو ، ومدينة وفلاق ، على شاطئ سومطرة الشرق .

إن ثروة اندونيسيا العظيمة ، وخصوبة أراضيها الواسعة ، مع قلة عدد سكانها ، هي التي كانت تغري الهنود بالهجرة إليها ، وبالأخص سكان الجزء الجنوبي من الهند ، مثل سكان وادي نهر وجودا قاري ، ونهر كيشنا ، وسواحل مدارس الشرقية ، التي تسمى « كالينجا » أو « كالينج » ، كما ينطقه الاندونيسيون . لذلك لا بد لمن يتكلم عن تاريخ اندونيسيا أن يذكر أثر الهنود فيها ، لأن لهم أثراً واضحاً في حياتها الاجتماعية والدينية والأدبية ، ثم السياسية والاقتصادية . وقد كان أثرهم في حياة الاندونيسيين القدماء الدينية أكثر وأوضح ، ولاغربة في هذا ، لأن الدين رأس كل المسائل في الشرق ، كما قاله الدكتور غوستاف لوبون في كتابه « روح السياسة » .

ولا زلنا نرى اليوم بعض آثار الهنود الدينية والأدبية في بعض تلك الجزائر . ومنشأ هذا الأثر هو أن للهنود القدماء ديارتين كبيرتين ، وهما البراهمية والبوذية .

(S) ١ — الديانة البراهمية

جاءت الديانة البراهمية إلى اندونيسيا قبل الميلاد بمدة طويلة ، وسرعان ما انتشرت فيها وذلك بانتشار التجار الهنود في موانئها ومدنها ، فزرعت في تربتها الخصب ما حملته من الاعتقاد بوجود الآلهة . فعند الهنود القدماء ثلاثة آلهة وهم « براهما » الخالق للعالم ، و « ویشنو » الحارس للعالم والحافظ لسلامته ، و « المهلك للعالم والمقني له » . كما نشرت هذه الديانة أيضاً في اندونيسيا ما تحمله في ثناياها من التعاليم عن سمو النفس ، ونبالة الشخصية وأوجدت كذلك في نفوس الأهالي نواة الصراع والمنافسة ، وذلك عن طريق إيجاد الطبقات في المجتمع^(١) .

وتعاليم هذا الدين بوجه عام لا بأس بها ، فهي تقول بأن على الإنسان واجبات نحو نفسه ونحو غيره ، وعليه أن يتمسك بالصدق والأمانة والإخلاص . وفي اعتقاد البراهميين ، أن الإنسان يعيش مراراً قبل أن يموت وموته الأبدي ، وأن روحه تزداد سموً خلال هذه الحياة المتكررة .

(1) W. Fruin Mees : Sejarah Tanah Java, see p. 32.

وكان الهنود وكذلك الصينيون الذين هاجروا إلى اندونيسيا ، وأقاموا فيها إقامة دائمة أو وقية ، يشاركون الأهالي في مرافق حياتهم ، بل وينافسونهم في الإنتاج الزراعى والصناعى وبالأخص فى التجارة . وقبلما حاول الهنود البراهميون فى اندونيسيا نشر دينهم . اعتقاداً منهم بأن الدين لا يكتسب وإنما يورث ، فى حين كان سكان اندونيسيا ، وكذلك بعض الهنود القدماء - كما شرحه مستر فروين ميس فى كتابه السابق ذكره - يؤمنون بالأرواح ويتخذون لها تماثيل ليعبدوها ، ويسمى الجاويون « ديوا دوى Dewa-dewi » ولهذه التماثيل أشكال مختلفة ، بعضها على شكل الإنسان ، والآخر على شكل حيوان غريب ، ولا تزال صور تلك التماثيل تظهر إلى اليوم فى نقوشهم ، وفى برقشة القماش وزركشته Batik التى يشتغل بها كثير من سكان جارة ، وكذلك فى الفنون الجميلة التى اشتهرت بها جزيرة بالى .

قلنا إن الهنود القدماء ، كانوا يقسمون المجتمع إلى طبقات ، ويعملون بين هذه الطبقات فروقاً شاسعة ، فثلاً لا يجوز الزواج بين طبقة وأخرى . وهذه الطبقات هى : طبقة البراهمانا ، وهى طبقات الرهبان ورجال الدين - أعلى الطبقات فى المجتمع - وتليها الطبقة الارستقراطية ، وهى طبقة الجيش والحكام ويسمونها « كشاتريا Kchattriya » ثم طبقة « ويشا » وهى طبقة التجار وأهل الحرف (وهذه الطبقات الثلاثة هى التى كانت تباح لها قراءة الكتب المقدسة ، ولكن الذى حدث فعلاً ، هو أن الطبقة الأولى وحدها هى التى كانت تقرأها وتدرسها) .

أما الطبقة الرابعة فهى طبقة « سودرا » وهى أكثر الطبقات عدداً ، وأقلها درجة ، فهى تشمل جميع عامة الشعب الذين لا ينتمون إلى إحدى الطبقات الثلاث الأولى . وهذه الطبقة الدنيا هى طبقة الفقراء والبؤساء فى الحياة ، وكانت الطبقات الثلاثة الأولى ، تنظر إليهم نظرة الاحتقار ، وتعتبرهم أرقاء فى المجتمع ، ومن هنا نشأت الارستقراطية الاقتصادية والسياسية القديمة . إذ كان الناس فى الطبقة الرابعة هم الذين يعملون فى المزارع والمصانع والمناجم ، ويتكبدون أعمالاً شاقة ، ولا ينالون ثمرة أعمالهم إلا بقدر ما يسد رمقهم ، فانشر فيهم الفقر والجهل والمرض .

ووجود هذه الفوارق الشاسعة بين طبقات الشعب ، واستمرار الاستعباد والاسترقاق من الطبقات العليا إزاء الطبقة الدنيا - وهى تشمل جميع عامة الشعب - هيا الفرصة لظهور فلسفة جديدة ، وهى الفلسفة البوذية ، التى ارتقت إلى درجة الدين ، وستكلم عنها بعد قليل ، وعلاوة على ذلك فهناك ملاحظة أخرى هامة ، لا بد من ذكرها للوقوف على مدى

تأثير هذه الاعتقادات في حياة الشعب الاندونيسى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ألا وهى أن الإلهين « البراهما » وهو الخالق للعالم و « وشنو » الحارس للعالم ، والحافظ لسلامته كانت تعبدهما الطبقات العليا الثلاث . أما الإله « ویشا » إله الشر والتهلكة ، فتعبدته الطبقة الدنيا ، وهى أغلبية المجتمع ، وأصبح الاعتقاد بوجود هذا الإله - إله الشر والتهلكة - ديناً مستقلاً ، يؤمن به معظم الشعب ، وشيدوا له معابد كثيرة . ولهذا الدين أو لهذا الاعتقاد الذى تغلغل في نفوس الأهالى القدماء ، أثر سىء في حياتهم الاقتصادية والسياسية . وذلك لأنهم كانوا يعيشون دائماً متشائمين في الحياة ، فكان الخوف يهيمن على نفوسهم ، وهذه الحالة أدت إلى سهولة انقيادهم لحكامهم ، فهأت الفرصة للطبقات العليا لاستعبادهم ، واستغلال قواهم لمصلحتها الخاصة . وهى نفس الفرص التى انتهزها المستعمرون فيما بعد ، لتوطيد نفوذهم وساطتهم في هذه الجزائر .

وبالرغم مما قامت به الديانة البوذية في العصور القديمة ، ثم ما قام به الإسلام في العصور الوسطى ، لمحاربة هذه الفوارق بين طبقات المجتمع ومحوها بشتى الوسائل ، فإن المجتمع الاندونيسى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، كان لا يزال مصاباً بالأمراض الاجتماعية التى نشأت من وجود هذه الفوارق بين الطبقات ، ويظهر ذلك جلياً في تغلغل نفوذ أصحاب الألقاب الموروثة ، وهم من بقايا أفراد الطبقات العليا القديمة .

وبينما كانت الحركة التى ترمى إلى محو هذه الفوارق ، تشتد بفضل انتشار فكرة المساواة والأخوة ، التى جاءت بها الديانة البوذية ، ثم بانتشار المبادئ الإسلامية السامية ، كان المستعمرون ينتهزون فرصة اشتغال هذه الحركة لبسط نفوذهم ، فيثيرون أولاً عامة الشعب ضد حكامهم من الطبقة العليا ، وعندما رأوا ضعف هؤلاء الحكام ، أخذوا يساعدونهم ، وبعد أن ضعف كل من الطرفين وثبوا عليهما جميعاً ، ليسيطروا على الموقف ، ثم يحكمونهم كما يشاؤون .

وهكذا اتخذ المستعمرون وجود تلك الفوارق في المجتمع الاندونيسى القديم ، وسيلة من الوسائل الفعالة لتنفيذ وتطبيق سياساتهم الاستعمارية ، المعروفة بسياسة « فرق تسد » فهذا وذلك استطاع المستعمرون تثبيت أقدامهم في تلك الجزائر الغنية واستعمارها مدة قرن ونصف ، كما سيأتى تفصيله .

ب - الديانة البوذية والروميوت الاندونيسية القديمة

إن من حكمة خالق الكون ، أو من طبيعة تطور حياة الإنسان ، ظهور المفكرين المصلحين وسط المجتمع ، الذى أصيب بالمشاكل الاجتماعية الخطيرة فينبرون ، له السبيل بأفكارهم

التاضجة ، وبتعاليمهم السديدة ، ويقومون بالاصلاحات الاجتماعية لينقذوا الناس من ضرر تلك المشاكل الكثيرة . وقد ترتق فلسفتهم وتعاليمهم إلى مرتبة الدين . هذا ما وجدنا في ظهور ذلك المفكر الفيلسوف شيشنارانا Sidharata إذ ظهر هذا الفيلسوف في مثل ذلك المجتمع المصاب بتلك الأمراض الاجتماعية التي وصفناها آنفا .

ولد هذا المفكر والمصلح الكبير في قرية صغيرة ، تقع في جنوب ناغل على سفوح جبال هيمالايا ، وذلك في أواخر القرن الرابع قبل الميلاد ، وكان من أهداف تعاليم هذا الفيلسوف أو الديانة البوذية كما سموها أخيراً نحو تلك الفوارق الشاسعة بين الطبقات التي أوجدتها الديانة البراهمية وذلك عن طريق بث روح المساواة في نفوس الناس ، وإنماء روح الكفاح والنضال في الحياة ، إلى غير ذلك من تعاليمه الكثيرة .

وكان الناس في ذلك العصر ، ومنهم الشعب الاندونيسى - ولا يزالون كذلك فيما اعتقد - في حالة تحتاج إلى من ينقذهم ويرشدهم إلى الطرق المؤدية إلى تحسين حالتهم الاجتماعية والاقتصادية . وبينما كان زعمائهم وأولو الأمر فيهم ، يبحثون عن طريق جديد لحل تلك المشاكل الاجتماعية الخطيرة ، إذا بهذه الديانة الجديدة قد وصلت إلى اندونيسيا . فلقبت دعوتها قبولاً حسناً لدى الاندونيسيين ، الذين كانوا يعانون مرارة الاستعباد والاستغلال من قبل الأجانب . إذ أن الهنود الذين هاجروا إلى اندونيسيا في ذلك الوقت ، كانوا من طبقة « ویشا » أى الطبقة الثالثة في ترتيب الطبقات عند البراهميين ، وهى التى كانت تتألف من التجار وأصحاب الحرف ، ويضاف إلى تلك الطبقة جماعات مهاجرة من المضطهدين السياسيين في بلادهم . فلما وصلوا إلى اندونيسيا ، بذلوا أقصى جهودهم في تحسين حالتهم المادية أولاً ، ثم في ترقية مركزهم الاجتماعى . وكانوا يحاولون دائماً أن يرتقوا إلى الطبقة الثانية أو الأولى ، وهما طبقة « كشاتريا » وطبقة « البراهمانا » ولا سبيل إلى ذلك إلا أن يتولوا الحكم ، ويصيروا حكاماً وجنوداً أو أن يصيروا رجال الدين . وصاروا فعلاً حكام البلاد بفضل الظروف المواتية لهم ، وبفضل الجهود التي بذلوها في بسط نفوذهم السياسى أو الدينى ، وأصبحوا بذلك من الطبقات العليا في ذلك المجتمع ، وأصبح الأهلالي الأصلليون في نظرهم من الطبقة الدنيا ، يستعبدونهم ويستغلون قواهم . فأصاب السكان الأصلليين الفقر والجهل والمرض ، نتيجة هذا الاستعباد أو الاستغلال . وعلى هذا فقد وجد الأهلالي في الديانة البوذية منفذاً للتخلص من سيطرة الطبقات العليا عليهم ، ولتحرر من نفوذ الأجانب في بلادهم . فتمت في نفوسهم روح الكفاح والنضال ، وظهر فيهم لأول مرة الوعى القومى ، حيث أخذوا

يشعرون بالكرهية نحو هؤلاء الحكام الأجانب ، وبدأوا ينشئون لأنفسهم وبأنفسهم دويلات كثيرة . بعد أن تغلبوا على أولئك الحكام الأجانب .

وقد يظهر في بدء الأمر ، أنه ليس هناك علاقة بين حالة اندونيسيا الاقتصادية والسياسية ، وبين انتشار الديانة البوذية فيها . ولعل ما سردنا آنفاً قد أوضح لنا ، أن تلك الفوارق الشاسعة ، وسوء حالة هذا الشعب الاقتصادية ، هي التي هيأت الظروف لانتشار هذه الديانة في اندونيسيا . كما أن روح الكفاح والنضال وعزة النفس ، التي أصبحت أخيراً عزة قومية . هي التي أدت إلى قيام تلك الدويلات الاندونيسية القديمة (١) .

الصينيون والعلاقات التجارية بينهم وبين الاندونيسيين القدماء

كان التجار الصينيون ، قد وصلوا إلى اندونيسيا ، منذ زمن بعيد قبل الميلاد ، وهاجروا إليها وأقاموا فيها . وكان عددهم لا يقل عن المهاجرين الهنود . وكان الصينيون يعرفون هذه الجزائر عن طريق اتصالهم بالتجار الهنود ، وبسبب اتجارهم بمحاصيل هذه البلاد ، التي كان الاندونيسيون يأخذونها بها إلى موانئ شبه جزيرة الملايو ، ثم جاء هؤلاء الصينيون رأساً إلى اندونيسيا ، بقصد المتاجرة في الذهب والفضة والأرز والتوابل . ولكن العلاقات التجارية بين البلدين ، لم تسكن قد توطدت إلا منذ القرن الأول الميلادي ، كما تدل على ذلك الروايات الصينية القديمة (١) .

أخذ التجار الصينيون بعد وصولهم إلى تلك الجزائر ، ينشرون ديانتهم الكونفوشوسية . وكان مجيء هذه الديانة إلى اندونيسيا معاصراً لمجيء الديانة البراهمية ، وانتشرت فيها هي الأخرى . وبفضل ما غرسته هذه الديانة من تعظيم أرواح الأبطال وتبجيلها اشتد احترام الآلهة الأولى الأمر فيهم ، وازداد خضوعهم وولائهم لحكامهم .

وإذا كان الهنود البراهميون القدماء لا يهتمون بنشر ديانتهم ، فإن الآلهة بسبب احتكاكهم معهم تأثروا كثيراً بالتعاليم الهندوكية ، وبالأخص بالديانة البوذية ، كما أنهم تأثروا أيضاً بالتعاليم الكونفوشوسية الصينية .

(١) وإذا أنعمنا النظر في مقومات ظهور تلك الدويلات الاندونيسية القديمة ، التي تأسست خلال ذلك العصر ، نجد أنها ما كانت تقوم على أساس هذه الديانات الثلاثة ، وإنما

(١) عن كتاب « تاريخ جارة » ، للاستاذ سوتان محمد لطيف المذكور في الصفحة ٣٢ وانظر أيضاً كتاب :

قامت تبعاً لسنة النمو والتطور في المجتمع . فما كانت تلك الدويلات إلا نتيجة حتمية لقيام الأهالي بالدفاع عن أنفسهم ، إزاء منافسة الأجانب لهم في الانتفاع بثروة بلادهم ، وفي نفس الوقت نجد أن هذه الثروة الآخذة في الازدياد المستمر ، هي التي ساعدت الأهالي على تقوية دويلاتهم الأولى ، وتدعيم شوكتهم السياسية والحربية . والاندونيسيين في ذلك الوقت - كما قلنا - كانوا قد تقدموا ، خصوصاً في التجارة والملاحة ، وهم يأتون من آن لآخر ، بمحصولاتهم من جزائر الملوك وجاوة وبورنيو وسومطرة . إلى شبه جزيرة الملايو ، واتجروا هناك مع هؤلاء التجار الآسيويين ، حتى أصبح مضيق ملاقا ، محور الحركة التجارية ، وأكثر ازدهاراً ونشاطاً من قبل . وقد تقدموا كذلك في نظام الحكم ، الذي أهلهم للقيام بتوحيد بعض دويلاتهم ، وإدماج بعضها في بعض ، حتى تكونت منها عدة ممالك .

تلك هي الممالك الاندونيسية القديمة ، التي سأتكلم عن نبذة اقتصادية من تاريخها ، بقدر ما تمكنت من الحصول على المراجع الموثوق بها ، وأعظم هذه الممالك نفوذاً وسلطة ، هي الإمبراطورية «سرى ويجايا» التي سوف نسمي هذا العصر من تاريخ اندونيسيا باسمها .

ثانياً — عصر إمبراطورية «سرى ويجايا»

(من القرن الخامس إلى القرن الرابع عشر الميلادي)

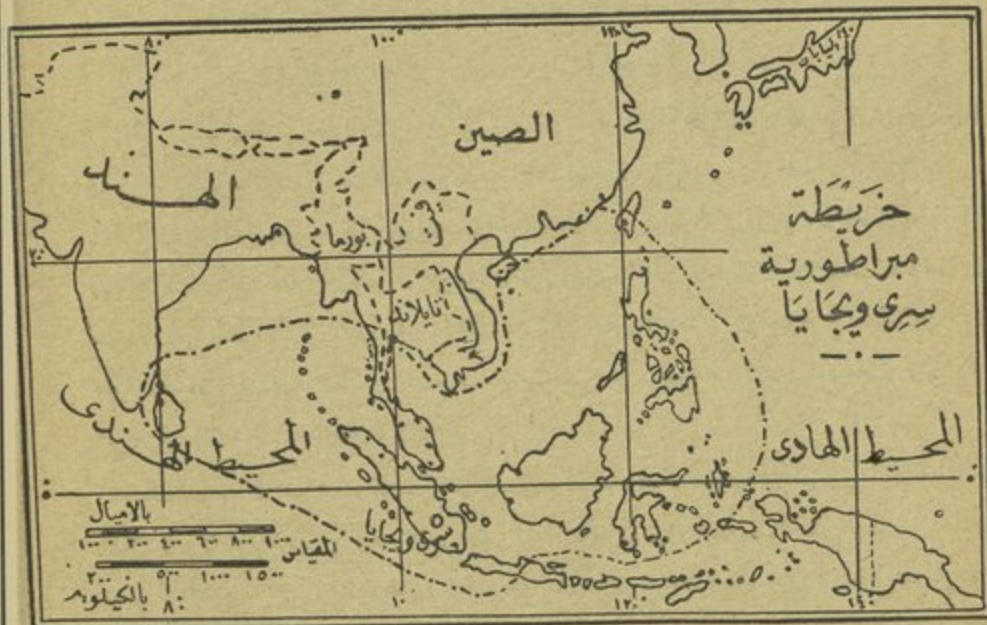
(§) تأسست هذه الإمبراطورية الاندونيسية الأولى ، في أوائل القرن الخامس الميلادي ، وكان مركزها في سومطرة . ولهذه الجزيرة قديماً أسماء كثيرة منها جزيرة فرتشا Pulau Percha وجزيرة اندالس Pulau Andalas وجزيرة الذهب Pulau Emas ثم أطلق عليها اسم سومطرة . وأصل هذه الكلمة «سمودرا» Semudra ثم حرفها الأجانب ، فأصبحت سومطرة ، ومعنى كلمة «سمودرا» في اللغة الاندونيسية «المحيط» فلعل وقوع هذه الجزيرة في طرف المحيط الهندي ، ما يبرر هذه التسمية ، أعني بها تسمية هذه الجزيرة باسم «سمودرا» ثم حرفت فأصبحت سومطرة (§) .

قلنا إن حركة الملاحة والتجارة بين الصين والهند ، قد ازدهرت في القرون الثلاثة الأولى الميلادية ، كما أن التجار العرب قد وصلوا إلى «كانتون» في الصين في ذلك الوقت ، وبسبب هذه المواصلات التجارية ازدهرت عدة موانئ في شمال سومطرة بالسكان ، وحاولت كل دولة من دول سومطرة ، أن تثقل وتتر هذه المواصلات التجارية بأحد موانئها ، فنشبت المنافسة بين هذه الدويلات القديمة . وهذه المنافسة بطبيعة الحال ، أدت إلى تقدمها ، بل إلى بقاء الأصلح أو الأقوى بين تلك الدويلات .

وذلك هو ما حصل بمملكة «سرى ويجايا» في جنوب سومطرة، إذ أن هذه المملكة، التي تأسست في أوائل القرن الخامس الميلادي وازدهرت، سرعان ما بسطت سلطتها واتسعت مملكتها، فوصلت إلى جزيرة «بنكا» وإلى مملكة الملايو في «ججي» شرق سومطرة، ثم إلى شبه جزيرة الملايو، كما وصلت إلى «سيام» وقد لعبت هذه المملكة دوراً هاماً في التجارة والملاحة في الشرق الأقصى. وكانت تسيطر على بحر الصين الجنوبي، وعلى جميع الجزائر التي تقع فيه، وذلك بعد أن انتصرت في حربها ضد مملكة «كامبوجا» في الهند الصينية.

وفي سنة ٧٢٤ أرسلت الامبراطورية «سرى ويجايا» هدية ثمينة إلى ملك الصين، لتوطيد العلاقة الودية بين البلدين، فقابل ملك الصين هذه المجاملة بمعاملة أحسن منها.

ومن أعظم ملوك مملكة «سرى ويجايا»، الملك «وارمان Warman»، وكان له شقيقان أحدهما الملك «مولا وارمان» Mula Warman، وكان يتربع على عرش مملكة «بروناي»، في شمال بورنيو. والثاني الملك «فورنا وارمان» Purna Warman، كان يحكم مملكة «تروما ناجارا»، في جاوه الغربية.



❁ (خريطة امبراطورية «سرى ويجايا» وهي في أوج عظمتها من القرن السابع إلى القرن الثالث عشر، وقد وحدت جزائر اندونيسيا تحت حكم واحد)

وكانت هذه العلاقة العائلية الملكية ، هي التي ساعدت على اتساع مملكة « سرى ويجايا » وساعدتها على بسط سلطتها ، كما أن تجارتها الواسعة ، ومحاصيل بلادها الوفيرة ، هما أساس ازدهارها وسبب اشتهار اسمها ، حتى فاقت ممالك جاوة قوة ونفوذاً ، منذ القرن السابع إلى آخر القرن التاسع الميلادي . وكادت هذه الإمبراطورية أن توحد مجموعة هذه الجزائر تحت حكم واحد ، كما هو مبين في خريطة الموجودة في الصفحة السابقة وكانت أهم محاصيل هذه الإمبراطورية التوابل وكافور باروس « نفتالين » والقصدير والذهب وغيرها من المحصولات الزراعية والمعدنية والحيوانية.

ومن دلائل قوة هذه الإمبراطورية ، أن مملكة « متارام » في جاوة ، قد هاجمتها في سنة ٩٩٢ م بجيش قوى ، ومع ذلك لم تستطع هذه المملكة الجديدة القوية أن تهزمها ، وإن كان ذلك قد تسبب في أن تنسلخ منها جزيرة « بنكا » في شرق سومطرة الجنوبية ، كما قطعت علاقة شبه جزيرة الملايو بالإمبراطورية « سرى ويجايا » وبذلك انفصلت « سيام » عن هذه الإمبراطورية .

وفي سنة ١٢٥١ هاجمت إمبراطورية « سرى ويجايا » جزيرة سيلان في الهند ، واستولت عليها مدة من الزمن ، ولا يزال فيها اليوم بقايا جنس الملايو من ذرية رجال تلك الإمبراطورية ، وفي سنة ١٢٨١ أرسلت هذه الإمبراطورية للبرة الثانية وفداً يحمل هدية ثمينة إلى ملك الصين . ومنذ أوائل القرن الرابع عشر ، كان الإسلام قد وصل وانتشر داخل هذه الإمبراطورية . وسنعود إلى الكلام عنه في فصل آخر .

وكانت هناك ممالك أخرى ، تعاصر إمبراطورية « سرى ويجايا » بعضها خاضعة لها مباشرة ، والآخرى تقبل نفوذها وسلطتها وتتبع نظامها ، وذلك بفضل العلاقة العائلية الملكية بينها ، وبين هذه الإمبراطورية العظيمة . ونذكر الآن نبذة تاريخية لبعض هذه الممالك الأندونيسية القديمة

١ — مملكة « ناروما ناجارا » في جاوة الغربية

تأسست هذه المملكة في غرب جاوة في القرن الخامس الميلادي ، وكان يجلس على عرشها الملك « فورنا وارمان » Purna Warman شقيق الإمبراطور « وارمان » وقد قام هذا الملك بإصلاحات كثيرة داخل مملكته ، منها حفر ترعة طولها تسعة كيلو مترات ، وذلك لتوزيع المياه بين المزارع البعيدة عن نهر « تاروم » ، وبفضل وفرة محاصيل هذه المملكة ، أصبح غرب جاوة في ذلك الوقت ، محطة للسفن التجارية بين الهند والصين . وفي سنة ٤٣٥ م

أرسل الملك « فورنا وارمان » وفداً إلى الصين ومعه هدية ثمينة لملك الصين ، لتوطيد العلاقة التجارية والودية بين البلدين .

وكان تاريخ غرب جاوة من القرن الخامس الميلادي ، أى بعد أن أنشئت هذه المملكة إلى أن انتشر الإسلام في القرن السادس عشر عادياً ، فلا حاجة بنا لذكره الآن ، إلا أنه في سنة ١٠٣٠ تأسست فيها مملكة « سوندا » المعروفة أيضاً باسم مملكة « فاسوندان » فتقدمت فيها لغة سوندا ، التي لا تزال موجودة إلى اليوم بجانب اللغة الاندونيسية ، وهناك جرائد ومجلات تصدر بهذه اللغة وتكتب بحروفها الخاصة .

كانت محاصيل هذه المملكة كثيرة ، أهمها الفلفل الأسود . وأخيراً تحولت هذه المملكة إلى مملكة « جاجاران » ولها عدة موانئ تجارية في غرب جاوة ، وفي شمالها الغربي ، أهمها ميناء « جاكرتا » وهي معروفة في عهد الاستعمار الهولندي باسم « بتافيا » .

ب - مملكة جاوة الوسطى القديمة

وفي رواية حكاهما لنا الكتاب الصينيون القدماء ، أن مدينة « جافارا » وهي عاصمة مملكة جاوة الوسطى في ذلك الوقت ، كانت محصنة تحصيناً قوياً ، ومزدحمة بالتجار الأجانب ، لأنها كانت محور الحركة التجارية في جاوة الوسطى . وأن المحاصيل التي كانت تصدر إلى الصين في ذلك الوقت ، هي الذهب والفضة وقرون حصان البحر والعاج . وفي سنة ٦٤٧ م ، سافر وفد من هذه المملكة إلى الصين ، لتقديم الهدايا رمزاً للعلاقة الودية بينها وبين الصين .

وفي هذه المدينة - أى مدينة « جافارا » - قصر ملكي مؤلف من طبقتين ، فيه أريكة لجلوس الملك ، وهي مصنوعة من العاج . وكان الأهالي قد تعلموا القراءة والكتابة ، ومنهم من عرف علم الفلك . وفي رواية أحد الكتاب الصينيين أن امرأة في سنة ٦٧٤ م كانت هي التي تحكم هذه المملكة ، واسمها الملكة « سيما » وكان حكمها في غاية الدقة والصرامة ، حتى كان من النادر أن تحدث السرقة والسلب .

والمؤرخون - ومنهم مستر روفار - يستنتجون كعادتهم ، معلومات كثيرة من الأحجار والآثار القديمة المكتوبة ، مثل تلك الآثار الكثيرة الموجودة الآن في جاوة ، وبالأخص في جاوة الوسطى (١) .

وكان أحد ملوك هذه المملكة في القرن الثامن الميلادي اسمه الملك « سنجانا Senjana » وهو من عباد إله الأرواح المسمى بـ « ديوا شيوا Dewa Shiwa » - قد شيد لهذا الإله

(١) راجع كتاب « تاريخ جاوة » ، المذكور في صفحة ٣٣ .

(S) حوالى أربعين معبداً فى الساحة الواسعة المشهورة الآن بساحة « ديانج » Dieng ، ونجد فيها أيضاً قصرأ قديماً ، جميل الشكل ومتين البناء .

وقد ذكر لنا التاريخ ، أن هناك فيما بين القرن الخامس والتاسع الميلادى مركزين هامين للمدينة الاندونيسية القديمة ، وهما مدينة فلبانج ، عاصمة امبراطورية « سري ويجايا » ومدينة « جوكيا كارتا » عاصمة جاوة الوسطى ، التى أصبحت فيما بعد عاصمة مملكة « ماجافاهيت » ، وهى اليوم عاصمة الجمهورية الإندونيسية .

وكان ملوك جاوة ، خلال القرن التاسع الميلادى ، يستوردون الرصاص الأبيض (المفضض) - وهو ضرورى لهم لبناء المعابد والتماثيل - من مدينة « ملقا » فى شبه جزيرة الملايو . وبما يدل على غنى بلادهم بالذهب وبمحاصيلها الزراعية ، أنهم كانوا يرسلون هدايا ثمينة للملوك الصين من أن إلى آخر ، وذلك لتوثيق العلاقة السياسية والتجارية بين البلدين .

ح - مملكة « متارام » MATARAM

تأسست هذه المملكة فى جاوة الوسطى ، فى أواخر القرن التاسع الميلادى ، كما تبين ذلك لنا فى أحد الأحجار المسكتوبة بتاريخ سنة ٩١٩ م . وكانت لهذه المملكة ثلاث عواصم ، وهى كدو Kedo وجوكيا كرتا Jokjakarta وسورا كارتا Surakarta .

وان عظمة ملوك هذه المملكة ، وملوك جاوة القدماء عموماً ، لا تظهر فى تجارة رعاياهم الواسعة ، وفى شجاعة جيوشهم فحسب ، بل تظهر أيضاً بوضوح فى آثارهم الخالدة الموجودة الآن فى جاوة وبالأخص فى جاوة الوسطى ، ولا يزال المؤرخون يعنون بفحصها إلى اليوم .

د - مملكة: جاوة الشرقية

عند ما نهضت الممالك فى غربى جاوة وفى وسطها ، تأسست أيضاً مملكة أخرى فى شرقها وهى المملكة التى أسسها « امفوسيندوق » Ampu Sindok ، فى سنة ٩٢٨ م . وكان أحد حكام مملكة « متارام » فى جاوة الوسطى ، ثم اتخذ مدينة كهوريبان Kahuripan الواقعة فى جنوب مدينة سورابايا ، عاصمة لمملكته الجديدة . وقد تقدمت هذه المملكة وأصبح لها قوة بحرية عظيمة بسطت بها نفوذها على جزيرة بالى المشهورة ، وعلى جزائر سوندا الصغرى الأخرى . وكان هذا الملك يعتنق الديانة البوذية ، ويعطف كثيراً على علماء هذا الدين . وشيد لهم عدة معابد بجاوة الشرقية . وفى عصره كانت البلاد خصبة تنتج محاصيل كثيرة . وقد (S) (٢ - ١)

(§) استطاع هذا الملك العظيم ، أن يتغلب على ملوك جاوة الآخرين في ذلك الوقت ، وبذلك اشتهر اسمه وازدادت سلطته .

وبقي جيش هذه المملكة بعد وفاة ملكها ، مؤلفاً من ثلاثين ألف رجل . وقد حدث أن هجم هذا الجيش على الإمبراطورية « سرى ويجايا » ، في سنة ٩٩٣ م ، واستطاع الاستيلاء على جزيرة « بنكا » الواقعة في الجنوب الشرق من سومطرة ، المشهورة بمناجم القصدير ، ومن هنا اتجه إلى الشمال كما سبق الكلام عنه .

وفي عهد الملك إيرلنجا Erlangga حفيد الملك « اموسيندوق » استمر تقدم هذه المملكة في شتى نواحي الحياة ، وبالأخص في الآداب ، وظهرت في عصره مؤلفات جاوية كثيرة . وأمر هذا الملك أحد الكتاب الجاويين بترجمة شعر « ماعهاراتا Mahabharata » الشاعر الهندي المشهور ، فكان له أثر كبير في نفوس الجاويين . (§)

وكانت جاوة في النصف الأول من القرن الثاني عشر الميلادي قد خطت خطوة أخرى في تقدمها ، سواء في الزراعة أو التجارة أو الصناعة ، فبينما استمرت العلاقة التجارية بينها وبين الصين ، إذا بالتجار الجاويين قد وصلوا إلى جنوب أفريقيا ، وكان غرضهم استيراد الذهب والحديد ، وبالأخص الحديد المعروف بحديد « سوفالا » الموجود في الشاطئ الشرقي لجنوب أفريقيا ، وذلك لضرورة هذا النوع من الحديد في صناعة السيوف .

ثالثاً — عصر إمبراطورية « ماجافاهيت MAJA PAHIT »

(١٢٩٣ — ١٤٧٨ م)

(§) جاء في كتاب « تاريخ الملوك 2 Kitab segala Raja » باللغة الاندونيسية ، انه في أوائل القرن الثالث عشر ، كان لمزارع بسيط في قرية « توماقل » في شرق جاوة ولد لاسمه « كن أروك Ken Arok » وهو اندونيسى أصيل ، وكان يطمع في الشهرة والرئاسة مغامراً جريئاً ، لا يتردد في ارتكاب أية جريمة في سبيل الوصول اليهما . وبفضل جمال شكله وقوة شخصيته ، فقد استطاع بعد مغامرات كثيرة أن يستولى على العرش بعد حادثة اغتيال الملك وزواجه بالمملكة (١) .

وهذا الملك « كن أروك » هو الذي أسس هذه المملكة العظيمة المترامية الاطراف ، المعروفة منذ سنة ١٢٩٣ م باسم إمبراطورية « ماجافاهيت » وبدايتها - كما حكى لنا التاريخ - (§)

(١) راجع أيضاً كتاب « تاريخ جاوة » ، المذكور في الصفحة ٣٢ .

(S) إن أحد ملوك جاوة كان في نزاع مع ملك الصين ، فأرسل هذا الأخير إلى جاوة جيشاً قوياً ، قوامه عشرون ألف رجل ، ومعهم معدات حربية كثيرة ، تحمها ألف سفينة شراعية ، واقتحم هذا الجيش جاوة ونشبت بذلك معركة عنيفة بينهم وبين الجاويين ، أدت إلى قتل آلاف الرجال من الطرفين ، وأخيراً انهزم الجيش الصيني ، ورجع إلى بلاده صفر اليدين . (S) أما الجاويون فقد أسسوا على أثر انتصارهم هذه المملكة في سنة ١٢٩٣ م بقيادة ملكهم ، وهو الامبراطور « كن أروك » المغامر الجريء . وفي سنة ١٢٩٧ م بدأت العلاقة التجارية من جديد بين جاوة والصين ، ونشطت حركة الاستيراد والتصدير بين البلدين .

ومن صادرات جاوة الأرز وخيوط القنب والفول السوداني والبهارات والآلاف والمصنوعة من الفضة والذهب والنحاس والمنسوجات القطنية والحربية والعاج والأخشاب والمصنوعات اليدوية من الخشب وغيرها . أما وارداتها من الصين ، فهي أنواع من القلائد والبرود والذهب والآلات المصنوعة من الحديد والآواني الصينية والصابون .

ويوجد اليوم تمثال للملك « كن أروك » الذي أسس هذه الإمبراطورية في متحف مستر « بات جينوستخاف » في بتافيا ، المشهور باسم متحف « دارالقبل » Gedung Gajah وكان الملك « اديتيا وارمان Aditiya Warman » أحد ملوك سومطرة قد أمر بعمل تمثال الملك « منجو سيري » أحد ملوك مملكة « ماجافاهيت » ذكرى علاقته به ، وهذا التمثال كان موجوداً قبل الحرب العالمية الثانية في متحف علم الأجناس في براين .

وفي دفتر أسماء البلدان ، التي كانت تحت حكم إمبراطورية « ماجافاهيت » في النصف الأخير من القرن الرابع عشر ، وبالأخص في عصر الإمبراطور « هايم ووروك » Hayam Wuruk (١٣٥٠ م إلى ١٣٨٩ م) نجد أن هذه الإمبراطورية قد أخضعت جزيرة جاوة بأسرها ، ثم وصلت سلطتها شرقاً إلى جزائر سوندا الصغرى وجزيرة سيليبس وجزائر الملوك ، ووصلت إلى بورنيو شمالاً حتى خليج برونائى فى شاطئ برونو الشمالى ، وإلى مجموعة الجزائر الواقعة بين بورنيو وبين شبه جزيرة الملايو ، وإلى شبه جزيرة الملايو نفسها ، ومنها جزيرة سنغافورة . كما وصلت أيضاً إلى سومطرة ، فالإمبراطورية « ماجافاهيت » قد وحدت جزائر اندونيسيا كلها - بما فيها شبه جزيرة الملايو - تحت حكم واحد ونظام واحد ، كما سبقها فى ذلك الإمبراطورية « سري ويجايا » التي وحدتها قبل ذلك العصر تحت سلطتها ونفوذها .

فكانت هاتان الحقيقتان التاريخيتان ، تدحضان ادعاء المستعمرين الهولنديين ، الذين يقولون إن هذه الجزائر لم تعرف الوحدة إلا بعد أن استعمروها .

وعلاوة على هاتين الحقيقتين ، فهناك عناصر الوحدة الكثيرة ، التي تظهر وتقرى يوماً بعد يوم ، رغم العراقيل والعقبات التي أوجدها المستعمرون لعرقلة هذه الوحدة القومية الاندونيسية . ومن أقوى هذه العناصر الكثيرة وحدة اللغة والدين والتقاليد والعادات وغيرها من ذكرياتهم السارة أو المؤلمة ومن أمانهم وآمالهم البراقة العذبة .

ولقد تقدمت أيضاً امبراطورية «ماجافاهيت» ، في تنمية مالية الحكومة ، وفي تنظيم ميزانيتها ، وكانت واردات ميزانيتها تأتي من : ضريبة المحاصيل بقدر عشرة في المائة ، وضريبة الحيوان ، وضريبة الملاحة في الأنهار والمرور في الطرق العامة أى مكوس العبور ، وما تحصل من الموائى من رسوم الواردات ، وكذلك ضريبة الحرف .

وكانت هذه الامبراطورية تتخذ نظام المجالس المديرية أى نظام اللامركزى ، وبفضل اتساع هذه الإمبراطورية - كما بيناه - صار لها ثروة طائلة ، وازدادت العلاقة الودية والتجارية



(خريطة امبراطورية «ماجافاهيت»)
(التي وحدت جزائر اندونيسيا للمرة الثانية تحت حكم واحد)

وقد أصبحت جاوة تحت حكم هذا الملك وبقيادة أخلص رجاله ، تحتكر تجارة التوابل والبهارات ، ولها أسطول تجارى كبير ، ولا يزال الجاويون يحافظون على مركزهم التجارى فى تلك الجزائر حتى بعد انهيار هذه الامبراطورية .

وكانت النتيجة للاستقرار السياسى فى هذه الامبراطورية ، وحسن نظامها ، واستتباب الأمن العام فيها ، أن تحسنت طرق الرى ، وتقدمت الزراعة والتجارة والصناعة ، فتوافرت المحاصيل وبالأخص محصول الأرز ، إذ كان يفيض كثيراً عن حاجة السكان .

واستتباب الأمن العام ، وحسن النظام فى إدارة دولاى الحكومة ، وعلاقات الوثام مع الممالك المجاورة ، والرخاء الشامل داخل البلاد - كل هذه الأمور التى سجلها التاريخ للامبراطور هاييم ووروق ، أدت إلى ازدحام جاوة ، فتضاعف سكانها ، ووصل عددهم فى القرن الخامس عشر على حسب تقدير مستر فروين ميس ، فى كتابه السابق ذكره - إلى نحو ثلاثين مليوناً . وكان الجاويون فى ذلك العصر ، يهتمون كثيراً بالروايات المسرحية ، التى لا تزال موضع اهتمام الأدباء فى اندونيسيا إلى يومنا هذا . وهذه الروايات التمثيلية المعروفة باسم وايانج Wayang ، أدت إلى تقدم الشعر والثر ، كما أنها أدت أيضاً إلى تقدم الحالة الاجتماعية .

ولكن هذه الامبراطورية انهارت تدريجياً بعد وفاة عميدها العظيم الامبراطور هاييم ووروق ، وقد بدأ ذلك بسوء الإدارة ، ثم بقيام حركة الانفصال عنها فى بعض البلدان التى كانت تابعة لها . كل هذا أدى إلى حدوث الاضطرابات داخل هذه الامبراطورية الواسعة ، وإلى نشوب الحرب بين مقاطعاتها بعضها ضد بعض ، وبذلك أصبح كل ما كسبته هذه الامبراطورية بالحروب المتواصلة من السلطة والنفوذ ، وكل ما دعمته بجهود حكامها الجبارة ، وبمهارتهم السياسية وبغزيمتهم الحديدية ، من استقرار النظام والأمن العام ، وتوافر الرفاهية والرخاء ، كل هذا قد فقدته بسبب تلك المنازعات والاضطرابات الداخلية ، فساءت معيشة الشعب وانتشرت المجاعة وانحطت أخلاق بعض الناس ، وأصبحت أطراف البلاد مهددة بغزوات قرصان البحر ، الذين كانوا يطوفون البحار فى ذلك الوقت ، حتى وصلت هذه الامبراطورية إلى نهايتها فى سنة ١٤٧٨ . فكان انهيارها كارثة كبرى فى تاريخ اندونيسيا ، إذ تفككت تلك الوحدة الاندونيسية . وإن كانت هذه الحالة المضطربة المؤلمة قد هيأت فرصة لانتشار الإسلام داخل هذه الامبراطورية ، بل فى سائر جزائر اندونيسيا الكثيرة فيما بعد .

رابعاً — الممالك القديمة الأخرى في اندونيسيا

قبل وصول الاسلام اليها

سبق أن أشرت إلى بعض الممالك القديمة في سومطرة ، حينما لخصت تاريخ ممالك جاوة القديمة ، وبالأخص حينما تكلمت عن تاريخ امبراطورية « ماجا فاهيت » في الفصل السابق ، فلا بد من الكلام عن الممالك الأخرى في اندونيسيا التي تأسست أو بقيت قائمة في هذا العصر الرابع ، من عصور تاريخ اندونيسيا القديم . ومن تلك الممالك بقايا امبراطورية « سري ويجايا » في جنوب سومطرة التي سبق الكلام عنها . ومملكة ميننكابو في سومطرة الوسطى ، ومملكة آتشيه في شمالها .

(١) مملكة ميننكابو Minangkabau في سومطرة الوسطى

وفي أثناء انكشاف امبراطورية « سري ويجايا » بسبب ما أخذته امبراطورية « ماجا فاهيت » من ممتلكاتها الواسعة ، كان القرصان الصينيون قد تغلغلوا في مدينة « فالبايج » عاصمة امبراطورية « سري ويجايا » فحدثت فيها الفوضى والاضطرابات . وقامت أيضاً حركة الانفصال عنها في بعض ممتلكاتها الواسعة ، فانفصلت دائرة « جمبي » الواقعة في شرق سومطرة وتأسست فيها مملكة « الملايو » وسرعان ما وصلت سلطة هذه المملكة الجديدة إلى شبه جزيرة الملايو ، وحلت فيها محل سلطة امبراطورية « ماجا فاهيت » بعد أن انتزعتها هذه الأخيرة من امبراطورية « سري ويجايا » ثم اتحدت مملكة الملايو مع المملكة القديمة في غرب سومطرة ، واشتهرت هذه المملكة المتحدة باسم مملكة « ميننكابو » واتخذت مدينة « فاجررويونج » في وسط سومطرة عاصمة لها ، وكان يحكم هذه المملكة المتحدة الملك « أديتيا وارمان Aditiya Warman » من سنة ١٣٤٠ إلى سنة ١٣٧٥ م .

ولا بد من الإشارة إلى أن نظام الحكم في هذه المملكة كان في غاية من الاتقان . وبما يدل على دقته وملاءمته على مرور الزمان ، أنه لا يزال يعمل به حتى اليوم ، مع شيء من التغيير في شكله لا في جوهره . وهذا النظام مشتق من العادات والتقاليد ، التي نشأت تدريجياً من تلك الروح التعاونية الديمقراطية ، التي تغلغلت في نفوس الاندونيسيين عن بكرة أبيهم — كما سبق أن أشرنا إليه . لأن هذه العادات والتقاليد ، بعد امتزاجها ببعض التعاليم

التي جاءت بها الديانات الثلاث البراهمية والبوذية والكونفوشيوسية ، قد أصبحت بمرور الزمن قوانين وقواعد نظامية متينة . وورد في مطلع هذه القوانين ما يأتي :

Adat lama pusaka usang, ta'lekang dipanas, ta'lapuk dihujan.

ومعناه « أنها تقاليد وعادات ثابتة خالدة ، لا تؤثر عليها أشعة الشمس المحرقة ، ولا الأمطار الغزيرة » .

(S) وقد كان هناك بعض قواعد نظامية في سائر الدويلات الاندونيسية القديمة اشتقت أيضا من هذه العادات والتقاليد ، لأنها قد انتشرت في تلك الجزائر منذ القدم ، وتوطدت في جزيرة سومطرة أكثر من غيرها ، فنجد هذه القواعد النظامية مطبقة في غرب سومطرة « مملكة ميننكابو » ، وشمالها « مملكة آتشيه » ، وجنوبها « مملكة سرى ويجايا » ، وشرقها « مملكة جبي ومملكة سياق سرى اندرا فورا » وقد بلغ من شدة تمسك حكام هذه الممالك ، ومملكة ميننكابو على الخصوص - بهذه العادات والتقاليد ، أن جعلوا منها دستوراً سرمديا لمملكتهم . فالقانون الدستوري لهذه الممالك ليس من وضع مجلس معين أو جهة وطنية ، وإنما نشأ بفضل تلك الروح الاجتماعية التعاونية ، ونما في أحضان هذه العادات والتقاليد . ويتلخص هذا الدستور فيما يلي :

توضع السيادة في يد ثلاثة حكام ، يستقل كل منهم عن الآخر في إدارته وفي سلطته ، فأحدهم يختص بالعبادات والمسائل الدينية البحتة ، مستعيناً بالأئمة وعلما الدين . ولهذا العنصر من الحكم شأن كبير في انتشار الإسلام ، وفي نشاط الوعظ والإرشاد في وسط الشعب ، فقد لعبوا دوراً هاماً في إسلام من لم يسلم بعد من رعايا هذه المملكة ، وكذلك في نشر الإسلام في أجزاء اندونيسيا الأخرى . والثاني يختص بالمعاملات القانونية الحكومية . والثالث يختص بالعادات والتقاليد التي تسرى على المسائل الاجتماعية ، كالحفلات والزواج والوراثة وغيرها . ولكل من هذين الحاكمين مساعدون وموظفون كثيرون . واللوائح والقوانين التي يسيرون بحسبها من وضع مجالس خاصة مختلفة الأنواع والدرجات ، تستوحى في وضع التشريع تلك العادات والتقاليد التي نمت وترعرعت في أحضان المجتمع . (S)

هذا ولئن حدث بعض التغيير في شكل هذه القواعد النظامية ، فإن روحها لا تزال باقية ، تجري في شرايين نظام المجتمع الحالي ، وجوهرها لا يزال يتغلغل في نفوس الأهلالي ، ويتحكم في أحيادهم وفي حركاتهم . وبعض هذه القواعد النظامية خاص بأوضاع الدولة السياسية

وباختصاصات الحكماء ، والأخرى تنظم المسائل المدنية والاجتماعية . قال الأستاذ صالح جودت في كتابه « الملايو » ما يأتي : ، وكان بجزيرة سومطرة مملكة ميننكابو ، عاصمتها فاجرويونج ، وكانت لهم قوانين لا يزالون متمسكين بها ، وفي شرائعهم قواعد نظامية يستطيعون بها مراقبة تصرفات رؤسائهم .

وكان رؤساء الأرياف والقرى وأعضاء المجالس البلدية والقضاة ، حينما يستنبطون القوانين واللوائح من نصوص هذا القانون الدستوري التقليدي . وعند ما يطبقونه على المسائل المطروحة أمامهم ، يفسرون نصوصه حسب فهمهم وإدراكهم لروحه . ولذلك نجد أن هذا القانون يتقدم ويترقى بتقدم المجتمع ورقبه .

(§) إن هذا القانون يشمل في ثناياه روحاً ديمقراطية صحيحة ، لا من حيث أساسه فحسب ، بل من حيث الأغراض التي يستهدفها أيضاً . وذلك ظاهر في كثير من نصوصه . وأضرب لذلك مثلاً ما جاء في أحد فقراته حيث قال :

Bulat air oleh Pembuluh, bulat kata oleh sepakat.

ومعناه « أن الماء يمكن أن يصبح مستديراً بالأنبوبة ، كذلك الرأي يمكن أن يصير موحداً بالمشاورة » . على أنه لا يخلو من روح أرستقراطية ، ولكنها ليست أرستقراطية وراثية ، ولا مالية أو مادية ، وإنما هي أرستقراطية الفكر والسلوك ، حيث نجد في نصوصه كثيراً مما يحض الناس على احترام العلماء والحكماء Cherdik Pandai أي أهل الحل والعقد ، الذين يعتبرهم الأهالي « أولى الأمر فيهم » كما نجد أيضاً في صفحات هذا القانون دعوة إلى البحث عن الحقيقة والاعتصام بالحق . وذلك عن طريق الجدل والمشاورة . ثم إنه يعطى للحق قوة أعظم من أية قوة أخرى . حيث يقول في إحدى فقراته Kebenaran kata الرأي الصائب قوة تسير من معها وتقهر terbujur lalu terbelintang patah ومعناه « من يعارضها » . (§)

ونستطيع أن نقول على سبيل الإجمال ، إن نظام الحكم في هذه المملكة ، مملكة ميننكابو ، إن لم يكن ديمقراطياً ، بمعنى أن الحكم لا بد أن يكون حكم الشعب وللشعب ومن الشعب عن طريق مباشر أو بالنيابة ، فإنه يقوم على أساس الشورى ، إذ أن لكل بلد من بلدان هذه المملكة داراً خاصة ، يجتمع فيها - كلما اقتضى الأمر - نواب ذلك البلد ، الذين نالوا النيابة عن

طريق الوراثة . وعلى الرغم من تغلغل الإسلام في هذه المملكة ، وبالرغم من خضوعها للحكم الهولندي مدة طويلة ، فإن هذا القانون لا يزال باقياً يعمل به ، بل قد تقدم وارتقى بتقدم المجتمع ورتقى أفراداه . كما أنه أصبح من العوامل التي أدت إلى تقدم اللغة الملايوية ، أو أن هذه اللغة هي التي أدت إلى تقدم هذا القانون ، فانتشر بانتشار هذه اللغة ^(١) ، بل قد اندمج في آدابها .

وقد كان لهذا القانون أثر آخر ، ذلك أن تعصب الأهالي له ، وتمسكهم به ، واتشابه بينه وبين الشريعة الإسلامية ، كل أولئك أدى إلى شدة إقبال الأهالي على الدين الإسلامي ، وإلى سرعة فهمهم وتذوقهم لما جاء به الإسلام من النظام الاجتماعية والسياسية القويحة . فلا غرابة إذن أن نجد في منطقة « ميننكابو » كثيراً من المعاهد الدينية الإسلامية ، ولا غرابة أيضاً أن يشغف الأهالي كثيراً بالدراسة والتحصيل ، وينبغ فيها عدد كبير من العلماء ، ويظهر فيها كثير من المفكرين والأدباء .

إن نظام هذه المملكة ، الذي كان يسير على هذا القانون التقليدي ، أو بعبارة أخرى أن ذلك النظام الذي يسمى ويهذب هذا القانون ، إنما يقوم على أساس الشورى بين أولى الأمر ، الذين يؤهلهم لذلك تفوقهم في العلم ، وسلامة الإدراك والفهم ، والإسلام ليس ديناً استبدادياً ، بل هو دين ديمقراطي بروحه . (٥) وقد قال الله عز وجل في كتابه الكريم ، والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم وما رزقناهم ينفقون ، (٢) .

والإسلام ليس دين الارستقراطية القائمة على المال والنسب ، وإنما هو دين الارستقراطية القائمة على الإيمان والعرفان . قال الله سبحانه وتعالى . . . يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير ، (٣) كما قال الله تعالى ، وإن أكرمكم عند الله أتقاكم ، (٤) وسجاء في الحديث القدسي ، النار لمن عصاني ولو كان شريقاً قرشياً . والجنة لمن أطاعني ولو

(١) ويحسن بنا أن نذكر أن اللغة الملايوية أصل اللغة الاندونيسية ، التي أصبحت منذ أكثر من مائة سنة

لغة السكتابة والتخاطب في أنحاء جزائر اندونيسيا .

(٢) سورة الشورى آية ٣٨ .

(٣) سورة المجادلة آية ١١ .

(٤) سورة المائدة آية ١٣ .

كان عبداً حبشياً ، كما جاء أيضاً في الحديث عن النبي ﷺ « لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى » . وغير ذلك مما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية . (٥)

وإن تلك العادات والتقاليد ، التي أصبحت قوانين وقواعد أساسية - كما رأينا - ليست قاصرة على جزيرة سومطرة وحدها ، بل قد انتشرت أيضاً في سائر جزائر اندونيسيا الأخرى من قديم الزمان ، ولا تزال باقية هناك ، بل قد ازدادت تمسكاً فيها الآن . وهذه القوانين والقواعد الأساسية ، وإن اختلفت بعض نصوصها وشرائعها بين بلدة وأخرى ، فإنها واحدة في الأصل ، وفي الأهداف التي يستهدفها كل منها .

وتشابه هذه العادات والتقاليد من العوامل التي أدت إلى وحدتهم القومية ، وإلى تمسكهم بلغتهم الأصلية الملايوية ، وإلى انصافهم على جعل هذه اللغة لغة قومية رسمية لسائر جزائر اندونيسيا ، بالرغم من وجود عدة لغات أخرى فيها تختلف عنها في النطق واللهجة . وقد أدى اتصال الأهالي بعضهم ببعض ، عن طريق كافة وسائل الاتصال ، كالهجرة والزواج والتجارة وغيرها - إلى زوال تلك الفوارق القليلة التي نشأت عرضاً بسبب تباعدهم أو ظروفهم الخاصة . والحقيقة أن هذه التقاليد والعادات ، التي أصبحت قانوناً أساسياً للمملكة ، ميننكابو ، وحدها ، بل للمجتمع الاندونيسي بأسره ، والتي اتضحت لنا صلاحيتها كأساس لتقدم المجتمع ولرفق الأمة ، - تستحق أن تبحث بحثاً دقيقاً مستقلاً ؛ لأنه بتحليل نصوص القواعد النظامية المستمدة من هذه العادات والتقاليد ، يمكن أن نعرف الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تلك الدويلات الاندونيسية القديمة ، كما يمكن أن نصل به إلى مدى تغفل الروح الديمقراطية في نفوس الاندونيسيين . وبمتابعة هذه التقاليد والعادات ، يمكن أن نحصل على قوة تمسك الاندونيسيين بالروح الاجتماعية التعاونية ، التي هي بمثابة أساس متين لبناء مستقبلهم الاقتصادي والسياسي .

وختاماً أذكر أن هذه المملكة - مملكة ميننكابو - قد انهارت من الناحية السياسية والاقتصادية ، بعد دخول القوة الاستعمارية الهولندية ، في القرن الثامن عشر - كما سنراه في فصل آخر .

وإن اختفى تاج هذه المملكة ، فحضرتها الفكرية والاجتماعية باقية تتلألأ على مرور الزمان . فلا بد لمن يريد أن يوجه سياسة هذه البلاد واقتصادياتها ، من أن يلم بهذه الحضارة الفكرية والاجتماعية والنظامية لئلا يستطيع به أن يبنى توجهاته وإصلاحاته على ما يسارها ، وعندئذ فقط يرجى له النجاح .

٢ — مملكة آتشيه في شمال سومطرة

قد استطاعت هذه المملكة أن تقاوم الغزاة الهولنديين الاستعماريين مدة إحدى وثلاثين سنة، إذ دارت رحى الحرب بينهما من سنة ١٨٧٣ إلى سنة ١٩٠٤، وقد قال مستر برنارد فلاك Bernard Vlekke في كتابه «هولندا والولايات المتحدة الأمريكية» إن هذه المملكة أقوى الممالك الاندونيسية في القرن السادس عشر والسابع عشر.

ولهذه المملكة تاريخ قديم بدأ منذ زمن بعيد، إذ أنه لا يمكن لأية دولة في العالم أن تقاوم قوات المهاجرين، إن لم تكن لها عظمة وبطولة، وإن لم تكن جذور هذه العظمة والبطولة قد امتدت إلى ماض بعيد، وتغلغل في نفوس أبناء شعبها.

وبالرغم من قرب هذه المملكة من الهند، وقوعها بين المحيط الهندي غرباً، ومضيق ملقا، شرقاً وشمالاً (وهو الذي أصبح منذ القرن الأول الميلادي محور المواصلات البحرية والتجارية بين الصين والهند) - نجد أنه لم يكن للهنود تأثير مباشر أو غير مباشر على تاريخ هذه المملكة، فمن النادر أن نرى بين معالم تاريخ هذه المملكة تماثلاً من التماثل الهندوكية، أو معبداً من المعابد البرهمية أو البوذية، كذلك التي نراها في جاوة وجزيرة بالي المشهورة.

وهذه الحالة تدل من ناحية، على أن علاقات هذه المملكة بالهنود كانت لا تتجاوز العلاقة التجارية البحتة، ومن ناحية أخرى أنها تدل على مدى تمسك سكان هذه المملكة بقوميتهم ووحدتهم، وتعصبهم لتقاليدهم وعاداتهم الاندونيسية القديمة - التي سبق الكلام عنها. وقد قال في هذا الصدد المستشرق الهولندي، الدكتور سنوك هور جرونوية: «إن النظم والأوضاع الاجتماعية في آتشيه كانت بوجه عام قومية بحتة وقديمة جداً» (١).

ومن الصعوبة بمكان - كما شرحه الدكتور سنوك في كتابه المذكور - أن نحصل على نقطة معينة، نبتدى منها بتاريخ أهل سكان آتشيه. وبالرغم من كثرة نزوح الهنود إليها، سواء كان ذلك قبل وصول الإسلام إليها من زمن بعيد أو بعده، فكلمة «أورنج داغنج»، أي الأجانب، كانت ولا تزال تطلق على هؤلاء الهنود المهاجرين إليها، والمقيمين فيها منذ زمن بعيد، كما تطلق على غيرهم من الأجانب بدون إضافة كلمة أخرى إليها.

وبينما كانت الممالك الاندونيسية الأخرى تتفكك بسبب تغلغل نفوذ شركة الهند الشرقية الهولندية والإنجليزية، إذابهذه المملكة تتقوى وتتحسن أحوالها السياسية والاقتصادية

(1) Dr. C. Snouck Hurgronje : The Achehnese, E. J. Brill, publishers and printers, Leyden, vol. 1 p. 3.

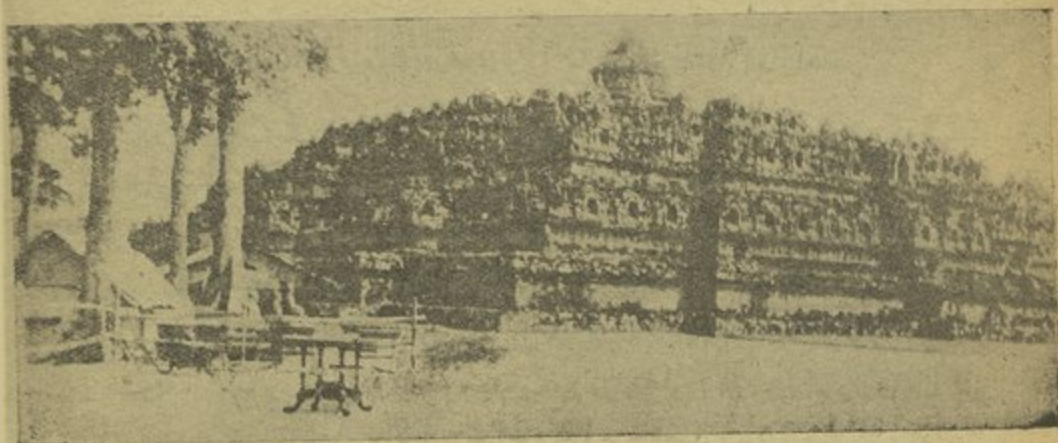
والاجتماعية ، وخصوصاً خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وقد انتشرت التعاليم الإسلامية ، وتدعمت فيها واستقرت حالتها السياسية والاجتماعية كما تحسنت حالتها الاقتصادية ، وذلك لأن تجارة محاصيل سومطرة ، والنصف الشمالى منها على الخصوص ، قد تركزت فى يد هذه المملكة ، وكانت شواطئها وموانئها قد ازدهرت منذ القرن السابع عشر بالتجار الهولنديين والبرتغاليين والإنجليز والفرنسيين ، فنشبت المنافسة بينهم التى أدت إلى ارتفاع أسعار محاصيل هذه المملكة ، وبالتالي إلى زيادة دخل أفراد شعبها ، وبذلك ازدادت ثروة هذه المملكة وتضاعفت قوتها (١) .

٣ — ممالك اندونيسيا الأخرى والسككنة الأخيرة عن هذا العصر

كان لازماً علىّ ، فى بيان تاريخ اندونيسيا فى عصورها القديمة ، أن أتسكلم عن تاريخ تلك الممالك التى كانت موجودة فى جزائر أخرى غير جاوة وسومطرة ، مثل مملكة بروناى وسراواق ، فى شمال بورنيو ، ومملكة بانجر ، فى جنوبها ، وغيرها من الممالك التى كانت فى بورنيو وفى سيليبيس ، وفى جزائر الملوك وجزائر سوندا الصغرى ، وغيرها من جزائر اندونيسيا الكثيرة . لأن أقوى مقومات كل من هذه الممالك القديمة ، هو وفرة محاصيلها وخضوبة أراضيها ورواج تجارتها مع بعضها ومع الدول المجاورة لها . ولكنى أرى أن أكتفى بما ذكرت حياً فى الاختصار ، إلا أن امبراطورية « ما جافاهيت » - كما سبق الكلام عنها - قد وحدت جزائر اندونيسيا للمرة الثانية ، وأخضعت هذه الممالك القديمة تحت سلطتها ونفوذها . فبعد انهيار هذه الإمبراطورية ، قامت تلك الممالك القديمة من جديد . وكانت تتصل بعضها ببعض على حسب المصاحبة أو بسبب العلاقة العائلية بين الملوك والأمراء ، أو بفقرهما من أسباب الاتصال . أو كانت تستقل بعضها عن بعض ، وتتافس بعضها بعضاً فى النفوذ والسلطة . وكانت المنافسة بين تلك الممالك - كشأن النزاع والتطاحن بين دول العالم - عاملاً من عوامل رقيها وتقدمها .

وقد كانت الزراعة وطرق الرى فى خلال هذا العصر من تاريخ اندونيسيا - كما أشرت إليه - قد تقدمت فتوفرت محاصيلها ، واتسعت تجارتها ، وارتقت الصناعة ، كما ازدهرت الفنون الجميلة ، إذ ظهرت فى هذه الحقبة من الزمان مهرة الصناع والبنائين الذين بهروا العالم بما خلفوا من روائع الفن . وآثار تلك الممالك لا تزال موجودة حتى اليوم فى جاوة وسومطرة وشبه جزيرة الملايو وفى جزيرة بالى المشهورة بفنونها الجميلة .

ومن تلك الآثار الخالدة المعابد الكثيرة . مثل معبد « بورو بودور » الذى يبلغ إرتفاعه أربعين متراً ، وقال مستر فروين ميس عن هذا المعبد : « إننا لا نجد فى الهند ولا فى مكان آخر من العالم معبداً يشبه معبد « بورو بودور » فى عظمة بنائه وفى روعة شكله » . وقال المؤرخ « والاس » إن ما اقتضته الأهرام من الخدق والتعب لا يذكر بالنسبة إلى الهيكل العظيم « بورو بودور » المنقوش فى داخل جزيرة جاوة ^(١) . ومعبد « مندوت » الذى يبلغ إرتفاعه عشرين متراً . ومعبد « فرامباهن » ومعبد « بينا » الذى يتنافس الجبال فى إرتفاعه .



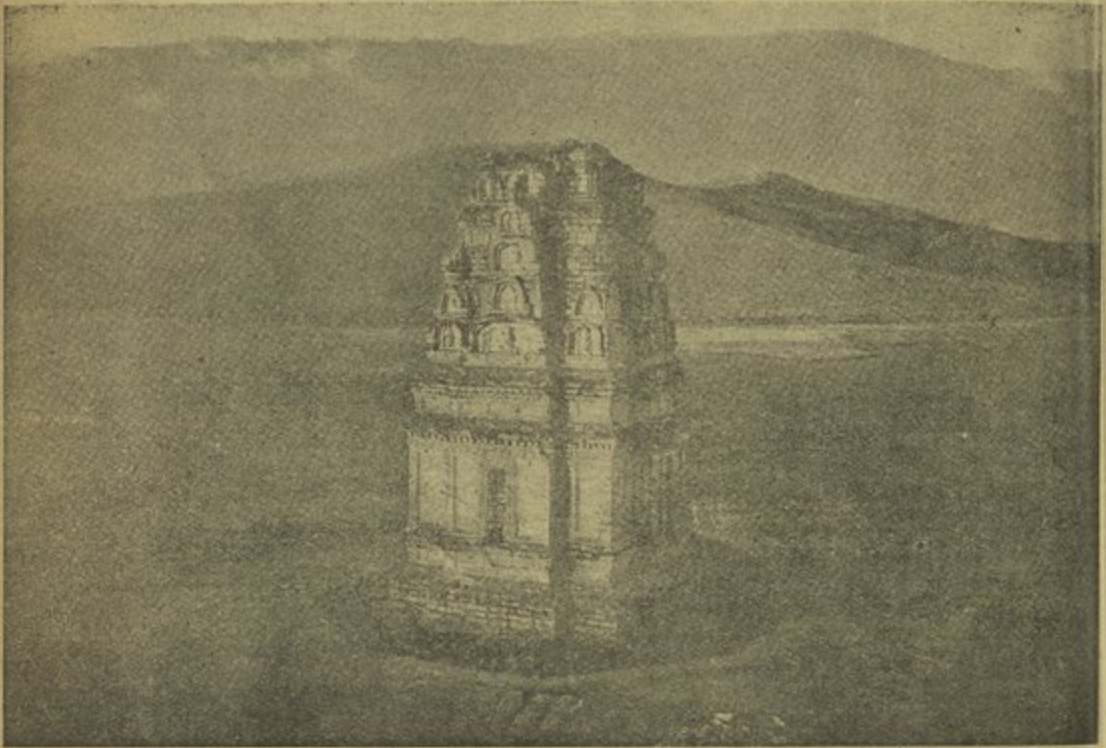
❁ (معبد « بورو بودور » أكبر وأجمل الآثار القديمة فى اندونيسيا)

وإن كان معظم المؤرخين الأوربيين ، قد تجاهلوا وأهملوا تاريخ تلك الممالك القديمة حين تكلموا عن جزر الهند الشرقية ، فإن تلك الآثار الخالدة تنطق بلسان حالها عن تقدم تلك الممالك . وخصوصاً فى فن البناء . وقال المركز دى فوفوار فى هذا الصدد : « ولما وصلنا إلى آثار المعابد القديمة وهى من عجائب الآثار ، مثل معابد بورو بودور ومندوت وفرامباهن ، أدهشتنى نظامة مبانيها وجمال نقوشها ، ودلنى ذلك أن مشيدى هذه الآثار ، كانوا على درجة سامية من الرقى » ^(٢) .

وإن استطاعة أمة من الأمم القيام ببناء مثل هذه الآثار الخالدة الباهظة التكاليف ، لدليل واضح على رفاهيتها ورخائها فى ذلك العصر .

(١) راجع « دائرة المعارف للبتانى »

(٢) الكتاب « أمة الملايو » ، للاستاذ صالح جودت .



❦ (معبد بيل، من الآثار القديمة العظيمة في اندونيسيا وهو ينافس في ارتفاعه الجبال... ١٠٠)

لمحة عن تجارة اندونيسيا قديماً قبل وصول الاسلام والأوروبيين إليها .

كانت محاصيل اندونيسيا قديماً ، وأهمها التوابل والبهارات ، تنتقل من أيدي التجار الإندونيسيين الآتين بها من جاوة وسومطرة وبورنيو وجزائر الملوك ، إلى شبه جزيرة الملايو يوم كان مضيق وملقا ، محور الحركة التجارية في الشرق الأقصى ، حيث يشتريها تجار وجارات ، من الهند . ومنهم تنتقل إلى التجار العرب في الخليج الفارسي ، ومن بغداد كانت هذه التجارة تتفرع إلى فرعين : فرع يمر عن طريق تركيا إلى أوروبا . وقد تعرفل هذا الطريق بعد سقوط القسطنطينية في يد السلطان محمد الفاتح سنة ١٤٥٣ . وفرع آخر يمر عن طريق مصر ومن ثم إلى أوروبا .

وكانت هذه التوابل والبهارات تباع إلى التجار الأوروبيين بأثمان باهظة ، لأنها كانت تعتبر من المواد الضرورية في أوروبا وفي المنطقة الباردة عامة وذلك لحفظ الأطعمة واللحوم

من التلف ، ولزيادة طعمها شبيهة ولذة ، الأمر الذى شجع الأوربيين على البحث عن طريق آخر للحصول على هذه المواد الضرورية من مصادرها مباشرة وبأثمان رخيصة . فمنهم ماركوبولو (١٢٥٤ م — ١٣٢٣ م) الرحالة الإيطالى الذى سافر من مدينة « البندقية » فى سنة ١٢٩٣ م إلى الصين ، وقد أقام عدة أشهر فى سومطرة ^(١) ومنهم « برطليموس دياز » Bartholomous Diaz البرتغالى الذى وصل إلى جنوب أفريقيا فى سنة ١٣٨٦ ، والذى سعى رأس قارة أفريقيا الجنوبي رأس الرجاء الصالح ، تشجيعاً لرجال سفنه الذين تحملوا المشاقات الكبيرة فى رحلتهم الطويلة المضنية .

ثم تلاه البحار « فسكودى جاما » الذى وصل فى الربيع من سنة ١٤٩٨ إلى قليقوت فى الهند . وكان هذا القائد يعمل بأمر من ملك البرتغال على عرقلة السفن التجارية العربية ، التى كانت فى ذلك الوقت تنقل البضائع التجارية بين الهند والدول العربية وبالأخص العراق . وقد نجح فى ذلك بعد المعارك الحامية ، فأصبح الجزء الغربى من المحيط الهندى تحت سيطرة البرتغاليين ، وبذلك تفتحت بحار الشرق الأقصى للتجار البرتغاليين ، وبالأخص فى أيام الحاكم البرتغالى « الفونسو دى البوكيرك » Alphonse d'Albuquerque (١٤٥٣ — ١٥١٥) ومن هنا اتجه هؤلاء البرتغاليون نحو الشرق ، ولكنهم لاقوا مقاومة شديدة قام بها ملوك اندونيسيا ، مثل سلطان آتشيه فى شمال سومطرة ، وملك ديماك فى شرق جاوة ، وملك بنتام فى غربها وملك ترناقى Ternate أكبر الملوك سلطة ونفوذاً فى جزائر البهارات .

وكان جميع التجار الاندونيسيين الذين اعتنقوا الدين الإسلامى ، يؤيدون هؤلاء الملوك فى مقاومتهم ، فجاهدوا بأموالهم وأنفسهم . إما دفاعاً عن مصلحتهم التجارية ، وإما بدافع الرغبة الشديدة فى أن يروا الراية الخضراء الإسلامية ترفرف فوق تلك الجزائر الكثيرة . وبذلك نشبت الحرب المقدسة بين هؤلاء المسلمين وبين البرتغاليين ، الذين كانوا مشبعين بالروح الصليبية الاستعمارية ، التى كانت نيرانها لا تزال مشتعلة فى الشرق الأوسط فى ذلك القرن ، ولكن النار الاستعمارية كانت أشد فتكاً وأعظم تدميراً ، فاستطاع البرتغاليون الاستحواز على جميع سفن المسلمين ، الذين عثروا عليها بين « جوا » فى الهند وبين مضيق « ملقا » ، ثم استولوا على شبه جزيرة الملايو ، وعلى مضيق « ملقا » ، ذلك الممر التجارى الهام . وبذلك أصبحوا يسيطرون على أهم الطرق التجارية فى آسيا .

وكان البرتغاليون ، إعتقاداً على قوة أسطولهم ، يشعرون بأن التجار الاندونيسيين سيخرجون

نهائياً من ميدان التجارة الدولية ، لذلك بدأوا في إرسال حملات عديدة إلى سيام وإلى الصين وإلى جزائر الملوك أو جزائر البهارات التي اشتهرت في أوروبا بأنها المصدر الرئيسي للثروة الشرقية . ولكنهم يضمنوا لهم نصيباً أوفر من هذه الثروة ، حاولوا نقل هذه البهارات من مصدرها الأصلي رأساً إلى أوروبا ، بدون أن يشاركونهم في ذلك الوسطاء من التجار الآخرين ، فحاولوا الاستيلاء والسيطرة على هذه الجزائر ، أي حاولوا أن يحتكروا وحدهم هذه التجارة المربحة . وهذا مما أدى إلى ازدياد كراهية التجار الاندونيسيين نحوهم ، وإلى ازدياد المشاكل التي واجهها البرتغاليون في طريقهم إلى أوروبا ، وبالأخص في الطريق ما بين اندونيسيا والبلاد العربية . لأن كل كيلو جرام من البهارات التي أخذوها من أيدي التجار المسلمين ، معناه ضربة على رفاهية ورخاء المدن التجارية في مصر والشام والعراق ، التي كانت وقتئذ تحت سيادة الدولة العثمانية (١) . ومعناه أيضاً خسارة تعود على المسلمين وعلى الدولة التركية ، التي كانت تغذى مالياتها من الضرائب والمكوس التي فرضتها على هذه التجارة ، وفي نفس الوقت أخذت تتجلى للأوروبيين المصالح الكبيرة في الشرق ، فبدأوا منذ ذلك الوقت في استعمارها ، كما بدأوا من قبل تحقيق أغراضهم بشن الحروب الصليبية على المسلمين حول البحر الأبيض المتوسط .

ومن الخطط التي لجأ إليها البورتغاليون في ذلك الوقت إرسال البعثات المسيحية إلى داخل تلك الجزائر لنشر الديانة المسيحية بين الأهالي . وقد تنصر بعضهم فعلاً ، وأصبحوا أعواناً للبورتغاليين وللمستعمرين أو الأوروبيين فيما بعد ، ولا يزال هناك حتى اليوم كثير من الأهالي المسيحيين ، مثل سكان جزيرة أمبون الذين كان الهولنديون منذ وصولهم إلى اندونيسيا حتى الأيام الأخيرة يعتمدون عليهم كثيراً في تدعيم سياستهم الاستعمارية .

والبهارات أهم محاصيل اندونيسيا منذ اتصالها بالبلدان الأخرى ، والاتجار فيها يدر أرباحاً طائلة ، لأن أسعارها في أوروبا غالية جداً ، لا تتقيد بتأناً بتكاليف إنتاجها ولا بكميتها ، وإنما خطر المغامرات عند ركوب البحار في ذلك الوقت ، هو الذي جعل ثمنها في أوروبا باهظاً لدرجة يكاد لا يصدقها العقل .

فإنتاج هذه البهارات لا يتطلب إلا أعمالاً بسيطة ، لا تكلف سوى مصاريف ضئيلة . فزراعة القرنفل مثلاً - وهو من أهم البهارات - سهلة بسيطة ، وشجرته تظل تثمر مدة خمسة

(1) B. H. M. Vlekke · The Story of the Dutch East Indies, p. 59

وسبعين عاماً . ولذلك كان الأهالي في تلك الجزائر يبيعونه بشمن رخيص ، ولكن عند ما يصل إلى مضيق « ملقا » يصبح ثمنه تسعة أو عشرة أمثال ثمنه الأول ، وعند وصوله إلى أوربا يصبح أضعاف أضعافه . فشلا كانت سفينة ماجلان Magellan الرحالة البرتغالي . وأول من طاف حول الأرض (١٤٧٠ — ١٥٢١) قد شحنت بالقرنفل من جزائر الملوك ، ونقلته إلى أوربا رأساً ، فكان يباع بأسعار باهظة جداً ، حتى بلغ ربحه (٢٥٠٠ /) ألفين وخمسمائة في المائة .

ومنذ ذلك الوقت كثرت التجارة البرتغاليون - والأوروبيون بوجه عام - الذين وصلوا وتبادلوا التجارة رأساً مع التجار الاندونيسيين . ومن الأوروبيين من اتجه نحو الغرب قاصداً الشرق ، مثل « كريستوفر كولومبوس Christople Colomb » الذي سافر من مدينة فالوس في الثالث من أغسطس سنة ١٤٩٢ بمساعدة أسبانيا ، وذلك لاعتقاده بكروية الأرض . بحيث إذا سافر في اتجاه الغرب لابد أن يصل إلى الشرق .

وممنهم الهولنديون الذين خاضوا عدة مغامرات للوصول إلى الشرق عن طريق شمال أوربا وشمال آسيا . فاحدى هذه المغامرات هي الحملة أو الرحلة التي سافرت من هولندا سنة ١٥٩٦ ، واتجهت نحو الشمال ، ولكنها فشلت حيث اصطدمت سفنهم بجزيرة « نوافز مبله » Nova Zembla في شمال سيبيريا . وهكذا كانت هذه التجارة من أسباب ظهور الاستكشافات الجغرافية العظيمة التي سجلها التاريخ . كما أن لهذه التجارة أثراً واضحاً في تقدم اللغة الاندونيسية ، وذلك لأن لغة الملايو أى اللغة الاندونيسية قد تدعمت في البلدان الواقعة حول مضيق ملقا بسبب كثرة التجار الاندونيسيين الذين أتوا إليها من مختلف جزائرهم ، وأقاموا واتجروا في موافئ ذلك المضيق الذي أصبح منذ زمن بعيد ممراً تجارياً في الشرق الأقصى ، وبالأخص بعد حفر قناة السويس . وكان الاندونيسيون منذ ذلك الوقت يعملون دائماً وبكل جهودهم على ترقية هذه اللغة ، فاختاروا كلمات من مختلف لغات الأمم المجاورة التي يتعاملون معها في ذلك المعمر التجاري ، وأدخلوا أحسنها وأسهلها إلى لغتهم الاندونيسية ، حتى أصبحت هذه اللغة كما كتبه أحد الكتّاب الهولنديين في ذلك الوقت - تعتبر أكثر اللغات أدباً ، وأنسب اللغات وأسهلها في الشرق الأقصى . واعتقد في أنها ستكون أساساً من أسس مستقبل اندونيسيا السياسي .

وكانت هذه التجارة أيضاً السبب الوحيد في انتشار الإسلام في الشرق عامة ، وفي اندونيسيا خاصة ، فتجار الممالك الاندونيسية قد وصلوا إلى الخليج الفارسي بتجارهم ، واختلطوا فيه مع تجار العرب ، واندھشوا من تقدم مسلمي وادي الفرات ودجلة ، وبالأخص في أيام هارون الرشيد . وقد رأوا بأعينهم حضارة مدينة بغداد ، وتأثروا بالدين الإسلامي فاتخذوه ديناً ورجعوا إلى بلادهم مسلمين بعد أن كانوا بوذيين أو وثنيين .

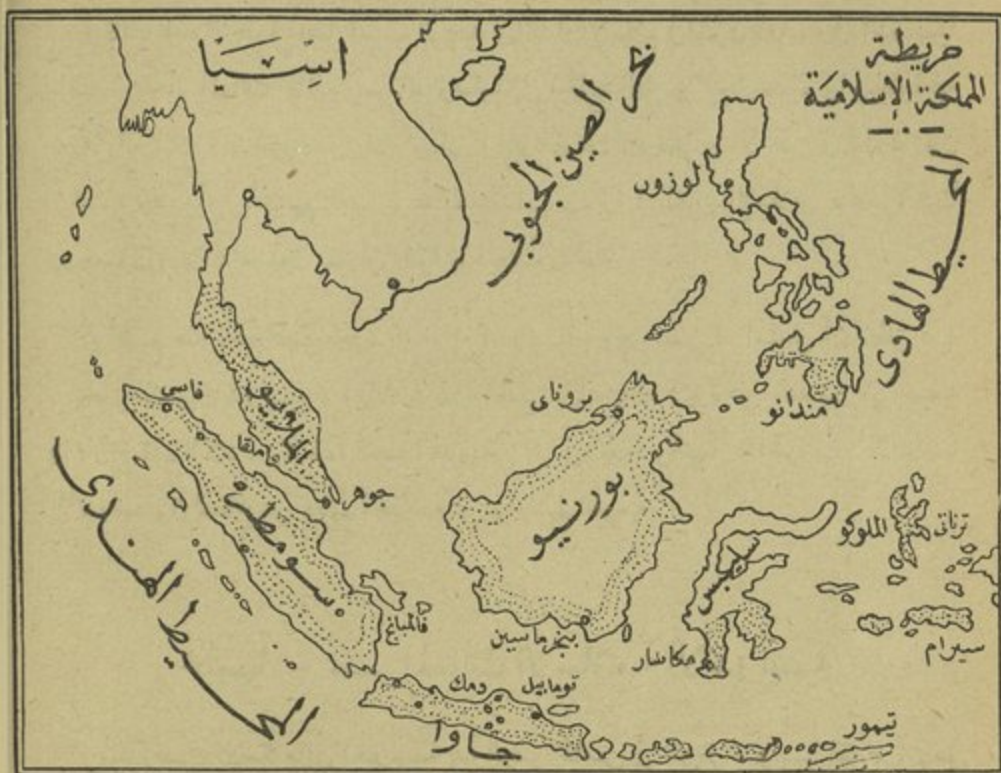
وأصبح هذا فاتحة عصر جديد في تاريخ اندونيسيا ، وهو عصر قد استحق أن نطلق عليه « العصر الذهبي لاندونيسيا » ، وذلك لما لهذا العصر من مميزات كثيرة عن العصور التي سبقتها في تاريخ هذه البلاد ، ولما لهذا العصر الجديد من أثر في الجهاد والنضال والحروب ، التي خاضها الاندونيسيون للدفاع عن دينهم الجديد وعن وحدتهم القومية .

خامساً — عصر الممالك الإسلامية الاندونيسية

منذ وصول الإسلام إلى اندونيسيا بدأ العصر الخامس في تاريخ اندونيسيا القديم ، وهو عصر ذهبي في تاريخها . لقد قلنا إن التجار الاندونيسيين الذين زاروا بلاد هارون الرشيد ، رجعوا إلى بلادهم حاملين لواء الإسلام ، وقاموا في اندونيسيا بدعوة واسعة النطاق للإسلام ، حتى أصبحت مدينتا « فرساي وفرلاق » الواقعتان على الشاطئ الشرقي من مملكة آتشيه « مركزين للدعاية الإسلامية منذ سنة ١٢٩٢ ميلادية ، ومنهما انتشر الإسلام إلى البلاد المجاورة لهما .

وقال الرحالة العربي ابن بطوطة ، الذي وصل إلى شمال سومطرة في سنة ١٣٥٠ ميلادية « إن الملك في شمال سومطرة ، الذي غير اسمه بالملك الصالح بعد أن دخل الإسلام ، قد ضحى بأمواله وبحياته في سبيل نشر الإسلام ، لا بين رعيته فحسب بل في الجزائر كلها » .

وبذلك انتشر الإسلام من هذه المملكة في أواخر القرن الرابع عشر في شبه جزيرة الملايو . وبشاط المسلمين الاندونيسيين في نشر الإسلام ، وباشتداد الحركة التجارية ، أصبحت دائرة إلقاء مملكة إسلامية ، ينبعث منها شعاع هذا الدين الخفيف .



❁ (خريطة و الممالك الإسلامية الاندونيسية ، التي بدأت تنشأ منذ أوائل القرن الخامس عشر)

إن التجار الجاويين الذين أتوا إلى ذلك المضيق بمحاصيلهم من شاطئ جاوة الشمالي ، وبالأخص من مينائي ، غرشيق وتوبان ، الواقعين في شمال مدينة سورابايا ، كانوا يتأثرون بالدين الإسلامي ، فيرجعون إلى مسقط رأسهم مسلمين ، وكثيراً ما كان ملك ملقا ينجذب الجاويين على اعتناق الإسلام . ومن كان منهم يتعصب لدياناته البوذية ، كان يشكو من تصرفات هذا الملك نحوه ، إلى حكام ورؤساء دولته في مملكة «ماجافاهيت» ولكن هذه المملكة الأخيرة - كما سبق أن أشرت إليه - قد تضعفت وترعزت منذ أواخر القرن الرابع عشر ، لذلك أصبح حكامها ورؤسائها لا يستطيعون معارضة تصرفات ملك ملقا إزاء رعاياهم ، بل وقد انتهز هذا الملك ضعف مملكة «ماجافاهيت» و احتلها ليطغى نفوذه وسلطته على سومطرة الجنوبية التي كانت تابعة لتلك المملكة ، وذلك فيما بين سنة ١٤٠٨ وسنة ١٤١٥ م .

وليست مملكة ملقا وحدها التي قامت بنشر الإسلام منذ ذلك الوقت في جاوة ، ولكن التجار من جنوب شبه جزيرة العرب ومن غوجارات في غرب الهند ، ومن آتشيه في شما

سومطرة ، كانوا يشاركونها تلك الرسالة . وكانت سلعهم التجارية تتكون من الملابس الحريرية الغالية الثمن وحببات عقود السيدات وخرز أطواقهن . وكان أحد هؤلاء التجار عالماً من علماء الإسلام ، اسمه ملك إبراهيم ، وقد قام هذا العالم في جاوة الشرقية بنشر الإسلام حتى توفي فيها سنة ١٤١٩ وقبره لا يزال في مدينة غرشيح محل احترام المسلمين .

وكان معظم هؤلاء التجار يتزوجون بنساء جاوة ، وبذلك نشأت فيها عائلات اسلامية كثيرة وازداد عدد المسلمين فيها ، وبالأخص بعد رجوع التجار الجاويين الذين دخلوا الإسلام في ملقا بشبه جزيرة الملايو .

وكان أهالي جاوة يحترمون هؤلاء التجار الأجانب ، ويكرمونهم لإسلاميتهم وغريبتهم من ناحية ، ولثروتهم من ناحية أخرى . وبذلك كان لهم مقام محترم ممتاز في المجتمع ، فمن السهولة عليهم أن يؤثروا في أفراد الطبقات العليا من الحكام ، وعلى أغنياء البلاد ورؤسائها . وكانت النتيجة لذلك ازدياد أفراد هذه الطبقات الذين دخلوا في الإسلام . فلما دخل كثير من هؤلاء الحكام في الإسلام أجبروا رعاياهم على اعتناق هذا الدين . ودخل الإسلام أيضاً إلى قصر الملك وذلك عن طريق زواج الملك « كرتا ويجايا » Kerta Wijaya الذي كان يحكم من سنة ١٤٤٧ إلى سنة ١٤٥١م) بالأميرة « تشمقا » Champa من الهند الصينية ، وهي مسلمة متحمسة للإسلام ولنشره (وفي ذلك تظهر حكمة عدم السماح بزواج مسلمة بغير مسلم في الشريعة الإسلامية) .

(S) ومن هنا نرى علاقة التجار بانتشار الإسلام في اندونيسيا ، إذ أصبح معظم حكام البلاد وعدائهم يدخلون الإسلام في الربع الأول من القرن السادس عشر ، وبالأخص حكام البلدان الواقعة على طول شاطئ جاوة الشمالية . ثم وحدوا صفوفهم وقاموا بحركة الانفصال عن مملكة « ماجا فاهيت » بقيادة زعيمهم « فاتي أونس » (يونس) الذي بذل كل جهوده في توسيع حركته الانفصالية الإسلامية . وكان كبار التجار بجانبه ، ولهم سفن تجارية كثيرة . وبذلك استطاع هذا القائد أن يتغلب على ملك « جافارا » في سنة ١٥١١ وهو أحد ملوك مملكة « ماجا فاهيت » ثم حدث نزاع بين هذا القائد المنتصر وبين البورتغاليين الذين كانوا قد احتلوا مدينة « ملقا » في نفس السنة فهاجمهم في السنة التالية .

واستطاع أيضاً أن يتغلب على آخر ملوك ماجا فاهيت حوالي سنة ١٥١٦ م وفي سنة ١٥١٨ أصبح هذا القائد ملكاً لمملكة « ديماق » ولكنه لم يملك طويلاً على عرش هذه المملكة الإسلامية الجديدة ، إذ أنه توفي في سنة ١٥٢١ ، وكان خلفه الملك « رادين ترانجانا » قد أخضع لسلطته بعض مملكة « فاسونندان » في غرب جاوة . وقد قام أيضاً بنشر الإسلام فيها .
الك في عام ١٥٢٦م .

وروى أن الملك « ترانجانا » كان ماهراً جداً في التوفيق بين تعاليم الدين الإسلامى ، وبين عادات الأهالى وتقاليدهم القديمة . وكان لهذا الملك أولاد ، ولكل منهم جهاد مجيد في تاريخ جاوة بوجه عام ، وفي تاريخ الجهاد الإسلامى بوجه خاص ، ومنهم الأميرة « كالى نيامت » . Kali Nyamat

وكانت هذه الأميرة اليد اليمنى للمسلمين في جاوة في محاربة البورتغاليين فيها وفي خارجها . ففي سنة ١٥٥٠ كانوا يحاربونهم في « جوهر » في شبه جزيرة الملايو ثم في آتشيه في سنة ١٥٧٣ وكانت هذه الأميرة تساعد المسلمين الاندونيسيين في تلك الحرب بشجاعتها وذكائها وبأموالها . (٥)

جزيرة جاوة بعد وصول الإسلام إليها

قلنا في الفصل السابق إن مملكة « فاسوندان » المعروفة باسم « فاجاجاران » قد تأسست في جاوة في أوائل القرن الحادى عشر ، وكان رعاياها يعتنقون الديانة البوذية . وأهم حاصيل هذه المملكة الفلفل الأسود ، يصدر منه كل سنة حوالى مليون ونصف مليون كيلو جرام . وكانت سفن الصينيين هى التى تشحنها وتنقلها إلى « ملقا » أو إلى بلادهم رأساً .

وبعد استيلاء البورتغاليين على مدينة « ملقا » في سنة ١٥١١ ، وعلى مدينة « فاساى » Pasai في شمالى سومطرة في سنة ١٥٢١ ، أصبح مضيق « ملقا » تحت نفوذهم وسلطتهم ، لذلك اتخذ التجار المسلمون غرب سومطرة ومضيق سوندا في غرب جاوة طريقاً جديداً لسفنهم التجارية . وبذلك انتقلت الحركة التجارية من مضيق ملقا إلى مضيق سوندا ، الواقع بين سومطرة و جاوة . وهذه الحالة أدت أيضاً إلى سرعة انتشار الإسلام في جاوة ، وبالأخص في جاوة الغربية .

ثم أرسل البورتغاليون وفداً إلى ملك « فاسوندان » رغبة في صداقته ، وفي الحصول على الفلفل الأسود . فرحب الملك بهذا الوفد ، وأبرم ميثاقاً بينه وبين البورتغاليين في ٢١ أغسطس سنة ١٥٢٢ ، وذلك لرغبته في الدفاع عن مملكته إزاء ضغط المسلمين عليها . وهذا الميثاق لا يزال موجوداً إلى الآن في المتحف القومى التاريخى في البورتغال (١) . وهو ينص على أنه يؤذن للبورتغاليين أن يبنوا معسكراً في سوندا ، ويسمح لهم أن يشتروا الفلفل كما يشاؤون ، وأن يبيعوا سلعهم للأهالى . وكان الملك يرسل كل سنة ألف كيس من الفلفل الأسود إلى البورتغاليين ، هدية وتوثيقاً للصداقة بينه وبينهم . ولكن البورتغاليين لم يتمكنوا من

(١) Prof. Dr. Hossein Jaya Diningrat : Critische Beschouwing-Batavia . شتاً

تشديد هذا المعسكر الذى ذكر فى اتفاقهم مع الملك . لذلك أخفق الملك فى خطته ، فلم يستطع أن يقاوم ضغط المسلمين عليه .

وبعد أن قويت شوكة المسلمين فى جاوة ، استطاعوا طرد البورتغاليين ، الذين أتوا إليها لمساعدة ملك « جاجاران » فى الظاهر ، وفى الحقيقة للحصول على محاصيلها ثم بذل المسلمون جهودهم فى محاربة البقية الباقية من مملكة « جاجاران » فى داخل جزيرة جاوة .

(١) مملكة « بنتام » الإسلامية

أما مملكة بنتام الإسلامية التى أسسها السلطان حسن الدين فى جاوة الغربية فى سنة ١٥٦٨ فقد تقدمت ، وبالأخص فى التجارة ، فتدفق إليها التجار الأجانب واتجروا فيها ، ومنهم الفرس ، وكان أهم سلعمهم الجواهر والأدوية ، فإن الطب كان قد تقدم من زمن بعيد فى البلاد الفارسية . وجاء كذلك الأتراك والعرب ، وهم تجار ماهرون ، ثم الهنود وبالأخص أولئك الذين أتوا من « غوجارات » فى غرب الهند ، ومنهم البورتغاليون الذين أتوا من الهند ، ومن شبه جزيرة الملايو ، كما جاء تجار كثيرون من الهند الصينية وبورما .

أما التجار الصينيون فقد استوطنوا فى هذه المملكة وكونوا لهم قرى خاصة بهم ، وكانوا متخصصين فى تجارة الفلفل وغيره من البهارات . وقد حدثت المنافسة بينهم وبين البورتغاليين فى تجارة الفلفل ، ولكن ملك الصين كان يغذى البورتغاليين بالأموال الكثيرة ، وذلك لكي ينفرد التجار الصينيون بهذه التجارة . وقد تم له ما أراد ، بحيث أصبحت المنافسة بعد ذلك تنحصر فى شراء أنواع الأفاويه الأخرى فقط ، مثل الزنجبيل والقرنفل وجوز الطيب وغيرها .

(٢) مملكة « متارام » الإسلامية

أما مملكة « متارام » فى شرق جاوة ، فقد تولى الحكم فيها (سنة ١٥٨٣ م) رجل مسلم غيور ، اسمه « سناقى » . وكان عصر هذا القائد الفاتح المنتصر ، هو عصر الحروب والمعارك الدامية فى جاوة ، لأنه أراد أن ينشر الإسلام فى جاوة كلها ، وأن يوحدتها تحت حكمه ، وقد تم له ذلك تقريباً بعد أن أبلى بلاء الأبطال فى حروبه الكثيرة المتتالية ، إذ كان يخوض المعركة بعد معركة . وكانت آخر معركة خاضها فى سبيل نشر الإسلام وتوسيع سلطته هى التى قامت (٣) بمملكة « فالباغن » البوذية ، وهى تقع فى أقصى شرق جاوة ، ويقع فى شمال هذه

المملكة ميناء هام للتجارة، وهو ميناء «فناوكن» الذى أصبح محطة للطرق التجارية، وبالأخص للتجار البورتهاليين الذين كانوا يحطون فيه رحالهم أثناء ذهابهم وإيابهم، من شبه جزيرة الملايو إلى جزائر الملوك، المعروفة بجزائر البهارات.

وفى سنة ١٥٨٠ كثر الرهبان المسيحيون الذين نزلوا فى هذا الميناء، وأقاموا فيه لنشر الدين المسيحى، وبنوا فى هذه المدينة عدة قرى للمسيحيين، ولكن هذه القرى قد اضمحلت أخيراً وانمحت من الوجود.

وبعد أن عم انتشار الإسلام فى جاوة، وتحولت معظم موانئها الشمالية إلى مدن تجارية هامة، مثل مدينة «توبان» و«سيدابو» و«غرشيق»، أصبحت جاوة بأسرها مركزاً هاماً لنشر الإسلام، إذ كان ينبعث منها شعاع هذا الدين القويم، إلى جزيرة سيليبس وجزائر الملوك وسوندا الصغرى، ثم إلى جزائر الفيليبين، وذلك عن طريق الاتصال التجارى الذى ازداد قوة ونشاطاً منذ أواخر القرن السادس عشر، وبالتالي بدأت جاوة تأخذ مركزها السياسى بين تلك الجزائر.

وإن القائد العظيم «سينافاتى» الذى أصبح عقب انتصاراته ملكاً لمملكة «متارام»، كاد أن يخضع جاوة بأسرها لحكمه فى أواخر القرن السادس عشر، وكانت سياسته أن يترك ملوك الممالك الذين أخضعهم لنفوذه، فى أن يتمتعوا بسلطتهم داخل ولاياتهم الخاصة. ولكن الكثير من هؤلاء الملوك كانوا يكمنون الحقد والبغض فى نفوسهم، حاول معظمهم كلما أتحت لهم الفرصة أن يحرروا ولاياتهم من سلطة مملكة «متارام» ولكنهم أخفقوا فى أملهم بسبب قوة سلطة هذه المملكة.

وكان من آثار اتساع مساحة مملكة «متارام» وكثرة الملوك الخاضعين لها، أن نشبت فيها الحروب الكثيرة وتكررت الفتن، فانحطت معيشة الأهالى لسبب سوء الحالة الاقتصادية الناتجة عن كثرة هذه الحروب والاضطرابات، وتأخرت العلوم والفنون لانشغال الناس المستمر فى الأعمال الحربية وتوقفت حركة التقدم العلمى والعمرانى، وقلّ عدد الصناع الماهرين والمفكرين والعلماء والمؤلفين. وشتان بين الحرب فى العصور الغابرة وبينها فى عصرنا الحاضر. فالأولى عبارة عن الصراع العضلى بين الناس، بينما الثانية عبارة عن الصراع العضلى والفكرى مع استخدام جميع القوى الممكنة الطبيعية والبشرية. ولا شك أن الحروب فى العصور القديمة أدت إلى التأخر والانحطاط، بينما الحروب فى عصرنا الحاضر تؤدى إلى كثير من الاختراعات التى تدفع الناس إلى التقدم فى كل شئ، التقدم فى التدمير و (١) شما



❁ (جامع ديماك ، من أقدم المساجد في اندونيسيا)

كان دعاة الرجوع إلى القديم البائد يلومون الإسلام ويزعمون أن سبب هذه الحالة السيئة التي أصابت البلاد ، يرجع إلى انتشار الإسلام فيها مع تعرضه للعادات والتقاليد القديمة . ولكن الحقيقة غير ذلك ، كما رآه المؤرخون الذين يفسرون الحوادث التاريخية تفسيراً علمياً وعملياً ، وينظرون إليها بالعين النافذة من جميع نواحي الحياة والظروف المحيطة بها . فالحقيقة هي أن هذه الحالة - التي لا نشكر أنها سيئة في تاريخ جاوة - لم تكن تحدث لولا أعمال هؤلاء الملوك وبقايا الحكام ، الذين كانوا يتفقون في إسلامهم ، إذ كانوا يتظاهرون بالولاء لهذه المملكة الإسلامية الحديثة التكوين ، ويشعلون نار الفتنة خفية من آن إلى آخر ، لذلك لم يستقر الأمن العام داخل هذه المملكة الواسعة ، وكانت الحروب هي التي تشغل أفكار الأهالي ، وتصرفهم عن الأعمال السلبية المنتجة . ولا شك في أن استتباب الأمن العام داخل البلاد ، واستقرار النظام ، هما أساس الرخاء والرفاهية للبلاد .

فلما كانت جزيرة جاوة في هذه الحالة السيئة جاء الأوروبيون ، وفي طليعهم البورتغاليون (١) لنديون . وقد كان الأوروبيون منذ وصولهم إلى هذه الجزيرة ، لا يكتفون بالاستغلال في (٣) فقط ، ولكنهم أرادوا فضلا عن ذلك ، أن يتدخلوا في شؤونها السياسية لسيط-

نفوذهم وسلطتهم بالتدريج ، إما باطرق السلبية السياسية أو بالقوة العسكرية ، والأولى هي الأخطر غالباً في حياة الشعوب والأكثر نجاحاً للمستعمرين .

مملكة آتشيه الإسلامية في شمال سومطرة

كانت هذه المملكة هي أولى الممالك الاندونيسية القديمة ، التي انتشر وتوطد فيها الإسلام وتحمس شعبها لإسلامهم ، ومع ذلك لم يكن لجهاد هذه المملكة ولا لكفاحها في نشر الإسلام في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، أثر واضح كأثر الممالك الاندونيسية الأخرى . وبالرغم مما كان لهذه المملكة من مركز تجارى ممتاز ، نظراً لحسن موقعها الجغرافى ، ولشغف سكانها بالتجارة قديماً ، ولوفرة محاصيلها التي كانت تصدر منها ، فإن تجارتها قد تأخرت منذ القرن السادس عشر . ويرجع تأخر هذه المملكة في التجارة وفي نشر الإسلام إلى عدة أسباب يمكن أن نلخصها فيما يلى :

أولاً - بعد دخول الإسلام في هذه المملكة قل تجارها الذين اتجروا مع الجزائر الأخرى ، مثل جاوة وبورنيو وجزائر الملوك . وإن كان رعايا هذه المملكة قديماً كانوا تجاراً وصلوا بتجارهم إلى الهند والخليج الفارسى ، ولكن بعد أن اتجه الهنود والعرب والفرس إلى الإتجار رأساً مع الجاويين في جاوة ، قل شأن الآتشويين في التجارة ، حتى انسحبوا أخيراً من هذا الميدان .

ثانياً - عامل اللغة : كانت اللغة التي يتكلم بها سكان آتشيه قريبة من لغة الملايو ، التي كانت سائدة في مجموعة هذه الجزائر ، والتي أصبحت اليوم اللغة الاندونيسية - إلا أن تلك اللغة الإقليمية الموجودة في آتشيه ، لا يمكن بأى حال من الأحوال ، أن تكون أداة للتفاهم بينهم وبين إخوانهم الاندونيسيين الآخرين . ومن حسن الحظ أن اللغة الاندونيسية ، قد حلت محلها حتى أصبحت لغة الكتابة والتخاطب في هذه المملكة .

ثالثاً - بعد موقع هذه المملكة عن قلب اندونيسيا ، فإنها تقع في أقصى شمالي اندونيسيا ، ومع ذلك فإن هذا البعد لا يقلل أهمية هذا الجزء لاندونيسيا ، في كيانها كدولة مستقلة . فآتشيه تعتبر ويعتبرها الاندونيسيون حقاً باباً حديدياً ومناراً عالياً سيرفر فيه - إن شاء الله - العلم الاندونيسى الأحمر والأبيض ، الذى سيكون أول ما تراه السفينة الآتية من الهند وقناة السويس .

رابعاً - وجود التنازع في السلطة والنفوذ بادية الأمر بين حكام هذه المملكة .
علماء الإسلام فيها . وكان لهذه الحالة أثر واضح في حياة هذه المملكة الاجتماعية والا (١) شمالاً

وكان الأوروبيون يتهمزون هذا النزاع بين الوطنيين لبسط نفوذهم وسلطتهم . وبعد مدة أصبحت لهم مراكز تجارية قوية في بعض مدن جاوة الساحلية ، وفي غيرها من المدن الواقعة على سواحل تلك الجزائر ، كما أنشأوا فيها حصوناً ومعسكرات . وكان عرضهم الأول من تشييدها ، هو المحافظة على تجارتهم وعلى سلامة إقامتهم فيها . وكانوا يحصلون على موافقة ملوك البلاد في إنشاء تلك الحصون والمعسكرات عن طريق الحيلة والانساق حيناً ، وعن طريق العنف والقوة حيناً آخر .

وقد حدثت أيضاً فيما بين الأوروبيين أنفسهم منافسات شديدة ومنازعات عديدة بشأن الغنائم واقتسام مناطق النفوذ . وكانوا يأتون إلى تلك الجزائر لا لنشر الدين مبدئياً - كما كان شأن بعض التجار العرب والهنود القدماء - وإنما جاؤوا للحصول على ثروة هذه الجزائر الغنية بالتوابل والبهارات ، وبدافع الأرباح الطائلة الناتجة من الاتجار في هذه المحاصيل الهامة . وإليك مثال بسيط لمقدار الأرباح التي نالوها من تلك التجارة الربحية : ففي عام ١٦٠١ م رجعت من اندونيسيا إلى أوروبا خمس عشرة قافلة من السفن التجارية الهولندية ، البالغ عددها خمساً وستين سفينة ، مشحونة بالتوابل والمحاصيل الأخرى . وباعوها في أوروبا بأسعار غالية حتى بلغ ربحهم الصافي أربعمائة في المائة ، أى أربعة أمثال ثمن شرائها وتكاليف نقلها .

ولا غرابة في هذا ، لأن النظرية التي كانت تسود أوروبا فيما بين النصف الثاني من القرن الخامس عشر ، والنصف الأول من القرن الثامن عشر ، هي نظرية التجاريين . وكانت سياسة التجار في ذلك الوقت تتناول بعض المسائل الاقتصادية ، وتبحث فيها من الوجهة الاقتصادية البحتة ، مجردة عن النظريات والاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية والدينية (١) وعرفها ديوبو Dubois بأنها نظرية اغتناء الشعوب عن طريق جمع المعادن النفيسة (٢) .

إن الاستعمار الهولندي ، كان من بادى الأمر مصبوغاً بصبغة تجارية بحتة ، فالتجارة هي هدفهم الأساسى في جميع مشروعاتهم الاستعمارية (٣) .

وكانت هذه الحركة التجارية الأوروبية قد اشتدت بعد الاستكشافات الجغرافية ، فكونت كل من هولندة وإنجلترا وفرنسا شركات تجارية ضخمة ، وكان لكل واحدة منها أسطول تجارى مسلح بالعساكر والمعدات الحربية ، كما هو شأن كل سفينة تجارية في ذلك العصر .

(١) الدكتور أحمد ابراهيم في كتابه .. الاقتصاد السيامى .. المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة ص ٥١ .

(٢) ديوبو في كتابه Dubois : Histoire des Doctrines Economiques

(٣) ماسنر إدغار في كتابه .. التوسع الأوربي .. Mr. Edgar : The Expansion of Europe

وقد حدثت منافسات عنيفة بين هذه الشركات الكثيرة ، أدت إلى نشوب معارك دامية فيما بين الأوروبيين ، منها مذبحه «انبويناء المشهورة ، الواقعة في جزائر الملوك في عام ١٦٢٣ م . وكان مصير كل شركة من تلك الشركات متعلقاً كثيراً أو قليلاً بنتيجة الحروب الناشبة بين دول أوروبا في ذلك الوقت ، كما أن شأن امبراطورية كل من تلك الدول يستند كثيراً على شركة رعاياها ويدين لها . فكان لشركة الهند الشرقية الانجليزية East India Company التي تأسست عام ١٥٩٩م شأن كبير في تاريخ الامبراطورية البريطانية ، وكذلك شركة الهند الشرقية الهولندية ، Vereenigde Oost Indische Compagnie - التي تأسست في ٢٠ مارس سنة ١٦٠٢م - كانت الحجر الأساس في تكوين مايسمونه «الامبراطورية الهولندية» التي كانت تعتبر ثالثة الدول في الاستعمار بعد إنجلترا وفرنسا منذ ذلك الوقت إلى أن نشبت الحرب العالمية الأخيرة .

وإن كانت شركة الهند الشرقية الانجليزية قد تأسست قبل هذه الشركة الهولندية بثلاث سنوات ، فإن الأولى أقل من الثانية شأنًا ونفوذاً ، وذلك لأسباب عديدة ، منها أن رأسمالها كان أقل كثيراً من رأسمال الشركة الهولندية ، ثم إن حرب إنجلترا ضد أسبانيا جعلت هولندا تحتكر التجارة في أوروبا حتى أصبح لها نفوذ أكبر وشأن أعظم .

ولولا شركة الهند الشرقية الهولندية ، وشركة الملاحة الهولندية Stampart Maatschappy Nederland التي تأسست عام ١٨٧٠ والتي لا تزال موجودة حتى اليوم ، ولولا الجهود الجبارة التي بذلتها كل من هاتين الشركتين في تدعيم سلطة الهولنديين في اندونيسيا منذ ذلك الوقت ، لما كان هولندا شأن يذكر . وقد عبر الهولنديون أنفسهم عن أهمية اندونيسيا لهولندا بقولهم Indonesia verloren ramspoed geboren ما معناه « إذا فقدت اندونيسيا هلكت هولندا » .

٥ ثانياً - طلائع الاستعمار الهولندي في جاوة

في شهر أبريل سنة ١٥٩٥ م تحركت أربع سفن تجارية هولندية من بلادها متجهة إلى اندونيسيا ، لتستكشف طريقاً للحصول على التوابل والبهارات من مصدرها مباشرة . وفي ٥ يونيو سنة ١٥٩٦ اقتربت هذه السفن إلى شاطئ سومطرة الغربي ، وبعد ثمانية عشر يوماً وصلت إلى جاوة ، ونزل الهولنديون لأول مرة في مدينة «بتام» في جلوة الغربية . وقد حدث فيها ما حدث من المعارك بينهم وبين الأهالي ، كما حصل مع البرتغاليين الذين سبقوهم في الوصول إليها .

ثم جاءت سفن هولندية أخرى في شهر نوفمبر من نفس السنة ، ولكنها لقيت ترحيباً وقبولاً حسناً من الأهالي ، لأنهم كانوا ينظرون إليهم في هذه المرة كعدو لأعدائهم البرتغاليين . وكان البرتغاليون يخشون منافسة الهولنديين لإياهم في الاتجار بهذه البهارات ، ويشعرون بأن وجود السفن الهولندية في بحار اندونيسيا خطر على مصلحتهم التجارية . وكان الهولنديون يعتبرون البرتغاليين من ألد أعدائهم ، لأن البرتغال منذ سنة ١٥٨٠ قد ضُمَّت إلى اسبانيا تحت حكم الملك فيليب الثاني ، الذي كان يهدد استقلال هولندا في أوروبا (١) أضف إلى ذلك رغبة الهولنديين في تحويل الحركة التجارية الأوروبية من مدينة ليشبونة إلى مدنها في الأراغنى المنخفضة .

وبعد ذلك ثلاث سنوات وصلت السفن الهولندية الأخرى إلى شواطئ آتشيه الغربية واستمرت في تطوافها إلى جلوة وجزائر الملوك ، وإلى ميناء «بروناي» في شمال بورنيو ، وإلى مانلا في الفلبين ، وزارت أيضاً شواطئ سيام والهند الصينية ، وحاول الهولنديون عقد علاقات ودية مع الصين عند وصولهم إلى كانتون .

وقد وصلوا أيضاً إلى اليابان في سنة ١٦٠٠ م ، واتجروا في جزيرة سيلان في الهند في سنة ١٦٠٢ ، كما وصلوا أيضاً إلى شواطئ استراليا الشمالية في سنة ١٦٠٥ . وقد أبحرت من هولندا حملات أخرى إلى اندونيسيا في سنة ١٥٩٩ وسنة ١٦٠٠ وسنة ١٦٠١ ، ولم يكن الهولنديين وقتئذ أى غرض من هذه الرحلات أو الحملات المتكررة إلا التجارة فقط (٢) .

أما السلع والبضائع التي جاءوا بها من أوروبا إلى اندونيسيا فهي الملابس المتنوعة والقبعات وأدوات اللعب والأدوات الزجاجية ، وغيرها من مصنوعات ألمانيا وهولندا . وكانت هذه السلع تباع في اندونيسيا بأسعار غالية ، وبذلك كانت الأرباح التي نالها الهولنديون تأتي من الناحيتين : ناحية البيع وناحية الشراء ، اذ كانوا يشترون بثمان هذه السلع محاصيل اندونيسيا بثمان رخيص ، ويبيعونها في أوروبا بأضعاف ثمن شرائها . وكانت المعاملة بينهم وبين الأهالي أقرب إلى نظام المقايضة منه إلى نظام البيع والشراء ، أى بدون واسطة عملة ثابتة ، إذ لم تكن وقتئذ عملة ثابتة ، أو لم يكن حينئذ سعر ثابت بين نقود تلك الدول .

وكان الأهالي يرحبون بالهولنديين رغبة وأملاً في أن يكونوا حلفاءهم في حربهم ضد البرتغاليين . وكان رؤساء الشركات في هولندا وأصحاب السفن لا يرغبون في المخاطرة بسفنهم

(1) B. Vlekke : The Story of the Dutch East Indies, p. 69.

(2) " : " " " " " " p. 71.

وأموالهم في الحرب ضد البرتغاليين ، لأن هدفهم ليس إلا التجارة والحصول على الأرباح الطائلة ، وبالرغم من كل هذا فقد كان الهولنديون في اندونيسيا لا يترددون في مساعدة الأهالي في حربهم ضد البرتغاليين ، وبالأخص إذا كان في ذلك تحقيق لمآربهم التجارية .

وقد كان كل هذا يزيد شعور البرتغاليين بخطر وجود السفن الهولندية في بحار الشرق الأقصى ، وشدة منافسة الهولنديين إياهم في التجارة ، فزادت بذلك المنافسة بينهم عنفاً وشدة ، حتى أدت إلى نشوب عدة معارك دامية بينهم .

وقد أدت هذه المنافسة بين التجار الهولنديين والبرتغاليين إلى ارتفاع أسعار محاصيل اندونيسيا ، بعد أن كانت قد انخفضت منذ استطاعة البرتغاليين إخراج التجار العرب والهنود من أسواق اندونيسيا ، ومنذ أن سيطروا على الطرق التجارية في آسيا ، وعلى الممر التجاري في مضيق ملقا ، أي منذ أن احتكروا وحدهم التجارة في اندونيسيا .

استمر ارتفاع هذه الأسعار عدة سنوات ، فاستطاع الإندونيسيون خلالها رفع الرسوم الجمركية ، وكان الهولنديون لا يترددون في دفعها مهما بلغ ارتفاعها ، لأن موقفهم الاقتصادي أحسن من موقف البرتغاليين ، والأرباح التي نالوها مكنتهم من دفع الثمن ورسوم الجمر كالمعتاد ، ومهارتهم في الملاحة ومئات سفنهم وحسن نظامهم ، كل هذا أدى إلى جعل التكاليف التي تحملوها في نقل هذه المحاصيل إلى أوروبا أقل من التكاليف التي أنفقاها البرتغاليون .

ومن ناحية أخرى كان ملك اسبانيا والبرتغال - ليحافظ على احتكار البرتغاليين لتجارة هذه المحاصيل - لا بد له من إخراج الهولنديين من اندونيسيا ، ولا يتسنى له ذلك إلا بالقوة . ولكن أسطول بريطانيا وقوتها - بعد أن هزمت أرمادا اسبانيا في سنة ١٥٨٨ - كانت قد حاصرت ميناء لشبونة ، فلهذا تعذر على ملك اسبانيا إرسال الامدادات إلى اندونيسيا لمساعدة البرتغاليين ، مما أدى إلى تغلب الهولنديين في اندونيسيا على البرتغاليين حرياً ، كما تغلبوا عليهم تجارياً في أوروبا ، وبذلك كله استطاع الهولنديون توسيع نفوذهم وسلطتهم في اندونيسيا .

وفي سنة ١٦٠٠ عقد الهولنديون معاهدة تحالف مع الإندونيسيين في جزيرة «امبوينا» على أن يقوم الهولنديون بإنشاء الحصون للدفاع عنها وعن الأهالي ، وفي مقابل ذلك لهم حق في أن يحتكروا فيها تجارة البهارات . وكانت هذه المعاهدة أولى المعاهدات الكثيرة التي عقدت فيما بعد بين الهولنديين وبين كثير من الملوك والسلاطين في اندونيسيا .

فكانت العلاقة بين الاثنين ، بعد إبرام كل معاهدة من هذه المعاهدات ، ودية هادئة لمدة

عدة سنوات فقط ، لأن كل هذه المعاهدات التي أبرمت بين هاتين الامتين ، ما كانت تقوم على أساس متين وعلى أساس فهم احدهما الأخرى ، وإنما الظروف الاقتصادية والسياسية ، هي التي كانت تدفع إلى إبرامها ^(١) حتى إذا ما زالت هذه الظروف ، عادت العلاقة إلى التبرم والاضطراب من جديد ، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر فيها ، لكي تعود المياه إلى مجراها الطبيعي ، ولكن الهولنديين يعتقدون أن هذه المعاهدات حجر أساسي لتدعيم سياستهم الاستعمارية ، ويزعمون أنها حجة لهم في حكم هذه الجزائر ، مع أن هذه المعاهدات لم تكن إلا معاهدات تحالف وعلاقة ودية بينهم وبين ملوك الإندونيسيين وسلاطينهم . فالعبرة إذن ليست في نصوص المعاهدة ، وإنما هي في القوة التي يستند عليها كل من الطرفين المتعاقدين .

(٣) شركة الهند الشرقية الهولندية

قلنا إنه بعد رجوع التجار الهولنديين من اندونيسيا إلى بلادهم في سنة ١٥٩٨ - ومعهم محاصيل كثيرة ومعلومات هامة ، تتعلق بطريق الملاحة إلى مصادرها في اندونيسيا - قام كبار التجار في هولندا بتأسيس شركات تجارية كثيرة في عدة مدن هولندية . وكانت كل شركة من تلك الشركات ترسل سفنها ووكلاءها إلى اندونيسيا ، فحدثت منافسة شديدة بين هذه الشركات الكثيرة . وكان بعض وكلاء هذه الشركات لا يكتفون بشراء تلك المحاصيل في مدينة « بتنام » ، في غربي جاوة ، ولكنهم يستمرون في تطوافهم إلى جزائر الملوك ، حيث المصدر الأول والأهم للتوابل والبهارات .

كان التجار الأجانب عامة ، والهولنديون خاصة ، لا يدخلون في البلدان الواقعة داخل جزيرة جاوة وفي غيرها من مدن اندونيسيا الداخلية ، وإنما كانوا يتجرون في المدن الساحلية فقط . وقد كان اتصال التجار الهولنديين بالآهالي ومعاملاتهم لهم في غربي جاوة أحسن منها في شرقها .

في سنة ١٦٠٢ أقام الهولنديون في مدينة « بتنام » أربعة مخازن تجارية ، وفي تلك السنة نفسها حاولوا أيضاً الإقامة وإنشاء مخزن آخر في مدينة « غرشيقي » بجاوة الشرقية ، ولكنهم انسحبوا منها سريعاً ، لكثرة المشاكل والعقبات التي أوجدها الآهالي في طريقهم .

وكان من آثار شدة المنافسة بين هذه الشركات الهولندية - حيث كانت كل واحدة منها تحاول وتعمل لإسقاط الشركات الأخرى - أن اتجه الرأي العام في هولندا إلى توحيد هذه

الشركات ، وخصوصاً لأن السياسة العامة في هولندا في ذلك الوقت كانت في حاجة ملحة إلى الاتحاد القوى ، وإلى لم شمل الهولنديين وإلى توحيد صفوفهم ، وذلك لسبب حربهم مع أسبانيا والبرتغال فتم بذلك تأسيس شركة موحدة هولندية كبيرة في ٢٠ مارس ١٦٠٢ ، أطلقوا عليها اسم شركة الهند الشرقية الهولندية ، المرموز بحروف V.O.C. ورأسها ٦,٥٠٠,٠٠٠ رويية .

وكانت الحكومة الهولندية تشجع قيام هذه الشركة الموحدة ، وتؤيدها بإصدار القوانين الخاصة لحمايتها ، ومنها منح هذه الشركة حق احتكار التجارة في الشرق كله ، وبالأحرى بين رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا غرباً ، وبين مضيق ماجلان ، في أمريكا الجنوبية شرقاً ، أى في المحيطين الهندي والهادى ، وما بينهما من البلدان الكثيرة . كما أن الحكومة أعطت لها أيضاً الحق في دخول المفاوضات مع ملوك تلك البلدان ، وفي إبرام المعاهدات معهم باسم الحكومة الهولندية ، وإنشاء المعسكرات وتأليف الجيش ، وللشركة مطلق الحرية في تعيين الحكام والموظفين باسم الحكومة .

وفي سنة ١٦٠٩ عقدت هذه الشركة مع مملكة بننام ، تتضمن تعهدها بمساعدة هذه المملكة ، إذا هاجمتها أسبانيا أو البرتغال ، أو غيرهما من الدول الأجنبية ، وفي مقابل ذلك يجب على هذه المملكة أن تفتح موانئها وأسواقها التجارية للشركة وحدها ، دون أن تنجي منها الضرائب والرسوم الجركية ، وعلى أن تقوم هى أيضاً بمنع إقامة الأوروبيين الآخرين فيها . وبذلك بلغت أرباحها في عام ١٦١٠ مائة وأثنين وثلاثين في المائة .

ولكن الهولنديين لسبب سوء معاملتهم مع الأهالى ، لا قوا صعوبات كثيرة أدت إلى تعطل تجارتهم ، فسافر إلى اندونيسيا مستر « فيتربوت » الحاكم العام (المدير العام) للشركة ، ووصل إلى بننام في ١٩ ديسمبر سنة ١٦١٠ وأنشأ فيها مجلساً برئاسة سمي بالمجلس الهندي Raad Van Indie وله أربعة أعضاء . وكان الهولنديون في ذلك الوقت في حرب ضد البرتغاليين والاسبانيين في الشرق . ولشدة مقاومة أعدائهم استغاثت الحكومة التي كونتها الشركة بحكومتها في هولندا ، وبادرت هذه الأخيرة إلى مساعدتها بكل الوسائل في مقابل أن تزيد سلطتها على الشركة وعلى البلاد التي احتلتها .

ولكن الكثير من كبار التجار في هولندا وجهوا انتقاداً نحو تصرفات الشركة بسبب الخسارة الكبيرة التي أصابها من جراء ذلك - كما سنراه بعد قليل - وقدموا عدة اقتراحات لإصلاحها ، منها إنشاء أو تعيين حاكم عام في الهند الشرقية رئيساً لجميع وكلاء الشركة المنتشرين في أجزائها .

وفي سنة ١٦١٣ جاء مستر « يان بيتير زون كون » Yan Pieters Zoon Coon (كان يحكم في مدة ما بين سنة ١٥٨٦ وسنة ١٦٢٩) رئيساً وحاكماً عاماً لجميع وكلاء الشركة في اندونيسيا، وكان مستر « كون » المغامر الجريء والقائد الهولندي القاسي مشبعاً ومتحمساً للفكرة القائلة إن تجارة اندونيسيا ضرورية لتدعيم رخاء الجمهورية الهولندية القديمة، وإن هولندة وحدها حق طبيعي - لافي استمرار الاتجار بمحاصيل اندونيسيا فحسب - بل في احتكار التجارة أيضاً في الشرق، كما جاء في المنحة التي أعطتها الحكومة للشركة^(١). لذلك كانت خطة « كون » التجارية لا تنحصر في جزائر اندونيسيا فقط، بل كان في نيته أن ينشئ الإمبراطورية التجارية الهولندية في آسيا، متخذاً مدينة جاكرتا (بتافيا) في جاوة مقراً ومركزاً لها. وكان في رأى هذا القائد أن تجارة هذه الشركة الهولندية مع آسيا أكثر ربحاً من تجارة التصدير والاستيراد بين اندونيسيا وأوروبا، لأن بلدان آسيا تفوق أوروبا في عدد سكانها وفي قوتها الانتاجية والاستهلاكية.

وأكمل « كون » ما قام به مستر « بوت » من إنشاء حصون أو مراكز تجارية قوية في اندونيسيا، وبالأخص في جاوة، وحاول بكل جهوده ومهارته توسيع سلطة الشركة. وكان يحض الهولنديين على الهجرة إلى اندونيسيا، لكي يستغلوا هذه الجزائر الخصبة، ويستخدم أهاليها كعمال السخرة.

ثم جاء الانجليز ينافسون الشركة فنشبت المعركة بينهم وبين الهولنديين في ميناء جاكرتا عام ١٦١٨ وساعد الأهالي الانجليز في تلك المعركة، وانتهت بانتقال الحاكم « كون » إلى امبون في جزائر الملوك، وترك عدداً من جيشه في جاكرتا للدفاع عن حصنهم. وفي ١٢ مارس ١٦١٩ أقام هؤلاء الجنود الهولنديون حفلة داخل حصنها في هذه المدينة، بمناسبة إطلاق اسم « بتافيا » على ذلك الحصن المنيع. و « بتافيا » اسم لقبيلة مشهورة في هولندة. أطلق الهولنديون هذا الاسم على تلك المدينة بدلا من « جاكرتا » اسمها الأصلي الذي استرده الإندونيسيون من جديد منذ ابتداء حركتهم الاستقلالية الحديثة، وقد حرقوه فأصبح « جاكرتا » Jakarta، وفي ٣٠ مايو من السنة نفسها رجع إليها « كون » ومعه سبع عشرة سفينة، وما يقرب من ألف جندي جلبهم من جزائر الملوك، فهاجموا المدينة واستردوها من الانجليز ثانياً، بعد أن أحرقوها، وهدموا جميع حصونها التي كان الانجليز والأهالي قد استولوا عليها. ثم اتجه الهولنديون إلى مدينة « بنتام » وهددوها وأرغموا أهاليها على قبول سلطتهم فيها،

(1) B. Vlekke : The Story of the Dutch East Indies, p. 82, 83, 85.

وكانوا يحاصرونها من البحر من سنة ١٦١٩ إلى سنة ١٦٢٨ ، لكي يتعذر على الأهالي بيع محصولاتهم إلى التجار الإنجليز والبرتغال ، ولكي ينفردوا بشرائها بالأسعار التي حددوها بأنفسهم ، فكان لهم ما أرادوا ، وبذلك تمت لهم السلطة في جاوة الغربية . وقد قاموا ببعض إصلاحات في مدينة جاكرتا ، بتافيا ، وبنوا فيها أول مدرسة هولندية في اندونيسيا ، وذلك في سنة ١٦١٧ ، كما شيد فيها أيضاً الكنيسة في سنة ١٦٢٤ ، وقد كان هذا هو الحجر الأساسي للإستعمار الهولندي في اندونيسيا .

وبعد استقرار الهولنديين في جاوة الغربية ، وبالأخص في مدينة جاكرتا ، أرسلوا وفوداً عديدة إلى ملك متارام في جاوة الوسطى ، وأنشأوا حصناً آخرأ في مدينة غرشيقي في شمالي جاوة الشرقية ، كما عقدوا في جاكرتا في سنة ١٦١٩ معاهدة التحالف مع شركة الهند الشرقية الإنجليزية .

وكانت مملكة متارام في نزاع مستمر مع ملك سورابايا ، وجزيرة مادورا التابعة لهذا الأخير . وفي سنة ١٦٢٨ جاءت جيوش مملكة متارام تهاجم الهولنديين في بتافيا . ولكن من حسن حظ الهولنديين أن كانت مملكة بنتام ، تساعد لهم لعداوة بينها وبين مملكة متارام ، فأنهزمت جيوش الأخيرة ، ورجعت صفر اليدين وأعاد الهولنديون عليهم الكرة ، فهاجموا مملكة متارام من ناحية البحر ، ولكن جيش متارام ، وعدده خمسة آلاف جندي ، بهاجم جاكرتا مرة ثانية من ناحية البر حتى مزق القوة الهولندية المرابطة فيها شرمزق . ولكنه لم يتمكن من احتلال الحصن الهولندي في ميناء جاكرتا ، وذلك لمساندة بنائه وقوة دفاع الجيش الهولندي عنه .

وللمرة الثانية عاد جيش متارام في عام ١٦٢٩ ، وكان عدده مائة ألف جندي ، وفهم الهولنديون أن هذه الجيوش الجرارة تعتمد في نجاح هجومها على وجود المؤن والأطعمة لها ، لذلك لجأوا إلى إحراق مخازن الأرض الموجودة في القرى الواقعة حول جاكرتا وفي ضواحيها ، وإلى إغراق السفن الشراعية الكثيرة الراسية في ميناء « تشربون » وهي مملوكة بالأرز وبالمواد الغذائية الأخرى ، كما لجأوا إلى غيرهما من أعمال التخريب والتدمير ، وذلك قبل وصول طليعة جيش متارام إلى جاكرتا . (١)

وأخيراً اشتبك الفريقان ، وفي أثناء المعركة توفي الحاكم العام الهولندي الجنرال

() وقد أعاد التاريخ نفسه خلال ثورة اندونيسيا الحديثة ، حيث دمر الهولنديون بالقنابل والمدافع السفن الشراعية الاندونيسية الراسية في ميناء تشربون ، تلك السفن التي شحنها الاندونيسيون بكمية كبيرة من الأرز ، لأرسالها إلى الهند إنقاذاً لأغوائهم الهنود من المجاعة .

« بان بترزون كون » واستمرت الحرب ، وكاد ينتصر جيش متارام لولا انتشار المرض ، ونفاذ مؤونهم ، فمات عدد كبير منهم وانسحب الباقي (١) ومن هذا التاريخ شعر ملوك جاوة بمركز الهولنديين فيها ، وعمل الهولنديون على توسيع سلطتهم تدريجياً .

(٤) قبيل استقرار الحكومة الهولندية في جاوة

استطاعت شركة الهند الشرقية الهولندية ، منذ النصف الأول من القرن السابع عشر ، توسيع نفوذها وإقامة عدة محلات ومخازن تجارية وإدارية في سواحل جزائر اندونيسيا ، كما أنشأت أيضاً مخزناً كبيراً في « ملقا » عام ١٦٤١ وفي جزائر الملوك ومكامر عام ١٦٥٨ وفي سواحل « ملابار » في الهند عام ١٦٦١ وكذلك في سواحل الخليج الفارسي والبنغالي ، وفي سيام وجزيرة فرموسا .

وبسبب اتساع تجارة هذه الشركة منذ ذلك الوقت ، ولكثرة البلدان التي توطد فيها نفوذها نالت هولندية ثروة طائلة ، حيث بلغت أرباح الشركة الصافية في عام ١٦٤٢ خمسين في المائة بعد خصم مجموع الماهيات التي يتقاضاها رؤساؤها وموظفوها وهم هولنديون . وكانت هذه الشركة منذ عام ١٦٣٠ تحتكر التجارة ، فتشترى المحاصيل الزراعية بأرخص الثمن وتبيعها بأعلى الأسعار ، فثلاً كانت تشتري فوندا واحداً أي رطلاً واحداً من « جوز الطيب » بسبع سنتات ، وتبيعه بثلاثمائة وخمسين سنتاً ، وفوندا واحداً (٢) من القرنفل اشترته بعشرين سنتاً وباعته بألف سنتاً وهكذا ، وبذلك تضاعفت أرباحها .

وفي النصف الثاني من ذلك القرن كانت هذه الشركة - بفضل مهارة رؤسائها وحكامها ، وبفضل ما اتبعوه من الحيلة السياسية والتجارية والاحتكارية التي رسمها الحاكم « كون » ، Yan Pietezs Zoon Coon - قد استولت على معظم مراكر اندونيسيا التجارية والسياسية ، وبذلك بدأت نهاية استقلال ممالك اندونيسيا .

وأحد رؤساء هذه الشركة في ذلك الوقت « جون متسوكر General John Maetsuycker » الذي كان قاضياً في محكمة العدل الهولندية في بتافيا - قد وضع الدستور الهولندي الأول لاندونيسيا الذي يسمونه دستور بتافيا Statutes of Batavia

(١) عن كتاب « تاريخ جزائر الهند الهولندية » ، لمستر فلاك السابق ذكره .

(٢) كيلوجرام = ٣٠٠٤٦ فوند أو فوند واحد رطل = ٣٠٠٤٦ كيلوجرام .

وكان الهدف الأساسي لمركز إدارة هذه الشركة في هولندا هو توسيع هذا الاحتكار التجاري، لكي تستمر أرباحها كبيرة مضاعفة، لأن أعضاء إدارتها ومساهميها في هولندا يعتبرونها شركة تجارية بحتة، ولكن وكلائها وكبار موظفيها في اندونيسيا، كانوا ينظرون إلى غير ذلك من الأهداف والأغراض، وفعلاً بدأت جهود هذه الشركة منذ أوائل القرن الثامن عشر تتحول من التجارة البحتة إلى الزراعة، وبالأخص بعد أن أصبحت معظم أراضي جاوة أراضٍ التزامية للشركة. وقد أدخلت منذ ذلك الوقت إلى اندونيسيا أنواع جديدة من الحبوب والأشجار مثل شجرة البن، التي تخالف شجرة البن الموجودة في اندونيسيا قبل ذلك الوقت، والتي تفوقها في سرعة نموها وكثرة ثمارها. وبعد عدة سنوات عممت زراعة هذا البن الجديد وكثرت محاصيله، حتى زعزت سياسة الشركة الاحتكارية التي كانت تعتمد - لاعلى مبدأ الإنتاج بكمية كبيرة والبيع في أسواق واسعة بسعر منخفض -، وإنما على مبدأ الإنتاج بكمية محدودة والبيع بسعر مرتفع. وكان محصول هذا البن في النصف الأول من القرن الثامن عشر أقل أهمية للشركة من السكر والتوابل، ولكنه أصبح في الربع الأخير من ذلك القرن أهم مصادر الدخل للشركة، حتى أصبحت أرباحها تضاعف بفضل توسيع زراعته (١).

وكان استمرار تقدم زراعة هذا البن والأنواع الأخرى من الحبوب والأشجار الجديدة مقترناً بانحيار التجارة الآسيوية خلال القرن الثامن عشر، لأن اليابان كانت خلال هذا القرن مشغولة في تنفيذ سياستها الاقتصادية القومية الاكتفائية، التي رمت إلى تحرير نفسها من النفوذ الاقتصادي الأجنبي، وتحديد كل من صادراتها ووارداتها. أما الفرس فكانوا مشغولين في الحروب مع الأتراك والأفغانيين زيادة على انشغالهم بالاضطرابات الداخلية.

وانحيار تجارة هذه الشركة مع الهند، يرجع إلى أن كلا من فرنسا وإنجلترا قد بدأت في توسيع السلطة الأوروبية وسيادتها داخل الحكومات الوطنية. وبهذا كله تحولت الشركة الهولندية شيئاً فشيئاً في اندونيسيا من التجارة البحتة إلى السياسة وحكم البلاد. وذلك بالرغم من اعتراضات مديريها ومساهميها في هولندا على أي تغيير في نظامها القديم، ولولا تصرفات وكلاء الشركة وموظفيها في اندونيسيا في تسيير اتجاهات الشركة بما يتفق والظروف التي نشأت خلال ذلك القرن، لاختفت الشركة بسبب تلك التطورات والحوادث التي حدثت في الشرق الأقصى. فمدينة جاكرتا (بثافيا) مثلاً أصبحت منذ سنة ١٧٥٠ غير ما كانت عليه في سنة ١٦٥٠. إذ أن سكانها قد أصبحوا يملكون الأراضي في ضواحي المدينة وفي داخل الجزيرة، بعد أن كانوا - سواء منهم الأوروبيون والاندونيسيون - يشتغلون موظفين بالشركة أو تجاراً،

(1) B. Vlekke : The Story of the Dutch East Indies. p. 113, 114.

قلّ اهتمامهم بالشركة وبالتجارة عامة ، وبدأت جهودهم تنصرف إلى الاهتمام بأراضيهم التي يزرعون فيها الأرز والبن والقطن والنبيلة ، وغيرها من أنواع الحبوب والأشجار . كما أن العمال الذين كانوا يشتغلون لحساب الشركة ، قد تحولوا إلى تلك المزارع الكثيرة ، يشتغلون فيها لحساب أصحابها . وقد كانت هذه الحالة بادرة من بوادر انهيار الشركة . ومن ناحية أخرى كان صغار موظفي هذه الشركة يسلكون مسلكاً سيئاً بسبب قلة مرتباتهم ، وسوء حالتهم المالية لأنهم كانوا يشتغلون كالأرقاء ، وبالأخص خلال القرن الثامن عشر . فكانوا يتجرون في السوق السوداء مغتصبين فرصة وجود هذا الاحتكار ، لذلك ولسبب اتساع ممتلكات هذه الشركة ، مع عدم الأمانة والإخلاص عند موظفيها ، وللكثرة المصاريف التي أنفقتها لإنشاء الأسطول والمعدات الحربية ، وبسبب منافسة الانجليز والفرنسيين إياها في أوروبا وفي الشرق ، وانشغال هولندا بالحرب ضد إنجلترا - تأخرت الشركة وتضاءلت شيئاً فشيئاً ، حتى أصابها خسارة كبيرة في منتصف القرن الثامن عشر ، حيث بلغت ديونها ثلاثة ملايين من الروبيات .

وحينما وضعت الحرب أوزارها بين هولندا وإنجلترا في أوروبا ، وانتهت بإرغام هولندا على إلغاء احتكارها في اندونيسيا والهند ، كانت خسارة الشركة الهولندية قد تضاعفت ، حتى بلغت ديونها في عام ١٧٩١ ستة وتسعين مليون روبية . وفي عام ١٧٩٥ كانت هولندا قد وقعت تحت احتلال فرنسا ، وكانت فرنسا وقتئذ في حرب مع إنجلترا ، ولما رأى الانجليز بوادر انهيار هذه الشركة الهولندية أسرعوا إلى الاستيلاء على مخازنها في الهند وفي سومطرة ، وقد تم لهم ذلك بدون مقاومة تذكر من قبل الهولنديين .

وبذلك انحلت الشركة الهولندية ودخلت اندونيسيا من هذه الناحية في عصر جديد ، كان أسوأ من العصر السابق .

الفضل الرابع

عصر الاستعمار

(من ١٧٩٩ إلى ١٩٤٥)

أولا - حالة اندونيسيا الاقتصادية قبل الحرب العالمية الأولى وفي خلالها

(١) قيام الحكومة الهولندية الأولى في جاوة

كانت شركة الهند الشرقية الهولندية في سنة ١٧٩٩ قد انهارت نهائياً ، وسلم وكلاء الشركة إدارتها إلى اللجنة التي ألفتها الحكومة الهولندية في أول مارس سنة ١٧٩٦ ، وكانت هذه اللجنة قد صرحت في سياستها ، أنها ستعمل على تحرير العمال الأرقاء رجالاً ونساءً ، لكي يعيشوا أحراراً متمتعين بحقوقهم الطبيعية ، ولكن ذلك لا يتحقق إلا بعد أن يستقر النظام ، وبعد أن تتم الحضارة تحت إشراف وإدارة الأوروبيين . وقد تألفت وقبض في هولندا حكومة جديدة اسمها « جمهورية بتافيا » (١٧٩٥ - ١٨٠٦) Bataafsche Republiek وذلك عقب انتهاء الحرب بين هولندا وإنجلترا ، ثم استولت هذه الحكومة الهولندية الجديدة على جميع ممتلكات الشركة ، وبدأت في استعمار اندونيسيا ، حيث كانت تسعى دائماً إلى تقوية مركزها في اندونيسيا ، وأخذت تحارب الأهالي وملوكهم في جزيرة جاوة .

وكانت الأوضاع الاقتصادية في جاوة - وهي أول جزائر اندونيسيا التي توطن فيها الاستعمار الهولندي - تقوم على النظام الاقطاعي ، إذ كان رؤساء البلاد والمديرية هم الذين يملكون الأراضي ، وليس عامة الشعب إلا عمالاً يشتغلون فيها بأجور بسيطة . وكانت سياسة الحكومة الهولندية إزاء هذه الأراضي الاقطاعية ، نفس سياسة شركة الهند الشرقية الهولندية السابقة ، وهي إجبار أصحاب هذه الأراضي على تقديم محاصيلهم إلى الحكومة ، ويقبضون من الحكومة - كما كانوا يقبضون من الشركة - سعراً مرتفعاً لمحاصيلهم ، ولا يدفعون لهم إلا أجوراً منخفضة جداً . وكانت الحكومة - مثل الشركة نفسها - لا تهتم بعامة الشعب ، ولم يخطر ببالها أن رخاء عامة الشعب وزيادة دخلهم وقوتهم الشرائية ، ستفتح سوقاً جديدة للسلع التجارية ، التي أتت بها الشركة والهولنديون من أوروبا .

فإدخال شجرة البن وأنواع أخرى من الأشجار الجديدة إلى اندونيسيا ، وإجبار الأهالي على زراعتها وتقديم محصولاتها إلى الحكومة - كل هذا لا يزيد دخل الأهالي ، وإنما يزيد شقاؤهم فقط ، لأن معظم ثمنها كان يذهب إلى جيوب أصحاب الأراضي من الأهالي وهم رؤساء البلاد وحكام المديرية ، وهذا سر ميل هؤلاء الرؤساء والحكام إلى مساعدة الحكومة الهولندية في تدعيم سياستها .

وكان الجنرال هيرمان ويليم دانديلس Herman Willem Daendels أحد حكام الحكومة الهولندية في اندونيسيا ، يقوم باصلاحات كثيرة في إدارة هذه الحكومة ، مثل زيادة مرتبات موظفيها ، وذلك لئلا يسلكوا مسلكاً سيئاً يضر بالحكومة ، كما أنشأ أيضاً ديوان المحاسبة للحكومة Algemeene Rekenkamer وأنشأ طريقاً رئيسياً يمتد من غربي جاوة إلى شرقيها ، وذلك بتشغيل الأهالي في أعمال إجبارية ، شبيهة بأعمال السخرة ، وأصدر أحكاماً مختلفة على من يرتكب أعمالاً تضر بمصلحة الحكومة . ثم أنشأ عدة محاكم في مدن جاوة كما أصدر عدة أوامر صارمة ، كإجبار الأهالي على الأعمال الشاقة لمصلحة الحكومة ، وزراعة البن وغيره من المحاصيل الزراعية التي تحتاجها أوربا ، ثم إجبارهم على تسليم معظم المحاصيل إلى الحكومة ، وغير ذلك من الأوامر والالتزامات المفروضة على الأهالي ، الأمر الذي كان لا يمكن أن نصده اليوم لولا أن التاريخ قد سجله .

وقد نشبت المعركة بين هذه الحكومة ، وبين داتو بنداهارا ، ملك « بننام » ، وذلك بسبب أعمال السخرة المذكورة ، وبسبب صدور هذه القوانين الصارمة ، وهاجم الجنرال دانديلس عاصمة تلك المملكة واستطاع أن يستولي عليها ثم نفي ملكها إلى « امبون » ، وهي جزيرة من جزائر الملوك .

وفي ذلك الوقت كان محصول البن في جزيرة « هيتي » من جزائر الهند الغربية في أمريكا قد انخفض كثيراً بسبب ثورة العمال التي نشبت هناك إذ ذاك ، فاشتد الطلب على محصول البن من اندونيسيا ، حتى جاءت إليها في سنة ١٧٩٧ عشرون سفينة من السفن الدنماركية وإحدى وعشرون سفينة أمريكية ، وبلغ ما صدر من بتافيا في سنة ١٧٩٩ اثني عشر مليون رطل من البن ، وكانت محاصيل اندونيسيا التي تصدر من جاكرتا (بتافيا) في ذلك الوقت كثيرة : منها السكر والتوابل والقرنفل وجوز الهند وغيرها . الأمر الذي حمل الحكومة الهولندية على التفكير في التخلي عن جزائر الملوك وتركها مفتوحة للتجارة الدولية وبالأخص للتجار الأمريكيين (١) ، وعمل الهولنديون على توطيد علاقاتهم التجارية مع التجار الأمريكيين

في الولايات المتحدة ، وأرسلوا وفداً لهذا الغرض إلى نيويورك .

وفي نفس الوقت كان اهتمام الحاكم دانديلس يتجه إلى جزيرة جاوة ويتركز فيها ، حتى أصبحت جميع أراضي جاوة - ماعدا الأراضي التي يمتلكها الأمراء والسلاطين - ممتلكات للحكومة وتحت إدارتها وإشرافها ، واتسع المجال للإنجليز لتوسيع ممتلكاتهم في الجزائر الأخرى . وفي أوروبا كانت إنجلترا وقتئذ في حرب مع نابليون ، ورجع الجنرال دانديلس في سنة ١٨١١ إلى أوروبا ، وجاء مستر ينسيوس Yanssens حاكماً عاماً في جاوة ، وفي نفس السنة جاء الإنجليز من الهند يهاجمون الهولنديين في جاوة .

(٢) جارة وشركته الهند الشرقية الإنجليزية (١٨١١ - ١٨١٤م)

جاءت شركة الهند الشرقية الإنجليزية في سنة ١٨١١ مهاجم جاوة بقيادة لورد مينتو Lord Minto^(١) وكان بعض ملوك جاوة يساعدون الإنجليز في محاربة الهولنديين حتى أبرمت ورقة استسلامهم في ١٨ سبتمبر من نفس السنة ، فدخلت جزيرة جاوة ، وجزيرة تيمور ، ومكاسر في سيليبس ، وفلبايج في جنوبي سومطرة ، منذئذ تحت حكم هذه الشركة الإنجليزية ، وأستند الحكم فيها إلى القائد توماس ستامفورد ريفلس Thomas Stamford Raffles وبذلك أصبحت هذه الشركة ، تهدد ملوك اندونيسيا وتحدد سلطتهم ، مثل ملك بالي وملك « بنجر ماسين » في بورنيو ، وملك جزيرة مادورا ، وملك جنوبي سومطرة ، وانترعت من هذا الأخير مناجم القصدير في جزيرتي « بنكا وبلتويج » ، واستطاع ملك « بوناى » في جزيرة سيليبس بقوته وسلطته ، أن يدافع عن مملكته ، وقد أرسل الحاكم ريفلس جيوشاً لإخضاعه بدون جدوى .

وكان بعض زعماء الإندونيسيين في ذلك الوقت ، قد نجحوا في إقناع اللورد مينتو بأنه إذا تعذر أن تكون اندونيسيا مستقلة استقلالاً تاماً ، فعلى الأقل يجب أن تكون شبه مستقلة ، وذلك بتوحيد جميع سلاطينها وملوكها داخل عصبة الولايات المتحدة ، ويكون لهذا الاتحاد برلمان يمثل فيه كل واحد منهم أى على طراز مجلس الولايات اليونانية القديمة Amphictyonic Council of Greeks ويكون مقر هذا البرلمان في جزيرة مادورا الواقعة في شرق جاوة أو في مكان آخر من الأماكن المشهورة القديمة ، وسيكون هذا الاتحاد تحت حماية الحاكم العام في جزيرة جاوة^(١) . ولكن أعضاء مجلس إدارة الشركة الهند الشرقية الإنجليزية في لندن لم يوافقوا على هذا الاقتراح ، لأن غرضهم الأساسي هو تحطيم قوة هولاندة في هذه الجزائر أولاً ،

(1) B. Vlekke : The Story of the Dutch East Indies p. 142,143

ثم تدعيم النفوذ الانجليزي فيها ثانياً .

وكان الحاكم ريفيلس قد قسم جزيرة جاوة إلى ثمانية عشرة مديرية ، وأنشأ في كل مديرية محكمة أهلية ، وألغى إجبارية العمل على الأهالي ما عدا الأعمال اللازمة لبناء الطرق والجسور ، كما ألغى أيضاً ضرورة تسليم المحاصيل إلى الحكومة ، ولكنه فرض على الأهالي دفع الضرائب ، وكانت تبلغ أحياناً نصف قيمة المحاصيل ، وقد اتخذ وسائل كثيرة لزيادة دخل الحكومة مثل بيع أراضي الحكومة للزراعيين الأوروبيين ، واحتكار الحكومة لصناعة الملح التي كانت قبل ذلك في أيدي الصينيين ، وكانت الحكومة تفرض عليهم الضرائب ، فمنذ سنة ١٨١٣ أخذت الحكومة هذه الصناعة لنفسها واحتكرتها هي وحدها .

وكانت حالة الإندونيسيين الاقتصادية والسياسية بوجه عام في عهد شركة الهند الشرقية الانجليزية أحسن منها في عهد الشركة الهولندية السابقة . إذ كان بعض ملوك اندونيسيا وسلطانها في هذا العهد الجديد يتمتعون بسيادتهم الكاملة داخل مملكتهم ، والرقابة الشديدة التي كانت تفرض على السفن الإندونيسية قد خففت ، والحالة السيئة التي كانت يتحملها الأهالي في جزائر الملوك المتمنضة عن سوء معاملة الهولنديين إياهم قد تحسنت ، وكان نظام الحكم في عهد ريفيلس الحاكم العام الانجليزي ، يختلف كل الاختلاف عنه في عهد دانديلس الحاكم العام الهولندي السابق ، إذ كان الأول تبعاً للتقاليد الانجليزية يسار بقدر الإمكان تقاليد الأهالي وعاداتهم ، فأنشأ حكومات محلية ذاتية Local Self-Governments أما الثاني فكان يبنّي حكمه على أساس الحكم الدكتاتوري البيروقراطي . ولكن مصير كل من هاتين الشريكتين الانجليزية والهولندية في اندونيسيا - كما قلنا سابقاً - كان يتعلق كثيراً بالتطورات والحوادث في أوروبا .

وفي سنة ١٨١٤ أي بعد انهزام نابليون في أوروبا ، نالت هولندا استقلالها من جديد ، فرجعت إليها هذه الممتلكات الواسعة التي كانت تملكها هولندا في سنة ١٨٠٣ ماعدا جزيرة سيلان في الهند ، ومدينة الكاب في جنوب أفريقيا ، وجزائر الهند الغربية في أمريكا ، إذ احتفظت إنجلترا بالحكم فيها وباستعمارها ، وذلك طبقاً لما نصت عليه المعاهدة التي عقدت بين هولندا وإنجلترا في سنة ١٨١٤ ، والتي اضطرت الحكام الانجليز إلى تسليم جزائر اندونيسيا مع استيائهم الشديد إلى الحكام الهولنديين الذين أرسلهم إليها الملك وليم السادس ، ملك هولندا في ذلك الوقت ، ففي ١٩ أغسطس سنة ١٨١٦ احتفل الهولنديون برفع رايته من جديد فوق مدينة بتافيا عاصمة اندونيسيا ، إعلاناً لرجوع استعمار هولندا وسيادتها على هذه الجزائر في ذلك الوقت .

وكان الحاكم ريفيلس الانجليزي معارضاً في هذا الاتفاق ، فاحتفظ بالحكم على مديرية بنكولان ،

الواقعة على الشاطئ الغربي من جزيرة سومطرة ، وكان يحاول دائماً بكافة الطرق الدبلوماسية والعسكرية أن يلغى ويمزق وثيقة تلك المعاهدة ، فحيناً يحض الشعب الإندونيسي ضد هولندية ويندد بالحكم الهولندي ، ويشرح لهم مزايا الحكم الانجليزي ، وأحياناً يرسل حملات عسكرية إلى مضيق « سوندا » في جنوب سومطرة ، وإلى شرقها وشمالها لترفض هناك الراية الانجليزية . وكانت الحكومة الهولندية في بنافيا تحتج على تصرفات هذا القائد الانجليزي إلى مركز الحكومة الانجليزية في كلكتا بالهند . وكانت الحكومة الانجليزية تناصر هولندية ، فيضطر ريفلس في كل مرة إلى إزال تلك الراية ، وأخيراً جاء إلى كلكتا بنفسه ، فشرح وجهة نظره لرجال الحكم الانجليزي هناك ، وأكد لهم الخطر الجسيم الذي يهددهم بسبب ذلك النظام التجاري الاحتكاري الذي أصرت الحكومة الهولندية على تطبيقه من جديد في تلك الجزائر الغنية ، وعلى إقفال بحار الشرق كلها في وجه الأمم الأخرى ، فاقنعوا برأيه ورأوا ضرورة الاستلاء على مضيق « ملقا » للمحافظة على الطرق التجارية الانجليزية بين الهند والصين (١)

ورجع ريفلس وخرج بحملة عسكرية قوية إلى ذلك المضيق التجاري ، باحثاً عن مكان مناسب هناك لإنشاء مركز تجاري ، وعن ميناء صالح لتكوين السفن التجارية التي تأتي وتذهب بين الهند والصين . فاشترى من سلطان مملكة « جوهور » جزيرة سيغافورة ونصب فيها الراية الانجليزية لأول مرة في ٢٩ يناير سنة ١٨١٩ ، وأعلن أنها ستكون ميناء حراً ، ومركزاً هاماً للسفن الأوروبية والإندونيسية ، وقد تحقق ذلك بعد مدة وجيزة ، بل وقد أصبحت هذه الجزيرة الصغيرة في هذا القرن العشرين أهم وأقوى القواعد الحربية والجوية في الشرق الأقصى .

أما الحكومة الهولندية ، فقد احتجت أيضاً في ذلك الوقت على هذا التصرف ، مدعية أنه اعتداء عليها ، لأن هذه الجزيرة ، وكذلك شبه جزيرة الملايو ، داخلة ضمن الممتلكات الهولندية ، التي ذكرت في تلك المعاهدة . ولكن الانجليز في هذه المرة لم يبالوا باحتجاج هولندية ، ومع ذلك كانت حكومة لندن تريد الوصول إلى حل هذه المشكلة عن طريق الاتفاق الودي مع هولندية ، فأسفرت المفاوضة بين الحكومتين في لندن سنة ١٨٢٤ عن احتفاظ الانجليز بشبه جزيرة الملايو وجزيرة سنغافورة مقابل إعطاء مديرية بنكولين في غربي سومطرة إلى هولندية ، وطالب الانجليز أيضاً بأجزاء أخرى من أراضي اندونيسيا مثل شمال بورنيو وغيره ، ثم عاهد الانجليز الهولنديين على عدم تدخلهم في شؤون سومطرة وغيرها من جزائر اندونيسيا التابعة لهولندية ، كما عاهدتهم هولندية على احترامها لاستقلال مملكة آتشيه في شمال سومطرة . هذا خلاصة الصراع التجاري والعسكري والسياسي بين الانجليز والهولنديين في سبيل الحصول على ثروة اندونيسيا ، ولأجل استعمار جزائرها واستغلال أراضيها .

٣ - جلاوة والحكومة الهولندية الثانية فيريها

كان الهولنديون بعد استرجاعهم جزيرة جلاوة وبعض جزائر أخرى يطبقون نفس النظم التي أوجدها فيها الحاكم ريفيلس الانجليزى من الناحية السياسية ، ويساعدونهم في إدارة دفة الحكومة مجلس إندى - Raad van Indie وكان الحاكم العام هو الذى يعين أعضائه من الهولنديين كما أن كل محكمة من المحاكم الأهلية التي أنشأها الحاكم ريفيلس كان يرأسها هولندى ، والحكومة هي التي تعين أعضائها من القضاة الأهالي ، واستمر هذا النظام معمولاً به حتى قبيل الحرب العالمية الثانية .

انتقلت حالة اندونيسيا الاقتصادية منذ ذلك الوقت من سوء إلى أسوأ ، إذ قلّت محاصيلها وانخفضت أسعارها . ولما رأت الحكومة أن الاحتكار يضر بمصلحتها ، لأنه يفسد سلوك موظفيها ، ألغته فأدى ذلك إلى تدفق التجار الأجانب إلى اندونيسيا للإتجار فيها ، وعادت المنافسة من جديد إلى ميدان التجارة ، وهنا خشيت الحكومة منافسة التجار الأجانب لها وللتجار الهولنديين ، لذلك ألف الهولنديون في سنة ١٨٢٤ شركة جديدة اسمها « شركة المساهمة التجارية الهولندية » Nederlandsche Handel Maatschappij . وكان رأسمالها ٣٧ مليون روية .

وكانت الأغراض والأهداف التي ترمى إليها الحكومة من تأسيس هذه الشركة الجديدة ، هي التغلب على أولئك التجار . ولكن الشركة ما كانت لتستطيع تحقيق هذه الأغراض ، وذلك بسبب شدة منافسة التجار الآخرين لها من ناحية ، ولقلة رأسمالها من ناحية أخرى ، لأن التجار الهولنديين في أوروبا كانوا يترددون في المساهمة في هذه الشركة ، لأنهم لا يعرفون جيداً أحوال التجارة في اندونيسيا في ذلك الوقت نظراً لانفصالها عن هولندا طوال مدة الحكم الانجليزى فيها ، بل قد خشى بعض كبار التجار في هولندا أن تجر هذه الشركة الخسارة عليهم ، كما كانت شركة الهند الشرقية الهولندية في أيامها الأخيرة .

وبذلك فشلت هذه الشركة الجديدة ، وتحملت كثيراً من الخسارة ، فتركتها الحكومة وشأنها ، ووجهت اهتمامها إلى توطيد سلطتها وسيادتها في البلاد ، حتى حدثت بينها وبين الوطنيين معارك وحروب ، منها تلك الحروب التي دارت رحاها بين الهولنديين وبين الأمير المسلم « ديبو نيجورو » ، كما سنرى خلاصتها بعد قليل .

وقامت الحكومة الهولندية أيضاً بأعمال إنشائية ، منها حديقة الملك Kebun Raja التي أنشأها في عام ١٨١٧ الحاكم العام فن دير جافيلين V. Gavelen في مدينة « بوجور » ، وقد

عهد بالإشراف عليها وإدارتها إلى العلماء النباتيين المشهورين ، ومنهم مستر تيشمان Tesjmann والدكتور هاسكارل Dr. Haskarl ، وغرسوا فيها ثمانية آلاف صنفاً من أصناف النباتات والأشجار في الفترة التي انتهت في سنة ١٨٣١ وبلغت الأصناف التي زرعت فيها إلى عام ١٨٦٣ حوالي عشرة آلاف صنف .

وفي سنة ١٨٨٠ أنشئ بجانب هذه الحديقة معمل كبير ليكون محلاً للبحث والتجربة . فقد أصبحت هذه الحديقة مكاناً جميلاً للترفيه والاستراحة ، ومرجعاً هاماً في الشرق الأقصى للبحث في علم النبات ، يتوافد إليها أشهر علماء النبات من كل البلدان .^(١)

(٤) حرب الأمير « ديبو نيجورو »

كان الأمير ديبو نيجورو Dipo Negoro مسلماً صالحاً تقياً عالماً من علماء الاسلام في جاوة ، متمسكاً بالعادات والتقاليد الشرقية . وكان يحارب والده الملك هامسكوبوانا الثالث ، لأنه ورجال السراي كانوا لا يهتمون بالدين ولا يبالون بالتقاليد والعادات الشرقية ، فكانوا يفرقون في الملمات والمنكرات ، وفي نفس الوقت كان الأمير ديبو نيجورو يكره الهولنديين كراهية رجل حر لمستعبد ظالم ، وذلك لما رآه من المظالم والإهانات والاضطهادات التي ارتكبتها الهولنديون ضد الأهالي ، الذين كانوا يدعونهم « الأقزام » ، إهانة وسخرية .

وقد حدث أن أصدر الحاكم العام الهولندي مستر فن دير جافيلن قانوناً يقضى بمنع الأهالي من تأجير أراضيهم إلى الشركات الزراعية ، وبإلغاء الاتفاقات السابقة الشديدة الوطء على الأهالي التي ما أبرمت إلا لمصلحة تلك الشركات فقط .

وطبعي أن هذا القانون كان يسر الأمير ديبو نيجورو وأنصاره لولا صدور قانون آخر يقضى بإلزام الأهالي دفع ما قبضوه من إيجارات أراضيهم التي استأجرتها الشركات . وقد فرضت على الأهالي أيضاً ضرائب باهظة ، كانت تجني منهم بلا شفقة ولا رحمة ، حتى أصبح الأهالي فقراء وقد انحطت معيشتهم انحطاطاً فظيعاً ، وكان سلوك موظفي الحكومة يجرح شعور الأمير كثيراً وكانوا يهينونه علناً ، فكان كل هذا يزيد غليان دم هذا الأمير الغيور على دينه وعلى مصالح أمته ، وكانت نار الحماسة تتأجج في قلوب أتباعه وأنصاره ، حتى خشيت الحكومة منهم وحاولت مراراً - بلا جدوى - القبض عليه .

(S) وفي ٢٠ يوليو ١٨٢٤ أرسل الحاكم الهولندي في متارام جيشاً قوياً إلى مقر الأمير لإرغامه

(١) عن كتاب « تاويخ جزر الهند الهولندية » ، لمستر فلاك السابق ذكره .

(٤) على الحضور إلى متارام، ولكنه رفض وامتنع عن الحضور، فهاجمه ذلك الجيش الهولندي، وبذلك نشبت الحرب التي سماها الهولنديون بحرب «ديبونيجورو» Dipo Negro Oorlog. وكان الملك والاعيان مع الهولنديين ضد الأمير، لذلك أعلن الأمير على لسان أحد كبار علمائه، بأن هذه الحرب حرب مقدسة ضد الكفار وضد المفاسد والمنكرات.

واستمرت هذه الحرب مدة خمس سنوات، وكلفت الحكومة الهولندية المصاريف الطائلة والضحايا الكثيرة حيث قتل فيها ما لا يقل عن خمسة عشر ألفاً من الجيش الهولندي، ومنهم ثمانية آلاف من الهولنديين، وبلغت مصاريفها عشرين مليون روية، فاضطر الهولنديون في اندونيسيا إلى الاستعانة بحكومتهم في هولندا، وإلى مطالبة المائتين لهم من الملوك في اندونيسيا بمساعدتهم. وقد انجذبتهم الحكومة في هولندا بإرسال فرقة كاملة قوية إلى جاوة. ولقد لجأ الهولنديون - في سبيل التغلب على الأمير - إلى أسوأ الطرق؛ كإصدار الاعلان بالمكافأة الكبيرة لمن يأتي بالأمير حياً أو ميتاً، ومع ذلك لم يستطع الهولنديون القبض عليه، فلبجأوا إلى الخداع والغدر به، إذ طالبوا بعقد مفاوضة الصلح بينهم وبينه في ١٦ فبراير سنة ١٨٣٠ وأجّل الأمير هذه المفاوضة إلى ما بعد حلول عيد الفطر من تلك السنة. وفي أثناء المفاوضة قبضوا عليه وأسرّوه بدلاً من أن يفاوضوه ويتفاهموا معه، فوقع الأمير في قبضتهم بهذا الخداع الخزي، ومع ذلك تقدم الأمير بشجاعته وهدوئه بطلب بسيط معقول، وهو أن يتركه حراً ليشغل بالشؤون الدينية فقط، ولكن الهولنديين رفضوا هذا الطلب واعتقلوه ثم أقادوه إلى مدينة «سيارانج» ثم إلى جاكرتا (بتافيا) ومن هنا نفّوه في ٣ مارس سنة ١٨٣٠ إلى جزيرة «تندانو» ومن هناك إلى مكاسر في جزيرة سيليبيس، وعاش الأمير في منفاه إلى أن لقي ربه في ٨ فبراير سنة ١٨٥٥.

ولئن مات الأمير ديونيجورو المجاهد الكبير في منفاه البعيد، بعد أن سجّل له تاريخ اندونيسيا صفحة مشرفة، فقد لبّث روحه الجريحة الثائرة في نفوس أبناء وطنه (٤).

(٥) جاوه الوسطى بعد هرب الأمير ديونيجورو

ولئن انتهت حرب الأمير ديونيجورو في سنة ١٨٣٠ ولكن الأمن في جاوة لم يستقر إلا سنة ١٨٥٠، وذلك بعد أن قامت الحكومة الهولندية بتطهير مملكة جاوة الوسطى من رجال الثورة، ومن أتباع الأمير المجاهد الكبير، ثم أخذت الحكومة جزءاً كبيراً من أراضي تلك المملكة تعويضاً لها عما تحمّلت من تكاليف تلك الحرب الطويلة.

وبينا وضعت تلك الحرب أوزارها في سنة ١٨٣٠ إذا بالحرب في هولندا قد نشبت

بسبب ثورة البلجيكيين ضد الحكومة الهولندية ، فكانت كل من هاتين الحزبين اللتين خاضتهما هولندية قد أثقلت ميزانيتهما حتى أنفدتها ، وفي حين كانت المصادر القديمة للدخل مثل الملاحة والتجارة قد اختفت أيضاً ، ومصانع الغزل والنسيج في هولندية التي كانت تعتمد على آلاتها القديمة لم تعد تستطيع منافسة الصناعة الانجليزية الحديثة . وهاجر كثير من العمال العاطلين في هولندية إلى أمريكا . لهذا كله اضطرت الحكومة الهولندية إلى البحث عن مصدر جديد لدخلها وتمويل ميزانيتهما ، فلم تجده إلا في اندونيسيا .

فولت تنظيم الحياة الاقتصادية في جاوة إلى حاكمها فن دن بوشخ Van Den Bosch تنظيماً يحقق الغرض (١) . وأخذ هذا الحاكم يطبق المبدأ « ضرورة تدخل الحكومة في جميع مرافق الحياة الاقتصادية » وأصدر قانوناً جديداً اسمه Culture Stelsel أى قانون الزراعة ، وهو يقضى أولاً بإجبار الأهالى على زراعة جزء كبير من أراضيهم بالمحاصيل التي تحتاجها أسواق أوروبا ، مثل قصب السكر والبن والنييلة والتوابل وغيرها ، ويقضى ثانياً بإجبار الأهالى على تسليم المحاصيل الزراعية إلى الحكومة بدون مقابل ، بحجة أن الحكومة تقوم بتعمير البلاد وبإصلاحها وبالمحافظة على الأمن العام ، وفي الحقيقة أن الحكومة الهولندية كانت في حاجة شديدة إلى الأموال الكثيرة لتسديد ما عليها من الديون الناشئة من حروبها المتتالية ضد نابليون وضد بلجيكا وحربها ضد الأمير ديونيجورو .

وفي ذلك الوقت كان الهولنديون ينقسمون إلى قسمين : قسم الأحرار وقسم المحافظين . الأول يرى ضرورة إلغاء جميع القيود التي كانت تقيد التجارة وتغل حرية الأهالى في اندونيسيا ، وكذلك إلغاء أعمال السخرة التي كانت تفرض على الأهالى ، وإلغاء الضرائب على الأراضي . واقترحوا توسيع مزارع الحكومة كوسيلة لزيادة دخل الحكومة . أما القسم الآخر قسم المحافظين ، يتمسكون بضرورة إجبار الأهالى على زراعة أراضيهم بالمحصولات الرائجة في أوروبا . وكذلك فرض الضرائب على الأهالى وعلى الأراضي الزراعية .

وكان هذا القسم الأخير هو الذى ينتصر ، وآراؤه هي التي تنفذ . فقامت الحكومة بتنفيذ هذه الآراء ، وأصبح دخلها من الضرائب المفروضة على الأهالى وعلى الأراضي في أواخر القرن التاسع عشر أكثر من دخلها الناتج من احتكارها لتصريف محاصيل البلاد . وكان نظام جباية هذه الضرائب بعيداً كل البعد عن العدالة ، إذ أنه لا يتفق والتطورات التي حدثت في اندونيسيا في ذلك الوقت ، مثل زيادة عدد الأجانب في البلاد وزيادة أملاكهم وزيادة عدد أصحاب

(١) عن كتاب .. تاريخ جزائر الهند الهولندية .. لمستر فلاك السابق ذكره ، ص ١٥٤ .

الأراضي منهم . وكانت ثلاثة أرباع الضرائب في أواخر القرن التاسع عشر تجبي من الأهالي فقط . وعلى من لا يملك الأراضي من الأهالي أن يشتغل بأعمال الحكومة إجبارياً مدة ستة وستين يوماً كل سنة .

ومن نتائج هذه السياسة الهولندية في اندونيسيا سياسة التوجيهات الاقتصادية الحكومية ، وبسبب نجاح الحكومة في تطبيقها في هذه الجزائر الغنية ، وبالأخص في جاوة - كما لخصنا آنفاً - أصبحت اندونيسيا محط أنظار الهولنديين قاطبة ، وبحور أحداث مجتمعاتهم . وكانت هذه الجزائر معروفة عند عامة الشعب الهولندي باسم « الشرق » فقط . وقد خامرهم الآمال في أن يذهبوا إلى الشرق ، ويعيشوا فيها إلى أن يموتوا ، وبالأخص عند الطبقة الوسطى المتعلبة منهم . كل هذا يزيد موقف هولندا في اندونيسيا قوة ونفوذاً . (١)

وكان الدستور الهولندي الصادر في سنة ١٨١٥ يخول للملك السلطة التامة في إدارة المستعمرات بدون أي تدخل من قبل البرلمان . ولكن السلطة الفعلية قد انتقلت من الملك إلى أيدي الرجال الأكفاء من الطبقة الوسطى في سنة ١٨٤٨ بموجب الدستور المعدل في تلك السنة ، الذي ينص على أن الملك بواسطة وزير المستعمرات يقدم سنوياً التقارير عن الحالة في اندونيسيا إلى البرلمان ، ومع ذلك فهذه الرقابة البرلمانية على سياسة الحكومة لم تنفذ إلا في سنة ١٨٦٤ ، وذلك بعد صدور قانون الحسابات The Accountant Act في تلك السنة الذي ينص على أن ميزانية الحكومة الهولندية في اندونيسيا يجب أن يقرها البرلمان في هولندا . وكان كل من الحزبين الأحرار والمحافظين في هولندا يؤيد الرأي القائل : بأنه يجب على اندونيسيا المساهمة المادية في تعميم الرخاء والرفاهية في هولندا . ولذلك كان الجزء الكبير من ميزانية الحكومة في اندونيسيا يتحول سنوياً إلى هولندا ، وذلك زيادة على ما سأل إلى هولندا في صور متعددة من الدخل مثل الأرباح التي بناها التجار الهولنديون ، والرواتب الكبيرة التي يتقاضاها الموظفون الهولنديون في اندونيسيا .

ومن ناحية الإندونيسيين كانت نتيجة هذه السياسة « سياسة إرغام الأهالي على التوجهات الاقتصادية الحكومية » قلة المواد الغذائية وانتشار المجاعة ، حتى توفي جوعاً حوالي مائة ألف شخص في منطقة سيارانج في المدة التي انقضت ما بين شهر أكتوبر سنة ١٨٤٩ وشهر مارس سنة ١٨٥٠ .

وكانت الحكومة تكسب كثيراً من هذه السياسة « سياسة تقييد الأهالي بتلك الأغلال

(١) راجع « تاريخ الهند الشرقية الهولندية » ، لمسنفلاك . السابق ذكره في ص ٣٤ .

الاقتصادية، حتى بلغت أرباح أو دخل الحكومة الصافي منها من سنة ١٨٣١ إلى سنة ١٨٧٧ حوالى ثمانمائة وثلاثة وعشرين مليوناً من الروبيات . وقد ظلت هذه السياسة مستمرة إلى أوائل الحرب العالمية الأولى ، حيث لم تلغ زراعة البن الإجبارية إلا فى سنة ١٩١٥ . وكانت الحكومة الهولندية خلال تلك المدة الطويلة تؤجر الأسواق الأسبوعية إلى الصينيين ، وهم أحرار فى جباية الضرائب - كما يشاءون - من الأهالى الذين جاءوا إلى تلك الأسواق لبيع محاصيلهم الزراعية ومنتجاتهم اليدوية . وبعبارة أخرى كانت الحكومة تتخذ نظام الالتزامات ، إذ كان الصينيون يتعاقدون مع الحكومة بالتزامات ، يدفعون بموجبها إلى الحكومة مبلغاً معيناً من المال ، ثم يقومون بدورهم بجباية الضرائب من الأهالى حسب رأيهم وتقديرهم فقط ، وبالطبع كان رأيهم فى ذلك يتجه إلى كثرة أرباحهم . واستمر هذا النظام إلى أن نشبت الحرب العالمية الأولى .

وفى سنة ١٨٧٠ أصدرت الحكومة قانوناً آخر مفاده أن للحكومة الحق فى تأجير الأراضى البور إلى الهولنديين والأوروبيين لمدة خمس وسبعين سنة ، ونشأت بذلك فى اندونيسيا مزارع واسعة كثيرة Onderneming يمتلكها الهولنديون الأغنياء أو الشركات الأجنبية . وهذه المزارع الكثيرة الواسعة ظلت باقية إلى نشوب الحرب العالمية الثانية يمتلكها نفس الملاك حيث لا تنتهى مدة اتفاق تأجيرها إلا بعد مرور خمس وسبعين سنة ، وقد بلغت مدة الاتفاق فى بعض الأحيان تسعاً وتسعين سنة من تاريخ عقد الاتفاق .

(٦) — أهوال جزائر اندونيسيا الأخرى بعد استقرار الحكومة الهولندية فى جاوة

بعد أن حلت سلطة هولندا محل سلطة إنجلترا فى اندونيسيا اتسعت ممتلكاتها تدريجياً ، فكانت تستولى على ممالك اندونيسيا واحدة بعد أخرى عن طريق القوة والعنف حيناً ، وعن طريق الحيلة والدسائس أحياناً . ويمكن أن نلخص هذه الأحوال فى ثلاث مراحل تاريخية :

(١) المرحلة الأولى

أبدت هذه المرحلة من سنة ١٨١٦ وامتدت إلى سنة ١٨٥٠ ، ويمكن أن نسمى هذه المرحلة « مرحلة الإثراء والتأسيس » بالنسبة لهولندا فى اندونيسيا . وسبق أن قلنا إن هولندا قد تحملت خسارة كبيرة وديوناً كثيرة نتيجة دخولها فى حروب متتالية ضد إنجلترا وبلجيكا وضد الأمير ديبونيجورو . فطبيعى أن تتجه جهود الهولنديين إلى جمع لأموال بأى طريق كان ، لى تستطيع تسديد تلك الديون المتركمة ، وزيادة على ذلك كان

الهولنديون يسعون بكل جهودهم في تقوية مركزهم الاقتصادي والسياسي في اندونيسيا . ولكنهم لم يتمكنوا في هذه المرحلة من تعميم اهتمامهم في جميع تلك الممتلكات المترامية الأطراف ، وذلك لقلة عددهم من ناحية ، ولعدم وجود الرأسمال السكاني في أيديهم من ناحية أخرى ، فضلا عن مقاومة الأهالي في كثير من مناطق اندونيسيا . فكاد اهتمام الهولنديين ينحصر في جزيرة جاوة فقط . ومع ذلك كانوا ينتهزون كل فرصة لتوسيع ممتلكاتهم ولبسط نفوذهم .

وكثيراً ما كانت هذه الفرص تأتي من قبل بعض ملوك اندونيسيا أنفسهم ، الذين يختلف بعضهم مع بعض . فيطلب الضعفاء منهم المساعدة من الهولنديين ، وكان الهولنديون لا يترددون في إسداء هذه المساعدة ، كطعم ، بسيط للفتائم التي سيحصلون عليها مقابل هذه المساعدة .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد كان الهولنديون يعطون هذه المساعدة خوفاً من أن يسبقهم في ذلك الانجليز أو غيرهم من الأوروبيين ، خصوصاً وأن الانجليز كانوا لا يزالون في ذلك الوقت يسيطرون على سومطرة الجنوبية ، وعلى جزيرة « نياس » الواقعة في غرب سومطرة . وكان الحاكم ريفلس الانجليزي - كما قلنا - يطمع دائماً في أن يبسط سلطته في بعض تلك الجزائر الغنية .

(ب) المرحلة الثانية :

بدأت هذه المرحلة من سنة ١٨٥٠ وامتدت إلى سنة ١٩٠٤ . ففي هذه الفترة من الزمن عثت الحكومة الهولندية في اندونيسيا بتوسيع ممتلكاتها ، فلقيت مقاومة عنيفة من الأهالي ، ومن بعض ملوك اندونيسيا مثل مملكة آتشيه في شمال سومطرة التي أعلنت حرباً مقدسة ضد هولندا في سنة ١٨٧٣ . ولم تنته هذه الحرب إلا في سنة ١٩٠٤ ، كما سنرى في فصل آخر . وقام أهالي جزيرة « لومبوك » الواقعة في شرق جزيرة بالي المشهورة بحرب عنيفة ضد هولندا .

(ج) المرحلة الثالثة : من سنة ١٩٠٤ إلى قبيل الحرب العالمية الأولى

فقد تغلبت هولندا في أوائل هذا القرن على جميع ملوك اندونيسيا تقريباً . وكان الهولنديون قبلها يتغلبون على هؤلاء الملوك بطريق القوة العسكرية ، وإنما عن طريق الحيلة والغدر حيناً ، وبوسائل الفتن والدسائس أحياناً ، وكانوا ينتهزون دائماً فرصة نشوب الاحتكاك بين هؤلاء الملوك لبسط نفوذهم وسلطتهم . وقال الأستاذ صالح جودت في كتابه « الملايو ، الذي كتبه في سنة ١٩٠٨ » وكان من ضمن سياسة الهولنديين أن يعقدوا معاهدات ودية مع ضعاف الملوك والسلطين لقمع أقويائهم ، وينصرون الضعيف على القوى حتى يقهروه ، ثم



ينقلبون على الضعيف فيدحرونه ، حتى استتب لهم - بسياسة التفريق - حكم هذه البلاد . وقد جاء فيه أيضاً ما يأتي ، واتخذت الحكومة الهولندية في الوصول إلى غايتها من حكم هذه الأمم طريقة خفية ، فهي تحكمها باسم ملوكها وذلك لأن الملوك أو الراجات ، نفوذ من قديم الزمان في رعيتهن . فهولندة تولى السلطان أو الراجا ، وتجتهد في انتخابه من بين المتنافسين على المُلْك ، ليسكون له أعداء يخشاهم ليلجأ هولندة لتحميه منهم ، فيبقى من جهة محتاجاً لحمايتها ، ومن جهة أخرى مديناً بالملك لها . ثم هي تنقده مرتباً سنوياً قد يبلغ عشرات الآلاف من الدنانير ، فتضمن بذلك إخلاصه لها ، ثم تبقى له قصره وحاشيته ومظاهر ملكه ، فتراه في الظاهر الأمير المحترم المطاع ، وما هو في الحقيقة إلا خادم هولندة المطيع (١) .

هكذا كانت هولندة ترغب هؤلاء الملوك واحداً بعد الآخر على إبرام المعاهدة التي كانوا يسمونها والمعاهدة القصيرة Korte Verklaring وهي تقضي بوجوب اعتراف الملك بسلطة الحكومة الهولندية على مملكته مع استبقاء سيادته الإسمية فيها . وما زال هذا النظام إلى قبيل الحرب العالمية الثانية نافذاً على حوالي ثلثائة وثلاثين ملكاً .

ويحسن بنا الآن أن نذكر ، على سبيل المثال لا الحصر ، نبذة من تاريخ بعض ملوك اندونيسيا أو مالكةا ، التي خضعت أو دخلت تحت سلطة هولندة ، وترك الأخرى لصفحات التاريخ العام .

١ — أخضعت هولندة جزيرة « لومبؤ » الواقعة في شرق جزيرة « بالي » وذلك في سنة ١٨٩٤ بعد أن جردتها هولندة من أسطولها أثناء القتال الطويل بينهما ، ثم أسرت ملك تلك المملكة ، ونفته إلى مدينة جاكرتا (بتافيا) حتى توفي فيها .

٢ — ثم أخضعت بعد ذلك جزيرة « بالي » نفسها في سنة ١٩٠٦ .

٣ — واستطاعت هولندة في سنة ١٩٠٨ التغلب على مقاومة الأهالي الأخيرة في جزيرة « سومباوا » الواقعة في شرق جزيرة لومبؤ .

٤ — وأخضعت آخر الممالك في جزيرة سيليبيس في سنة ١٩٠٥ وذلك بإرغام ملك « واتمبوني » على توقيع معاهدة الخضوع لسلطتها في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بعد انهزام جيش هذا الملك في المعركة ، وأتبع ذلك استسلام ملك « جوا » في نفس الجزيرة إليها في عام ١٩٠٨ .

٥ — خضعت مملكة بورنيو لسلطة هولندة في سنة ١٩٠٥ وذلك بعد أن توفي ملكها

(١) من كتاب « الملايو » للاستاذ صالح جودت طبع بالقاهرة سنة ١٩٠٨ .

(٢) من كتاب « حاضر العالم الاسلامي » تعليق للامير شكيب أرسلان فيه .

والسلطان محمد سيان، في يناير من تلك السنة أثناء المعركة بينه وبين الهولنديين في مدينة «براس كونيغ Beras Kuning».

٦ — كانت مملكة «رنگات Rengat» في شرق سومطرة قد دخلت تحت سلطة هولندا في سنة ١٨٩٠ وذلك بعد وفاة ملكها «راجا عبد الله»، وتولى ابنه راجا ابراهيم العرش.

٧ — دخلت مملكة «جمبي» في سومطرة الشرقية تحت سلطة هولندا في سنة ١٩٠٤ وذلك بعد وفاة ملكها السلطان محمد طه.

٨ — أما مملكة «رياو» في الجزيرة الجميلة المسماة بهذا الاسم الواقعة في شرق سومطرة قرب سنغافورة فقد أخضعتها هولندا لسلطانها في عام ١٩١١.

٩ — دخلت مملكة آتشيه العظيمة تحت سلطة الحكومة الهولندية في سنة ١٩٠٤. وجاء في كتاب «حاضر العالم الإسلامي» الذي عاقى عليه المرحوم الامير شكيب أرسلان ما يأتي: وكان لهؤلاء المسلمين هناك (اندونيسيا) سلاطين وأمراء مستقلون، فزال هولندا تغلب على واحد بعد واحد حتى أخضعتهم لسلطانها تماماً، وكان استصفاء استقلالهم في إخضاع «توانج كو محمد دافوت» سلطان آتشيه الذي دخل تحت حماية هولندا سنة ١٩٠٤.

وقال بعض المؤرخين إن إخضاع هولندا مملكة آتشيه لسلطانها في سنة ١٩٠٤ هو القضاء على آخر استقلال اندونيسيا، مع أن الحروب في بعض أجزائها الأخرى لا تزال مشتعلة إلى سنة ١٩١١، بل وقد امتدت إلى قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى. ولعل سبب هذا القول يرجع إلى أن حرب آتشيه كانت أروع الحروب في اندونيسيا نظراً لشدة مقاومة هذه المملكة ضد الغزو الهولندي، وتجلى فيها بسالة الإندونيسيين الآتشويين، وشجاعتهم في الدفاع عن حريتهم واستقلال بلادهم. كما سنسرد الآن نبذة من تاريخ تلك الحرب المقدسة الطويلة، مع الاهتمام ببيان أسبابها ونتائجها الاقتصادية والسياسية.

(٧) حرب آتشيه ضد هولاندة (١٨٧٣ — ١٩٠٤)

أرى أن أكمل بحثي في هذه الرسالة بذكر بيان وجيز عن الحرب التي قامت بين مملكة آتشيه والحكومة الهولندية، وهي إحدى الحروب الكثيرة التي خاضها الإندونيسيون في سبيل مقاومة اعتداء هولندا على حرمة بلادهم بغية الاستعمار والاستغلال.

إن هذه المملكة بعد انتهاء ما نشب في داخلها من نزاع وخلافات، عادت تسترد من جديد قوتها وعظمتها، مصطبغة بالصبغة الإسلامية أكثر من ذي قبل، حتى لقد اعتقد الآتشويون

في أن بلادهم أرض حرام ، فعليهم أن لا يمكنوا الكفار (الهولنديين) من أن يطأوا بأقدامهم فيها ، فأعلنوا « حرباً مقدسة » على الهولنديين الذين أرادوا أن يبسطوا سلطتهم عليها .

وكانت الحرب من أروع حروب اندونيسيا ، إذ أنها استمرت مدة واحد وثلاثين سنة ، بدأت سنة ١٨٧٣ وما انتهت إلا سنة ١٩٠٤ . وقد كلفت هذه الحرب الطويلة الحكومة الهولندية نفقات باهظة بلغت حتى سنة ١٨٨٤ مائة وخمسين مليون روية ، وكلفتها بعد ذلك الوقت سبعة ملايين روية كل سنة إلى أن تم لهولندا إخضاعها في سنة ١٩٠٤ .

كانت هذه المملكة بعد أن نجح سكانها في التوفيق بين « حكم العادة » وبين الشريعة الإسلامية - كما قدمناه - تتكون من عدة ولايات متحدة ، كل ولاية مستقلة استقلالاً داخلياً ، فأصبح مركز هذه المملكة يتقوى شيئاً فشيئاً ، وذلك بفضل متانة أوضاعها السياسية والاجتماعية والدينية ، كما أصبحت السيادة الخارجية فيها تتركز في يد السلطان وحده ، وكان الشعب يحب السلطان كثيراً فيفديه بكل ما يملكه من الأموال والأنفس إخلاصاً له وولاء . وبذلك أصبحت هذه الدولة أقوى دول اندونيسيا في القرنين السادس والسابع عشر^(١) .

أسباب الحرب

كانت الحكومة الهولندية قد أبرمت سنة ١٨٥٧ معاهدة الصداقة بينها وبين السلطان ابراهيم منصور شاه ، سلطان آتشيه إذ ذاك . وهذه المعاهدة تقضى على هولندا بالاعتراف بسيادة مملكة آتشيه ، مقابل ضمان سلطان آتشيه سلامة تجارة هولندا في شواطئ مملكته .

وفي سنة ١٨٥٨ عقدت هولندا اتفاقاً آخر مع سلطان سيياك « Siak » الواقعة في شرق سومطرة ، ينص على اعتراف هولندا بالسلطان ، وعلى خضوعه لسلطة هولندا . مع أن تلك المملكة وقتئذ كانت تابعة لسيادة مملكة آتشيه . وطبيعى أن لا ترضى مملكة آتشيه بذلك الاتفاق الذى يمس سيادتها ، ويقلل من سلطتها . فثار غضب الآتشويين وهاجموا معسكر هولندا في ميناء « باتوبارا » واستولوا على أسطولها ، الذى كان راسياً فيها .

أصبحت شواطئ شمالي سومطرة منذ سنة ١٨٦٩ أى بعد فتح قناة السويس مزدهرة بالسفن التجارية . فلا غرابة أن اشتدت رغبة الهولنديين فى امتلاك الموانئ فى شواطئ آتشيه الشمالية . وذلك لى يسهل عليهم تموين سفنهم بالوقود من ناحية ، ولكى يسيطروا على الممر التجارى البحرى فى مضيق « ملقا » الذى يوصل بين بحر الصين الجنوبى وبين المحيط

(1) Bernard H. M. Vlekke : The Netherlands and the United States 1945.

الهندي . ولكن الآشويين أرادوا الاحتفاظ به . وهذا تجددت المعركة بينهم وبين الهولنديين ، وكان الانجليز لا يساعدون الهولنديين ، لأنهم يعتمدون في سلامة تجارتهم في تلك المنطقة على معاهدة لندن التي أبرمت بين إنجلترا وبين هولندا في سنة ١٨٢٤ ، وهي تقضى على هولندا ضمان سلامة الملاحة في بحار مملكة آتشيه ، وعلى أن لا يكون لانجلترا أى مطلب في جزيرة سومطرة ، ثم اتفقت إنجلترا مع هولندا في سنة ١٨٧٢ على عقد معاهدة أخرى تحل محل معاهدة لندن ، سميت بمعاهدة سومطرة ، وهي تقضى على هولندا أن تعمل في سومطرة ما تشاء ، مقابل استيلاء إنجلترا على كينا شرق أفريقيا ، وأن تكون لانجلترا أيضاً حرية التجارة في مملكة سياق ، وفي سومطرة عموماً . أما مملكة آتشيه فكانت بصفتها مملكة ذات سيادة تستطيع أن تعقد أى اتفاق أو معاهدة مع الدول الأخرى ، مثل تركيا وإيطاليا وأمريكا وفرنسا .

وابدأت هولندا بإشغال نيران الفتن داخل مملكة آتشيه ، فجاءت تساعد الحكام والأمراء فيها كلما نشب النزاع بينهم وبين السلطان . وكان تدخل هولندا هذا يزيد غليان دم الآشويين ضد الهولنديين ، فأرسل سلطان آتشيه وفداً لمقابلة الحاكم الهولندي في جزيرة ريباو ، القريبة من سنغافورة ، وذلك للتفاهم معه فيما ينبغي أن تكون عليه علاقة هولندا مع مملكة آتشيه ، وأسفرت المفاوضات عن موافقة الحاكم الهولندي على ما اقترحه وفد آتشيه . ولكن الوفد كان يشك في إخلاص هولندا في تطبيق ما اتفقوا عليه ، لذلك زار الوفد عند مروره بمدينة سنغافورة قنصل إيطاليا وأمريكا . وطلب منهما المساعدة إذا قامت الحرب بين آتشيه وبين هولندا ، كما حاول الوفد أيضاً جس نبض فرنسا بزيارة قنصلها في تلك المدينة .

ولما عرفت هولندا تلك الخطة السياسية أسرع إلى إرسال وكيل المجلس الهولندي Vice President of Raad van Indie إلى آتشيه ، ومعه أربع سفن بحجرة بثلاثة آلاف وثمانمائة عسكري ، وذلك لحرف هولندا من محيـم مساعدة أمريكا وغيرها من الدول الأجنبية حسب مباحثات وفد آتشيه في سنغافورة مع قناصل تلك الدول . وبدأت هولندا بمهاجمة آتشيه بذلك الجيش ، وذلك في سنة ١٨٧٣ .

وأخيراً بعد أن أظهر الآشويون طوال تلك المدة الطويلة من الحرب الضروس البسالة والشجاعة ، شاء القدر أن يضطروا إلى إلقاء السلاح في سنة ١٩٠٤ . ولئن كانت الأسلحة الفتاكة قد استطاعت أن تخمد مقاومتهم المجيدة ، فإنها لم تستطع أبداً أن تطفىء الجذوة المتأججة في قلوبهم ، والتي لا بد لها من أن تتدلع مرة بعد أخرى . وفعلًا فقد استمرت الاضطرابات في تلك المملكة إلى سنة ١٩١٣ أى إلى قبيل اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى ، وقد اندلعت مرة أخرى في سنة ١٩٤٥ ، فإن الأيام تدور والتاريخ يعيد نفسه .

(§) وقد بنى الأهل سبعة مقابر لقائدهم العظيم ، تنسكو عمره ، في تلك الحرب ، حتى إذا ما هدم العدو أحدها بقى غيره ذكرى خالدة لجهاده المجيد ، ورمزاً للثورة على الظلم والاستعمار ، ولا يزال الأهل يزورون هذه المقابر كل سنة تعظيماً واحتراماً لذلك القائد العظيم .

وكان المستعمرون - كما قلنا سابقاً - لا يستطيعون إخضاع هذه المملكة القوية بالقوة العسكرية وحدها ، وإنما أخضعوها لسلطتهم أيضاً عن طريق آخر ، وهو أن هولندية كانت ترسل إلى آتشيه كتباً وأدبائها وعلمائها ليدرسوا دراسة مستفيضة تاريخ هذا الشعب الباسل ، وأسرار هذه المملكة ، ويعرفوا من الذي يحكمها ويملك السلطة والنفوذ من بين حكامها ، لكي يسهل عليهم إيقاع الإنشقاق في صفوف هؤلاء الحكام ، وليدرك هؤلاء الكتاب عن كثب كيف يعيش هذا الشعب وكيف يحكم ، وفيه يفكر وماذا يؤمن به ، وما هي أوضاعه الاجتماعية والسياسية ، إلى غير ذلك من أحوال ذلك الشعب الباسل . لأنهم يعرفون تماماً بأن الحاضر ما هو إلا امتداد للماضي ، فبناء الحاضر أو تدميره لا يمكن إلا بدراسة الماضي وعلى أساسها .

ومن أعظم أولئك الكتاب والعلماء وأكثرهم تأثيراً في تغيير اتجاه تاريخ هذه المملكة هو الدكتور « سنوك هورجرونية » الذي أشرنا إلى بعض أقواله سابقاً . ومن آراء هذا العالم الهولندي : أن مكة المكرمة ليست مجرد المركز الديني ، ولكنها مركز سياسي أيضاً للمسلمين ومنهم الإندونيسيون . لذلك من الواجب على الساسة الهولنديين في اندونيسيا مصاحبة رؤساء الإسلام في تلك المدينة المقدسة . واتبعت الحكومة الهولندية هذا الرأي ، لما لصاحبه من أثر كبير على سياستها في مستعمراتها . وكان هذا المستشرق الهولندي هو أول من قام بتنفيذ رأيه ، إذ سافر إلى مكة ، وأقام فيها متنسكراً بزي المسلم - على ما أذكر مدة أربع سنوات - وكان يدرس خلالها الدين الإسلامي واللغة العربية ، وقد درسهما أيضاً في الأزهر الشريف بمصر ، حتى ألمَّ بهما إلماماً تاماً . وترجع استطاعة هولندية إخضاع مملكة آتشيه الإسلامية إلى الجهود التي بذلها هذا المستشرق الذي تنكر ودرس تلك المملكة من جميع النواحي : من طبيعة أهاليها وتضاريس أراضيها وحصونها المشيعة وأوضاعها الاجتماعية والسياسية والقضائية والاقتصادية وما إلى ذلك . كان يدرسها دراسة دقيقة استغرقت مدة طويلة ، حيث عاش طول هذه المدة متنسكراً في زى المسلمين وسط هؤلاء المحافظين على دينهم وعاداتهم ، ثم رجع إلى هولندية ، وكتب عنها عدة كتب ونشر مقالات كثيرة ، وأصبح بعد ذلك مستشاراً للحكومة الهولندية يساعدها في تفسير تلك الحرب . كما أصبح أعظم رجال الحكومة : يدير شؤونها التي تمس الإسلام واللغة العربية في اندونيسيا .

وقد كتب عن مملكة آتشيه كتاباً خاصاً بها في مجلدين كبيرين ، اسمه « سكان

آتشيه The Achehnese ، ومن أقواله فيه ما يأتي : « إذا أردنا أن نعرف حقيقة أوضاع الحياة السياسية والاجتماعية في آتشيه لابد لنا - في حالة عدم وجود المراجع عنها - أن نقوم نحن بدراسة نظمها السياسية والقضائية والعائلية التي لا يزال الآشيويون يمارسونها إلى الآن . وبهذه الطريقة سنعثر أولاً على بعض الأحكام الأقوياء الذين هم مصدر النشاط والحركة في تلك المملكة ، وسنعثر ثانياً على مدى تغلغل الدين الإسلامي فيها ، وكذلك أهمية قانون عاداتهم القومية » (١) .

وفي الحقيقة ، كانت تقارير المستشرق الدكتور سنوك وغيره من الكتاب الهولنديين هي التي فتحت للمستعمرين ولسياستهم منفذاً ، وأفسحت لهم طرفاً لتثبيت قوة هذه المملكة ، ثم للتدخل في شؤونها ، حتى استطاعوا أن يسيطروا نفوذهم وسلطتهم الاستعمارية في هذه المملكة . ومن أهم النقط التي اكتشفوها للتدخل - الخلاف الذي كان موجوداً بين وجهة نظر حكام البلاد وبين وجهة نظر علماء الدين في تطبيق القوانين ، ووجود تنازع السلطة بين الطرفين . وكلا الطرفين يتمتع بتأييد الشعب أو الرأي العام - كما أشرنا إليه من قبل . فلا شك أن بين هاتين السلطتين منفذاً للتدخل ، قد يكون واسعاً إذا كان كل من الطرفين لا يصف ولا يشعر بهذا الخطر ، فيوصل المستعمرين إلى هذا المنفذ - منفذ التفريق والتشتيت - كان لهم في قلب هذه المملكة حصن منيع ، اتخذوه نقطة الارتكاز للوثوب على السلطة والسيادة فيها . وقد كان لهذه السياسة شأن أشد فتكاً من الدبابات والمدافع ، وأكثر تدميراً من الطائرات والقنابل .

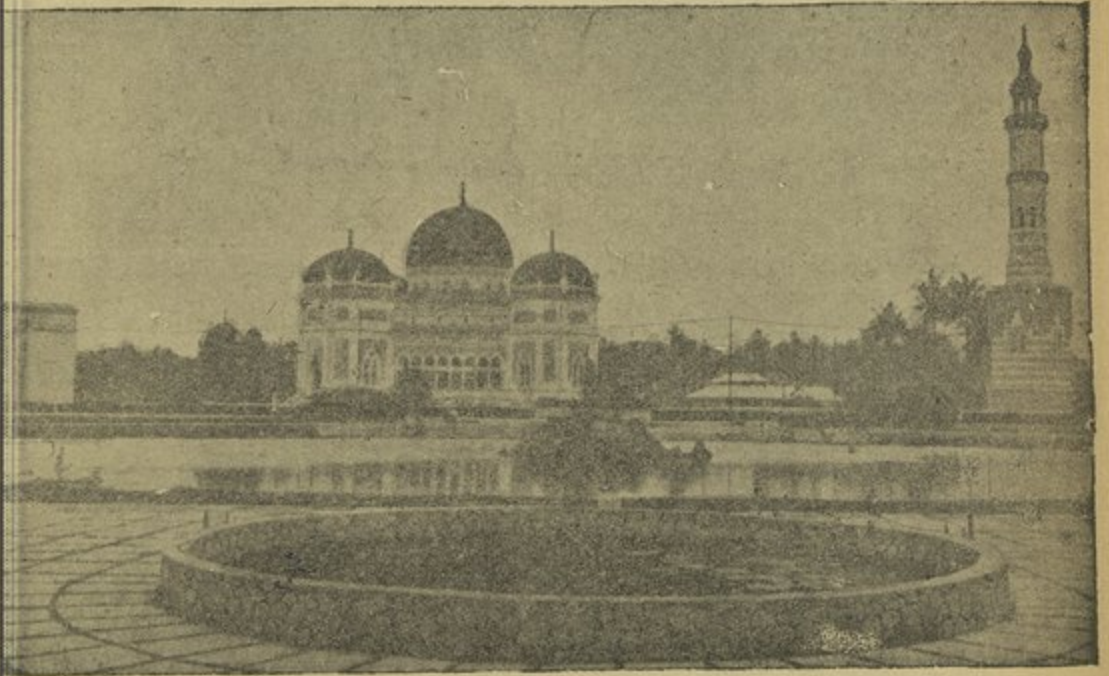
٨ - حرب قوم « بدرى » في - سومطرة الغربية

تكلّمنا بوجه عام في صفحة ٥٥ إلى صفحة ٥٩ عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية في مملكة « ميننكابو » في سومطرة الغربية . والآن نكمل هذا البحث بذكر نبذة تاريخية عن تلك الحرب التي قامت فيها حينئذ أراد الهولنديون الاستيلاء على هذه المملكة .

نزل الهولنديون في ساحل سومطرة الغربي سنة ١٨١٩ . وفي تلك المملكة كانت قد تأسست جمعية دينية سياسية إسمها قوم « بدرى » وذلك قبل وصول الهولنديين إليها . وكلمة « بدرى » معناها « بيضاء » . فكانت هذه التسمية إشارة إلى بياض الملابس وطهارة القلوب ، إذ أنهم يلبسون الملابس البيضاء رمزاً للنظافة ، ويثبون في نفوس الأهالي التعاليم الإسلامية الغراء . وقد نظموا هذه الحركة تنظيمًا سياسياً ، وجهزوها بالقوة العسكرية والروحية رغبة منهم في تطبيق ما جاء في الحديث الشريف « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فمن لم يستطيع فبأسانه ، ومن لم

(1) Dr. Snouck Hurgronje : The Achehnese

يستطع فقبله ، وذلك أضعف الإيمان . وقد قاموا بتعميم هذه الحركة بالخطب والمناقشات ، وإنشاء فروع كثيرة لجمعيتهم في القرى والمدن وخاصة في الأحياء الشعبية . وكان الجمهور من الشعب يقبلون على هذه الدعوة ، ويحمسون في التمسك بها ، لأنها ليست دعوة إسلامية فحسب ، ولكنها إحياء وتطبيق أيضاً لتقاليدهم وعاداتهم ، التي تغلقت في نفوسهم منذ زمن بعيد . فسرعان ما نشبت معركة بين هذه الجمعية وبين الأمراء والحكام الذين كانوا منغمسين في الملذات والمنكرات ، غير مهتمين بأمور الشعب وبمصلحه ورفاهيته .



(*) « مسجد رايا » من أجل المواجه في المديونية وقد أصبح أئراً بعد عين من تأثير القابيل الهولندية
وعقب انتصار أولئك القوم « بدرى » في تلك المعركة قاموا بتنظيم صفوفهم من جديد تنظيمياً وإدارياً ، وأنشأوا اتحاد الحكام الذي يسمونه « اتحاد ثمانية أنمار » وهم ثمانية حكام من العلماء ذوى السلطة . وبهذا التنظيم استطاعوا توسيع سلطتهم حتى أخضعوا تلك المملكة كلها ، ثم وصلت أيضاً سلطتهم إلى سومطرة الجنوبية وإلى شرقها الجنوبي ثم إلى مملكة « منداهيلينج » وباتق ، الواقعين في شمال هذه المملكة .

أدى هذا التوسع إلى قلق الهولنديين الذين نزلوا في سواحل سومطرة الغربية ، فاتفقوا مع

بقايا أسرة الملك والحكام القدماء على الهجوم على مملكة قوم « پدرى » وبهذا نشبت الحرب بينهما ، ودارت رحاها فى أوقات متقاطعة من سنة ١٨٢١ إلى سنة ١٨٢٧ .

وكان الشيخ مصطفى سحاب ، العالم المعروف بين علماء الإسلام بلقب « إمام بونجول » ، هو القائد الأعظم والزعيم الأول للإندونيسيين فى تلك الحرب الدفاعية . وقد أظهر هذا القائد شجاعته وبراعته فى قيادة شعبه وجيوشه خلال تلك الحرب الطويلة . ولكن القدر لم يكن حليفه ، إذ أن الجيش الهولندى بسبب النجدة التى أرسلتها الحكومة الهولندية واحدة تلو الأخرى ، قد تمكن من القبض عليه فى شهر أكتوبر سنة ١٨٣٧ ، فاقناده إلى جاوة ، ومن هناك نفته الحكومة الهولندية إلى « أمبون » إحدى جزائر الملوك ، ثم إلى « مينادو » فى جزيرة سيليبس ، ثم إلى « كوكاس » وأخيراً إلى « لوتا » ، حتى لقي منيته فيها فى شهر نوفمبر سنة ١٨٦٤ .

(S) لئن انتهت حرب قوم « پدرى » ولئن توفى زعيمها ، فإن الصراع لأجل الحرية لم ينته بعد ، وإنما ينقلب من الصراع بالقوة العسكرية والأسلحة إلى الصراع بقوة الحق وبمبادئ المبادئ ، حيث أصبحت دائرة « ميننكابو » فى اندونيسيا منذ ذلك الوقت منبعاً خصيباً للحركات الفكرية والدينية والاستقلالية . الأمر الذى لا يمكن أن يغفله الباحث عن حالة اندونيسيا السياسية فى الماضى وفى المستقبل (S) .

(٩) ممرضة مائة اندونيسيا الاقتصادية قبل الحرب العالمية الأولى وفى ظلها

كانت حالة اندونيسيا الاقتصادية - التى تتمثل فى محاصيلها الزراعية والمعدنية والحيوانية كما قلنا - قد تغيرت تغيراً محسوساً منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، سواء كان ذلك التغير فى طرق إنتاج هذه المواد الأولية أو فى توزيعها وتصريفها أو فى نوعها وكمياتها . وذلك لعدة أسباب ، بعضها ناتج عن التغير الواضح فى سياسة الحكومة الهولندية نفسها ، إذ كانت سياسة الحكومة الاقتصادية منذ سنة ١٨٧٠ قد تأثرت بأراء حزب الأحرار فى هولندا ، التى ترمى إلى إلغاء نظام تدخل الحكومة فى الزراعة والاحتكار فى التجارة ، وتذهب إلى تطبيق مبدأ الحرية الذى اتخذ له شعاراً القول المأثور « أتركه يعمل وأتركه يمر » *Laissez faire* ، ولأسباب أخرى نشأت من التطورات التى حدثت فى العالم ، مثل التقدم الاقتصادى السريع فى أوروبا وأمريكا ، الذى يعبرون عنه بالثورة الصناعية ، وهى تتطلب جلب المواد الأولية لها من الأقاليم البعيدة التى تنتجها ، كما أنها تحتاج إلى الأسواق الواسعة ، وكذلك فتح قناة السويس التى قربت المسافة بين الشرق والغرب ، الأمر الذى أدى إلى

انخفاض تكاليف النقل وتقليل مدته ، وإلى اتساع أسواق محاصيل الشرق ، وانخفاض أسعارها ، وإلى غير ذلك من آثارها الكثيرة .

ومنذ أوائل هذا القرن كانت المعارك الدامية بين الهولنديين والإندونيسيين التي لخصناها قد انتهت تقريباً . لذلك بدأ الهولنديون استغلال اندونيسيا استغلالاً اقتصادياً جديداً . وإذا كانت الحكومة الهولندية - بسبب تلك التطورات التي حدثت في العالم الاقتصادي - قد تدخلت عن التدخل المباشر في الزراعة والتجارة ، فإنها ظلت تحتفظ لنفسها بإدارة بعض المزارع الكبيرة والمناجم والمواصلات ، والإشراف عليهما إشرافاً مباشراً أو غير مباشر . وفي نفس الوقت كانت الحكومة تشجع الشركات الكبيرة الأجنبية على استثمار أموالها في البلاد ، وعلى تنفيذ كثير من مشاريعها التجارية والزراعية والتعدينية وغيرها ، حتى أنشئت فيها فروع عديدة ومصالح كثيرة لتلك الشركات الأجنبية . ولم تكن مراكز هذه الشركات ومجالس إدارتها في اندونيسيا غالباً ، وإنما كانت في عواصم بلدان أوروبا وأمريكا ، لذلك كانت هذه الشركات تستند على الحكومة الهولندية في تنفيذ مشاريعها المختلفة ، وفي الاحتفاظ بفروعها ومصالحها في اندونيسيا . كما أن الحكومة الهولندية تعتمد عليها في تدعيم سياستها الاستعمارية في هذه البلاد المترامية الأطراف ، فضلاً عن اعتماد هولندا على هذه الشركات الأجنبية في توطيد العلاقة الودية بينها وبين سائر دول أوروبا . وكذلك كانت الحكومة الهولندية تعتمد كثيراً في تحقيق أغراضها الاستعمارية في بعض مناطق اندونيسيا على بقية الأمراء والسلطين .

وبفضل هذا الاستقرار السياسي وهذا الاستغلال الاقتصادي الناجح الذي قامت به الحكومة والشركات الأجنبية في اندونيسيا ، تدفق إليها المهاجرون الكثيرون من الآسيويين والأوروبيين سعيًا وراء الرزق ، كما تضاعف عدد الهولنديين ، بعد أن تعودوا الحياة في هذا الإقليم الاستوائي ومارسوها فطابت لهم بل قد شعروا أنهم ليسوا غرباء في هذه البلاد ، وقد فضل كثير من الموظفين الهولنديين البقاء فيها بعد إحالتهم إلى المعاش بدلاً من أن يرجعوا إلى بلادهم في هولندا (١) .

أما الإندونيسيون فقد بدأوا - منذ السنوات الأولى من هذا القرن - حركاتهم الحديثة الاجتماعية والدينية والاستقلالية . ومن الفخر في تاريخ حركة اندونيسيا الحديثة أن بدأت بها امرأة ، وهي الزعيمة السيدة «رادن أجينج كارتيني (١٨٧٩-١٩٠٤)» فسرعات ما اشتدت هذه الروح الوطنية التي وضعها (كارتيني) حتى أصبحت هذه الحركات على اختلاف أنواعها - تصرف الإندونيسيين عن إصلاح حالتهم الاقتصادية السيئة .

(١) عن كتاب .. تاريخ جزر الهند الهولندية .. . لمستر فلاك . ص ١٥١ .



(السيدة رادن أجينج كارتيني ، باعثة النهضة الفسائية واندونيسيا في أول القرن العشرين)

(S) وكان الإندونيسيون قبل تغلغل الهولنديين في بلادهم أصحاب الأملاك وسادة البلاد . ولكنهم منذ أواخر القرن الماضي - كما يتضح ذلك لمن يدرس تاريخ هذه البلاد - أصبحوا بالتدريج لا يملكون شيئاً - حتى أصبحوا فقراء بؤساء . وذلك بالرغم من وفرة ثروة بلادهم ، وكثرة خيراتها الطبيعية ومحاصيلها الكثيرة ، التي تتدفق كل يوم إلى الخارج بكميات وافرة . وليست أسباب فقر الإندونيسيين وبؤسهم في الحياة ترجع - كما قد يظن البعض - إلى أنهم أصبحوا كسالى حتى قل انتاجهم وشحت أراضيهم . فان ظناً مثل هذا غير صحيح ، لأن الحقيقة أن هذا الفقر ما هو إلا نتيجة للظلم الاقتصادية السيئة السائدة في تلك البلاد (S) . أو بعبارة أخرى ، أن فقر الأهالي هو حالة من الحالات السيئة التي تنجم عن سوء توزيع الثروة أو الدخل الأهلي . أذكر واحدة من هذه الحالات على سبيل المثال ، وهي أن الدخل الأهلي أي دخل المجتمع يتوزع طبعاً على كل عنصر من عناصر الانتاج ، وهي الرأسمال والطبيعة والتنظيم والعمل . فان الفائدة أو الربح أو ريع الأراضي الزراعية الواسعة كل هذا يذهب الى جيوب أصحاب المنشآت الصناعية والتجارية وهم الأجانب ، أو إلى جيوب المساهمين في تلك الشركات الأجنبية الزراعية والاستخراجية . وإيجار المباني والمعارات يقبضه أصحابها وهم الأجانب أيضاً ، وهم الذين يقبضون كذلك المرتبات والماهيات الكبيرة ، لأن تنظيم تلك المنشآت الصناعية

والتجارية والزراعية والاستخراجية وإدارتها ، وكذلك الوظائف الكبيرة الهامة في الحكومة ، كل هذا في أيدي الأجانب والهولنديين دون الأهالي . أما الأهالي وسكان البلاد الأصليون - بعد أن كانوا أصحاب الأملاك وسادة البلاد - قد أصبحوا بتأثير سياسة الهولنديين والأجانب فيها - لا يملكون إلا العمل فقط ، فهم لا يقبضون إلا الأجور . ومعنى ذلك أن نصيب الأهالي ليس إلا ربح دخل المجتمع ، مع أن عددهم أضعاف الأجانب والهولنديين . وعلاوة على ذلك أن الأهالي مضطرون - تحت ضغط الجوع والفقر - إلى قبول أدنى معدل للأجور . وصغار الملاك من الأهالي وهم كثيرون يضطرون كذلك إلى بيع محصولاتهم بأثمان زهيدة تبعاً للخطوة الموضوعية التي رسمتها الشركات التجارية الضخمة التابعة للأجانب ، لأن هذه الشركات الكثيرة تستطيع باتفاق بعضها مع بعض تنفيذ سياسة الاحتكار بكافة أنواعها وبمختلف طرقها ، مثل نقابة الانتاج أو الشركات الموحدة ، وكالات منع من الشراء في مدة معينة أو في مكان معين ، وغير ذلك من الطرق المشروعة وغير المشروعة ، وهذه الشركات الكثيرة - كما قلنا - تعتمد على الحكومة ، كما أن الحكومة تعتمد عليها في تدعيم سلطتها وسياساتها .

لذلك نرى أنه كلما اشتد فقر الأهالي اتفق ذلك مع مصلحة أرباب الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال المستثمرة فيها ، كما اتفق ذلك أيضاً مع مصلحة الحكومة . لأن الفقر بلا شك سبب من أسباب هبوط مستوى المعيشة ، وبالتالي يؤدي إلى هبوط نفقة المعيشة ، وهبوط هذه الأخيرة يؤدي حتماً إلى انخفاض معدل الأجور . لذلك نجد أن الحكومة والشركات المختلفة ، بذلت كل جهودها في جعل نفقة معيشة الأهالي أدنى ما يمكن ، لكي تصبح نفقات الانتاج ومصاريف الحكومة التي تنفقها في مصلحة الأهالي أقل ما يمكن . وبذلك تزيد وتتضاعف أرباح تلك الشركات ، كما أن الحكومة الهولندية في اندونيسيا استطاعت - عند تقدير وتوزيع مزاياها - أن تنفق أكبر ما يمكن من المرتبات والمكافآت على كبار موظفيها ، وأغلبهم هولنديون وأجانب من الأوروبيين ، وأن تصرف بسخاء لتقوية مراكزها وتدعيم سياساتها وتحسين قوتها ، كما استطاعت أيضاً تعمير هولندا وتعميم رفاهيتها في أوروبا .

هذه هي خلاصة سياسة الحكومة الهولندية الاقتصادية قبل نشوب الحرب العالمية الأولى وكانت مستمرة عليها ، بل قد شددت في التمسك بها خلال هذه الحرب العالمية الأولى ، إذ أحاطتها بجميع الإجراءات اللازمة ، التي كانت تطلبها ظروف تلك الحرب ، فأصبحت اندونيسيا خلال تلك المدة مصدراً هاماً جداً - إن لم تكن المصدر الوحيد - للواد الأولية التي كانت تحتاجها المصانع الحربية والمدنية في ذلك الوقت ، وبالأخص المواد الغذائية . وكان موقف هولندا في ذلك الصراع العالمي الأول ، يساعدها على أن تكون تاجرة كبيرة ،

لايهما إلا الحصول على الثروة الطائلة، ولاتبالي بانتصار أى من الفريقين المتحاربين . إذ كانت هولندة فى تلك الحرب محايدة تماماً ، وكانت اليابان وقنشد لا تخيفها ، لأن اليابان كانت بحكم مصلحتها فى المحيط الهادى فى ذلك الوقت - تميل إلى الحلفاء . وكانت هولندة فى أوروبا تمون ألمانيا ، كما أنها فى اندونيسيا تعامل الحلفاء معاملة البلاد المحايدة مع الدول المتحاربة . وإن كانت المواصلات بين هولندة واندونيسيا خلال تلك الحرب تتعطل أحياناً - بسبب الأعمال الحربية بين الحلفاء وألمانيا فى المحيط الهندى ، وفى البحر الأبيض المتوسط ، وفى مضيق جبل طارق وفى غير ذلك - فإنها على كل حال لم تنقطع . وكانت الحكومة الهولندية فى اندونيسيا ، قد نجحت فى تهدئة الحركة الاستقلالية ، وذلك بوعده معسول جذاب ، وهو إعطاء اندونيسيا برلماناً بعد انتهاء الحرب ، ليشارك الشعب الإندونيسى فى حكم البلاد . وكانت أهداف الشركات الأجنبية فى اندونيسيا ، وبالأخص فى تلك الفترة من الزمان ، هى الحصول على أكبر ما يمكن من الأرباح . فالأغلبية الساحقة من أصحابها ومساهميها وموظفيها من رعايا دول أوروبا المتحاربة ، وكانت الحماسة فى انتصار كل فريق من الفريقين المتحاربين مشتعلة فى نفوسهم على حسب جنسيتهم وتبعيتهم . فكانوا يرسلون محاصيل هذه البلاد إلى بلادهم بأكر كيات يمكن الحصول عليها ، تأييداً منهم لموقف بلادهم ودولهم ومساعدة لها . لذلك كله أصبحت اندونيسيا ميداناً فسيحاً للصراع الاقتصادى بأروع مظاهره ، كما كانت أوروبا فى نفس الوقت ميداناً واسعاً للقتال بأروع فظائعه . وبسبب تحويل جهود الأهالى فى اندونيسيا إلى إنتاج هذه المواد الأولية ، وانصرافهم عن إنتاج المواد الغذائية ، فضلاً عن إصدار ما أنتجت منها إلى الدول المتحاربة ، فقد حدثت مجاعة خطيرة فى اندونيسيا خلال تلك الحرب ، وامتدت تلك المجاعة المخيفة إلى عدة سنوات بعد انتهاء الحرب . وقد قضت هذه المجاعة على حياة كثير من الإندونيسيين ، وبالأخص خلال السنتين الأخيرتين من تلك الحرب ، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً فظيعاً لم يسبق له مثيل فى تاريخ هذه البلاد ، حتى اتخذ معظم الأهالى البطالة وجذور الأشجار طعاماً لهم ، وذلك لصعوبة الحصول على المواد الغذائية العادية ، وبالأخص الأرز غذاهم الأساسى ، فضلاً عن التناجج الوخيمة للسياسة الاقتصادية السائدة فى البلاد . التى كانت تتخبط خبط عشواء على غير دراسة وبصيرة مثل التضخم النقدى ، وانعدام التوجيه الاقتصادى اللازم ، وفقدان التوازن فى توزيع الدخل الأهلى ، إلى غير ذلك من نتائجها السيئة التى أدت إلى انتشار تلك المجاعة الخطيرة ، التى تقشعر الأبدان من سماعها ، عند ما حكاهما لنا الآباء والأمهات . فسوء حالة الإندونيسيين الاقتصادية إذن يرجع أولاً وأخيراً إلى وقوع بلادهم فى قبضة الاستعمار ، والاستغلال الأجنبي فيها .

ثانياً - حالة اندونيسيا الاقتصادية في الفترة بين الحربين العالميتين

١ - أثر مركز أندونيسيا الاستعمارية والاجتماعية والدينية على هائلها الاقتصادية

عندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها في سنة ١٩١٨ كانت حالة اندونيسيا الاقتصادية ، قد ازدادت سوءاً عن ذي قبل ، والمجاعة قد انتشرت في ربوع البلاد . وكانت الشركات الأجنبية تستمر في استغلال مرافق هذه البلاد الاقتصادية ، بل قد ازدادت حركاتها ونشاطها عن ذي قبل . وذلك بسبب تحويل المصانع في أوروبا وأمريكا عن إنتاج المعدات الحربية إلى إنتاج الحاجيات المدنية . وقد أرادت الحكومة الهولندية في اندونيسيا أن تستمر هي الأخرى في سياستها الاقتصادية ، التي وصفناها في الفصل السابق . ومن المعلوم أن ميزانية أية حكومة ، ما هي إلا مقياس رقي للأعمال التعميرية والإصلاحية التي ستقوم بها ، ولكن ميزانية الحكومة الهولندية في اندونيسيا ، ما هي إلا مقياس رقي لما ترمى إليه من أهدافها الاستعمارية والاستغلالية ، فثلاً كان المبلغ المخصص لمصلحة التربية والتعليم ، لا يزيد عن ٩٠ / من ميزانيتها في سنة ١٩٢٩ ، وفي سنة ١٩٣٧ كانت ٥٠ / فقط من ميزانيتها (١) .

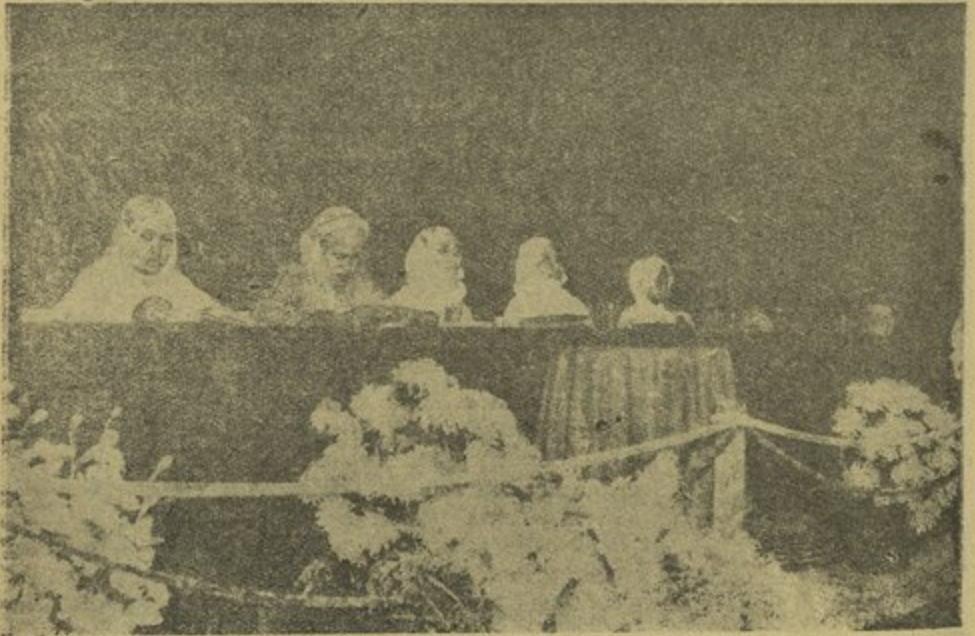
على أن الحرب العالمية الأولى لم تغير شيئاً يذكر من أوضاع العالم السياسية ، وبالأخص في الشرق . وقيام عصبة الأمم ، وإن حقق بعض الحرية في الغرب ، فإنه لم يحقق ذلك في الشرق ، والحكومة الهولندية بعد انتهاء تلك الحرب قد تناسلت وعدوها الذي قطعته على نفسها أثناء الحرب باشتراك الشعب الإندونيسي معها في حكم البلاد .

كل هذه الأمور قد أدت إلى زيادة الحركة الوطنية نشاطاً وشدة ، وما ظهور عدة أحزاب سياسية جديدة منذ ذلك الوقت ، إلا بسبب شدة وطأة استغلال تلك الشركات الرأسمالية على حياة الشعب بوجه عام ، وعلى حياته الاقتصادية بوجه خاص . كما أن هذه الأمور أدت إلى انصراف الأحزاب السياسية عن تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، إلى الاشتغال بالحركة الاستقلالية فحسب ، فثلاً كان للحزب « بودي أوتومو » Budi Utomo - الذي تأسس في جاكرتا (بتافيا) في سنة ١٩٠٨ - برامج اقتصادية مختلفة ، مثل إنشاء بنوك زراعية في القرى ، والإشراف على حياة المعلمين في المدارس القروية ، وتأسيس منتديات للوظفين في المدن ، وإنشاء المطابع لإصدار الصحف والمجلات ، وغير هاهنا من مشاريعها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية . وكان للحزب « شركت إسلام » ، برامج أخرى . بعضها اقتصادية

(١) من كتاب .. خلاصة الإحصائيات السابق ذكره ، ص ٢٥ و ٣٠ .

مثل إنشاء شركات تعاونية في المدن وفي المدارس ، وشراء البواخر لنقل الحجاج إلى الحجاز . وتخفيف أعباء الأمة من الضرائب التي فرضتها الحكومة ، ومساعدة أفراد الشعب في استرجاع أراضيهم الزراعية التي استأجرتها الشركات الهولندية والأجنبية ، وبعضها مشاريع اجتماعية وثقافية ودينية ، مثل إصدار الصحف باللغات الجاوية والملايوية (الاندونيسية) والهولندية ، وإنشاء المدارس الأهلية والإسلامية ، وإلقاء المحاضرات الدينية وغير ذلك من راجحها الكثيرة .

وتأسست جمعيات وأحزاب أخرى: مثل الجمعية المحمدية سنة ١٩١٢ ، وهي أكبر الجمعيات الإسلامية في اندونيسيا بل في العالم - على ما أعرف - وتليها الجمعية العائشية الخاصة للسيدات التي أسست سنة ١٩١٦ ، وجمعية باسوندان سنة ١٩١٨ ، وحزب «جاوة الفتاة Young Java» ، وحزب الأمراء وجمعية نهضة العلماء ، والجمعية الوصلية ، وجمعية «اتحاد علماء الإسلام» وغيرها من الجمعيات الإسلامية الوطنية ، التي بلغ عددها في الإحصاء الأخير ٥٧ جمعية (١) .



(*) بعض عضوات المركز العام للجمعيات العائشية في افتتاح أحد مؤتمراتها السنوية ، وترى السيدة عائشة هلال رئيسها - الثانية من اليسار (سنة ١٩٣٨ في مدينة ميدان بشمال شرق سومطرة)

(١) من كتاب التقرير السنوي لرجال الحكم عن أحوال دول العالم الإحصائية التاريخية لمستر م. إيستين

طبع سنة ١٩٤٢ المذكور في أول الجزء الثاني من هذه الرسالة .

ثم انقسم أعضاء هذه الأحزاب السياسية ، وبالأخص أعضاء حزب « شركت إسلام » وحزب « بودى أوتومو » إلى قسمين : أحدهما حزب القمصان الخضراء Kaum Hijau وهو يتمسك بالبدء المعتدل ، وبقبول مبدأ التعاون مع الحكومة في سبيل الوصول إلى الاستقلال الذي يأتي تدريجياً ، واستمر أعضاء هذا القسم مع حزب الأمراء ، بطالبون الحكومة - أثناء الحرب العالمية الأولى - بإعطاء اندونيسيا برلماناً ، ليشارك الشعب الإندونيسي في حكم البلاد . واضطرت الحكومة - بسبب موقفها المهدد خلال تلك الحرب - إلى قبول مطالبهم ، ووعدتهم بتحقيق ذلك بعد انتهاء الحرب . ولكنها بعد أن تحسن موقفها من جديد بعد تلك الحرب ، تناسلت ذلك الوعد الذي قطعه على نفسها ، فما أعطت لاندونيسيا إلا مجلساً يسمى مجلس الرعية Volksraad وكان أعضاؤه ستين نائباً ، ثلاثون منهم اندونيسيون ، وخمسة وعشرون هولنديون ، وخمسة نواب من الأجانب المقيمين في اندونيسيا . والحكومة هي التي تعين له رئيساً هولندياً مع اثنين وعشرين من أعضائه الآخرين ، والباقيون هم الذين ينتخبهم الشعب عن طريق الانتخاب الغير مباشر ، وكان هذا المجلس لا يشبه البرلمان في شيء ، ولا يمثل الشعب مطلقاً ، وكانت الحكومة غير مسؤولة أمامه .

وقسم آخر من أعضاء الأحزاب السياسية السابق ذكرها ، جماعة انفصلوا منها ، وكانوا معروفين باسم « حزب القمصان الخراء » وهم لا يؤمنون بإمكان الوصول إلى أهدافهم السياسية وإلى تحقيق أمانهم الوطنية ، عن طريق التعاون مع الحكومة . في حين كانت الموجة الفكرية الثورية ، التي انفجرت في روسيا سنة ١٩١٧ قد وصلت إلى اندونيسيا . فأسسوا حزباً جديداً اسمه « شركت رعيت » أي حزب الأمة ، ثم اتخذوا له فيما بعد اسماً آخر وهو « الحزب الشيوعي » المرموز له بحروف ف . ك . ا . أي الحزب الشيوعي الإندونيسي ، وقد انتشر هذا الحزب سريعاً .

وكان حزب « شركت اسلام » - بعد أن مضت خمس سنوات يتعاون فيها مع الحكومة ، بدخوله في مجلس الرعية ، وفي المجالس النيابية الأخرى - قد قرر في مؤتمره المنعقد في سنة ١٩٢٣ مقاطعة الحكومة بخروج نوابه من هذه المجالس النيابية . وكانت حالة الإندونيسيين الاقتصادية من العوامل الرئيسية التي دفعتهم إلى ذلك ، وإلى اعتناق الحزب الشيوعي الإندونيسي ، وإلى الاستغلال تحت لوائه ، خصوصاً العمال في الموانئ والمزارع الكبيرة ،

المهددين بخطر البطالة ، وبالأجور المنخفضة ، وبالأعمال المرهقة . وبذلك سرعان ما قوى نشاطه واشتعلت حركته ، حتى قامت ثورته في سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٧ في غرب جاوة وفي سومطرة الغربية .

فلولا تعاون الحكومة مع الشركات الأجنبية المختلفة لنجحت تلك الثورة ، ولكان تاريخ اندونيسيا من يومها يأخذ وجها آخر . ولكن الحكومة بتعاونها مع تلك الشركات ، استطاعت قمع الثورة ، ثم قامت بالقبض على جميع الإندونيسيين المشتركين في تلك الثورة ، حتى المشبوهين منهم . وقد بلغ عدد الذين قبضت عليهم الحكومة ٤٠٠٠٠ شخص ، وبلغ عدد الذين نفهم الحكومة إلى غينة الجديدة - المشهورة في اندونيسيا عندئذ باسم « الأرض الحمراء ، Tanah Merah وهي مغطاة بالمستنقعات الموبوءة بالأمراض الفتاكة - ٤٠٠٠ شخص من الرعماء والعلماء والطلبة .

إن هذه الاعتقالات والسجن والنفي ، من الناحية الاقتصادية ، قد أدت إلى الفوضى في حياة الشعب الاقتصادية ، إذ أن هؤلاء الرجال عمود فقرى في حياة عائلاتهم ، بل في حياة الشعب عامة ، لأنهم من الرجال الممتازين والمتعلمين من أصحاب الكفاءة والمقدرة . ولكن الحكومة تنظر إلى المسألة من خلال نظراتها السوداء ، فتراهم ثأرين على سياستها ونظامها ، وفي نفس الوقت كانت الحكومة الهولندية ترمى من نفهم جماعات كثيرة إلى تلك الجزيرة النائية ، إصلاح أراضيها واستغلالها ، علاوة عن تخفيف كثافة السكان في جزيرة جاوة . فنفهم منها جماعات ، يحجزين بالآلات الزراعية ، وبالحبوب وغيرها ، كأن نفهم إليها بدون رجعة وإلى الأبد . ومنذ ذلك الوقت حرمت الحكومة الشعب الإندونيسي ، من حرية الكلام والصحافة والاجتماع ، ومن حق تكوين الهيئات الشعبية .

وبعد انتهاء تلك الثورة ساد البلاد الهدوء ، وتمتعّت الحكومة بالاستقرار السياسي ، فاستمرت في سياستها الاقتصادية ، كما استمرت الشركات الأجنبية في تنفيذ مشاريعها الزراعية والتجارية والاستخراجية باطمئنان وراحة ، وكانت الحكومة مع عدد من الشركات الهولندية ، قد بدأت منذ منتصف القرن التاسع عشر ، بإعداد البواخر لنقل الحجاج من اندونيسيا إلى الحجاز . ففي سنة ١٨٥٩ بلغ عدد الحجاج ، الذين نقلتهم تلك البواخر الهولندية ألفي حاج . وبعد ذلك بأربع وعشرين سنة - أي في الوقت الذي كان فيه الدكتور سنوك هورخرونيه المستشرق الهولندي موجوداً في الحجاز - بلغ عدد الحجاج الإندونيسيين سبعة آلاف شخص في كل سنة ، واستمر هذا العدد في الازدياد ، حتى بلغ سنة ١٩٣٨ اثنين وخمسين ألف حاج . وللحكومة الهولندية فوائد مزدوجة في نقل هؤلاء الحجاج ، منها : أولاً - فوائد مادية من

الثروة الطائلة ، التي حصلت عليها عن طريق فرض مختلف الرسوم على هؤلاء الحجاج ، وعن ثمن تذكار البواخر في سفرهم . وثانيا - تتظاهر للأهالي المتمسكين بدينهم ، بأنها تساعد في أداء فريضتهم الدينية ، وبذلك حصلت الحكومة على ولاء هؤلاء المسلمين لها . وثالثا - تتظاهر للدول الأخرى ، وبالأخص للعالم الاسلامي ، بأنها تهتم كثيراً بأمر رعاياها المسلمين .

وأهم من ذلك أن الحكومة الهولندية على علم دائماً ، بما قد يتسرب إلى نفوس المسلمين الإندونيسيين . من فكرة الاستقلال والجهاد ، بسبب احتكاك هؤلاء الحجاج الإندونيسيين ، في اجتماعاتهم بكافة مسلمي العالم ، الذين يحضرون إلى ذلك المؤتمر الإسلامي السنوي ، في تلك الأرض المقدسة . تلك الفكرة التي إذا ما تسربت إلى قلوبهم كان لها أثرها وخطورتها على موقف هولندا في اندونيسيا . وقد أدى مشات الآلاف من الإندونيسيين فريضة الحج ، ولكنهم لم ينالوا ولم يدركوا حكمة الحج الحقيقية . إذ أن الحكومة كانت تراقبهم كل سنة وتمنعهم بكافة الطرق ، من الاتصال بزعماء المسلمين في تلك الأرض المقدسة . وكانت حالة الحجاج الإندونيسيين المادية في كل سنة سيئة لا تتناسب مع وفرة خيرات بلادهم ، ولا تتفق مع نزوة بلادهم العظيمة ، وما ذلك إلا لسوء حالتهم الاقتصادية .

٢ - سياسة « الباب المفتوح »

كانت اندونيسيا بعد انتهاء الحرب الكبرى الأولى من الناحية الاقتصادية ، قد دخلت في حالة جديدة . أسوأ من حالتها السابقة . وذلك لأن الحرب العالمية الأولى ، لم تغير شيئاً يذكر من أوضاع العالم السياسية ، وبالأخص فيما يختص بالشرق ، إلا أن تلك الحرب قد أسفرت عن تغيير كبير في حالة العالم الاقتصادية ، وبالأخص بالنسبة لهولندا ، إذ أنها إذا كانت قبل تلك الحرب تحكم وتسيطر ، كانت تمتلك وتستثمر ، كانت تتجر وتحنكر ، لكنها بعد انتهاء الحرب - وبعد انتشار مبدأ حرية التجارة بأوضح مظاهره من ناحية ، وبعد قيام الثورة الشيوعية في روسيا ، وتسرب فكرتها الثورية إلى اندونيسيا من ناحية أخرى ، وبعد اشتداد الحركة الوطنية فيها من ناحية ثالثة - قد تخلت تدريجياً عن التجارة والاستثمار والاستقلال لأصحاب رؤوس الأموال ، من كل دولة من دول أوروبا وأمريكا واليابان واحتفظت لنفسها بمهمة الحكم والسيادة والسيطرة السياسية فيها . وذلك لكي تتمكن الحكومة من تركيز جهودها وقواها في مواجهة الحركة الوطنية من ناحية ، ومن ناحية أخرى لكي تتجنب الاحتكاك مع سياسة الدول الأخرى إزاءها ، التي أرادت كل منها أن تشاركها في الحصول على محاصيل هذه البلاد ، والانتفاع بها عن طريق مشاركتها في السيادة عليها .

هذه هي السياسة المعروفة بسياسة « الباب المفتوح » The Open Door Policy أى أن هولندا قد فتحت باب اندونيسيا على مصراعيه لجميع أصحاب الرأسمال من جميع دول العالم ، ماعدا روسيا التي انقطعت علاقاتها مع معظم الدول منذ تولى الحزب الشيوعى الحكم فيها . وكان فى دستور حكومة جزر الهند الشرقية الهولندية Staatrecht de Nederland Oost Indie أن لليابانيين فى اندونيسيا امتيازات مثل ما للأوروبيين ، وكانت تعاملهم معاملتها لرعايا دول أوربا ، خوفاً من بطشهم وضغطهم عليها . وكانت التجارة بين اندونيسيا واليابان قد ازدادت منذ السنوات الأولى من هذا القرن ، وبالأخص بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى . وذلك بسبب تقدم اليابان الصناعى وازدياد سكانها المطرد من ناحية ، وبسبب ازدياد النشاط التجارى فى المحيط الهادى من ناحية أخرى . وقد ازدادت صادرات اليابان إلى اندونيسيا بمقدار ١٤٪ من مجموع صادراتها ، فى حين بقيت صادرات اندونيسيا إلى اليابان كما كانت قبل الحرب . فأصبح موقف اليابان كموقف رجل ، يأخذ أكثر مما يعطى ، بالنسبة لقيمة البضائع النقدية ، وهذا أدى إلى أن أصبح الميزان التجارى بين اندونيسيا واليابان ، فى صالح هذه الأخيرة .

وقد كان الشعب الهولندى والحكومة الهولندية ، يفرحان باستطاعة الحكومة الهولندية الاحتفاظ بتنفيذ سياسة « الباب المفتوح » زهاء ستين سنة . هذا « الباب » الذى لم يكن مفتوحاً لدخول مصنوعات مختلف الدول فى اندونيسيا ، وإدخال رؤوس أموالها إليها واستثمارها فيها لحسب ، بل كان مفتوحاً أيضاً لهجرة رعايا تلك الدول المختلفة إلى اندونيسيا ، فى حين كانت بعض الدول الأخرى ، قد أحاطت مصالحها الصناعية والتجارية بالحماية الجبرية ، وكذلك بتحديد الهجرة إليها ، كما هى الحالة فى هجرة الجنس الأصفر إلى أمريكا وأستراليا . ولكن بعد وقوع الأزمة الاقتصادية ، اتضح أن هذا « الباب المفتوح » لا يبقى إلا لصالح اليابان فقط ، حتى قيل إن باب اندونيسيا المفتوح ، هو باب اليابان الخارجى . إذ أن اليابان بعد ثورتها الصناعية التى بدأت سنة ١٨٦٨ ، قد أصبحت أقوى دول العالم فى الشرق الأقصى ، فى استطاعتها التغلب على الدول الأخرى فى المنافسة التجارية ، نظراً لكثرة الأيدى العاملة الرخيصة فيها ، وقلة تكاليف إنتاجها مع وفرة ، ولتقدم اليابان الصناعى والعلمى ، الذى يقال عنه ، إن اليابان تقلد وتبتكر . وكذلك لقرب اندونيسيا إليها ، بالنسبة إلى الدول الأخرى الصناعية . كل هذا يزيد خوف هولندا والأوروبيين من اليابان ، حتى اضطروا إلى اتخاذ شتى الطرق لإزاء منافسة اليابان إياهم ، مثل توحيد بعض شركاتهم فى اندونيسيا على شكل نقابات الإنتاج ، لتقويتها ولاحتكار المحاصيل . واستمرت هذه المنافسة العنيفة ، ودامت

هذه الحالة الاقتصادية في اندونيسيا ، إلى أن قامت الحرب العظمى الثانية في الشرق ، وجاءت اليابان - لاصنوعاتها فقط ، بل بكافة معداتها الحربية المتفوقة - تحتل تلك الجزائر احتلالاً عسكرياً واقتصادياً . فدخلت اندونيسيا في عهد آخر جديد ، وإن لم يكن جديداً من الناحية الاقتصادية والاستغلال الأجنبي لها .

٣ - أثر الاستقرار السياسي الهولندي في حياة اندونيسيا الاقتصادية

وبفضل هذه السياسة المقترنة بالسياسة الاقتصادية الحرة ، حصلت هولندا على الاستقرار السياسي في أوربا وفي اندونيسيا . فاستطاعت الاحتفاظ بمستعمراتها التي كادت أن تفلت منها إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية . وفي بحر هذا الاستقرار السياسي ، نجحت الحكومة وجميع الشركات الأجنبية في اندونيسيا نجاحاً - لم يسبق له مثيل - في تنفيذ مشاريعها المختلفة ، من التجارة والزراعة والمناجم وغيرها ، وبالأخص بعد إخماد الثورة الإندونيسية سنة ١٩٢٧م . وكذلك بعد نزوح هؤلاء المهاجرين الجدد المجهزين بالمال والعلم والعدة والعتاد . وبذلك كله أصبحت اندونيسيا سوقاً عالمياً رائجة تدفقت إليها مصنوعات دول العالم ، كما صدرت منها المواد الأولية إلى الدول الصناعية المختلفة . ولولا الأزمة المالية الاقتصادية الخطيرة ، التي اكتسحت العالم في سنة ١٩٣٠ لتحققت للإندونيسيين الرفاهية والرخاء ، بناء على تلك الحركة النشيطة في الاستيراد والتصدير ، ولكن تلك الأزمة الاقتصادية - بما تحتويه من الكساد ووفرة الانتاج ثم التضخم النقدي وهبوط الأسعار وانتشار البطالة - قد أصابت جميع مرافق الحياة الاقتصادية ، وأصابت الزراعة قبل أن تصيب التجارة والصناعة^(١) ، لأن المحاصيل الزراعية الرئيسية تنتج غالباً على نطاق واسع لغرض تصديرها . فلما وقف مستهلكوها في أمريكا عن شرائها ، تعذر على الإندونيسيين شراء المصنوعات الواردة من الخارج . فأصابت تلك الأزمة الاقتصادية أو الفوضى الاقتصادية اندونيسيا أولاً بصفتها بلداً زراعية ، قبل أن تصيب غيرها من الدول الصناعية والتجارية . فالإندونيسيون قد تحملوا عبئاً أكبر وخسارة أعظم ، بسبب تلك الأزمة الاقتصادية العالمية ، إذ كانت أسعار محصولاتهم الزراعية ، لا تنخفض انخفاضاً أكثر من انخفاض أسعار المصنوعات الواردة من الخارج فحسب ، بل إنها كانت تنخفض أولاً ، قبل أن تنخفض أسعار محصولات مزارع الشركات الأجنبية فيها ، لأن هذه الشركات استطاعت تصدير محاصيلها الزراعية ، بفضل كبر رأسمالها وكفاءتها ،

(1) Problèmes et Politiques des Matières premières, Société des Nations, Genève 1946.

ولوجود عملاتها في الخارج . أما محاصيل الأهالي فقد تجمعت وتراكمت ، فهبطت أسعارها هبوطاً فاحشاً ، بل كانوا لا يستطيعون بيعها وتصديرها . وبالإضافة إلى ذلك كان الأجانب من الأوروبيين والآسيويين ، ينافسون الأهالي في وظائف الحكومة والشركات ، حتى في أعمال المناجم والمزارع والمصانع . وكانت نتيجة ذلك كله قلة دخل الأهالي ، وبالتالي هبوط قوتهم الشرائية إلى دون الحد الأدنى ، مما أدى إلى هبوط مستوى معيشتهم ، وما يتلوه من نتائج هذه الأزمة الاقتصادية ، كانتشار البطالة في المدن والقرى ، وتعطل مشاريعهم العمرانية والثقافية والاجتماعية .

وفي حين كان انحطاط مستوى معيشة الأهالي - وما يتلوه من قبولهم لأدنى معدل لأجورهم - نكبة على الشعب ، إذ كان ذلك في مصلحة الحكومة والشركات الأجنبية معا ، وبالأخص الشركات الزراعية ، لأن الزراعة بلا شك تتطلب أعمالاً كثيرة وجهوداً جبارة ، فتحتاج إلى الأيدي العاملة الكثيرة الرخيصة الأجور . لذلك جذبت الحكومة والشركات انحطاط مستوى معيشة الأهالي ، بل قد لجأت الحكومة إلى تخفيضه بكافة الطرق إلى ما هو أدنى من ذلك . وكانت العملة الهولندية المتداولة في اندونيسيا ، قد ساعدت الحكومة والشركات ، على تخفيض مستوى معيشة الأهالي ، إذ أنها عبارة عن « روية » قيمتها التداولية لا تزيد عن عُشر أو ثمن الجنيه الانجليزي أو المصري . وكانت الأجور والأسعار فيها ، تقوّم وتعَدُّ بهذه العملة القليلة القيمة . فهاية صغار الموظفين مثلاً ٨ أو ١٠ أو ١٥ روية ، بينما هي في البلاد الأخرى ٨ أو ١٠ أو ١٥ جنيه . فسيان في العدد ، وفرق كبير في القيمة والواقع . وبما يزيد الطين بلة ، في حالة الإندونيسيين الاقتصاديين ، أن بعض الشركات الأجنبية الضخمة لجأت كثيراً إلى طرق المنافسة الجهنمية ، التي أيدتها في ذلك بعض حكوماتها والحكومة الهولندية أيضاً ، مثل تحديد أسعار المحاصيل الزراعية ، عن طريق اتحاد الشركات المشترية ، ومثل تحديد إنتاج بعض المحاصيل الزراعية ، لكي تبقى أسعارها في الخارج مرتفعة ، وكان ذلك إما عن طريق نقابات الإنتاج ، Cartels وإما عن طريق تطبيق ما يشبه مشروع ستيفنسون Stevenson Scheme الذي طبقه الانجليز في سنة ١٩٢٢ لتحديد محصول المطاط في شبه جزيرة الملايو ، إذ قامت الحكومة الهولندية في سنة ١٩٣٣ بتطبيق نظام زراعة المطاط ومفساده أن الحكومة تجبر شركات المطاط الزراعية على تحديد محصولاتها ، وتسمح للأهالي بإنتاج المطاط بأكثر كمية ممكنة ، ثم تفرض عليهم ضريبة كبيرة ، بلغت أحياناً أكثر من ثمن المطاط ، وذلك لكي يبقى سعر المطاط مرتفعاً ، إذ كانت أسعار المطاط قد هبطت كثيراً ، وبالأخص منذ سنة ١٩٢٧ وذلك لكثرة زراعته في اندونيسيا وفي البلدان الأخرى ، مثل البرازيل ومستعمرات

بريطانيا في الملايا وسيلان وشمال بورنيو وفي غيرها ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى بسبب الأزمة الاقتصادية ، التي أدت إلى تعطل كثير من المصانع في العالم . وهاك جدول أسعار المطاط على أساس سعره في سنة ١٩١٣ .

٣٠ ١٩٣٠	٨٠ ١٩٢٦	١٠٠ ١٩١٣
١٠ ١٩٣١	٦٤ ١٩٢٧	٩٣ ١٩١٥
٦ ١٩٣٢	٣٨ ١٩٢٨	٦٨ ١٩٢٠
٧ ١٩٣٣	٣٥ ١٩٢٩	١١٢ ١٩٢٥

وهناك ناحية أخرى من حياة اندونيسيا الاقتصادية ، التي أصابها تلك الأزمة العالمية هي صناعة السكر . وكانت الشركات الأوروبية هي التي قامت بزراعة قصب السكر في اندونيسيا وبالأخص في جاوة . وزراعته تشغل مساحات واسعة من الأراضي ، التي كانت تستخدم لزراعة الأرز ، فالشركات تستأجر هذه الأراضي من الأهالي . وصناعة السكر في جاوة قد اتسعت وتقدمت منذ سنة ١٨٧٠ . وفي خلال الحرب العظمى الأولى ، كانت صناعة سكر البنجر Sugar Beet في أوروبا قد تعطلت بسبب تحويل مزارعه إلى ميادين القتال ، وانصراف الرجال وعملها إلى الأعمال الحربية . هذه الحالة أدت إلى اتساع زراعة قصب السكر في اندونيسيا . وبعد انتهاء تلك الحرب ، عادت صناعة سكر البنجر في أوروبا ، كما كانت عليها قبل الحرب ، بل قد تحسنت وتقدمت كثيراً . ومع ذلك فلم يكن سكر البنجر في أوروبا ليؤثر وحده على صادرات السكر من اندونيسيا ، بل كانت هناك عوامل أخرى تؤثر عليها ، منها التجار معظم الدول إلى رفع الرسوم الجمركية على وارداتها ، ومنها سكر اندونيسيا . وبعد تقدم زراعة قصب السكر في جزيرة كوبا ، وأمريكا ، حينئذ أصبحت صناعة السكر في اندونيسيا مهددة بالخطر والكساد . وكان مستر تشادبورن Chadbourne المصرفي الأمريكي an American Banker الذي كانت له مصلحة شخصية في صناعة السكر في كوبا ، قد تقدم في سنة ١٩٣٠ بمشروع تعاون الدول في تحديد صادرات السكر^(١) . وقبلت معظم الدول هذا المشروع ومنها هولندا ، فاضطرت الحكومة الهولندية في اندونيسيا إلى اتخاذ بعض الإجراءات اللازمة ، لتحديد صادرات السكر من جاوة طبقاً لذلك الاتفاق مما أدى أيضاً إلى زيادة سوء حالة اندونيسيا الاقتصادية .

(1) G. R. C. Hart : Towards Economic Democracy in the Netherlands Indies, by the Institute of Pacific Relations. U. S. A. 1948.

٤ — سياسة التوجيه الاقتصادي

فإزاء هذه الحالة الاقتصادية السيئة ، التي تمخضت عن تلك الأزمة الاقتصادية العالمية من ناحية ، وعن أعمال الشركات والحكومة من ناحية أخرى ، طالب بعض النواب الإندونيسيين في مجلس الرعية Volksraad الحكومة بالعمل على إنهاض الصناعة في اندونيسيا ، وبالأخص في جزيرة جاوة المزدهمة بالسكان . وذلك لكي يقل تعلق حياة اندونيسيا بصادراتها الزراعية والتعدينية ، التي أصبحت تحت سيطرة معظم الشركات الأجنبية الكبيرة .

وبدأت الحكومة تنتبه إلى أن قلة الكفاءة والمقدرة الإدارية في الدوائر الاقتصادية للشعب ، وسوء تدخل الحكومة فيها ، قد أدت إلى أسوأ النتائج في حياة الشعب الاقتصادية ، إذ اشتد فقر الأهالي ، وهو - بلا شك - بمثابة تربة خصبة لانتشار الشيوعية واشتداد حركتها ، فرغبة من الحكومة في الاحتفاظ بمركزها ، اتخذت سياسة اقتصادية جديدة ، مفادها إدخال الكفاءة الإدارية والمقدرة المالية في المشروعات الفردية ، واستعانت الحكومة في ذلك بأصحاب التجارب والمعلومات الكافية في التجارة والزراعة والملاحة والصناعة ، وكذلك بالرجال العارفين بطرق حياة الشعب الاقتصادية في القرى والأرياف . وكانت الحكومة توجه هذه الجهود الاقتصادية إلى تحقيق أربعة أهداف ، وهي : أولاً - الدفاع عن حياة اندونيسيا الاقتصادية ضد تلك الأزمة الاقتصادية العالمية ، التي تغلغت واكتسحت ميادين حياة الشعب الاقتصادية . وثانياً - تدعيم أساس ثابت أكثر استقراراً لتحقيق رفاهية الشعب العامة بجانب أساسها الأول ، وهو تصدير محاصيل البلاد الزراعية والمعدنية . وثالثاً - إفساح المجال لنمو المشروعات الأهلية والغربية في حياة هذه البلاد الاقتصادية . ورابعاً - إيجاد العلاقات الاجتماعية المتينة في المجتمع ، بحيث يؤدي إلى توزيع الدخل الأهلي توزيعاً عادلاً بين أفراد المجتمع .

وبالاختصار كانت الحكومة قد بدأت في تنفيذ سياسة التوجيه الاقتصادي ، وذلك بجانب استمرارها في امتلاك عدة منشآت زراعية وتعدينية ، وفي إدارتها والإشراف عليها ، مثل مزارع المطاط والشاي والتربسول ومزارع الكينا والنباتات الطبية ، ومناجم القصدير والبتروول والفحم وغيرها . وساهمت أيضاً في شركات البترول ، كما أن الحكومة تشرف أيضاً على المنشآت العامة لإشرافاً مباشراً أو غير مباشر ، مثل السكك الحديدية والموانئ والكهرباء ومصالح المياه والرى والتلغرافات والتليفونات ومحطات الإذاعة وغيرها .

وفي سنة ١٩٣٤ بدأت الصناعة في اندونيسيا تنهض وتتقدم ، وذلك بفضل عوامل عدة ،

أهمها سرعة تقدم الإندونيسيين ومهارتهم في الصناعة ، وبالأخص في صناعة الغزل والنسيج ، وما اتخذته الحكومة من بعض الاحتياطات لحماية المصنوعات الداخلية ، وكثرة الأيدي العاملة فيها ، وبالأخص في جزيرة جاوة نظراً لازدهارها . حتى اعتقد البعض أنها يجب أن تعتمد في حياتها الاقتصادية على الصناعة أيضاً ، بدلا من اعتمادها على الزراعة فقط .

٥ — التعليم الفني في اندونيسيا واستعمار الاندونيسيين الفطري للصناعة والتجارة

لم يكتف المستعمرون أن يغزوا اندونيسيا سياسيا لحسب ، بل كان يحثهم أولا وأخيراً ليستغلوها استغلالا اقتصادياً . ولقد حاولوا - والأجانب معهم - في أن تبقى اندونيسيا بلاداً زراعية بحتة ، وفي أن تكون مجرد أسواق خارجية واسعة للمنتجات بلادهم الصناعية ، فكانوا يسمعون دائماً بشى الوسائل . في أن تنحصر جهود الإندونيسيين في الاشتغال بالزراعة ، وفي استخراج تلك المعادن الكامنة في باطن أراضي بلادهم ، ويخشى المستعمرون والأجانب أن تنصرف جهود الإندونيسيين إلى الصناعة والتجارة فيزاحمهم . فيهما وزيادة على ذلك فإن التاريخ قد أثبت أن اشتغال الناس بالصناعة والتجارة ينير أذهانهم ، ويكشف عن حقوقهم الاجتماعية والسياسية المهضومة .

ولإننا لنلئس ذلك في عدم اهتمام الحكومة الهولندية بالتعليم الفني الصناعي والتجاري اهتماماً يستحق الذكر . فهي لم تنشئ في اندونيسيا أية مدرسة صناعية أو تجارية ، اللهم إلا عدة مدارس صناعية أولية ، يسمونها Ambach Schools لصناعة الحديد والخشب ، وعدة مدارس من نوع مدرسة التجارة المتوسطة التي يسمونها Middle bare Handel Schools مدة الدراسة فيها سنتان .

ولم يكن عرض الحكومة من إنشاء هذه المدارس القليلة ، تثقيف الإندونيسيين بالتعليم التجاري ، ولكن غرضها تخريج الطلبة الذين سيشغلون الوظائف الكتابية المختلفة في الحكومة ، وفي الشركات الأجنبية الصناعية والتجارية والاستخراجية .

ومع كل هذا ، فاستعداد الإندونيسيين الفطري للصناعة والتجارة ، الذي ورثوه عن آبائهم وأجدادهم ، يابى إلا أن يظهر ويثمر . فنرى الكثير منهم يشتغلون بالتجارة ، لاعتن طريق التعلم في المدرسة ، وإنما عن طريق اكتساب الخبرة والممارسة ، حتى استطاع بعضهم فتح محلات تجارية كبيرة في كل مدينة من مدن اندونيسيا ، يتنافسون بها التجار الأجانب . وكذلك في ميدان الصناعة ، حيث تجد كثيراً منهم يعملون ويمارسون مختلف الصناعات عن

طريق التدريب والتدريب Apprenticeship وهم يدخلون في كل حرفة من الحرف بعزيمة وطيدة ، وبرغبة أكيدة فيها ، حتى أصبح المثل السائد عندهم ، قولهم بالشعر الإندونيسى الذى يسمونه « بنتون » (١)

ومعناه :

كنا نصطاد في فضاء واسع ،
فأدر كنا غزالا مخطط الأرجل .
إننا نتعلم غير الكامل ،
كزهرة تذبل قبل أن تتفتح .
Berburu kepadang datar,
Mendapat rusa belang kaki.
Berguru kepalang ajar,
Bagai bunga kembang ta'jadi.

وبذلك دخل كثير من الإندونيسيين في التجارة الداخلية والخارجية ، واشتغلوا في الصناعات المختلفة ، منذ أن ساءت حياتهم الاقتصادية ، التى كانت تعتمد كل الاعتماد على الزراعة وإنتاج المواد الأولية لتصديرها .

٦ — حياة العمال فى المزارع والمصانع

إن حياة البلاد الاقتصادية ، تؤثر على حالة سكانها الاجتماعية والثقافية ، وعلى أنواع تسليتهم وألعابهم الرياضية ، وفى الكيفية التى بها يقضون أوقات فراغهم ، وغيرها من نواحي الحياة . فلا بد لمن أراد أن يوجه حياتهم الاقتصادية ، أن يلمّ بكل هذا إلما بما يفسح له المجال لهم على القيام بالمشروعات المختلفة ، وإلى توجيههم إلى ما يؤدى به إلى الرقى والحضارة . وعلى هذا يحسن بنا فى هذه الرسالة أن نتحدث قليلا عن حياة عمال المزارع والمصانع فى اندونيسيا .

١ — عمال المزارع التى يمتلكها الأفراد :

إن معظم المزارع فى اندونيسيا يمتلكها الأفراد ، وهم يشتغلون فيها بمفردهم وأحيانا بمساعدة أقاربهم . والفلاح الإندونيسى ، فلاح نشيط قوى يبدأ عمله فى الصباح الباكر بعد تناول الفطور الخفيف ، ويساعده على نشاطه اعتدال الجو ، كما أن عذوبة الطقس تبعث فى نفسه السرور والمرح . وإذا ما أزفت الساعة العاشرة تأتى الأمهات إلى المزرعة ، يحملن القهوة والشاي ، مع الحلويات التى يصنعنها بأيديهن . وفى الساعة الواحدة تأتى الأمهات ثانية بالغذاء . ويخرج الفلاح من المزرعة فيغتسل ، لأن الاغتسال مرة أو مرتين يوميا . أصبح

(١) هذا « بنتون » ، يختلف عن الشعر العادى فى تركيبه ومرازيه . ولهذا النوع من الشعر الإندونيسى بحث عميق فى أدب اللغة الإندونيسية .

من عاداته ، ويؤدي صلاة الظهر ، ثم يتناول وجبة الغذاء تحت شجرة وارفة الظلال بشبهة كبيرة . ويستنشق نسيم الحقول العليل . ثم يستأنف عمله حتى الرابعة أو الخامسة ، فيعود إلى البيت لإتمام صناعته المنزلية كإعداد السجائر أو لفائف التبغ ، وما إلى ذلك . إذا كان كهلاً ، أما الشبان فيذهبون إلى ملاعب لكرة القدم العادية أو كرة القدم الأهلية Sepak Raga أو إلى الملاعب الرياضية الأخرى الكثيرة الأنواع ، كصيد السمك أو الطيور ، والمصارعة البلدية التي يسمونها (Silat) Mencha' والتي نسبها بعض الكتاب خطأ إلى اليابان فيسمونها « المصارعة اليابانية » . وتكاد توجد في كل قرية من قرى اندونيسيا ، وفي كل حي من الأحياء الشعبية في المدن ، جمعية واحدة على الأقل ، وهي في الغالب فرع للجمعية المحمدية .

إن هؤلاء الشبان يقضون ساعة أو بعض الساعات ، في تلك الجمعية بين القراءة والتحدث إلى إخوانهم ، أو لسماع الوعظ الديني ، ثم يعودون إلى منازلهم بعد أداء صلاة العشاء .

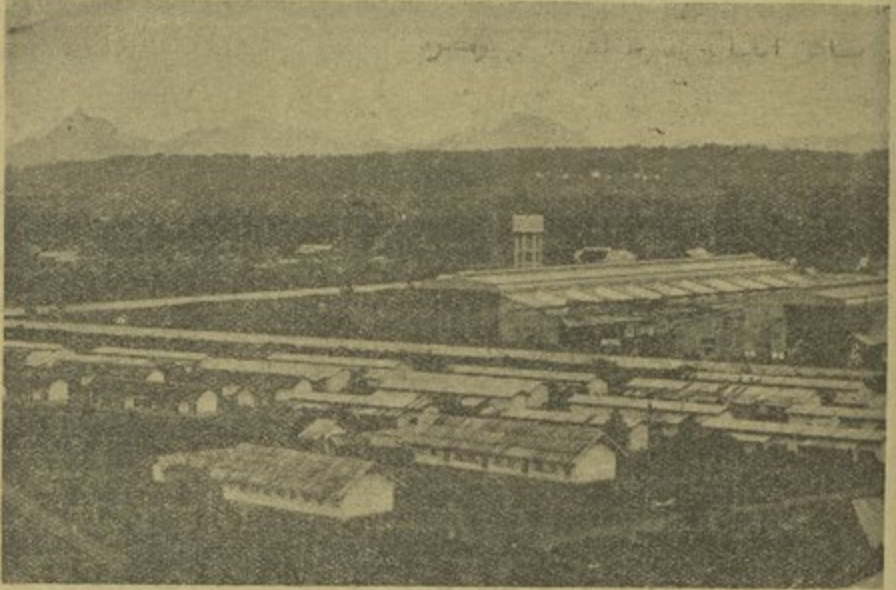
ويجتمع هؤلاء الفلاحون مرة أو مرتين في الأسبوع في الجامع أو في دار الجمعية - ومعهم نساؤهم - يستمعون إلى الوعظ الديني . والله الحمد أن وقاهم شر الجلوس في المقاهي . لأنه لا يوجد في اندونيسيا ما يمكن أن نطلق عليه اسم « المقاهي » بمعناه المعروف في مصر . وقد قال بعض الكتاب المصلحين الاجتماعيين ، إن المقاهي مضيعة للأوقات ، وهدامة ومقلقة للحياة العائلية .

ب — عمال المزارع التي تمتلكها الشركات :

أما العمال في المزارع التي تمتلكها الشركات ، فيتحملون أعمالاً شاقة مرهقة ، وهم ليسوا سكان القرية أو البلاد الموجودة فيها تلك المزارع ، ولكنهم عمال مأجورون ، يأتون من قرى أخرى - أو جزيرة أخرى - سعيًا وراء الرزق ، ومعظمهم يأتون من جزيرة جاوة ، حيث كثافة السكان فيها عظيمة جداً . وكانوا يهاجرون في الغالب مع عائلاتهم ، ويسكنون المساكن التي أعدت لهم في داخل المزرعة نفسها ، ويسمونها Kuli contract أي العمال المقيدون بعقد ، وذلك لأن وكلاء الشركة يتقدمونهم مبلغاً معيناً من النقود قبل سفرهم من قريتهم ، بشرط أن يبقوا مشغولين في تلك المزرعة عدة سنوات معينة حسب الاتفاق .

والخطر في حياتهم العائلية ، يأتي من انزعاجهم عن الحياة الاجتماعية والدينية والعلمية . وبما تأملت له النفس أن نرى أطفالهم يشتغلون في سن مبكرة ، لأنهم مضطرون أن يساعدوا آبائهم في سد نفقات حياتهم اليومية . ولم يكن يعد هؤلاء العمال - قبل العشرة سنوات الأخيرة - أي قوة ، يستطيعون بها أن يقاوموا أو يخففوا قسوة رؤسائهم في معاملتهم ، ولم يكن لهم اتحاد أو

نقابة تؤيدهم في المطالبة برفع الأجور مثلاً ، أو بتقليل أوقات العمل ، وبذلك أصبحت حالتهم المالية والصحية والاجتماعية سيئة جداً .



منظر بعض مساكن العمال في مزرعة الشاي بسومطرة

فلا غرابة - والحالة هذه - أن كثيراً من الإندونيسيين المتعلمين الذين يشتغلون في تلك المزارع - كوظفين أو أطباء - يشعرون بقسوة تلك الحياة ومرارتها على هؤلاء العمال البائسين . ولقد بعث هذا الشعور في نفوس هؤلاء الموظفين روحاً وطنية ، تخاضوا غمار الحركة الوطنية رغم أنهم تربوا تربية غريبة استعمارية ، وأنخص بالذكر منهم ، المرحوم الدكتور رادن سوتومو ، أحد الزعماء الإندونيسيين الذين بذلوا جهودهم ، في تحسين حالة العمال المعنوية والمادية .

ح - عمال المصانع

وعلى العموم أن مستوى معيشة العمال في اندونيسيا مرتفع إلى حد ما ، فهم يسكنون بيوتاً لا بأس بها ، من ناحية النظافة ومن الناحية الصحية . ولكل عامل زراعياً كان أو صناعياً ثلاث أغيرة (من الملابس) على الأقل ، أحدها للعمل ، والثاني عند الخروج إلى الصلاة والحفلات ، والثالثة للنوم . وذلك لسببين : أولهما لطبيعة الحياة في الجو الحار الممطر ، وثانيهما لأن المذهب الديني الذي ينتشر عندهم ، هو المذهب الشافعي . وفي هذا المذهب أن روث الأنعام

كثيره وقليله فهو نجس ، فهم يشكون في طهارة لباسهم بمجرد تلوثه بالطين ، ويضطرون إلى استبداله بما هو أنظف منه ، حيناً يذهبون إلى الصلاة ، أحياناً يدخلون الجوامع .

وبينا نجد مستوى معيشة العمال The standard of living مرتفعاً إلى حد ما ، نرى أن نفقات معيشتهم The cost of living منخفضة جداً ، ومعنى ارتفاع مستوى المعيشة مع انخفاض نفقاتها ، هو هبوط مستوى الأسعار لتوافر السلع والحاجيات . وبعبارة أخرى أن أجور العمال النقدية Money wages كانت منخفضة جداً^(١) . وفي حين كانت أجورهم الحقيقية Real wages مرتفعة إلى حد ما ، وذلك لتوافر السلع والحاجيات ، ولرخص أسعارها وبالأخص المواد الغذائية . وعلى ذلك كان العبء الأكبر يقع على المزارعين ، الذين ينتجون هذه المواد الغذائية . ولا شك أن انخفاض نفقات معيشة هؤلاء العمال ، يؤدي إلى هبوط معدل أجورهم ، وهذا الأخير هو ماترى إليه الحكومة الهولندية ، وأصحاب الشركات في اندونيسيا - كما سبق الكلام عنه .

وقد ظهرت نقابات العمال ونقابات الحرف باندونيسيا في السنوات الأخيرة السابقة للحرب العالمية الثانية . ولكن لم يكن لها بعد أثر يذكر في تحسين حالة العمال المادية . وذلك لأن الحكومة الهولندية قد قيدتها ، وسدت كل طريق من طرق إظهار الشعور في وجهها ، إذ كانت تمنع قانوناً الإضراب والمظاهرة ، مع أنهما في البلدان الأخرى أقل الحقوق التي لا بد أن يتمتع بها الناس لإظهار شعورهم .

٧ - أدوار الصناعة في اندونيسيا

بالرغم من أن لدى الإندونيسيين استعداداً فطرياً للصناعة - كما قلنا آنفاً - فإن الصناعة الإندونيسية القومية ، بقيت في طورها الأول ، حتى قبيل الأزمة العالمية سنة ١٩٣٠ ، بمعنى أنها لا تزال تقوم على أساس صناعة فردية يدوية أو آلية بسيطة ، فن الأهالي من يتخذ من الصناعة حرفة عائلية ، بحيث يقيم رب العائلة محلاً معيناً ، يعمل فيه مع أفراد عائلته بأدوات مملوكة لهم ، ويشترى المواد الأولية بأنفسهم ، ثم يبيعون مصنوعاتهم للجمهور مباشرة .

(١) الفرق كبير بين مستوى المعيشة ، ونفقات المعيشة ؛ إذ أن الأول هو نوع الحياة ، أى مقدار السلع وكيفية التي تستهلكها ، وأنواع الخدمات التي نلطف بها ، ونوع المعكن الذي نمتلكه . بينما الثاني هو ثمن تلك السلع ونفقات تلك الخدمات ، وإيجار ذلك السكن أو نفقات بنائه . من كتاب

وفي السنوات الأخيرة، أى قبل الحرب العالمية الثانية، ظهرت في اندونيسيا صناعات يدوية كثيرة منظمة؛ مثل صناعة السجائر وصناعة الحصر وصناعة القبعات وغيرها. ولكن نقابات الانتاج من المنشآت الأجنبية الكبيرة، سرعان ما قضت عليها بمنتجات مصانعها الآلية الحديثة، وقد قضت على الصناعات الوطنية، تارة عن طريق إغراق الأسواق بمصنوعاتهم الوافرة الرخيصة الثمن، وطوراً عن طريق المنافسة غير المشروعة.

وقد كانت الحركة التي قام بها المهتمون غاندى، وزعماء الهند - وهي الحركة المعروفة بـ « سواديشى Swadeshi » أى مقاطعة المصنوعات الأجنبية، واستعمال المصنوعات الوطنية فقط - قد تسربت إلى اندونيسيا، وأشعلت الروح الوطنية أو الروح الوطنية هي التي أشعلتها، فنشأت ونشطت عدة صناعات وطنية، يشجعها الأهالي لحمايتهم الوطنية الملتزمة.

ولما كان الهولنديون والأجانب من الأوروبيين والصينيين، يخافون من أن تقضى هذه الحركة الاقتصادية القومية على مصانعهم وعلى صناعتهم، اتخذوا شتى الوسائل لحمايتهم، وللفضاء عليها. ومن أخطر هذه الوسائل، سياسة المنافسة غير المشروعة. أذكر هنا على سبيل المثال: ما حدث فيما بين سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٥، من أن الإندونيسيين قد قاموا بصنع أنواع مختلفة من السجائر، التي يقبل عليها الوطنيون إقبالا شديداً، وقد شجعهم على ذلك انتقاد الروح الوطنية فيهم. فاتفق بعض أصحاب الأعمال والأموال من الأجانب - ومنهم التجار من الصينيين - على شراء جميع السجائر الوطنية المعروضة في السوق، ثم خزنها عدة شهور في مكان غير ملائم بها. وبعد أن تلفت عرضوها ثانياً في السوق بشحن أرخص، وبالطبع لما شربها الناس، أصابهم السعال والصداع، فظنوا أن الصناعة الوطنية هي التي تسمرت، وأنتجت هذه الأصناف الرديئة الضارة، فانصرفوا عنها وتركوها وشأنها. فبتأثير هذه الطريقة الإجرامية اضطرت صناعة السجائر الوطنية إلى الانسحاب من الميدان ثم ماتت.

وبالرغم من أن حالة الصناعة الوطنية في اندونيسيا، لا تزال ضعيفة - للأسباب التي ذكرناها - فلا يمكن أن تغفل جهود الأفراد والهيئات الحرة الإندونيسية، التي تتسابق في إنعاش الصناعات القومية بطرق علبية، حتى تقدمت بخطوات ثابتة في وسط تلك العاصفة القوية، وتلك الأمواج المتلاطمة، التي كانت تهاجمها من كل ناحية. فبفضل تلك الجهود الشعبية قامت وتقدمت عدة صناعات مختلفة لأبأس بها؛ مثل صناعة خوص الطرايش، وصناعة القبعات التي لا تقل عن قبعات « بناما » المشهورة جودة وإتقاناً، وصناعة الصابون والسجائر والحصر والأحذية وغيرها، وأهم من ذلك صناعات الأثاثات المنزلية المصنوعة من الخيزران أو من الخشب. وقد سبق أن ذكرنا أن اندونيسيا تتمتع بثروة وافرة من الخشب الجيد المتعدد

الأنواع . ويصنعون أيضاً من الغاب الهندى Bambu أدوات كثيرة ، كالأقفاس والسلال والمراوح والصناديق وأصص الرياحين ، والأسلحة لصيد الحيوانات وصيد الأسماك والطيور ، وآلات ضرب الأرز ، والآلات الموسيقية ، ثم صناعة الطوب والفخار والخزف والصباغة والصياغة على اختلاف أنواعها ، وغيرها من الصناعات الكثيرة . وقال المرحوم الأستاذ إبراهيم عثمان فى كتابه السابق ذكره : « للجاويين (الإندونيسيين) استعداد عجيب لإتقان الصنائع الدقيقة من المعادن والأخشاب والجلود ، ولهم فى برقشة القماش (الباتيك) ومنه إزار يلبسه الرجال والسيدات) يد طويلة وذوق سليم . »

ولا يفوتنى أن أذكر صناعة النسيج لاهميتها . فقد تقدمت هذه الصناعة كثيراً منذ انتهاء الحرب العظمى الأولى ، حتى أصبح قوامها فى سنة ١٩٣٠ خمسمائة نول يدوى حديث ، وتسعة آلاف وثمانمائة نول ميكانيكى (١) . وما يزيد سرعة تقدم صناعة الغزل والنسيج فى اندونيسيا عادات الأهالى فى ملابسهم ، وذلك أن الإندونيسيين - كما سبق بيانه - يلبسون فى بيوتهم وفى الجوامع وفى الحفلات القومية والدينية لباساً خاصاً ، وهو إزار يسمونه سارونج Sarung وهو من الصناعة القومية الأصل ، وكان يصنعها الأهالى بالنول اليدوى ، ولا يزال حتى اليوم من يشتغل بهذه الصناعة فى بعض بلدان اندونيسيا .

وهناك أيضاً نوع آخر من هذا الإزار ، يسمى سارونج پلاك Sarung Pelaket يصدر من سومطرة ، وسارونج سماريندا Sarung Samarinda ينسج من الحرير فى بورنيو الشرقية . وفى السنوات الأخيرة أنشأ الأجانب عدة مصانع كبيرة لنسج هذا النوع من اللباس ، وكادت هذه المصانع تقضى على صناعة النسيج الأهلية .

إن الصناعات الإندونيسية ، لو لقيت من العناية والحماية ، مثل ما لقيت نظائرها فى البلدان الأخرى - كمصر مثلاً - لتقدمت تقدماً محسوساً ، وذلك لوجود عوامل عديدة تهيئ لها النجاح والتقدم ، مثل حسن موقع اندونيسيا الجغرافى وتوافر عوامل الإنتاج فيها ، فالوقود متوافر ، والأيدى العاملة كثيرة ، والمواد الأولية كثيرة الأنواع وجيدة الأصناف ، والأسواق فيها واسعة واثجة ، نظراً لكبر كثافة السكان . (S) وأن الروح الوطنية ، التى تدفع الأهالى إلى تفضيل صناعتهم الوطنية ، قد رسيخت فى نفوسهم ، كأنها جمة حمراء ، عندما تنفخ فيها نفخة تشتعل ، فتصبح ناراً ملتهبة ، تحرق كل ما يعوق طريقها (S) .

(١) عن كتاب .. نحو الديمقراطية الاقتصادية فى جزر الهند المذكور فى ص ١٣٢ .

٨ - هالة اندونيسيا الاقتصادية خلال المرحلة الثانية من حركتها الاستقلالية

كانت حالة اندونيسيا الاقتصادية ، بعد الثورة سنة ١٩٢٧ قد ازدادت سوءاً ، والحركة الوطنية قد دخلت في مرحلتها الثانية بعد انتهاء تلك الثورة . فسوء هذه الحالة الاقتصادية ، كان عاملاً من العوامل ، التي أدت إلى اشتداد الحركة الوطنية ، التي قادها حينئذ الزعماء الشبان ، أمثال الدكتور أحمد سوكانو رئيس الجمهورية الإندونيسية الحالي ، والدكتور محمد حتا وكيل الرئيس ، وقد أسس هذا الأخير حزباً سياسياً اندونيسياً في هولندا ، اسمه « فرهميون اندونيسيا » المرموز بحرفين P. I. وكان هذا الحزب بمثابة مدرسة للزعماء ، وفي مقدمتهم السيد سوتان شيرير ، أول رئيس للوزارة في حكومة الجمهورية الإندونيسية

ولقد اشتدت أيضاً الحركة الاستقلالية المقترنة بالنشاط الاقتصادي ، مثل الحركة التي قام بها المرحوم الدكتور سوتومو ، مؤسس حزب واتحاد الشعب الإندونيسي Persatuan Bangsa Indonesia في سنة ١٩٣٠ ، الذي اتخذ أخيراً اسم « حزب اندونيسيا العظمى » . وكان لهذا الحزب مشاريع اجتماعية وثقافية واقتصادية كثيرة ، مثل نقابات للجزارين ، وسائقي العربات والسيارات ، والخدم والعمال . وأهم من ذلك إنشاء : البنك الوطني الإندونيسي Indonesian National Bank واتحاد روفلين Ruplin اختصاراً من جملة Rukun Pelaut Indonesia أي اتحاد البحارين الإندونيسيين The Indonesian Shipping Organisation وروكون تاني Rukun Tani أي اتحاد الفلاحين The Farmers' Federation والشركة الإندونيسية للتأمين على الحياة The Indonesian life Insurance

وإن كانت مشاريع هذا الحزب الاقتصادية - وكذلك شيماتها من البرامج الاقتصادية التي قامت بها الجمعيات الإسلامية والأحزاب الأخرى - لم تنجح بعد ، لشدة ضغط الشركات الأجنبية عليها ومنافستها لها من ناحية ، ولكثرة العراقيل التي أوجدتها الحكومة في طريقها من ناحية أخرى ، فإنها قد أيقظت الأهالي من نومهم وتأخرهم في الحياة الاقتصادية ، وأرشدتهم إلى طريق النهوض والتقدم ، حتى أصبحت الشركات الأجنبية تخشى هذه المشاريع الوطنية ، وتحسدها على تقدمها ، لذلك لجأت تلك الشركات الأجنبية إلى الحكومة ، لتحضها على تعطيل تلك المشاريع الوطنية الاقتصادية بكافة الطرق الممكنة ، وكانت الحكومة تخاف كثيراً من اشتداد الحركة الوطنية والإسلامية . فتلاقت رغبتها مع رغبة تلك الشركات الأجنبية ، في تعطيل هذه الحركة الاستقلالية المقرونة بالحركة الاقتصادية القومية . واتخذت

الحكومة كافة الوسائل للتضييق على تلك المشاريع القومية ، ولقمع تلك الحركة الاستقلالية . وبذلك رجع الحكم الهولندي من جديد ، حكماً دكتاتورياً استبدادياً - كما ذكره السيد سي براني في كتابه « لماذا ثار الإندونيسيون » (١) ، ووصفه كل من مستر أوثر كليج في كتابه « ارفعوا أيديكم عن اندونيسيا » (٢) ومستر امرسون وزميله في كتابهم « الحكومة والحركة الوطنية في شرق آسيا الجنوبية » (٣) - إذ قامت الحكومة الهولندية من جديد ، بتطبيق سياسة النار والحديد ، واتخذت جميع وسائل الضغط على الحركة الوطنية ، مثل تقييد الصحف والمجلات بالرقابة الشديدة ، ومراقبة اجتماعات الأهالي وأحزابهم السياسية وجمعياتهم الدينية والثقافية . وكان للحاكم العام في ذلك الوقت ، حق اعتقال الذين يشتغلون بالسياسة ، وإبعادهم إلى المنفى . وحذرت الحكومة الأهالي من الاشتغال بالسياسة ، بل مجرد التحدث عنها ، حتى أصبحت كلمة « السياسة Politik » شيئاً مخيفاً جداً اتخذته الحكومة لإسكات الأهالي ولتخويفهم ، كما هو الشأن في سائر البلاد التي يسيطر عليها الأجنبي ... !!

وقد أبعدت الحكومة الزعماء ونفتهم جميعاً ، بعيدين عن مقر حركاتهم ، وعن الشعب الذي كان في حاجة شديدة إلى قيادتهم وإلى إرشاداتهم . فنفت الدكتور سوكارنو إلى جزيرة « فلوريس » الواقعة في شمال استراليا ، والدكتور محمد حتا ، والسيد سوتان شهرير ، وزملاهما الكثيرين ، إلى جزيرة « بندا نيرا » في جزائر الملوك ، وكثيراً من الزعماء الآخرين إلى غبنة الجديدة المشهورة في اندونيسيا ، منذ ثورتها سنة ١٩٢٧ باسم الأرض الحمراء Panah Merah ولم يرجع هؤلاء الزعماء من منفاهم ، إلا بعد نشوب الحرب في الشرق الأقصى .

وقد ساد البلاد من جديد الاستقرار السياسي ، عقب نجاح الحكومة مرة أخرى في قمع تلك الحركة الوطنية . وبذلك استطاعت الحكومة والشركات الأجنبية ، مواصلة مشاريعها الاقتصادية الكثيرة بالنجاح . وقدرت رؤوس الأموال التي استثمرها الأجانب والشركات الأجنبية في اندونيسيا في سنة ١٩٣٧ بمبلغ ٣٧٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، منها ٢٥٠ مليون يملكها الهولنديون ،

(1) Si Barani : Way the Indonesian revolt, San Francisco, Oct., 1945.

(2) Arthur Clegg : Hands off Indonesia, Farleigh Press, London 1946.

(3) Emerson, Rupert : Government and Nationalism in South East Asia, by Institute of Pacific Relations Series, New York, 1942.

وخمسون مليوناً يملكها الإنجليز ، وأربعة وعشرون مليوناً يملكها الأمريكيون . وأكثر من ستة وعشرين مليوناً من رؤوس الأموال الانجليزية مستثمرة في شركات زيت البترول (١) .

وقد نزع إلى اندونيسيا - بسبب ذلك الاستقرار السياسى ، والاستغلال الاقتصادى الناجح - كثير من المهاجرين الجدد من الآسيويين ، كما سالت إليها رؤوس الأموال الجديدة الكثيرة ، فأصبح عدد اليابانيين البالغ سبعة آلاف شخص فى سنة ١٩٣٠ يزداد كل سنة . وكان هناك أكثر من مليون صينى . وقد ازداد كذلك عدد المهاجرين الأوروبيين إليها ، وبالأخص الهولنديين ؛ إذ بلغ عددهم فى سنة ١٩٤٠ حوالى ٢٣٥ ألف شخص ، بينما كانت فى سنة ١٩٢٠ حوالى ١٧٠ ألف شخص . وازداد كذلك عدد المهاجرين الآسيويين الآخرين .

ولهذا السيل الجارف من المهاجرين الآسيويين والمولدين منهم ، أثر كبير فى تحسين مركز هولندا السياسى والإدارى فى هذه البلاد ، كما أن له ، ولوجود مجموعة كبيرة من رؤوس الأموال الجديدة ، أثر أكبر وأوضح فى نجاح جميع الشركات الأجنبية فيها ، وأكبرها الشركات الهولندية والانجليزية ؛ مثل شركة شل الهولندية الانجليزية الموحدة لزيت البترول ، وشركات المطاط والشاى وغيرها . واستغلت هذه الشركات الأجنبية المختلفة منابع ثروة اندونيسيا الهامة ، حتى أصبحت هذه الثروة الطائلة تخرج عن اندونيسيا ، وتذهب إلى جيوب فئة قليلة من أغنياء امستردام ولندن ونيويورك . أما الأهالى فقد ساءت حالتهم الاقتصادية ، إذ كانت أجور العمال - ومعظمهم من الأهالى ، سواء كانوا فى الحكومة ، أو فى مشاريع الشركات الأجنبية الزراعية والتجارية والصناعية - قد حبطت كثيرا . فبعد أن كانت خمسين سنتا ، أصبحت عشرة سنتات فقط فى اليوم . أما الفلاح فقد تضاعف دخله ، ووصل إلى الحد الذى يصعب عليه الإنفاق منه على حياته وحياة عائلته .

وخلاصة القول أن الأهالى المساكين ، كانوا يرون بعيونهم ثروة بلادهم - التى أجهدوا أنفسهم فى إنتاجها - تنتقل إلى الخارج ، ويتمتع بها هؤلاء الأغنياء - أصحاب رؤوس الأموال - وهم يعانون البؤس والشقاء فى معيشتهم ، يحزون فى الأفئدة ، ويغلى مرجل الغضب فى صدورهم . ولا يجدون من الحول والقوة ، ما ينصفهم من خصمهم . ولكى يتضح ذلك جليا ، يحسن بنا أن نستعرض هنا توزيع الدخل الأهلى - أو دخل المجتمع -

(١) عن كتاب .. تاريخ جزر الهند الشرقية الهولندية .. لمستر فلاك المذكور فى ص ٣٤

على سكان اندونيسيا، حيث نجد أن الهولنديين الذين لا يزيد عددهم عن ٠.٠٥٪ من السكان ، يقبضون ٦٥٪ من الدخل الأهلى. والأجانب الآسيويون وعددهم ٠.٢٪ من السكان يقبضون ٢٢,٥٪ من الدخل الأهلى ، بينما الإندونيسيون وعددهم ٩٧,٥٪ لا يقبضون إلا ١٢,٥٪ من الدخل الأهلى (١).

ومع ذلك يغزر الهولنديون الإندونيسيين بإدعائهم ، أن هولندة حقاً تاريخياً على اندونيسيا ، مدعين أنها قد أنفقت على تعميرها أموالاً طائلة ، تتمثل في ديون حكومة الهند الهولندية العام ، التى قد ازدادت من ١٠٤,٠٠٠,٠٠٠ روية في سنة ١٩١٣ إلى ٨٨٥,٠٠٠,٠٠٠ روية في سنة ١٩٢٠ وإلى ١,٥٢٢,٤٠٠,٠٠٠ روية في سنة ١٩٣٣ (٢) . مع العلم أن هذه الديون العامة المستمرة الزيادة ، ما نشأت إلا لفشل تلك الحكومة في فرض الضرائب اللازمة على مختلف الشركات الأجنبية الكثيرة من ناحية ، ومن ناحية أخرى بسبب تخصيص مبالغ كبيرة سنوياً في ميزانية الحكومة ، للاتفاق على بعض مصالح هولندة في أوربا ، مضافاً إلى ذلك أن هذه الديون العامة لا تفيد الشعب الإندونيسى باتناً ، وإنما هي تزيد مصادر الثروة الاستعمارية لهولندة .

وكانت للحكومة الهولندية في اندونيسيا موارد كثيرة وافرة ؛ فيغض النظر عن الضرائب المختلفة الثقيلة ، التى فرضتها على الأهالى ، فهناك بعض الموارد الخاصة للحكومة ، التى تشرف عليها إشرافاً دقيقاً . أذكر الآن اثنين منها على سبيل المثال .

أولها احتكار الحكومة لصناعة الملح في جزيرة « مادورا » ، وهى تمنع سبعين مليوناً من الأهالى من صنع الملح من مياه البحار التى تحيط جزائهم ؛ مع العلم أن الملح مادة ضرورية للإنسان في حياته اليومية . وكانت الحكومة تبيع هذا الملح بسعر مرتفع جداً ، بالنسبة إلى تكاليف إنتاجه ، وبالنسبة إلى ثمن الملح فى الخارج . وعندما رفعت الحكومة سعر هذا الملح ، بمقدار نصف سين فقط (ملين واحد) لكل علبه صغيرة منه ، ازداد بذلك دخل الحكومة ، بما لا يقل عن أربعة ملايين روية في السنة .

وثانيهما « بيوت الرهن Pownshops » : وكانت للحكومة الهولندية سلسلة عظيمة من بيوت الرهن ؛ وهى كثيرة العدد ومنتشرة في جميع أنحاء البلاد . وقد أنشئ بيت من هذه

(1) Si Barani : Why the Indonesians revolt, San Francisco, Oct., 1945.

(٢) من كتاب « خلاصة الاحصائيات » السابق ذكره .

اليوت في كل قرية من قرى اندونيسيا تقريباً^(١). وللحكومة وحدها حق إقامة هذه المنشآت التعميرية (التدميرية بالتعبير الأصح).

إن الأهالي الفقراء بطبيعة الحال مضطرون دائماً إلى رهن ما لديهم من الحلى والملابس ، في مقابل حصولهم على دين ضئيل لمدة قصيرة ، وذلك لإنقاذ أنفسهم وعائلاتهم من الجوع ، أو من أى ضيق مالى . وكانت هذه الأشياء ، ترهن بمقدار ثلث قيمتها وبفائدة كبيرة . وإذا انتهت مدة الرهن ، ولم يستردها صاحبها ، فلإدارة تلك اليوت حق بيعها بالمزاد العلنى ، وتبيعها غالباً بثمان أكثر من سعر الرهن مع فائدته ، وبذلك كانت هذه اليوت - وهى كما قلنا من المؤسسات الحكومية - تدر على الحكومة دخلاً كبيراً ، قد يقوق دخلها من احتكارها لصناعة الملح .

وكان المهاجرون الأوروبيون منهم والآسيويون يقيمون في اندونيسيا إقامة دائمة ، أو على الأقل يقضون فيها زهاء عشرين سنة ، مشغولين بالتجارة أو بالوظائف في الحكومة ، أو فى الشركات الأجنبية المختلفة ، ثم يرجعون إلى بلادهم الأصلية ، لقضاء ما بقى من عمرهم فى حالة المعاش ، أو يعيشون فى اندونيسيا بالثروة التى جمعوها مدة وجودهم فى تلك الجزائر . ولهذا الحالة أثر واضح فى ميزان اندونيسيا الحسابى ، كما ستتكلم عنه فيما بعد .

وكان معظمهم - وبالأخص الهولنديون منهم يفضلون البقاء فى اندونيسيا ، بل قد شعروا شعوراً يشتد يوماً بعد يوم - بأن هذه البلاد وطنهم . فتمى فى نفوسهم الشعور بضرورة التعاون مع الإندونيسيين فى الدفاع عن هذا الوطن . وقد كرروا - فى دعاياتهم بعد خروجهم من اندونيسيا ، وفى خلال سنوات الحرب الأخيرة - إدعائهم أن تدعيم الرخاء والرفاهية فى هذه الجزائر يتوقف على التعاون الوثيق بين الهولنديين والإندونيسيين .

وكان بعض الإندونيسيين المثقفين بالثقافة الهولندية ، والمشبعين بفكرة هولندية ، وبميوها السياسية والاجتماعية ، يبادلونهم مثل هذا الشعور ، حتى طالب بعض النواب الإندونيسيين من أنصار هذا التعاون فى مجلس النواب Volksraad فى سنة ١٩٣٦ الحكومة الهولندية بضرورة عقد المؤتمر الإمبراطورى ، لبحث الطرق المؤدية إلى تحقيق الحكم الذاتى فى اندونيسيا طبقاً للادة الأولى من الدستور الهولندى ، التى تنص على أن لكل من هولندا فى أوروبا ، وممتلكاتها فى الشرق والغرب حقوق متساوية .

(1) H. W. Ponder : Java Pageant, Cambodian Glory & co., 1945.

وقد ازداد الشعور بضرورة التعاون بين الشعبين ، واشتد بعد أن ظهر في الأفق شبح الحرب العالمية الثانية ، وبالأخص بعد فرار الملكة «ويلهيلينا» وحكومتها إلى لندن عقب احتلال ألمانيا لهولندا في ١٠ يونيو ١٩٤٠ ، وأصبحت هولندا الحرة في أحضان الحلفاء . فطالب الإندونيسيون من أنصار التعاون الحكومة بإعطاء اندونيسيا البرلمان الحقيقي ، ليشارك الشعب الإندونيسي اشتراكاً فعلياً في حكم البلاد . وكذلك التجنيد العسكري والتعبئة العامة ، للدفاع عن هذا الوطن ، ولمواجهة خطر الحرب ، التي كانت في ذلك الوقت على قدم وساق . ولكن الهولنديين رفضوا مطالب الإندونيسيين القومية ، خوفاً من أن يصبح الشبل أسداً ، فيفتريهم قبل أن يفتريهم الأعداء من الخارج .

(S) والحقيقة أن الهولنديين ، لا يدفعهم إلى الشعور بضرورة التعاون بينهم وبين الإندونيسيين ، إلا مصالحهم الاقتصادية والسياسية . أما شعورهم الحقيقي المتغلغل في نفوسهم ، فلا يزال يعتقد بوجود الفارق بين الإنسان الأبيض والإنسان الملون . هذا الشعور هو الذي أدى بهم إلى رفض المساواة التامة الحقيقية بينهم ، وهم الجنس الأبيض ، وبين الإندونيسيين من الجنس الأصفر أو الأسمر (S) .

وأثناء المد والجزر والأخذ والرد بين هذين الشعبين ، في مطالبة أحدهما بحقوقه الوطنية ، وتمسك الثاني بمصالحه الاستعمارية ، جامت اليابان ، تفصل بينهما في ٩ مارس سنة ١٩٤٢ .

هذه هي كلة وجيزة عن حركة اندونيسيا الاستقلالية في هذه الفترة . وإن هذه الحركة الاستقلالية ، جزم مكمل لحركتها الاقتصادية ، بل أساس ضروري ، تبني عليه هذه الأخيرة .

ثالثاً - حالة اندونيسيا الاقتصادية أثناء الاحتلال الياباني

إن اليابان عبارة عن مجموعة عدة جزائر بركانية ، تكاد لا تنتج شيئاً من المواد الأولية ، ولكنها تنتج يابانيين ، يزداد عددهم كل سنة زيادة مضطردة ؛ إذ كان عددهم في القرن السابع وفي أوائل القرن الثامن لا يزيد على ٩ ملايين نسمة ، وفي سني ١٧٢١ - ١٨٤٦ صار هذا الرقم ٢٦ مليـ وناً ، وفي عام ١٨٧٢ أصبح ٣٢ مليوناً ، وفي عام ١٨٨٩ كان أربعين مليوناً . وقد بلغ عدد سكان الإمبراطورية اليابانية في أول أكتوبر سنة ١٩٣٥ حوالي ٩٩,٤٥٧,٠٠٠ نسمة (١) .

() من كتاب «اليابان» ، للاستاذ عصام محمد سليمان . طبع بالقاهرة سنة ١٩٤٢ ، وفي قاموس لا روس الفرنسي أن مساحة اليابان ٣٨١٥٧٦ كم ٢ ، وتعداد سكانها ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ نسمة .

وبعد أن ركزت هذه البلاد - الجدياء المكتظة بالسكان - اهتمامها وجهودها وسياستها في اقتصادياتها القومية منذ سنة ١٨٧٠ فقد تقدمت صناعاتها وتجارتها ، وأصبحت في حاجة شديدة إلى تصريف منتجاتها الصناعية إلى الخارج ، وإلى جلب المواد الأولية إليها ، ثم إلى إيجاد مناطق لترحيل بعض سكانها المضطرد الزيادة .

فدخلت اليابان إلى أسواق الشرق الأقصى والأوسط ، بل قد وصل اليابانيون بمنتجاتهم الصناعية إلى أسواق أوروبا وأمريكا . وهم يبيعون بضائعهم بأقل من تكاليف إنتاجها ، وكانت الحكومة اليابانية تعوض على التجار وأصحاب المصانع خسارتهم . وغايتهم في ذلك ليست إلا الشهرة والقضاء على منافسهم في الأسواق . وقد اتخذوا أيضاً طرق المنافسة التجارية كسياسة إغراق الأسواق Dumping وغيرها .

ويتوق اليابانيون إلى رؤية بلادهم بقطة . تعمل على إيقاظ الشرق معها ، فاتبعت الإمبراطورية اليابانية سياستها التجارية ، بتوسيع نفوذها السياسي والعسكري في منشوريا وكوريا والصين وفي الشرق الأقصى عامة . وبدأت تعارض كل تدخل من دول أوروبا في مسائل شرق آسيا ، كإدخال نفوذها السياسي والاقتصادي في الصين ، وإمدادها بالمعدات الحربية ، وغير ذلك من التدخل - كما صرح ذلك مستر هيرونا ، وزير خارجية اليابان في سنة ١٩٣٤ (١) .

ولكن الجو السياسي والاقتصادي في الشرق عامة ، لم يكن يبشر بنجاح خطط اليابان التجارية والسياسية هذه ، لأن سياسة كل من بريطانيا وأمريكا وفرنسا وروسيا ، لم يكن ليسعها أن تتقبل تحدى اليابان بالابتسام ، إذ حاولت كل منها مقابلة مضاربات اليابان الاقتصادية والتجارية في أسواق العالم بمنحها ، ورفضت هجرة اليابانيين إلى بعض مستعمراتها .

وبذلك تحول هذا الصراع الاقتصادي إلى الحرب في الخفاء ، فقامت الحرب اليابانية الصينية في سنة ١٨٩٤ بشأن كوريا ، ثم نشبت الحرب اليابانية الروسية (١٩٠٤ إلى ١٩٠٥) بشأن منشوريا . وبعد الحرب العالمية الأولى ، استولت اليابان على جزائر كارولين ، الواقعة في شمال المحيط الهادى ، وهى تتكون من حوالى ستمائة جزيرة ، وكانت هذه الجزائر تابعة لألمانيا .

وقد كانت اليابان منذ زمن بعيد ، تحلم بامتلاك بعض جزر اندونيسيا ، مثل جزائر الملوك وجزيرة غينيا الجديدة ، معتقدة في أن هذه الجزائر - جزائر الجبال والنعم - متممة لكمال اليابان الاقتصادي . إذ أنها تنتج مواداً خاماً ، تحتاج إليها اليابان لتكوين آلاتها الصناعية .

(١) من كتاب ، تاريخ جزر الهند الشرقية الهولندية ، السابق ذكره .

وصرح مستر « يوسوك ماتسوكا » وزير خارجية اليابان في سنة ١٩٣٢ بضرورة تغيير اسم « غينة الجديدة » باسم « اليابان الجديدة » (١) . وقد بدأ تدخل اليابان في شؤون اندونيسيا منذ تلك السنة ، وفشلت المفاوضات التي جرت بينها وبين هولندا في سنة ١٩٣٤ ، وذلك لأن اليابان طالبت بالاشتراك في الإشراف على تلك المنطقة من اندونيسيا وفي استغلالها .

تم نشبت الحرب بين اليابان وبين الصين منذ سنة ١٩٣٦ ، وكانت هذه الحرب بادرة الحرب العظمى الثانية في الشرق الأقصى .

ومن هنا اتضح أن التوسع الياباني السياسي والعسكري ، كان يرجع قبل كل شيء إلى ازدياد حيويتها الاقتصادية ، وفي نفس الوقت كان توسعها السياسي والعسكري قد أدى كثيراً إلى اتساع آفاقها الاقتصادية . فبينما كانت اليابان قديماً ، تعتمد في تدعيم مصالحها الاقتصادية ، على شن « المنافسة القاتلة » في أسواق العالم ، إذا بها تسعى لتوسيع مناطقها الاقتصادية والسياسية ، بشن الحرب الضروس على أعدائها ، وتعمل على تطبيق مبدئها القائل « آسيا للأسويين » . وتحاول تحقيق غايتها ورغبتها في إيجاد « منطقة الرخاء الآسيوية المشتركة

Asiatic Co-Prosperity Sphere

وكانت وزارة اليابان الخارجية في أغسطس سنة ١٩٤٠ تسأل حكومة بتافيا ، وحكومة رنجون (بورما) ، وحكومة الهند الصينية الفرنسية ، عن رغبة كل منهما بالاشتراك في تطبيق هذا المبدأ ، وتحقيق هذه الغاية . وكانت حكومة الهند الصينية الفرنسية - بعد استشارة حكومة فيشي في أوروبا - قد وافقت اليابان على ذلك ، ولكن حكومة رنجون الخاضعة للإنجليز ، وحكومة بتافيا الهولندية - بعد مشاوره حكومة هولندا في لندن - رفضتا اقتراح اليابان .

وأظن أن اليابان كانت تعلم - قبل ذلك السؤال - ما سيكون جوابهما ، ومع ذلك كانت تسألها أيضاً ، بحيلة لها وتبريراً لهجماتها العسكرية فيما بعد ذلك .

وقيل دخول اليابان في الحرب العالمية الثانية ، كان زعماًؤها وحكامها ، ينتظرون بشوق كبير خبراً هاماً يأتي من أوروبا « هل سقطت إنجلترا » ، وإلا فعلى اليابان أن تهاجمها في الشرق . وفي فترة ذلك الانتظار ، عليها أن تجهز نفسها بالمواد الأولية اللازمة من جزائر اندونيسيا ، عن طريق عقد الاتفاق التجاري المؤقت بينها وبين الحكومة الهولندية . وأرسلت فعلاً وفداً

(١) عن كتاب « تاريخ جزر الهند الشرقية الهولندية » ، لمستر فلاك السابق ذكره .

من الهيئة الاقتصادية اليابانية إلى بتافيا . وأذاع مستر أريتا وزير خارجية اليابان ، في الراديو في ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٠ ، «أن جميع البلدان في شرق آسيا وفي جنوبها ، مرتبطة بعضها ببعض ، أصلاً وجغرافياً وتاريخياً واقتصادياً . فيجب أن تتعاون بعضها مع بعض ، وأن تسد بعضها حاجات البعض ، لتدعيم مصالحها المشتركة والرخاء المشترك ، وإن توحيد هذه البلدان داخل منطقة موحدة مستقرة ، ما هو إلا نتيجة طبيعية لتلك الروابط العديدة» (١).

وأذاع الأمير كونوى Prince Konoye رئيس الوزارة اليابانية ، في ٢٣ يولييه من نفس السنة ، تصريحه في الراديو ، فقال : «لتنفيذ هذه السياسة الخارجية ، من الضروري تدعيم علاقة التعاون الاقتصادي مع الصين ومع منشوكو ، ورسم خطة التقدم الاقتصادي نحو الجنوب» . وفعلاً أرسلت الحكومة اليابانية في ذلك الشهر ، وزير الصناعة والتجارة - مستر شيزو كوباياشي - إلى بتافيا ، للمفاوضة مع الحكومة الهولندية في عقد ذلك الاتفاق التجاري .

وبينما كانت الحرب في الغرب إذ ذاك قد اشتدت ، وبريطانيا قد أظهرت صمودها وبسالتها في رد هجمات ألمانيا ، كان الحديث بين الهولنديين في اندونيسيا ، يدور حول كيفية تدمير حقول بترولها ، بدلا من تسليمها إلى اليابان .

وكان الوفد الياباني - في سبيل تعطيل أعمال الحلفاء التي ترمي إلى تقوية مراكزهم الاستراتيجية ، في سبيل الحصول على أكبر كمية ممكنة من المواد الأولية من اندونيسيا - فقد قبل إصدار الاتفاق الياباني الهولندي ، الذي ينص على الاعتراف بأن اندونيسيا غير داخلية في مشروع منطقة شرق آسيا الكبرى ، الذي أصرت اليابان على تحقيقه ، وعلى الإشراف على تلك المنطقة ، كما ينص الاتفاق أيضاً على أن لليابان نصيباً من بترول اندونيسيا ، قدره ١٠٨٠٠٠٠٠٠٠ طن خلال اثني عشرة شهراً ، من تاريخ ذلك الاتفاق .

ولكن الحكومة الهولندية - بسبب تطورات الحرب في أوروبا - رفضت التعاون مع اليابان ، وبدأت في استعدادها للدفاع عن نفسها في الشرق ، وكان الإندونيسيون المعتدلون منهم والمتطرفون في وطنيتهم ، قد أظهروا جميعاً رغبتهم في الدفاع عن اندونيسيا . وقد كان آخر التنبيه من الزعيم الدكتور سوتومو ، قوله : «إحذروا اليابانيين ، وكان الحزب الإندونيسي

(١) من كتاب « تاريخ جزر الهند الشرقية الهولندية » ، لمستر فلاك السابق ذكره .

«جريندو» قد عبّر عن «منطقة رخاء شرق آسيا المشتركة» بأنها من صنع اليابان واليابانيين . وفي الوقت الذي كانت الحكومة الهولندية في اندونيسيا - قبيل نشوب الحرب في الشرق الأقصى ، قد فاوضت اليابان محاولة لإرضائها وتهديتها بإعطائها نصيباً كبيراً من محاصيل اندونيسيا الخام ، أهمها زيت البترول - فإن اليابان أبت ، إلا أن تمتلك كل ما في اندونيسيا من المواد الأولية ، وما فيها من القوة البشرية . ولتحقيق كل هذا ، انضمت إلى المحور في الحرب الأخيرة ، وهاجمت الحلفاء في ٨ ديسمبر سنة ١٩٤١ بضربتها الأولى لأسطول الحلفاء في بير هاربور Pearl Harbor ، واستمرت في هجماتها وغزواتها نحو الجنوب حتى استسلمت حكومة الهند الهولندية في ٩ مارس سنة ١٩٤٢ في جاوة بعد مقاومة قصيرة ، وبذلك سلّمت حكومة هولندا الشعب الإندونيسي الأعزل إلى اليابان .

وكان عدد اليابانيين في اندونيسيا ، قد بلغ حوالى سبعة آلاف شخص في سنة ١٩٣٠ ، وما زال هذا العدد يزداد سنة بعد سنة ، حتى قامت الحرب الأخيرة . وهؤلاء اليابانيون المقيمون في اندونيسيا قبل الحرب ، هم الذين مهدوا الطرق للقوات اليابانية العسكرية . إذ كانوا يدرسون دراسة مستفيضة أحوال البلاد الاستراتيجية ، وأوضاعها السياسية والاجتماعية . وكانوا يطوفون أطراف البلاد ، وخالجان بحارها ، تحت ستار التجارة وصيد السمك . مضافاً إلى ذلك جهود الشركات اليابانية ، التي كانت تشتغل في اندونيسيا تحت إشراف حكومتها ، لعمل التهديدات للاحتلال الياباني . وبذلك كله استطاعت اليابان غزو هذه البلاد بسرعة خاطفة لاتعدو عدة أسابيع . وكانت الحكومة الهولندية - لقلّة استعدادها الحربي ، ولضالّة معاداتها الحربية من ناحية ، ولقلّة مقدرة الإندونيسيين العسكرية ، الناتجة عن حرمانهم من التجنيد العسكري مدة الاستعمار الهولندي الطويلة ، وسوء التغذية ، وانخفاض مستوى معيشة الأهالي من ناحية أخرى - لاتستطيع مقاومة هجوم اليابان ، مقاومة تليق بما يسمونه «بالامبراطورية الهولندية» . ومن هنا يتضح لنا أن هولندا هي التي سلّمت اندونيسيا إلى اليابان ، فاحتلتها احتلالاً عسكرياً مدة ثلاث سنوات ونصف . وقد عانى الشعب الإندونيسي مرارة هذا الاحتلال العسكري ، اقتصادياً وسياسياً .

وكانت اليابان قبل الحرب وأثناءها ، ترمّز للأمم الآسيوية بأنشودتها الرنانة «آسيا للآسيويين» ، وكذلك كانت تتغنى بمشروع «منطقة رخاء الآسيوية المشتركة» ، وطرد

الجنس الأبيض من آسيا ومن الشرق الأقصى عموماً ، وغير ذلك من فنون الدعاية اليابانية . كما كانت اليابان تحاول دائماً غرس بذور العدوان والكرهية في نفوس الآسيويين نحو الجنس الأبيض .

ومن الطبيعي أن بعض الآسيويين ، الذين ذاقوا مرارة الاستعمار والاستعباد عدة قرون ، قد أنصتوا في بادئ الأمر إلى تلك الدعايات اليابانية . وقد أوهمتهم أنها حقيقة لصالحهم ولصالح بلادهم ، حتى ظن بعضهم أن شمس الحرية والاستقلال قد طلعت وأشرقت . ولكن سرعان ما خابت آمالهم ، بعد أن احتلت اليابان بلادهم ، إذ أن اليابان لم تأت لتخليصهم من المظالم والاستعباد ، ولا لتحرير بلادهم من قبض الاستغلال الأجنبي والاستعمار الغربي ، وإنما أنت لاستبدال الاستعمار الغربي بالاستعمار الشرقي الياباني وإحلال استغلالها الاقتصادي محل الاستغلال الغربي .

هذا ما حصل في اندونيسيا خاصة ، وفي الشرق الأقصى عامة . وقد كاد الإندونيسيون يتألون حريتهم واستقلال بلادهم قبيل الحرب الثانية ، وذلك بفضل ما بذلوه من الجهود المتواصلة زهاء نصف قرن ، في حركاتهم الاستقلالية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية - كما سبق بيانه . ولكن التاريخ قاس ، فبينما كان الإندونيسيون يفاوضون الحكومة الهولندية في إعطاء اندونيسيا برلماناً حقيقياً ، لكي يشترك الشعب الإندونيسي في حكم البلاد ، ويطالبون تحويل الحكم الاستعماري الهولندي إلى الحكم الذاتي ، ويظهرون استعدادهم للتعبئة العامة دفاعاً عن وطنهم ، وبينما كان الحكام الهولنديون وقتئذ ، يترددون بين الرفض والإذعان لمطالب الإندونيسيين القومية ، إذا باليابان قد تقدمت إلى الجنوب بمعداتها الحربية المتفوقة ، حتى استسلمت حكومة الهند الهولندية في اندونيسيا إلى قوات اليابان العسكرية في ٩ مارس سنة ١٩٤٢ ، وفتر الهولنديون منها إلى استراليا والهند . وما زاد الطين بلة على الهولنديين ، أن ملكتهم المملكة وييليامينا قد هربت وخرجت مع حكومتها من هولندا ، على أثر هجوم ألمانيا عليها في ١٠ مايو سنة ١٩٤٠ ، واستقرت في لندن . ولعل الهولنديين نادمون على تشبثهم في رفض مطالب الإندونيسيين القومية قبل تلك الحرب . ولعل في ذلك عبرة ودرساً يحلها التاريخ للحكام ، الذين لا يعبأون ولا يهتمون بتطورات أحوال المجتمع ، والذين لا يذعنون لإرادة الشعب .

وقد اتبعت هولندة بعد ذلك خطوات عديدة ؛ منها أولاً - تشبثها في رفض مطالب الإندونيسيين القومية . ثانياً - تصريح الملكة « ويلهيلمينا » في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، ومفاده عقد مؤتمر مائدة مستديرة ، يتألف من مندوبين أجزاء المملكة الهولندية الأربعة ، وهي هولندة في أوربا ، وكورساو وسوريناما في أمريكا الجنوبية ، واندونيسيا . وثالثاً - حاولت هولندة استرجاع اندونيسيا من جديد ، بعد أن قامت جمهوريتها ، وذلك لتنفيذ ما جاء في ذلك التصريح الملكي ، وغير ذلك من خطواتها وخططها الكثيرة . وإذا أمعنا النظر في هذه الخطوات ، وحللناها على ضوء « التفسير الاقتصادي للتاريخ » نجد أن أقوى البواعث ، التي دفعت بالحكومة الهولندية إلى اتباع هذه الخطوات ، إنما هو مصلحة هولندة الاقتصادية ، التي تتمثل في مصالح رعاياها ، ومصالح شركاتهم ومنشآتهم الاقتصادية . ومن هذا يتبين - كما قدمنا - أن محاصيل اندونيسيا ، وأهمها المواد الأولية - كانت عاملاً أساسياً في توجيه سياسة هولندة نحوها .

ولا شك أن حاجة اليابان الملحة إلى هذه المواد الأولية - لتكوين مصانعها الحربية والمدنية ، وأهمها البترول لتسيير آلة الحرب - هي التي دفعتها إلى احتلال اندونيسيا ، وإلى استغلالها بنفسها ، وبرؤوس أموالها ، واستخدام الأيدي العاملة المتوفرة هناك ، مدعية أن ذلك نهاية تحقيق المبدأ « آسيا للأسويين » ، وبداية تطبيق رغبتهم في إيجاد « منطقة الرخاء الآسيوية المشتركة » . فبينما كانت هولندة قد غيرت اتجاه اندونيسيا نحو الغرب - مدة ثلاثة قرون - وأعدت أراضيها لاستغلال الشركات الهولندية والأجنبية ، إذا باليابان قد آتت تغير اتجاه اندونيسيا نحو الشرق أثناء مدة احتلالها ، التي دامت ثلاث سنوات ونصف ، واستغلت أراضيها ومواردها إلى أقصى الاستغلال ، وأرهقت أهلها بأعمال السخرة ، وذلك لتكوين معداتها الحربية .

فقوة الشعب الإندونيسي الإنتاجية ، التي أرهقتها الهولنديون ، لم تجد تحت الاحتلال الياباني العسكري ، إلا إرهاباً مثل إرهاب الهولنديين أو يزيد . فقد كان اليابانيون يجبرون الأهالي على أعمال الدفاع ، وعلى مضاعفة إنتاجهم الزراعي . بل وعلى بيع محصولاتهم بسعر تحدده السلطة اليابانية العسكرية .

ومن أثر ذلك ، نجد أن ثمار الترجيل مثلاً ، كانت تقتطف قبل نضوجها ، لأن الزراع

كانوا يستعجلون بقطعها وبيعها في السوق السوداء ، قبل أن يضطروا إلى بيعها بعد نضجها إلى الحكومة بأثمان زهيدة . وكانت الزراعة عامة في العهد الياباني - وبالأخص زراعة الأرز - متأخرة لا بسبب الفيضان أو قلة الأمطار فحسب ، بل لسكثرة ما أخذته السلطة اليابانية من جهود الشعب الإندونيسي ، للأعمال الحرة الإجبارية .

وكانت السلطة اليابانية ، خلال ذلك العهد تطبق مبدأ « الاكتفاء الاقتصادي » ، في كل منطقة من مناطق اندونيسيا ، بمعنى أن تمنع تبادل المحاصيل بين مناطقها المختلفة . وذلك لكي يضطر الأهالي في كل منطقة ، إلى إنتاج ما يحتاجون إليه ، من الحبوب والمواد الأولية والغذائية اللازمة . وتعطل بذلك كثير من الرجال ، فاستطاعت السلطة اليابانية تشغيلهم في الأعمال الحرة ، حيث نقلتهم كثيراً إلى ميادين الحرب ، لتعبيد طرق المواصلات وإصلاح الموانئ والمطارات وما أشبه ذلك . وقد اشتغل كثير منهم في بورما ، حيث دارت فيها رحى الحرب بين اليابان والحلفاء .

ومن نتيجة تلك السياسة الاقتصادية العسكرية المؤسسة على نظام المناطق ، أن أصبح توزيع ضرورات الحياة محتلاً جداً ، لأن المنتجات الفائضة في منطقة ، لا يمكن تصديرها أو نقلها إلى المناطق الأخرى المحتاجة إليها ، مع العلم أن لكل منطقة من مناطق هذه البلاد منتجات فائضة ، وهي في نفس الوقت محتاجة إلى غيرها من السلع التي تنتج فيها .

وكان الحكام اليابانيون يبررون صلاحية سياستهم هذه ، بقولهم بأن المواصلات في البلاد مهددة بالتدمير والانقطاع ، فتعرض حياة الشعب للخطر ، إذا تعطلت هذه المواصلات ، لذلك يجب على كل منطقة أن تعمل جهدها ، لتستطيع إنتاج كل ما يحتاج إليه قاطنوها .

والحقيقة أن اليابانيين ، مالجأوا إلى هذه السياسة ، إلا لكي يستطيعوا تصدير أكبر ما يمكن من محاصيل اندونيسيا إلى اليابان ، وذلك باستغلالهم على جل المنتجات في تلك المناطق ، مضافاً إلى ذلك أخذ الأيدي العاملة من الشعب ، واستخدامها في الأعمال الحرة . وثانياً أيضاً لكي يستطيعوا إدخال أكبر ما يمكن من منتجاتهم الصناعية إلى هذه المناطق ، التي كانت قبل ذلك تستهلك مصنوعات بعض مقاطعات اندونيسيا الصناعية .

وبذلك كله اتضح الإندونيسيون جلياً - بل ولغيرهم كذلك - ، أن معنى التعاون الآسيوي أو الرخاء المشترك ، الذي نادى به اليابان في دعايتها ، هو حرية هجرة اليابانيين إلى جزائر

اندونيسيا، وإلى أى قطر من أقطار آسيا، ومضاعفة ازدياد واردات اليابان منها، واشتغال التجار اليابانيين بحركات الاستيراد والتصدير بكل حرية، ثم إلغاء جميع القيود التى كانت تقيد الصيادين اليابانيين بخصوص صيد السمك فى بحار اندونيسيا، وتخطيم كل العقبات التى كانت تعرقل إنشاء المصانع اليابانية الجديدة وتهئية الظروف لنموها ونجاحها، واكتشاف منابع الثروة الجديدة فى المناطق القليلة السكان، لئلى تستغلها الشركات اليابانية، والمهاجرون اليابانيون (١).

ولإذا أنعمنا النظر فى هذا المبدأ «آسيا للآسيويين» قد يبدو لنا لأول وهلة، أنه مبدأ قوى، يشبه مبدأ منرو La Doctrine de Monroe القائل «أمريكا للأمريكيين». والحقيقة أن هناك فرقاً كبيراً بينهما، من ناحية الأساس والظروف السياسية والاقتصادية التى كانت تحيط بكل منهما؛ ومنها أن الروح الديمقراطية قد سادت فى أمريكا منذ ظهور مبدأ منرو، بل وقبل ظهوره. وكان أول من نادى به هو الرئيس جيمس منرو (١٧٥٩ - ١٨٣١) James Monroe الرئيس الخامس للجمهورية الأمريكية. فى حين أن اليابان، التى نادى بالمبدأ «آسيا للآسيويين»، كانت بلاد دكتاتورية من الدرجة الأولى؛ إذ كانت السيادة الروحية والسلطة الدينية فيها، تتركز فى يد الميكادو وإمبراطورها، وفى أيدى قواد جيوشها.

ومن ثم يمكن أن نستنتج أن الباعث الرئيسى الخفى، الذى كان يدفع اليابان إلى التوسع الخارجى السياسى والعسكرى، ليس تحقيق هذا المبدأ - وما يتلوه من المبادئ الأخرى، مثل مبدأ «منطقة الرخاء الآسيوى المشتركة» وغيره - وإنما اجتناب الثورة الداخلية التى كادت تنفجر فيها، بسبب تسرب الفكرة الشيوعية من شمال اليابان، روسيا، وبفضل انتشار المبادئ الديمقراطية التى تهب من شرقها، أمريكا.

فهل نستطيع أن نتصور أن قواد العساكر - الذين تربوا وتعودوا على الأوامر العسكرية والسلطة الدكتاتورية، أن يحترموا الرأى العام ويقدموه؟ واحترام الرأى العام وتقديسه أساس للديمقراطية الصحيحة - بل شرط أساسى لتطبيق مثل هذا المبدأ.

ثم إن هذا المبدأ نفسه «آسيا للآسيويين» لم يكن قوياً فى حد ذاته. إذ أنه يشمل فى ثناياه روحاً عدائية بين الجنس الأصفر الآسيوى، وبين الجنس الأبيض الأوروبى. لأن

(١) من كتاب «تاريخ جزر الهند الشرقية»، استر فلاك السابق ذكره.

الناس وبالأخص الأوروبيين ، قد يفهمون من هذا المبدأ ، أنهم سيحرمون من خيرات آسيا الكثيرة ، وسينفرد بالتمتع بها الآسيويون وحدهم ، فتشتعل بذلك حتماً النيران العداوية بين الجنسين .

فبدأ «آسيا للآسيويين» ، أو ما يشبهه ، لا يتفق مع اتجاه الوحدة العالمية ، وحدة الهدف والغاية ، أى أنه لا يتناسب مع المبادئ التى ينبغى أن تتخذها وسيلة لتحقيق الرخاء العالمى الشامل الذى نتمناه ، ولتدعيم السلم العالمى الدائم الذى ننشده جميعا .

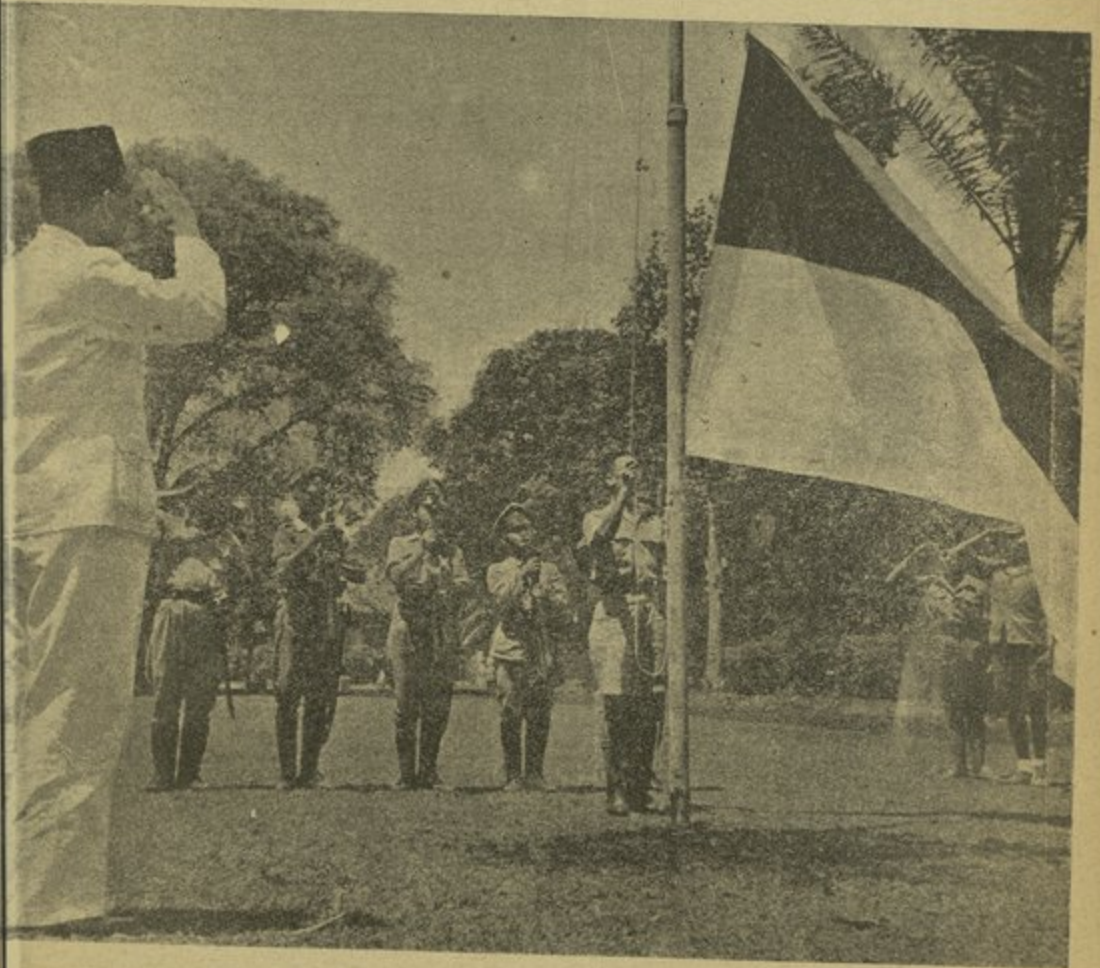
أليس لنا أن نعتبر بما حدث فى أمريكا بسبب تأثير مبدأ منرو ، إذ بعد ظهور هذا المبدأ وتمسك الأمريكيين به ، أخذت أمريكا بسياسة العزلة ، التى أدت بها إلى عدم اشتراكها فى عصبة الأمم ، مع العلم بأن صاحب فكرة إنشاء هذه العصبة هو الرئيس توماس وودرو ويلسون (١٨٥٦ - ١٩٢٤) Thomas Woodrow Wilson . ثم ان اشتباك أمريكا فى الحربين العالميتين ، دليل واضح على عدم صلاحية سياسة العزلة ، التى تمخضت عن مبدأ منرو ، كما أنه دليل أيضاً على ضرورة تدعيم الوحدة العالمية ، التى أنشئت لأجلها هيئة الأمم المتحدة الحالية ، واشتركت فيها أمريكا .

والمبدأ الذى يجب أن تمسك به جميعاً ، وأن تتخذه وسيلة لتحقيق الأخوة العالمية ، وأساساً لتدعيم السلم الدائم هو «أن تكون آسيا أو أى قطر من أقطار العالم ، وطن الحرية لسكانها وموطن الخير للجميع» ، وسنوضح بعض تفاسير هذا المبدأ فى الجزء الثانى من هذا البحث .

هذه هى خلاصة حالة اندونيسيا الاقتصادية فى عهد الاحتلال اليابانى ، وتلك هى سياسة اليابان الاقتصادية المميتة لحياة الشعب الإندونيسى . فلا غرابة إذن - والحالة هذه - إذا قام معظم الزعماء الإندونيسيين بتنظيم المقاومة السرية ، ضد السلطة العسكرية اليابانية أثناء الحرب الأخيرة . وقد قبضت الحكومة العسكرية اليابانية على كثير منهم وساقتهم إلى السجون ، بل قد أعدمت بعضهم . والآخرون من الزعماء اضطروا إلى اتخاذ سياسة «التعاون الظاهرى» مع اليابانيين ، وذلك ليخففوا وطأة معاملة السلطة اليابانية العسكرية القاسية على الشعب الإندونيسى .

ومن ناحية أخرى نجد أن الأسباب التى أدت إلى فشل اليابان فى استعمار كوريا ومنشوريا ، هى نفس الأسباب التى أدت إلى عدم نجاحها فى تدعيم استعمارها فى اندونيسيا ، ومن هذه

الاسباب قلة رغبة اليابانيين في الهجرة وفي الإقامة الطويلة خارج بلادهم ، وضعف مقدراتهم وكفاءتهم الادارية ، زيادة على ذلك جهلهم بعبادات الآهالى وتقاليدهم . وبذلك انتقلت معظم الوظائف الحكومية إلى أيدي الإندونيسيين أثناء ذلك الاحتلال اليابانى ، فازدادت مقدرة الإندونيسيين وكفاءتهم الادارية ، مضافاً إلى خبرتهم ودرايتهم التى مارسوها خلال عهد الاستعمار الهولندى الطويل . كل هذه الامور قد هيات الإندونيسيين الطرق للقيام بمسئولية الحكم فى عهدهم الجديد ، عهد الحرية والاستقلال . وقد زال النظام الاقتصادى الهولندى المشؤوم ، بزوال الحكم الهولندى الاستعمارى فى اندونيسيا ، وحلول الحكم العسكرى اليابانى الاستغلالى مكانه . ولما لم يكن هذا الأخير أقل صرامة وقسوة من الاول ، فقد انهار أيضاً بإعلان استقلال اندونيسيا ، وقيام الجمهورية الوطنية فى ربوعها .



الفصل الخامس

الثورة الإندونيسية الحديثة وقيام الجمهورية الإندونيسية من الناحية الاقتصادية

بعد أن جثت اليابان على ركبتيها ، مستسلمة للحلفاء بلا قيد ولا شرط ، وذلك في ١٥ أغسطس ١٩٤٥ انتهز الزعماء الإندونيسيون هذه الفرصة ، لتحقيق حق الشعب الإندونيسي الطبيعي الذي يتفق مع المبادئ ، التي قررها قادة الحلفاء أثناء الحرب الأخيرة ، في مباحثاتهم المتعددة ، وخاصة ميثاق الأطلنطي وتصريح طهران وسان فرانسيسكو والقاهرة ، والوصايا التي أذاعها الرئيس ترومان عقب الحرب . فأعلن الزعماء الإندونيسيون استقلال بلادهم في السابع عشر من شهر أغسطس ١٩٤٥ ، وأقاموا في ربوعها الحكومة الجمهورية برئاسة الزعيم المجاهد الكبير الدكتور أحمد سوكارنو ، ووكيله الزعيم المخلص الدكتور محمد حتّا .

وأصدرت الجبهة الوطنية القانون الدستوري ، لهذه الدولة الجمهورية الفتية . ثم سقى الإندونيسيون شجرة حريتهم واستقلال بلادهم بدمائهم الطاهرة ، حيث قاموا بالثورة العامة ضد القوات اليابانية القوية ، التي كانت موجودة وقتئذ في اندونيسيا ، وذلك بغية انتزاع السلطة والسيادة في البلاد من الحكام اليابانيين .

وبينا كان الإندونيسيون منشغلين بهذه الثورة ، إذا بقوات الحلفاء - أعني بها القوات الإنجليزية الهولندية - تنزل في سواحل البلاد ، وتحاول التغلغل في داخلها بحجة نزع السلاح من القوات اليابانية ، وفرض الاستسلام عليها . ولما أظهرت الحكومة الجمهورية الإندونيسية استعدادها لتسليم اليابانيين إلى الحلفاء ، قال قواد الانجليز والهولنديين - على عاداتهم في الاستعمار - إنهم يدخلون البلاد لحفظ الأمن والنظام .

وعندما اتضح للإندونيسيين أن غرضهم الحقيقي ليس هذا ولا ذاك وإنما هو إعادة السلطة الهولندية في البلاد ، كما كانت قبل الحرب - قاموا بمقاومة هذا الاعتداء على حريتهم وعلى استقلال بلادهم . وبذلك نشبت الحرب بينهم وبين القوات الهولندية والبريطانية التي لا تزال مشتتة في بعض أجزاء اندونيسيا حتى ساعة كتابة هذه السطور . وقام الإندونيسيون المقيمون خارج بلادهم والمنتشرون في مختلف بلدان العالم ، بجهودهم المتواصلة لتأييد استقلال

بلادهم ، ولحل مختلف الحكومات على الاعتراف بجمهوريةهم الإندونيسية .
أما حكومة الجمهورية الإندونيسية ، فقد أخذت من البداية موقفاً دشرفاً ، وسياسة ماهرة
بارعة في هذا الصراع ، إذ أنها وقفت موقف الوسيط بين الشعب الإندونيسي الثائر ، وبين
القوات الهولندية والانجليزية المعتدية ، وحاولت حل هذه المشكلة بطرق سلمية دبلوماسية ،
وقد أظهرت رغبتها بكافة الوسائل في إنشاء العلاقات الدولية الودية بينها وبين سائر دول
العالم ، وبالأخص مع هولندا وانجلترا .



(الدكتور أحمد - وكارنو)
الرئيس الأول للجمهورية
الإندونيسية الفتية ، والقائد
الأعلى لقواتها البرية والبحرية
والجوية ، في السادسة
والأربعين من عمره وقد سجنه
الهولنديون عام ١٩٣٠ بتهمة
إعداد ثورة عامة لطردهم من
إندونيسية ، وفي سنة ١٩٣٣ ،
نفته الحكومة الهولندية إلى
جزيرة فلوريس فينكولن ،
وظل منفياً حتى انشوب
الحرب العالمية الثانية في
الشرق الأقصى سنة ١٩٤٢)

ومنذ ذلك اليوم إلى حين كتابة هذه السطور حدثت التطورات السياسية والحراثة
الحربية التي يطول الحديث عن ذكر تفاصيلها . الأمر الذي لا يعنينا الآن ، والذي يهمنا في

هذه الرسالة العلمية هو تفسير الأمور التي تتعلق بحالة البلاد الاقتصادية ، وبالأخص ما يمس مصير موادها الخام . ومن الناحية الاقتصادية فقد كان موقف دول العالم ، إزاء ظهور هذه الدولة الجديدة التي تريد أن تدخل في الأسرة الدولية ، وإزاء هذا الصراع بين الرغبة في الاستقلال والحرية من ناحية ، وبين الطمع في الاستعمار والسيطرة من ناحية أخرى - يختلف باختلاف مصالحها الاقتصادية :

أستراليا وأمريكا :

فأستراليا وأمريكا تؤيدان الإندونيسيين في قضيتهم ، لأن الأجور المنخفضة السائدة في اندونيسيا في ظل الاستعمار الهولندي والاحتلال الياباني ، تضر كثيراً بمصلحة العمان في كل من البلدين . ومن المنتظر أن تبقى هذه الأجور منخفضة ، إذا عادت اندونيسيا مرة ثانية إلى نير الاستعمار الهولندي . لذلك قامت نقابات العمال في كل من أستراليا وأمريكا بالمظاهرات والإضرابات ، وبميد يد المساعدة إلى الإندونيسيين في ثورتهم ضد هولندية وقوات بريطانيا ، وكان شعار هؤلاء العمال « أن أعمال الاسترقاق والاستعباد في اندونيسيا ، تهدد أعمال الأحرار في أمريكا »^(١) Enslaved labor in Indonesia threatens free labor in America

وقال مستر هارولد ايساك Mr. Harold Issac المراسل الأمريكي في جاوة « إن ما عمله الانجليز فيها (اندونيسيا) يضر مصالح أمريكا ، وقال أيضاً « إن السلطة الانجليزية قد استخدمت اليابانيين ضد الإندونيسيين »^(٢).

وزيادة على ذلك فإن كلا من أستراليا وأمريكا تطالب باستقرار الأمن والظام في اندونيسيا ، وذلك لكي تستطيع كل منهما استئناف علاقاتها التجارية مع هذه البلاد الغنية ، التي تعتبرها سوقاً مروجة لمنتجاتها الصناعية ، ومصدراً هاماً للبواد الخام التي تحتاج إليها .

وقد عيّن الدكتور سوتان شهير رئيس وزراء الحكومة الجمهورية الإندونيسية ، بصفته وزير خارجيتها مستر ج . ه . كبل G.H.Campbell في ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ مندوباً تجارياً مؤقتاً Temporary Trade Commissioner في أستراليا . وقال مستر كبل : « إن ٨٥ ٪ من منتجات أستراليا كانت تصدر خلال سنوات الحرب إلى ميادين الحرب ، وبعد انتهاء الحرب - وهي لا تزال تنتج بنفس القوة الإنتاجية الهائلة ، بل قد ازداد نشاطها في كثير من

(1) From "Dally World" news paper, San Francisco, Sept. 23, 1945.

(2) The "Egyptian Gazette" Cairo, Dec. 16, 1945,

واحى الإنتاج وبالأخص فى الصناعة - فقد أصبحت فى حاجة شديدة إلى أسواق جديدة لمنتجاتها ، فضلاً عن استعادة ما فقدته من الأسواق التى كانت لها قبل الحرب ، فى الوقت الذى يوجد من وراء بابها أمة عظيمة ، قوامها سبعون مليوناً من الإندونيسيين هاتفين بهذا التعيين « أنتم أول من اخترناه ، You are our First choice واستطرد فقال : « وقد أدركتُ أن الإندونيسيين رغبة أكيدة فى مصادقة استراليا ، التى ساعدتهم مساعدة مادية وروحية فى حربهم لأجل الحرية والاستقلال . اندونيسيا غنية بما تحتاج إليه استراليا ، وهى تنتج كثيراً ما يحتاج إليه سبعون مليوناً من الإندونيسيين ، وهم يستطيعون الآن استيراد كميات كبيرة جداً من صادرات استراليا المضطردة الزيادة ، وذلك لارتفاع مستوى معيشتهم فى ظل جمهوريتهم الوطنية . فلا بد لاستراليا من انتهاء هذه الفرصة العظيمة ، ومن إظهار حسن تقديرها لها ، وذلك بالإسراع نحو اتخاذ الإجراءات اللازمة . فعلى الحكومة وهيئات الشعب وشركات الملاحة أن تعمل على جناح السرعة ، وقبل فوات الأوان .

إن الحكومة الجمهورية الإندونيسية ، التى أتشرف بتمثيلها فى هذه البلاد ، تبذل جهودها لتحقيق الآمال فى تدعيم العلاقات التجارية والاجتماعية والثقافية والأخوية ، وأنا واثق من أن استراليا ستقابلها بما هو أحسن وأعظم منها^(١) .

روسيا :

أما روسيا - لما لها من رغبة أكيدة فى تحرير الشعوب المستضعفة من نير استعمار الدول الرأسمالية ، ولما لها من آمال فى أن الحزب الشيوعى الإندونيسى هو الذى سيمسك زمام السيادة والحكم فى اندونيسيا ، ولما لها من محاولات متواصلة لفشر المبادئ الشيوعية ، وجلب أكثر ما يمكن من بلدان العالم إلى جانبها فى الصرع السياسى والدبلوماسى القائم اليوم بين المعسكرين ، روسيا الشيوعية والدول الرأسمالية - فقد أبدت الإندونيسيين فى قضيتهم ، وقدمت إلى هيئة الأمم المتحدة - فى أول نوفمبر ١٩٤٦ - احتجاجها على أعمال قوات الحلفاء فى اندونيسيا ، وطالبت بسحب هذه القوات منها حالا ، ثم اقترح الدكتور ديمتري ما نويلسكى Dr. Diminty Manuilsky رئيس وفد اكرانيا الروسية فى هيئة الأمم المتحدة ، إرسال لجنة الرقابة إلى اندونيسيا . (٢)

(١) من مجلة اندونيسيا الحرة Free Indonsia الأسبوعية ، لقى بصدورها المركز العام لجمعيات استقلال اندونيسيا فى بريسان - استراليا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٤٦ .
(2) The Egyptian Gazette, Cairo, Feb., 10, 1946.

الصين :

أما الصين فقد اعترفت باستقلال اندونيسيا وبجمهوريةها ، وذلك لأنه من الناحية الاقتصادية يوجد في اندونيسيا أكثر من مليون صيني ، وفيها كثير من مصالح الصين الاقتصادية وبالأخص في التجارة ، ولأن مصالح الصين الاقتصادية والسياسية ، تتطلب استقرار الأمن والنظام في اندونيسيا ، فضلا عن ذلك فإن الصينيين قد شعروا - منذ قيامهم بالحركة الوطنية ، بقيادة زعمائهم وقوادهم المبعجلين ، أمثال الزعيم الدكتور «سون يات سين» والجنرال «سيانج كاي شيك» وغيرهما - بضرورة تحرير البلدان الشرقية من الاستعمار والاستعمار ، وإقامة الحكومات الديمقراطية فيها . فلا غرابة إذا اعترفت الجمهورية الصينية باستقلال اندونيسيا وبجمهوريةها .

وقد وصل مندوب الصين الخاص ، الدكتور «لى تشون» الى جوكرجا كارتا ، وقابل الدكتور أحمد سوكانو ، رئيس الجمهورية الإندونيسية ، ووكيله الدكتور محمد حتا في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، وصرح الدكتور لى إلى مراسلى الصحف بصدد العلاقات المقبلة بين الصين واندونيسيا بقوله : «يجب تقوية التعاون الاقتصادى بين البلدين ، وذلك لصالح كل منهما . والصينيون في اندونيسيا يستطيعون المساهمة في إنهاض تقدم اندونيسيا الاقتصادى ، مثل تعاونهم في استغلال مصادر ثروة اندونيسيا الطبيعية» وفى الميدان الثقافى قد أكسد الدكتور لى أهمية تبادل الطلبة بين الصين واندونيسيا (١) .

الهند :

وزعماء الهند - وفى مقدمتهم الرئيس جواهر لال نهرو ، والرئيس محمد على جنة - وبالرغم من انشغالهم بقضيتهم الوطنية المعقدة ، قد أيدوا زملائهم الإندونيسيين بكافة الوسائل ، وذلك لأن البلدين تربطهما المصالح المشتركة الاقتصادية والسياسية ، التى تلخص فى «مقاومة الاستعمار والاستغلال الأجنبي» .

وقد صرح الزعيم بانديت جواهر لال نهرو ، رئيس حكومة الهند المؤقتة لمراسلى «اليونيتد پرس» فى نيودلهى بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٤٦ فقال : «إن الهند اعترفت باستقلال اندونيسيا استقلالا تاماً ، وإن الاعتراف باستقلالها ضرورى لزيادة مجهود الأمم المتحدة فى بناء السلام العالمى» .

(١) من مجلة أسبوعية «اندونيسيا الحرة Free Indonesia» التى تصدر فى مدينة فنانج سياتار ،

وبعث السيد سوتان شهرير رئيس الوزارة الإندونيسية رسالة التهنئة إلى الزعيم بانديت نهر و بمناسبة توليه رئاسة حكومة الهند المؤقتة ، وطالب منه أن يعمل على توثيق العلاقات بين الهند واندونيسيا في نطاق أوسع من ذي قبل .

الدول العربية والإسلامية :

وأما الشعوب الإسلامية والعربية قاطبة ، فقد أيدت الشعب الإندونيسي بشتى وسائل التأييد ، وذلك لوجود العلاقات العديدة التي تربط هذه الشعوب ، وكفى أن نلخصها في رابطة العقيدة المحمدية المتينة ، وقد قررت جامعة الدول العربية في اجتماعها بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٤٦ - توصية الدول العربية بالاعتراف بالجمهورية الإندونيسية ، دولة مستقلة ذات سيادة .



(١) (١)

(في دار المركز العام لجمعيات
استقلال اندونيسيا بالقاهرة
سعادة عبدالرحمن عزام باشا
(بالعربوش) يزور الوفد
الاندونيسي الذي سافر من
اندونيسيا إلى هارلند في
أوائل إبريل ١٩٤٦ . وإلى
يسار - مادنه الدكتور سواندي
رئيس الوفد ، وإلى يمينه
الدكتور سودار سوتو
والدكتور عبد الكريم من
أعضاء الوفد) .

ثم أوفد صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، صاحب العزة محمد عبد المنعم بك ، قنصل مصر العام في بمباي ، مندوباً إلى اندونيسيا لإبلاغ ذلك القرار العظيم إلى الجمهورية الإندونيسية . وبعد أن تحمل المشقات واخترق الحصار البحري الذي ضربته القوات الهولندية حول اندونيسيا ، وصل إلى جوكجا كارتا عاصمة الجمهورية الإندونيسية في ١٥ مارس ١٩٤٧ ، واستقبله الدكتور أحمد سوكارنو رئيس الجمهورية في قصر الرئاسة بحضور وكيل الجمهورية والوزراء .

(١) الصور والخرائط المشار إليها هذه العلامة () منقولة من كتاب د. اندونيسيا الثائرة ،

الذي أصدرته جمعية استقلال اندونيسيا بالقاهرة

وجاء في الكلمة التي ألقاها أمام الرئيس ما يأتي : —

يا صاحب الفخامة ، لي مزيد الشرف أن أمثل بين يديكم ، لأحمل أطيب تحيات وتمنيات ملكي فاروق الأول ملك مصر ، كما يسعدني أن أقوم بمهمة ، هي أحب ما تكون إلى نفسي ، وهي إبلاغ القرار الذي اتخذته جامعة الدول العربية في ١٨ نوفمبر ١٩٤٦ ، والذي يقضى بتوصية الدول العربية بالاعتراف باندونيسيا دولة مستقلة ذات سيادة ، وذلك نظراً لما بين الدول العربية واندونيسيا من روابط الأخوة وشائج القرى . فأرجو أن يكون اعتراف الدول العربية السبع ، وأعني بها مصر والعراق وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية وشرق الأردن واليمن ، خير فاتحة لاعتراف جميع دول العالم باستقلال اندونيسيا .

ورد عليه الرئيس سوكارنو بكلمة جاء فيها :

« يسرني أن تتقبل تحيات وتمنيات حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم ، فترجو منكم أن تبلغوه أعظم احتراماتنا وتحياتنا ، وندعو الله تعالى أن يكلاً مصر بعثاته ، ويتم لها تحقيق أمانها القومية . وما أعظم سرورنا باستقبالكم لتبلغونا هذا القرار . فتحن باسم الشعب الإندونيسي نشكر الجامعة العربية على هذا القرار العظيم المؤسس على الصداقة والإخلاص . إننا نسكن الجزر الإندونيسية ، وهي منذ القدم ملتقى الشعوب والأمم ، فليس غريباً أن يكون من طبيعتنا حب تبادل العلاقات مع جميع الشعوب ، على أساس الصداقة والاحترام المتبادل ، وهو الأساس الذي يجب أن تقوم عليه العلاقات لبناء السلم الدائم . ومن السهل أن تتوطد العلاقة بيننا وبين البلاد العربية ، لما بيننا من رابطة الدين . وأسأل الله أن يجعل زيارتكم هذه ، زيارة تاريخية تكون خير فاتحة للعلاقات بين الشعوب . »

ونظراً إلى حسن موقع الدول العربية والإسلامية - إذ أنها تقع في الطريق بين الشرق الأقصى وبين أوروبا ، التي تنشط فيها الآن حركة البناء والتعمير ، والتي تحتاج إلى المواد الأولية والغذائية - فللدول العربية والإسلامية فرصة عظيمة لاسترداد العلاقات التجارية والاقتصادية التي كانت في العصور الغابرة متينة قوية بينها وبين الشرق الأقصى عامة واندونيسيا خاصة .

وقد قبض العرب منذ أقدم العصور على زمام المواصلات البحرية ، وبخاصة في الشرق ، فكانت سفنهم التجارية تجرى في المحيط الهندي . وبالأخص فيما بين بلادهم والهند ، التي كانت لهم فيها جالية كبيرة على سواحلها قرب نهر السند ، تلك الجالية هي التي سماها الهنود Arabitoes ولما أرسل أسكندر المقدوني قائد أسطوله نياك Nearque لاستكشاف بحر الهند ، وجد

بسواحل جدروزيا آثاراً دالة على نفوذ العرب ، من مدن عربية وأساطيل عربية . وكان الريان الذى أرشدهم فى ذلك البحر عربياً (١) .

وقال الأستاذ صلاح البكرى : « ولما ظهر الإسلام فى القرن السابع الميلادى ، كان الحضارمة فى أشد الحاجة إلى الهجرة طلباً للعيش والحياة ، فاندفعوا وحداناً وجماعات إلى الهند ، ثم إلى جزائر الشرق الأقصى ، إلى اندونيسيا الخضراء ، وهناك استقر بهم الترحال . وتعتبر هجرتهم إلى اندونيسيا أعظم ظاهرة تاريخية فى حياتهم الجديدة ، وكان نزولهم أولاً فى ثغور سومطرة وجاوة ومادورا ، ومن هناك اندفعوا إلى الجزائر الأخرى ، وكانوا لا يلبون على شئ سوى الأخذ والعطاء ، ولقد أنبتوا أنهم من أنشط الشعوب فى الشؤون الاقتصادية ، وأقدرهم على طرق التجارة . فصرعان ما كانوا لهم مركزاً اقتصادياً عظيماً ، ملكوا زمام التجارة فى البر والبحر ، فكان لهم أكثر من أربعين سفينة تجوب بحار جاوة ومكسر والصين . وساعدهم على ذلك صفاء قلوب الإندونيسيين وكرم ضيافتهم وحسن معاملتهم ، الأمر الذى شجعهم على البقاء والاستقرار هناك ، حتى أصبحوا يعتبرون اندونيسيا وطناً ثانياً لهم . وأصبحت اللغة الملايوية (الإندونيسية) لغتهم الرسمية فى مجتمعاتهم وخطبهم وصحفهم (٢) . »

واعتقد أنه إذا قامت الحكومات العربية والإسلامية وهيئاتها الشعبية فى الوقت الحاضر بانتهاز هذه الفرصة العظيمة - كما قامت به استراليا - فإنها لا بد أن تنجح فيه بسرعة ، وذلك لكثرة العوامل التى تساعدها على ذلك ، مثل وجود العلاقة الدينية القوية بين الشعبين ، ووجود جالية كبيرة للعرب فى اندونيسيا ، إذ بلغ عدد العرب المقيمين فى اندونيسيا فى سنة ١٩٣٠ أكثر من ٧١,٠٠٠ نسمة (٣) وبلغ هذا العدد فى السنوات الأخيرة أكثر من مائة ألف نسمة ، ومعظمهم يشتغلون بالتجارة . ولهم جمعيات عديدة وأحزاب سياسية ، أكبرها « الحزب العربى الإندونيسى Partai Arab Indonesia » ، ويتولى بعضهم الآن الوظائف الهامة فى الحكومة الجمهورية الإندونيسية . ولهم نواب فى البرلمان الإندونيسى ، وكذلك فى المجالس النيابية الأخرى . وقد اتخذ العرب موقفاً مشرفاً فى الثورة الإندونيسية

(١) Guillaïn : Documents sur l'Histoire de Geographie et la Commerce de l'Afrique Orientale.

(٢) من مقالة الأستاذ « صلاح البكرى » ، بعنوان « هجرة العرب إلى اندونيسيا » ، فى مجلة الثقافة العدد ٣٨٦

بتاريخ ٢١ مايو ١٩٤٦ .

(٣) من كتاب « خلاصة الإحصائيات » السابق ذكره .

الآخيرة ، حيث انضموا إلى صفوف الإندونيسيين ، وضجوا كثيراً بأموالهم وبأنفسهم في سبيل تأييد إخوانهم الإندونيسيين ، وقاتلوا معهم جنباً إلى جنب ضد أولئك الذين أرادوا الاعتداء على جمهوريتهم الفتية . وقد صرح الدكتور سوتان شيرير رئيس وزراء اندونيسيا في بيان أعلنه للبلا في أوائل سنة ١٩٤٦ بمساواة عرب اندونيسيا لإخوانهم الإندونيسيين في كل الحقوق والواجبات .



(المحاضرة الثقافية عن حالة اندونيسيا الاقتصادية في قاعة المحاضرات بكلية التجارة — جامعة فؤاد الأول — بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٤٤ ، وهي إحدى المحاضرات التي ألقاها المؤلف في مصر عن اندونيسيا المجاهدة)

انجلترا

أما إنجلترا الاستعمارية ، فقد أخذت لإزاء المشكلة الإندونيسية الهولندية ، موقفاً شاذاً مخزياً بالنسبة إلى تلك المواقف المشرفة ، التي اتخذتها معظم الدول صغيرها وكبيرها . وسبب ذلك أن لإنجلترا - شعباً وحكومة - مصالح اقتصادية كثيرة في اندونيسيا ، أهمها : أولاً - إن لإنجلترا رؤوس أموال ضخمة مستثمرة من زمن بعيد في اندونيسيا ، بلغت قبيل الحرب العالمية الثانية حوالي أربعائة وخمسين مليوناً من الرويات - كما اتضح ذلك في الإحصائيات التي سأذكرها في آخر الفصل الأول من الجزء الثاني من هذه الرسالة . وثانياً - إن هناك علاقة متينة بين البنوك الهولندية والأجنبية في اندونيسيا ، وبين

بنك انجلترا . وإن كانت اندونيسيا غير داخلية في منطقة الجنيه الاسترليني، إلا أنها تتعامل كثيراً مع البلدان الداخلة في منطقة الجنيه الاسترليني، مثل بريطانيا وإيرلندا ودماركا والنرويج والسويد والبرتغال ومصر^(١) والعراق والهند وتيلند (سيام) وأستراليا ونيوزيلند واتحاد جنوب أفريقيا وغيرها^(٢) كما تبين ذلك في الإحصائيات عن صادرات اندونيسيا ووراداتها، التي سنأخذها فيما بعد .

وإن كان بنك جاوة The Java Bank هو الذي يعد البنك الحكومي والرئيسي في اندونيسيا في عهد الاستعمار الهولندي، وهو الذي يصدر العملة والأوراق المالية، التي كانت متداولة فيها، وهو الذي يقرض أو يتعامل مع معظم التجار وأصحاب الأعمال فيها - إلا أن هذا البنك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنوك في هولندا، وهذه الأخيرة ترتبط مع بنك انجلترا . وعلى العموم فإن رؤوس الأموال في العالم في مرحلتها الأخيرة، تتركز أكثر من قبل في نيويورك ولندن بوجه خاص .

وثالثاً - إن الحكومة الهولندية قد خرجت خلال سنوات الحرب من هولندا في أوروبا، كما خرجت من اندونيسيا في الشرق، وأقامت طوال تلك المدة في لندن، وليس لها مورد لسد نفقاتها سوى مستعمراتها الصغيرة، التي كانت وقتئذ ولا تزال إلى اليوم في يدها، وهي سوريناما وجزيرة كوراساو ومن جزائر الهند الغربية . فتراكت بذلك ديون كثيرة على هولندا لبريطانيا، مقابل سلع وخدمات وأموال قدمتها انجلترا لهولندا أثناء إقامة حكومتها في لندن . وطبيعى أن هولندا لا تستطيع سداد هذه الديون الكثيرة، عندما تفصل اندونيسيا عنها .

وإذا رجعنا إلى التاريخ، نجد أن سلطة هولندا على اندونيسيا وشعبها، كانت منذ أكثر من قرن خاضعة لسياسة انجلترا الخارجية، كما اتضح للقارئ فيما سردناه من خلاصة تاريخ اندونيسيا . إن الإنجليز قد اغتصبوا اندونيسيا من هولندا في أوائل القرن التاسع عشر . ثم أعادوها إليها ثانية، فوجود هولندا في اندونيسيا ليس متوقفاً على قوة هولندا وحدها، ولا على سياستها فحسب، ولكنه يقوم على سياسة انجلترا الخارجية وعلى توجهاتها، وليس من المبالغة إذا قلنا إن مثل هولندا في اندونيسيا خلال العهد الإستعماري، كمثل "بواب في عمارة كبيرة، يحرص عليها ويحرسها، ويقتل بابها ويفتحه، ولكن الساطة الحقيقية فيها ليست لها،

(١) وقد خرجت مصر من منطقة الجنيه الاسترليني في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧ .

(2) The Course & Control of Inflation (a review of Monetary experience in Europe after world war 1) League of Nations, 1946.

ولمّا لاجتلترا وللدول الأخرى، التي تملك رؤوس الأموال المستثمرة فيها. فلا عجب إذن أن نرى إنجلترا هي التي كانت ولا تزال تحارب الإندونيسيين، وتقف في طريقهم إلى الحرية والاستقلال، وذلك بغية إرجاع نوابها الأمين إلى عمارتها العظيمة. وزد على ذلك تلك الوعود الدبلوماسية السرية، التي قطعها إنجلترا على نفسها لهولندة أثناء الحرب، ومفادها أن على إنجلترا مساعدة هولندة في استرداد مستعمراتها. وقد رفع الستار عن هذا السر الدبلوماسي مستردى جروت Mr De Groot - النائب الهولندي للحزب الشيوعي في هولندة - في مجلس نوابها بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٤٦ بقوله: «إن تصرفات هولندة في معالجة المشكلة الإندونيسية، التي تبنى على أساس الاتفاق السري، تتعارض كل التعارض مع المبادئ الديمقراطية. إذ أن الرأي العام الهولندي قد أهمل كل الإهمال، واستطرد فقال: «يجب تغيير سياسة هولندة الخارجية وإصلاحها، إذ أنها أصبحت مجرد أداة لمصلحة الانجلوسيكسون الإستعمارية في محاولة إعادة الحكم الإستعماري إلى اندونيسيا» (١).

وملا فإن القوات البريطانية القوية - التي كانت مجهزة بكامل أنواع الأسلحة والمعدات الحربية الحديثة، ومعدة لمهاجمة القوات اليابانية قبل إستسلامها - هي التي مهدت الطريق للقوات الهولندية للزول في سواحل جزائر اندونيسيا، وهي التي شجعت وساعدت الهولنديين على الاعتداء على حرية الإندونيسيين، بل هي أول من حاربهم وشن عليهم غارات عنيفة في المدن الساحلية، مثل جاكرتا وسورابايا وفلباج وميدان وغيرها.

ولولا القوات البريطانية، ما كانت هولندة تستطيع الاقتراب من تلك الجزائر. وقد رد مستر يفن وزير خارجية بريطانيا، على ما طالبه الدكتور مانويلسكي الأوكراني بشأن إرسال لجنة الرقابة الدولية إلى اندونيسيا، بأنه لا يمكن أن يقبل ذلك لأن معناه التدخل في شؤون هولندة الداخلية، وقال إنه سيؤدي إلى إيجاد سابقة خطيرة.

وقد استمرت الحكومة البريطانية على سياستها هذه، بالرغم من مهاجمة معظم صحف العالم لها، وقد استطاعت قواتها العظيمة والقوات الهولندية من وراءها احتلال بعض مدن اندونيسيا الساحلية الهامة. وبهذا تعذر على الإندونيسيين تصدير محاصيلهم إلى الخارج.

هولندة:

أما هولندة فقد دوختها الخسارة الفادحة من هجمات ألمانيا على بلادها في أوروبا في أوائل

(٢) من مجلة «اندونيسيا الحرة» Free Indonesia، الأسبوعية، تصدر في مدينة فنانج سياتار، عاصمة سومطرة الحالية، العدد ٤٧ بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٤٦.

الحرب ، ومن هجمات اليابان عليها في اندونيسيا . ثم التضخم النقدي الفظيع الذي حدث في ماليتها ، حتى أصبحت القيمة الحقيقية لعملتها وهي « الروبية » أقل من ثلث قيمتها التي كانت لها قبل الحرب ، بل قد تصبح الآن عديمة القيمة نظراً لشدة تضخمها ، ولعدم وجود الرصيد الذهبي الكافي لها ، ولضيّق الأسواق التي تتداول فيها . فهولندة مضطرة إلى البحث عن الأسواق لتصريف هذه النقود المتضخمة ، ولاستيراد المواد اللازمة لها ، وبالأخص المواد الغذائية ، وذلك لمواجهة الأزمة الشديدة والمجاعة الخطيرة في بلادها ، وكذلك لسداد ديونها الناشئة خلال سنوات الحرب ، وما إلى ذلك من مشاكلها المالية والاقتصادية الخطيرة ، التي قد أهكتها وقضت مضجعها ، (S) حتى أصبح الهولنديون لا يتذكرون شيئاً من العدالة والقوانين الدولية ، بل قد تشبعت أفكارهم بقول أجدادهم المأثور لديهم من زمن بعيد وهو « إذا فقدت

اندونيسيا هلكت هولندة (S) Indonesia verloren ramspoed geboren

هذا تفسير اقتصادي لأعمال وأغراض القوات الهولندية في حربها ضد الإندونيسيين ، التي وصفها بعض مراسلي الصحف ، بأنها أعمال وحشية مثل ضرب السفن الإندونيسية التجارية وإغراقها ، تلك السفن المشحونة بالأرز ، التي كانت حكومة الجمهورية قد أعدتها لإرسالها إلى الهند ، كما ضربت القوات الهولندية بقنابلها منطقة « فريغن » التي تنتج محصولات الأرز كثيراً ، حتى تحولت تلك المنطقة إلى شعلة من النار ، ولم تسكتف القوات الهولندية بما فعلت من إحراق وتدمير ، بل قد اعترضت أيضاً السفن الصينية المشحونة بمحاصيل اندونيسيا الممتجهة إلى ميناء سنغافورة ، فقد ضرب الهولنديون بالقوانين الدولية عرض الحائط ، وانقلب أسطولها إلى أسطول قرصان ، بعيد إلى الأذهان مجازر القرون القديمة الوحشية ، محاولين بذلك أن يطبقوا على اندونيسيا الحصار البحري الاقتصادي .

وقد تواردت الأخبار من اندونيسيا أثناء كتابة هذه السطور . أن القوات الهولندية البحرية والجوية قد ضربت حصاراً بحرياً ومحكاً حول اندونيسيا ، تستخدم فيه جميع أسطولها وطائراتها الحربية ، التي كانت موجودة في أوروبا وفي مستعمراتها في أمريكا ، مضافاً إليها الطائرات والسفن والمعدات الحربية الحديثة الكثيرة التي تركتها القوات البريطانية ، لهولندة التي انسحبت من أراضي اندونيسيا رسمياً ، في آخر نوفمبر سنة ١٩٤٦ .

أما اندونيسيا من الناحية الاقتصادية ، فقد وفق زعمائها في تطبيق السياسة المعتدلة المصحوبة بالقوة . إذ أن وقوع اندونيسيا في وسط البلدان والبحار التي تسيطر عليها الدول الرأسمالية ، ووجود مصالح عدة دول في داخلها ، وكذلك حاجة اندونيسيا نفسها إلى تصدير

محاصيلها ، وإلى استيراد ما يلزمها من المنتجات الصناعية - كل هذه الأمور كانت تتطلب سياسة مرنة في غير ضعف . أعنى بها السياسة الراغبة في التفاهم مع الاستعداد للاستخدام مع الذين لا يريدون الوثام . وقد قال السيد سوتان شهربير رئيس وزراء الحكومة الجمهورية الإندونيسية السابق في رسالته المطولة بعنوان « جهادنا Perjuangan Kita » ما يأتى : « إن الرأسماليين في كل دولة من دول العالم ، لا ينظرون إلى جهادنا إلا بمقياس الأرباح والخسائر . وإذا كان جهادنا لا يلحق بهم خسارة ، فإنهم سيتخذون موقف الحياد ، وإذا كان يدر عليهم الأرباح فسيكونون مؤيدين لنا ، وإذا سبب عليهم خسارة فإنهم سيصبحون معارضين ، وإذا رأوا أنه سيضر مصالحهم كثيراً وسيددها فسيضحون بجهودهم وأموالهم لمحاربنا ، بل سيحضون حكوماتهم على التدخل العسكرى للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية . لذلك كله اتخذت حكومة الجمهورية الإندونيسية جميع الإجراءات اللازمة للحفاظ على المصالح الاقتصادية لرعايا تلك الدول في اندونيسيا ، . واستطرد في بيانه فقال : « تقع اندونيسيا في دائرة نفوذ الرأسمالية الاستعمارية الانجليزية الأمريكية ، فبصيرها يتصل الآن بمصير هذه الرأسمالية الاستعمارية . واليابان بعد انهزامها قد اختفت ولو مؤقتاً من ميدان سياسة شرق آسيا وحلت محلها أمريكا . ووجود هولندا في اندونيسيا الآن لا بقواتها وحدها ، وإنما بمساعدة إنجلترا . وهولندا اليوم ليست إلا آلة في يد سياسة إنجلترا ، مع أن مصالح أمريكا الاقتصادية لا تشبه مصالح إنجلترا ، ولا تتفق مع مطامع هولندا . وعلى ضوء هذه الحقيقة قويت آمالنا في أن ننال مكانة ملائمة بجانب سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية العظيمة في المحيط الهادى . ولذلك كله علينا أن

هذا من ناحية السياسة الخارجية الاقتصادية لاندونيسيا، أما من الناحية الداخلية، فإن حالة اندونيسيا الاقتصادية كانت في حاجة شديدة إلى التجديد، وإلى إصلاحات كثيرة، لأن قوة الشعب الإنتاجية قد ضعفت واختلت كثيراً، — كما وضعه نخامة الدكتور محمد حتسًا نائب رئيس الجمهورية في خطبته بمناسبة افتتاح المؤتمر الاقتصادي الأول في جوكجاكارنا في ٣ فبراير سنة ١٩٤٦ — بقوله : إن قوة الشعب الإنتاجية قد أزهقت، وكثير منها قد فسدت، زيادة على أن الشعب قد تحمّل كثيراً من المظالم، فضعف جسمه. نحن لان شكر أن شعوب العالم الأخرى ذاقَت مرارة الحرب، ولكن ما ذاقه الشعب الإندونيسي أمرٌ وأقى، إذ أنه قد سدت في وجهه سبل القوة قبل نشوب الحرب. كما مرت عليه قرون ذاق أثناءها أفسى أنواع الاضطهاد والاستغلال بطرق متنوعة، من نظام الزراعة الإلزامية الذي طبقته عليه شركة الهند الشرقية، والنظام الزراعي الذي سارت عليه حكومة الهند الهولندية التي كانت تقف من الشعب الإندونيسي موقف تاجر محتكر، إلى الرأسمالية الحرة في الفترة بين الحربين العالميتين، ثم جاءت الحكومة العسكرية اليابانية تستنفذ ما بقي من قوة الشعب الضئيلة، بإجباره على أعمال الدفاع ومضاعفة الإنتاج الزراعي. فكان من نتيجة هذه الأعمال الإلزامية الشاقة، أن ضعف آلاف من الإندونيسيين أثناء العمل مع الاضطهاد الذي لم تر له مثيلاً في تاريخ اندونيسيا، كما مات ملايين منهم جوعاً، وأصبح الباقي منهم

(١) عن الرسالة المطولة «جهادنا» للسيد سوتان شهربري أوائل سنة ١٩٤٦ وأعاد طبعها المركز العام للجميات استقلال اندونيسيا بالقاهرة في نفس السنة.

لا قوة له ولا كفاءة (١).

فأول ما يجب على الجمهورية الإندونيسية - والحالة هذه - تجديد هذه القوة الإنتاجية . ومن حسن الحظ أن الحماسة الوطنية المتأججة في نفوس الإندونيسيين قاطبة ، قد جددت قوتهم الإنتاجية ، وأن جو الحرية والاستقلال بعد طول مدة الاستعباد والاستعمار ، قد أنعش العمال والفلاحين ، فصرعان ما تضاعف إنتاجهم ، وبعد مرور ستة شهور فقط من إعلان الاستقلال ، استطاعت حكومة الجمهورية الإندونيسية تصدير خمسمائة ألف طن من الأرز إلى الهند لإنقاذ الهنود من المجاعة . وقد كانت اندونيسيا في عهد الاستعمار الهولندي الطويل تستورد كثيراً من الأرز من سيام وبورما ، والأرز كما قدمنا غذاء أساسى للأهالى .



الدكتور محمد حتا وكيل الجمهورية الإندونيسية الفنية ، وقد سجنه الهولنديون في هولندا ، وهو طالب بتهمة إثارة الثورة التي اشتعلت نارها في اندونيسيا سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ، ولم تستمر قيادته للحركة الوطنية في اندونيسيا لأكثر من خمسة أشهر ، ثم تم اعتقاله من قبل الحكومة الهولندية بتهمة إغاثته عام ١٩٣٤ إلى سجن باندونجا في جزيرة بندا نيرا ، وظل سجيناً إلى أن نشبت الحرب العالمية الثانية في الشرق الأقصى سنة ١٩٤١ .

ومن ناحية أخرى كان يجب على اندونيسيا تحويل اقتصادياتها من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم ، كما تعمل الآن جميع أمم العالم . ولا يتسنى لاندونيسيا ذلك بمجرد فك القيود الاقتصادية ، التي كانت تغل سير التبادل بين المناطق المختلفة في العهد الياباني ، كما لا يمكن تطبيق التبادل الحر ، لأن هناك اختلالاً كبيراً في التوازن بين مرافق الحياة الاقتصادية في المدن وبينها في القرى . إذ كانت المدن في أيام السلم تعتمد على الصناعة والتجارة ، حيث أنها

(١) من خطبة نفاة الدكتور محمد حتا نائب رئيس الجمهورية الإندونيسية ، في افتتاح المؤتمر الاقتصادي

الأول بموكجا كارنا عاصمة الجمهورية بتاريخ ٣ فبراير ١٩٤٦ .

تستبدل بالمواد الغذائية المنتجات الصناعية ، ففي أثناء الحرب قد أصيب هذا العماد بالهلاك والبنوار ، إذ انتقل النشاط الصناعي إلى القرى لقربها من منابع المواد الأولية ، كما اشتغل القرويون بنسج الأقمشة بأيديهم ، حتى أصبح أهل المدن يذهبون إلى القرى لشراء ما يحتاجون إليه من الأقمشة ، فأصبح التوازن في المبادلة بين المدن والقرى مختلاً ، حيث صار الإنتاج من ناحية واحدة فقط ، أي من ناحية القرى وحدها ، فتجمعت فيها النقود ، والقرويون لا يعرفون كيف يصرفونها .

إن هذه الحالة الاقتصادية في اندونيسيا - أعنى بها حالة تراكم النقود والأموال وتجمعها في الأرياف والقرى - تخالف حالة البلدان الأخرى من هذه الناحية ، إذ ترى في البلدان الأخرى أن النقود والأموال تتجمع لدى سكان المدن لا القرى .

وإن حالة تجمع النقود والأموال لدى سكان الأرياف والقرى - وهم أكثرية ساحقة في اندونيسيا - تهيئ الطرق لتعميم الرخاء والرفاهية فيها ، وتمكن لاندونيسيا من استيراد منتجات العالم الصناعية في مقابل ما تصدره إليه من المواد الخام . كما أنها تهيئ الفرص للقيام بالأعمال الإنشائية والتعميرية . ولهذا فإن اندونيسيا كبقية البلدان الآسيوية - كما ذكره بيان سياسي لحكومة الجمهورية الإندونيسية في أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ - في حاجة شديدة إلى مساعدة أمريكا الصناعية والفنية ، لإنجاز أعمالها الإنشائية والتعميرية ، ولرفع مستوى معيشة الشعب ، وذلك في مقابل المواد الأولية التي ستصدرها إليها .

وطالما أن حركات الاستيراد والتصدير لم تنظم بعد مع البلدان الصناعية الكبرى ، فستظل حياة مدن اندونيسيا الاقتصادية تواجه الصعوبات التي وصفناها ، لأن حياتها الصناعية تعتمد كثيراً على استيراد الأدوات والآلات اللازمة ، كما أن حياتها التجارية تتوقف على مجيء الواردات من الخارج ، وعلى تصدير محاصيل البلاد الزراعية .

فأمام الحكومة الجمهورية الإندونيسية الآن ثلاثة مشاكل رئيسية ، وقد حاولت معالجتها منذ قيامها بأعباء الحكم :

المشكلة الأولى : توزيع المواد الضرورية المحدودة الكمية في الوقت الحاضر توزيعاً عادلاً ، بحيث يستطيع جميع أفراد الشعب أن ينالوا ما يلزمهم منها .

المشكلة الثانية : تنظيم وسائل الإنتاج من الآلات والأدوات والعمل والمقدرة الإنتاجية والكفاءة الإدارية ، بحيث يمكن الحصول على أكثر إنتاج ممكن وأحسنه بأقل جهد مستطاع .

وهاتان المشكلتان تتصل إحداهما بالأخرى ، ويتطلب علاجهما حل مشكلة النقل والمواصلات ، وقد ركزت الحكومة هذه المهمة في وزارة المواصلات ، وتقوم هذه الأخيرة الآن بإصلاح طرق المواصلات من سكك حديدية وطرق وموانئ ومطارات ، وبالإكثار من وسائل النقل ، مثل عربات القاطرات والسيارات والسفن وغيرها .

وكانت اندونيسيا منذ الاحتلال الياباني ، تعاني أزمة كبيرة في وسائل النقل ، إذ قضى اليابانيون على كثير من خطوط السكك الحديدية بنقل قضبانها إلى بورما ، لإنشاء خطوط جديدة هناك ، كانت تتطلبها أعمالهم الحربية . وقد نقلوا كذلك أكثر من ٤٠ ٪ من عربات النقل والقاطرات إلى خارج اندونيسيا ، مع أن ما نقلوه كان من أحسن ما وجد في هذه البلاد . فنقصت بذلك قدرة النقل في هذه الناحية إلى ٦٠ ٪ . أما سيارات النقل فتكاد تكون مفقودة تماما . وكذلك الحال في « الاوتوبيسات » بحيث يمكن أن نقول أن النقص فيها قد وصل إلى ١٠٠ ٪ . تقريبا . وعندما يتسنى لاندونيسيا إيجاد العلاقات التجارية والاقتصادية بالدول الصناعية الكبرى ، فسيكون أول ما يجب عليها عمله هو استيراد وسائل النقل بأكثر ما يمكن . وهذا ما يدفع الإندونيسيين إلى الإكثار من إنتاج محاصيلهم من المواد الأولية لتصديرها ، حتى يستطيعوا استيراد ما يلزمهم من وسائل النقل هذه ، ومن الأدوات والمنتجات المختلفة من الدول الصناعية (١) .

المشكلة الثالثة: الفوضى المالية والتضخم النقدي . وقد شعر زعماء اندونيسيا بأن هذه الفوضى المالية التي سادت البلاد خلال أيام الثورة ، هي أعظم فرصة للقوات البريطانية والهندية منذ نزولها في مدن اندونيسيا الساحلية - لتوطيد أقدامها فيها ، إذ أنها تستطيع أثناء هذه الفوضى المالية أن تستغل عمال الموانئ والمواصلات في تلك المدن ، وذلك بإغرائهم بنقودها البراقة وبأوراقها المالية الكثيرة . لذلك سرعان ما قامت حكومة الجمهورية الإندونيسية بمعالجة هذه المشكلة الكبرى ، وذلك بإصدارها أوراقا مالية للجمهورية في شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، أي بعد مضي شهرين من إعلان استقلال اندونيسيا وقيام الحكومة الجمهورية في ربوعها . وكان بعض مدن اندونيسيا الساحلية الكبرى - إذ ذاك - مثل جاكرتا وسيلانج وسورابايا وفلبانج وفادنج وميدان - تعاني غارات عنيفة من الجو والبحر التي شنتها عليها القوات البريطانية والهندية .

(١) من خطبة نخامة الدكتور محمد حنا السابق ذكرها .

ولكن هذه الأوراق المالية الأولى التي أصدرتها الجمهورية قد سُحِبَت من المبادلة ، وذلك طبقاً للاتفاق بين ممثلي هولندا وبريطانيا واندونيسيا ، الذي ينص على عدم إصدار أية عملة أو أوراق مالية ، حتى يتجلى الموقف السياسى . ولكن هولندا خرقت هذا الاتفاق ، حيث أصدرت ، إدارة الهند الهولندية المدنية (Netherlands Indies Civil Administration) N. I. C. A. نقودها بعد ذلك الاتفاق بـمدة قصيرة . فازدادت هذه الفوضى المالية سوءاً ، إذ اشتد التضخم النقدى والاضطرابات فى الأسواق ، الأمر الذى دفع الحكومة الجمهورية الإندونيسية إلى إصدار نقودها الرسمية من جديد ، لتحل محل النقود الأجنبية فى المبادلة ، وللقضاء على هذه الفوضى النقدية . وقد أذاع نغامة الدكتور محمد حتسّا فى التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٩٤٦ حديثاً قال فيه : « ستصبح عملة الجمهورية الإندونيسية العملة الرسمية فى كل من جاوة ومادورا ، ابتداءً من منتصف هذه الليلة (٢٩-٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٦) ومن المنتظر أن تتم الإجراءات اللازمة التى تتخذ الآن لإصدارها فى سومطرة فى بحر الأسابيع القادمة » (١) .

هذه هى خلاصة حالة اندونيسيا الاقتصادية فى العام الأول من حياتها الجمهورية الحرة ، وقد رأينا كيف أثرت حالتها الاقتصادية فى صراعها السياسى والحربى .



وزراء حكومة الجمهورية الإندونيسية
فى اجتماع مع نغامة الرئيس سوكانو ووكيله الدكتور محمد حتا



وقد وصلت المشكلة الإندونيسية الهولندية إلى عقد الاتفاق في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بتوسط المندوب البريطاني الخاص في جنوب شرق آسيا ، اللورد كيلرن الدبلوماسي الانجليزي الداهية ، الذي أطلق عليه بعض الكتاب لقب « محطم القوانين ومبرم المعاهدات »
The breaker of rules and the maker of treaties.

والواقع أن ذلك الاتفاق ما هو إلا هدنة في صورة اتفاق ، أو اتفاق في قالب هدنة ، لأنه لا يوجد اندونيسى واحد يرضى بذلك . وقد فسره الأستاذ رستم ايندى - أحد الزعماء الإندونيسيين ، وكان مقيماً في هولندا مدة طويلة وعضواً في مجلس نوابها سابقاً ، ورجع منها إلى اندونيسيا في منتصف شهر ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، فقال لبعض مراسلي الصحف : إن حكومة الجمهورية الإندونيسية قبلت ذلك الاتفاق - على أنه الحد الأدنى لأسس التفاهم مع هولندا لحل المشكلة . فإذا قبلت حكومة هولندا الاتفاق فستقع في أزمة شديدة قد تؤدي إلى كارثة ، وإن لم تقبله فسيحكم العالم كله ومنه إنجلترا وأمريكا على هولندا بالتعنت ، الأمر الذي يخافه الهولنديون دائماً ، لعلمهم بأن هولندا وحدها لن تستطيع الوقوف أمام اندونيسيا . أما الإندونيسيون فسيكسبون في كلا الأمرين . فإذا رفض الهولنديون مشروع الاتفاق فسيكسب الإندونيسيون عطف الدول ، التي كانت تؤيد هولندا في اعتدائها على اندونيسيا . وإذا قبلوا فلن يستطيعوا تنفيذ الاتفاق لاستحكام الخلاف بين الزعماء والأحزاب في هولندا نفسها لزام المشكلة الإندونيسية الهولندية الحالية ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الجمهورية الإندونيسية تحتاج إلى وقت - ولو كان قصيراً - يسوده الهدوء لتمكن من ترسيخ قدمها ، وتعبئة جميع قواها لمواجهة أعداء الحرية . أما تفسير مواد الاتفاق في تفاوت حسب قوة الجانب الذي يفسره ، فإذا كانت عندك قوة فلك أن تفسر الاتفاق حسب ما يلائمك ، وإلا فلا تستطيع أن تقول شيئاً حتى ولو كنت على حق . هذا هو منطق السياسة وهو منطق القوة (١) .

وقد جرت مفاوضات طويلة - دامت أكثر من شهر - بين وفد حكومة الجمهورية الإندونيسية برئاسة الدكتور سوتان شيرير ، رئيس وزرائها بصفته وزير الخارجية ، وبين وفد الحكومة الهولندية برئاسة الدكتور وليام شيرمير هورن وزير المستعمرات الهولندي ، وعضوية الدكتور فان موك الحاكم العام الهولندي . وعقدت هذه المفاوضات في مدينة

(١) من جريدة (الاخوان المسلمون) عصر بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ .

«لنجارجاتي، القريبة من ميناء «سيارانج» في شمالي جاوة . وقد وافق كل من الطرفين على اعتبار تلك المدينة أرضاً محايدة . واتخذ المندوب البريطاني الخاص في جنوب شرقي آسيا - اللورد كيلرن - موقف الوسيط في تلك المفاوضات . وبعد مداولة طويلة وأخذ ورد ، انتهت المفاوضات إلى « مشروع الاتفاقية » ووقع عليه مندوبو الطرفين بالاحرف الأولى وذلك في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ .

ولكي تتضح لنا المرونة السياسية التي ظهرت من هيئة المفاوضات الإندونيسية ، ولكي نقف على نقط الخلاف الأخير التي حالت دون توقيع حكومتهما على ذلك الاتفاق حتى يوم كتابة هذه السطور ، فإننا ننقل نصوصه فيما يلي :

مشروع الاتفاقية DRAFT AGREEMENT

مقرر: : إن هيتي المفاوضات للحكومة الهولندية وحكومة الجمهورية الإندونيسية قد وصلتا في اجتماعهما في مدينة لنجارجاتي Linggar Jati وذلك بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ إلى تفاهم بصدد مشروع الاتفاقية الذي نشر بالنصين الإندونيسي والهولندي .

إن الهيئة العامة the Commission General الممثلة للحكومة الهولندية ، والوفد الإندونيسي الممثل للحكومة الجمهورية الإندونيسية — تحدهما رغبة أكيدة لتوطيد العلاقات الطيبة بين شعبي هولندا واندونيسيا ، وذلك بإيجاد الوسائل للتعاون الاختياري من شأنها أن تضمن تقدماً صحياً وقوياً لذين البلدين في المستقبل ، وأن تجعل العلاقات الطيبة بين الشعبين ممكنة - قد اتفقتا على النصوص الآتية ، وسوف ترفعانها في أقرب وقت ممكن إلى المجالس النيابية لكل من حكومتهما لأخذ موافقتهما .

الفصل الأول — تعترف الحكومة الهولندية ، بحكومة الجمهورية الإندونيسية في جاوة ومادورا وسومطرة . أما النواحي التي يحتلها جيش الحلفاء أو جيش هولندا ، فستلحق بالحكومة الجمهورية تدريجياً وبالتعاون المتبادل بين الطرفين . ولأجل هذا الغرض ستتخذ الإجراءات السريعة اللازمة لينتهي إلحاق تلك النواحي ، بحيث لا يتأخر ذلك عن الميعاد المحدد في الفصل الثاني عشر .

الفصل الثاني — يتعاون الطرفان : الحكومة الهولندية ، وحكومة الجمهورية الإندونيسية ،
في إقامة حكومة ديمقراطية بكل سرعة ، أساسها الاتحاد باسم الولايات المتحدة الإندونيسية ،
U.S.I. (United States of Indonesia)

الفصل الثالث — تضم الولايات المتحدة الإندونيسية جميع مستعمرة الهند الهولندية ،
بشرط أنه إذا أخذت أصوات الشعب بأسلوب ديمقراطي ، ولم يرض أهل ناحية بالالتحاق
بالولايات المتحدة الإندونيسية ، فلا بأس من إيجاد نظام مستثنى لتلك الناحية ، بالنسبة إلى
إندونيسيا وإلى هولندا .

الفصل الرابع — ١ : البلدان والمناطق التي ستكون منها الولايات المتحدة الإندونيسية
هي الجمهورية الإندونيسية وبورنيو وتيمور الكبرى ،^(١) على أن لا يكون ذلك منقصاً لحقوق
سكان كل منطقة في إبداء رغبتهم تبعاً للنظام الديمقراطي في جعل منطقته على أسلوب خاص
بها في الحكم ضمن حكومة الولايات المتحدة الإندونيسية — ٢ : لحكومة الولايات المتحدة
الإندونيسية ، أن تجعل نظاماً ممتازاً لعاصمتها على أن لا يصادم ذلك ما ذكر في الفصل الثالث ،
وفي المادة الأولى من هذا الفصل .

الفصل الخامس — ١ : يتولى وضع القانون الأساسي للولايات المتحدة الإندونيسية مجلس
تشريعي يتألف من مندوبين الجمهورية الإندونيسية ومندوبين الولايات الأخرى ، التي سوف
تنضم إلى الولايات المتحدة الإندونيسية ، وينتخب المندوبون بطريقة ديمقراطية ، وبالنظر إلى
المادة الآتية في هذا الفصل - ٢ : يتبادل الطرفان الرأي في كيفية المشاركة في جلسات المجلس
من الجمهورية الإندونيسية والولايات الأخرى التي لم تنضم إلى الجمهورية ، والأقليات ، مع العلم
بأن المسئول عن كل ذلك الحكومة الهولندية وحكومة الجمهورية الإندونيسية .

الفصل السادس — ١ : تتعاون الحكومة الهولندية وحكومة الجمهورية الإندونيسية لحماية
المصالح المشتركة ، وذلك بإيجاد نوع من الاتحاد الهولندي الإندونيسي ، الذي يتبدل به شكل
المملكة الهولندية ، التي كانت تشمل هولندا والهند الهولندية وسوريناما وكوراساو ،
فيكونوا اتحاداً بين الطرفين ، الطرف الأول المملكة الهولندية وتشمل هولندا وسوريناما
وكوراساو والطرف الثاني الولايات المتحدة الإندونيسية .

(١) تيمور الكبرى تشمل جزيرة سيليبس وجزائر الملوك وجزائر سوندا الصغرى وجزيرة غينيا الجديدة . المترجم .

٢ : لا يمنع ماذُكر أعلاه إمكان إيجاد نظام آخر في المستقبل يتعلق بموقف هولندية إزاء سوريناما وكوراساو وبالعلاقة كل منها بإزاء الأخرى .

الفصل السابع — ١ : يملك الاتحاد الهولندي الإندونيسي هيئات خاصة ، لحماية المصالح المذكورة في الفصل السابق - ٢ تعمل الحكومة الهولندية وحكومة الولايات المتحدة الإندونيسية على إيجاد تلك الهيئات أو تكون المجالس النيابية (البرلمانات) هي العاملة - ٣ : المصالح المشتركة المشار إليها ، هي التعاون في الشؤون الخارجية والمالية وفي الدفاع والاقتصاد والثقافة .

الفصل الثامن — ترأس ملكة هولندية ذلك الاتحاد الهولندي الإندونيسي ، وتصدر القرارات لحماية المصالح المشتركة من هيئات الاتحاد باسمها .

الفصل التاسع — لحماية مصالح الولايات المتحدة الإندونيسية في هولندية ، ولحماية مصالح هولندية في أندونيسيا ، تعين كل من الحكومتين مندوباً سامياً لها لدى الأخرى .

الفصل العاشر — ومن الأسس التي سيقوم عليها الاتحاد الإندونيسي الهولندي مواد تختص بما يأتي :

(١) حماية حقوق كل طائفة تجاه الأخرى ، وضمانات على كل جانب لتأدية ماعليه للآخر .
(ب) الرعاية الإندونيسية والهولندية في كل من المنطقتين . (ج) أنظمة مختصة في تكوين اتحاد ، إذا لم يتفق الفريقان على رأى . (د) أنظمة تتعلق بمساعدة هولندية للولايات المتحدة الإندونيسية ، في حالة عدم استكمال الوسائل اللازمة لتكوينها (هـ) ضمانات كل من الطرفين في الحرية الشخصية والحقوق الإنسانية ، التي هي من مقاصد هيئة الأمم المتحدة .

الفصل الحادى عشر - ١ : توضع الأسس المذكورة من قبل مجلس شورى خاص ، يتكون من مندوبى الحكومة الهولندية ومندوب الولايات المتحدة الإندونيسية المزمع إقامتها .
٢ : تعتبر تلك الأسس معمولاً بها بعد مصادقة المجالس النيابية عليها من كلا الجانبين .

الفصل الثانى عشر — تعمل الحكومة الهولندية وحكومة الجمهورية الإندونيسية ، على تكوين الولايات المتحدة الإندونيسية ، وعلى تحقيق الاتحاد الهولندي الإندونيسي ، حتى يتم ذلك قبل أول يناير سنة ١٩٤٩ .

الفصل الثالث عشر — بعد تمام تكوين الاتحاد الهولندي الإندونيسي ، تسعى الحكومة

الهولندية في اتخاذ الوسائل الممكنة والإجراءات اللازمة، لضم الولايات المتحدة الإندونيسية إلى عضوية هيئة الأمم المتحدة .

الفصل الرابع عشر — تعترف حكومة الجمهورية الإندونيسية بحقوق غير الإندونيسيين في مزاوله تلك الحقوق المخولة لهم ، وإعادة ممتلكاتهم الموجودة في منطقتها ، ومن أجل ذلك تؤلف لجنة من الطرفين لتعويضها أو إعادتها .

الفصل الخامس عشر — على الحكومة الهولندية أن تسرع بسن الأنظمة والقوانين التي تساعد على تحويل شكل حكومة الهند الهولندية وتصرفاتها تحويلاً يتفق مع اعترافها بالجمهورية الإندونيسية ، ومع تلك الأوضاع الجديدة المزمع إقامتها ، حتى يكون موقف هولندا السياسي في الداخل والخارج متناسباً مع الظروف ، التي تهيئ تكوين الولايات المتحدة الإندونيسية ، والاتحاد الإندونيسي الهولندي .

الفصل السادس عشر — بعد تمام هذه الاتفاقية نهائياً ، يسمى كل فريق في إنقاص قواه العسكرية ، وبمباحث الفريقان في تحديد النقص والمدة التي يجزى فيها ذلك النقص ، والتعاون في الشؤون العسكرية .

الفصل السابع عشر — ١ : لأجل التعاون المذكور في هذا الاتفاق بين الحكومة الهولندية وحكومة الجمهورية الإندونيسية ، تؤلف هيئة مكونة من مندوبين الحكومتين وسكرتارية مشتركة . - ٢ : إذا اختلفت الحكومتان الهولندية والجمهورية في هذه الاتفاقية ، ولم تنجح وسائل التفاهم بين المندوبين المذكورين ، ينتخب رئيس أجنبي بإجماع الفريقين ، فإن لم يجمع الفريقان على أحد ، فينتخبه رئيس محكمة العدل الدولية .

الفصل الختامي — كتبت هذه الاتفاقية باللغتين الهولندية والإندونيسية . وكلتاها متساويتان في الاعتبار .

جاكرتا ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦

خلاصه آراء التي أبديت بصدد الاتفاق

وقبل أن يقرر كل من البرلمانيين الإندونيسى والهولندى ، قبول مشروع الإتفاق أو رفضه ، كانت الآراء بصده قد أبديت عن طريق الصحف والراديو من كلا الجانبين ، وأبداها الزعماء وقواد الفكر والجيش والأحزاب السياسية والجمعيات والهيئات الشعبية فى داخل البلاد وخارجها ، ونلخصها فيما يلى : -

نجد فى مشروع الإتفاق Draft Agreement ثلاث نقط رئيسية :

أولاً — اعتراف هوائية بالسيادة الفعلية *de facto authority* للجمهورية الإندونيسية فى جاوة ومادورا وسومطرة (الفصل ١ منه) .

ثانياً — تسعى كل من الحكومة الجمهورية الإندونيسية ، وحكومة هولندا ، لإقامة الولايات المتحدة الإندونيسية U. S. I. (الفصل ٢ منه) .

ثالثاً — ويسعى أيضاً كل من الطرفين لإنشاء نوع من الإتحاد الهولندى الإندونيسى ، الذى ترأسه ملكة هولندا ، وذلك لحماية المصالح المشتركة بينهما (الفصل ٦ منه) .



الدكتور سوتان شوبر رئيس الوزارة الإندونيسية السابق يخطب الجماهير من العمال والشبان الإندونيسيين ، شارحاً وجهة نظره عن الاغتيالات ومنهلاً لما ينبغي أن يتخذ لمواجهة الاعتمالات

فالنقطة الأولى من محتويات مشروع هذا الاتفاق ، قد نقضت أربع حقائق دولية كانت ، هولندا تدعيها وتحتج بها :

أولاً — إنها قد نقضت سيادة هولندا القانونية *de jure authority* على اندونيسيا التي وافق عليها اتفاق سان فرانسيسكو في سنة ١٩٤٤ ، فانتقلت بذلك هذه السيادة القانونية إلى الحكومة الجمهورية الإندونيسية ، فتتولاها بجانب تمتعها من قبل بالسيادة الفعلية .

ثانياً — إنها قد مزقت الإمبراطورية الهولندية ، التي كانت تشمل هولندا وسوريناما وكوراساو واندونيسيا . حيث لا تبقى الآن إلا للثلاثة الأولى . فاضطرت هولندا بناء على ذلك إلى تغيير دستورها ، كما أشار إليه الفصل الخامس عشر من الاتفاق ، ومن المنتظر أن تكون هناك معارضة عنيفة لهذا التغيير في البرلمان الهولندي .

ثالثاً — إنها قد زعزعت موقف هولندا الاستراتيجي ، الذي يخولها ضم جزائر اندونيسيا الأخرى إلى إمبراطوريتها .

رابعاً — إن الاتفاق الهولندي الإنجليزي المسمى « بالاتفاق الإنجليزي الهولندي في الشؤون المدنية *British-Dutch Civil Affairs Agreement* أصبح الآن بموجب هذا الاتفاق الإندونيسي الهولندي ، اتفاقاً غير ذي موضوع . كما أن مشروع هذا الاتفاق كان لطمة للقوات الإنجليزية ، التي نذرت من قبل بما سمته بمسؤولية أدية نحو هولندا ، لإعادة الحكم الهولندي إلى اندونيسيا ، إذ أنها حاربت اندونيسيا مدة خمسة عشر شهراً .

أما النقطة الثانية من محتويات مشروع الاتفاق ، وهي إقامة الولايات المتحدة الإندونيسية ، فقد اعتبرها الإندونيسيون وسيلة سلمية لتحرير بقية جزائرهم ، وإقامة الحكومة الوطنية فيها .

هذه هي بعض الحقائق التي غنمها الوفد الإندونيسي في ذلك الصراع السياسي . أما من ناحية الرأي العام الهولندي إزاء مشروع الاتفاق فيمكن أن نستنتج بما قالته جرائدها (١) . فقد قالت الجريدة الجديدة *Nieuwe Courant* ، بعبارة هادئة ، خلاصتها : « إن الحكومة الهولندية ، قد استسلمت كلية إلى الجمهورية الإندونيسية » .

على أن معظم الرأسماليين الهولنديين كانوا متشائمين كثيراً من مشروع الاتفاق ، وبالأخص ما يتعلق بمستقبل التعاون الاقتصادي بين اندونيسيا وهولندا ، وهم لا ينتظرون

(١) معظم الصحف الحرة في هولندا كانت تعارض مشروع الاتفاق .

أى أمل فى استئناف استغلالهم الرأسمالى السابق فى اندونيسيا بدون عرقلة . مادامت الحالة فيها لم تهدأ بعد (١) .

وانتقد مستر ميير رانفت Mr. Meyer Ranneft بكلمة أذاعها فى راديو هولنده ، الهيئة العامة الهولندية للفاوضة قائلا : « إن مشروع الاتفاق بالتعبير الأدق هو اتفاق الاستسلام Capitulation Agreement من جهة هولنده (١) .

أما النقطة الثالثة من محتويات مشروع الاتفاق وهى « رئاسة ملكة هولنده للإتحاد الإندونيسى الهولندى المزمع إقامته » فقد كاد الإندونيسيون يجمعون على رفضها . وفسر بعضهم ومنهم وزير الاستعلامات الإندونيسية فى إذاعته فى راديو جوكجا كارتا بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٤٦ : قائلا « إن رئاسة ملكة هولنده Dutch King للاتحاد الهولندى الإندونيسى . المذكور فى الفصل الثامن من مشروع الاتفاق ، ليس معناه أن اندونيسيا داخله تحت « تاج الدولة الهولندية أو تحت سيادتها » . وفى رأيه أن هناك فرقا كبيرا بين ما يعبر عنه « بملكه هولنده Dutch King وبين التاج الهولندى Dutch Crown أو سيادة الدولة الهولندية Sovereignty of the Dutch State فان الأولى تدل على شخصية الملكة ، بينما تنطوى تحت كلمة « التاج Crown أو كلمة « سيادة الدولة Sovereignty of the State المملكة ووزرائها . وليست للملكة قوة أو حق فى اتخاذ القرارات أو فى التشريع ، على خلاف ما للتاج أو لسيادة الدولة من قوة تشريعية وتنفيذية . وعلى هذا كله فليس للحكومة الهولندية ووزرائها أية سيادة على الاتحاد الهولندى الإندونيسى المزمع إقامته (١) .

وهذه هى نقطة الخلاف الأخرى الرئيسية ، التى أدت إلى عدم توقيع هذا الاتفاق حتى يوم كتابة هذه السطور ، لأن هولنده تريد الوحدة الفعلية بينها وبين اندونيسيا داخل سيادة امبراطوريتها ، كما أخبرته وكالة الأنباء المتحدة فى امستردام بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦ .

والحزب الكاثولىكى وحزب العمال فى هولنده ، لا يوافق على اتفاق ، بموجبيه تنقطع العلاقات بين هولنده واندونيسيا ، اللهم إلا إذا كانت علاقة لا مساس لها بالوحدة الفعلية المرتبطة بالتاج ، فى حين أن أحزاب المحافظين والبروتستانت والأحرار ، لا تزال فى موقف

(١) من مجلة اندونيسيا الحرة Free Indonesia الأسبوعية التى تصدر فى مدينة فائانج سياتار ، عاصمة

سرطارة الحالية العدد ٤٨ بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٦ .

المعارض للاتفاق ، وهي مستعدة لإسقاط الحكومة في سبيل تحقيق غايتها (١).

والإندونيسيون لا يفهمون من نصوص الاتفاق إلا الاتحاد أو التحالف ، على قدم المساواة بين الدولتين المستقلتين ، بل قد اقترح بعض زعمائهم ، أن يكون رئيس الاتحاد منتخباً بأكثرية الأصوات ، من قبل كل من الشعبين الإندونيسي والهولندي ، أو أن يرأسه بالتناوب كل من رئيس الجمهورية الإندونيسية وملكة هولندا (٢).

والحقيقة أن هذه المسألة أعنى بها مسألة « رئاسة ملكة هولندا أو تحت التاج الهولندي ، كانت حجرة العثرة Stungling Block التي دارت حولها مشادات ومناقشات طويلة بين الطرفين أثناء اجتماعات المفاوضة . وقال الدكتور بوروكوسومو في مقالته في إحدى الجرائد في جو كجا كارتا بعنوان « رمزية تاج هولندا فوق الاتحاد Symbolic Dutch Crown over Union ما يأتي : « إن تشبث هولندا في اتخاذ تاجها رمزاً للاتحاد ، يدل على غرض خفي في نفسها ، وبالأحرى أنه يدل على أن هولندا تريد إدخال نوع جديد من الاستعمار إلى اندونيسيا في ثوب من الحرير Wrapped in silk مع أن التعاون أو الاحترام المتبادل بين الشعبين يتوقف على رغبة أكيدة في ذلك . لا على إدخال اندونيسيا تحت التاج . وإن اتخاذ التاج الهولندي على رأس هذا الاتحاد بعيد إلى أذهانتنا عهد الاحتلال الياباني ، الذي كان الشعب الإندونيسي يجبر فيه على الإحناء إلى قصر أمباطور الياباني في طوكيو هاتفين ، يعيش الامباطور Tenno Haika Banzai بمرمزية التاج الهولندي في الاتحاد ستصبح راية اندونيسيا الوطنية بلونها الأحمر والأبيض ، منحنية أمام راية الملكة الهولندية House of Orange ونقطة الخلاف الأخرى . هي أن هولندا تريد أن تكون علاقات اندونيسيا الخارجية - خلال فترة الانتقال المذكورة في الاتفاق - تحت سيادتها وطبقاً لتوجهاتها ، في حين أن الإندونيسيين يقولون إن الاعتراف بالسيادة للجمهورية الإندونيسية ، يجب أن يتبعه تمتعها بكامل حقوقها الداخلية والخارجية ، وأن تكون حرة كدولة - مستقلة ذات سيادة - في علاقاتها مع الدول الأخرى .

وقد قرر الحزب الشعبي الإندونيسي (٣) - في جزيرة بورنيو في المؤتمر الهام ، الذي عقده في شهر يناير ١٩٤٧ بمركره في مدينة بنجر ماسين ، للتشاور في شأن مشروع هذا الاتفاق -

(١) من مجلة ، اندونيسيا الحرة Free Indonesia الأسبوعية السابق ذكرها في الصفحة السابعة .

(٢) الحزب الشعبي الإندونيسي Serikat Kera'yatan Indonesia المرموز بحروف S. K. I.

أكبر الأحزاب السياسية في بورنيو ، إذ بلغ أعضاؤه ٤٢ ألف شخص ، وفيها ٢٤ فرعاً .

ما يأتي: « عدم قبول مشروع الاتفاق وعدم رفضه ، والبت في ذلك متروك لما ستقرره الهيئة الثيائية المركزية في جاوة Komite Pusat National Indonesia كما قرر الحاضرون فيه هم جميعاً خاضعون لسيادة الجمهورية الإندونيسية ، ويستنكرون تصرفات هولندية وحركاتها التي ترمي إلى تفريقهم ، وللجمهورية الإندونيسية وحدها حق تقرير كل ما يتعلق بسيادة اندونيسيا العامة .

كما قرر الحزب الوطني الإندونيسي في مؤتمره المنعقد في مدينة مالانج بجاوة في أوائل يناير ١٩٤٧ عدم قبول مشروع الاتفاق ، إلا بعد تغيير بعض نصوصه ، ومنه لا بد أن يكون « الاتحاد أو التحالف ، بين اندونيسيا وهولندا على أساس اتحاد دولتين مستقلتين تمام الاستقلال ، وسحب جميع القوات الهولندية من مناطق الجمهورية الإندونيسية ^(١) .

وقال السيد محمد روم وزير الداخلية لحكومة الجمهورية الإندونيسية ، وعضو الوفد الإندونيسي للمفاوضة ، وعضو مجلس الإدارة للحزب الإسلامي « مشومي » : « إنى واثق من أن الشعب الإندونيسي سيحترم مشروع هذا الاتفاق ، وإن أمر البت فيه متروك الآن إليه وحده .

وقال السيد سوتومو قائد الجيش الإندونيسي في شرق جاوة والذي اعتبره الانجليز والهولنديون قائد المتطرفين ، « إن أنصارى وأتباعى سيخضعون جميعاً لما تقرره الهيئة الثيائية الإندونيسية العامة Badan Perwakilan Ra'yat أى برلمان اندونيسيا .

وكان الدكتور محمد حتا نائب رئيس الجمهورية ، عند ماقابله مراسل وكالة الأنباء « أيتنا » يقول : « إن التعاون في الميادين الاقتصادية بين اندونيسيا وهولندا ضرورى ويمكن إذا أسفرت المفاوضات بينهما عن النتائج المرجوة ، وهذا التعاون يشمل شراء الآلات الصناعية من هولندا ، ومبادلة منتجاتها الصناعية بمحاصيل اندونيسيا الزراعية » .

ولعل السياسة الهولندية ، كانت تستهدف في مشاريعها وتصرفاتها ، تفريق وجهات النظر لزعماء اندونيسيا ، ولذلك تخوف الرئيس الدكتور أحمد سوكارنو ، فناداهم والشعب قائلاً : « ليس المهم قبول مشروع هذا الاتفاق أو رفضه ، وإنما الأهم أن نخرج دائماً متحدين » .

وعلى العموم ، كان قبول الوفد الإندونيسى - الذى رأسه السيد سوتان شهرير رئيس وزراء الحكومة الإندونيسية - لمشروع هذا الاتفاق ، وميل الرأى العام الإندونيسى إلى قبوله ،

(١) من جريدة « أوتوسن ملايو » ، العدد ٦ بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٤٧ التى تصدر في سنغافورة .

لدليل آخر من الدلائل التي تبرهن على رغبة اندونيسيا في حل المشكلة الإندونيسية الهولندية بطرق سلمية .

وقبل المفاوضة التي أسفرت عن مشروع هذا الاتفاق ، فقد أبرم في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٦ اتفاق خاص لوقف الأعمال العدائية ، بين الإندونيسيين وبين القوات الهولندية والانجليزية .

The truce for the cessation of hostilities between Indonesian and British & Dutch forces.

لكن هولندا التي ازدادت قواتها ومعداتها الحربية ، وضاعفت عدد جيوشها بما جلبته من هولندا ومن مستعمراتها في أمريكا ، قد خانت الاتفاق ، حيث هاجمت مراكز الدفاع الإندونيسية ، وشنت غارات عنيفة على مدنها .

وخطب أمير شرف الدين - وزير الدفاع في حكومة الجمهورية الإندونيسية^(١) ، الذي يتصل دائماً بالسيد سوتان شيرير في اجتماع عام حضره آلاف الإندونيسيين في مدينة جوكجاكارتا بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٤٧ بمناسبة الاحتجاج على القوات الهولندية التي شنت غارات جوية وبحرية على مدينتي فلبانج وميدان في سومطرة قائلاً : « اتضح لنا جلياً أن هولندا قد خانت نصوص الاتفاق ، وأفسدت أسس العدالة ، التي بنينا عليها كيان مستقبل وطننا^(٢) » .

وقال الجنرال سوديرمان القائد العام للقوات الإندونيسية في نفس الاجتماع : « نحن مستعدون وقادرون على مواجهة القوة بالقوة » .

وخطب الدكتور محمد حتا نائب رئيس الجمهورية ، في نفس الاجتماع قائلاً : « إذا كان استقلال اندونيسيا يعترف به ، فهي تضمن رفاهية هولندا ، ولكن إذا كانت هولندا تستمر



(*) في الوسط

الجنرال ، سوديرمان ،

القائد العام للقوات

الإندونيسية البرية

والبحرية والجوية .

(١) وتولى رئاسة الوزراء بعد استقالة رئيسهم السابق السيد سوتان شيرير في ٣ يولييه ١٩٤٧ .

(٢) من جريدة « أوتوسن الملايو » ، العدد ٨ بتاريخ ٩ يناير ١٩٤٧ في مدينة سنغافورة .

في الإعتداء عليها ، وفي محاولة إعادة الحكم الإستعماري فيها ، فهي ستفشل حتما . ونحن لانزال راغبين في اتباع الطرق السلبية لحل المشكلة القائمة ، ولكن القوات الهولندية تخون دائماً دستور دولتها . فإذا كانت الجيوش الهولندية بقيادة الجنرال سفور ، تستمر في محاولتها لإعادة الحكم الهولندي في اندونيسيا ، فإننا مستعدون تمام الاستعداد لوقفها عند حدها ، ولها أن تختبر قوى الشعب الإندونيسي ، إذا كان الهولنديون راضين أن يطردوا من اندونيسيا أذلاء ، لا عزة لهم لا كرامة ، فإن قواتنا كافية لإلحاقهم في البحر .

وهذا وذاك عادت الحالة في اندونيسيا إلى التقلقل والاضطراب . حيث اشتدت المعارك من جديد في جميع الميادين . وضربت القوات الهولندية البحرية والجوية حصاراً بحرياً محكماً حول اندونيسيا . ولم يكتفى أسطول هولندا الحربي باعتقال السفن الإندونيسية لخشب ، بل اعتقل أيضاً البواخر الصينية والإنجليزية ، وغيرها من السفن التجارية التابعة للدول الأخرى ، ولم يكن غرض هولندا من هذه الأعمال الخارجية على القانون الدولي إلا عزل اندونيسيا عن بقية العالم ، لتعيد إليها الحكم الاستعماري .

كما نشرت في ١٠ مارس ١٩٤٧ جريدة « الإخوان المسلمون » ، في مصر النبأ الآتي : « على أثر اعتقال السفن الحربية الهولندية للباخرة الأمريكية « مارتين بورمان » ومصادرتها لآلاف الأطنان من البضائع الإندونيسية من مطاط وسكر وكينا ، عند نقلها من إحدى موانئ اندونيسيا في طريقها إلى أمريكا - وكانت قد اعتقلت قبل ذلك سفناً أخرى اندونيسية صينية وإنجليزية - صرح ربان الباخرة الأمريكية بأن هذه الأعمال تخالف القوانين الدولية ، وإنه سيرفع ذلك إلى الرئيس ترومان ووزارة الخارجية الأمريكية ، كما سيحتج لدى مجلس الأمن بهيئة الأمم المتحدة . وقد صرح كذلك القائد العام للقوات البريطانية في ملايا ، بأنه لا يجوز لهولندا أن تقوم بتفتيش السفن ومصادرتها في المياه الإندونيسية ، إلا إذا كانت قد أعلنت الحرب على اندونيسيا ، وإذا كان الأمر كذلك فلتعلن ذلك للعالم كله .

وقد عرض مستر بيفن وزير خارجية الحكومة البريطانية في خطابه ، الذي ألقاه بمجلس العموم البريطاني في أوائل فبراير ١٩٤٧ لإندونيسيا قائلاً : « بما يدعو إلى الأسف أنه إلى الآن لم يتم توقيع الاتفاق بين اندونيسيا وهولندا ، فلو أنه قد تم توقعه لكان في إمكان اندونيسيا الآن أن تصدر كثيراً من المواد الغذائية ، التي يحتاج إليها العالم أشد الحاجة ، وأرجو أن يتم توقيع الاتفاق في وقت قريب » .

ولكن ما الفائدة لقوله هذا ؟ لقد بلغ السيل الزبي . . . أليست القوات البريطانية الهائلة هي التي مهدت الطرق لنزول القوات الهولندية في بعض مدن اندونيسيا الساحلية ، وساعدتها حتى تستطيع هولندا استمرار الإعتداء على اندونيسيا ؟

خاتمة الجزء الاول

هذه هي خلاصة الصراع السياسى حول المشكلة الإندونيسية الهولندية ، منذ نشأتها إلى وقت تسليم هذه الرسالة إلى أعضاء لجنة الحكم في منتصف شهر مارس سنة ١٩٤٧^(١) ولا شك في أن هذا الصراع السياسى سيستمر إلى أن تنحل هذه المشكلة . كما أن الحرب مستمرة بين الدولتين ، بل أنها قد اشتدت يوماً بعد يوم .

وأظن أنه قد اتضح فيما لخصنا من تطور هذا الصراع السياسى ، أن زعماء الإندونيسيين قد أقاموا سياستهم ، لا على أساس مطالب الإندونيسيين القومية فحسب ، ولكنهم قد بنوها أيضاً على أساسين هامين :

أولها — أساس العدالة والإنسانية ، وقد وضحه السيد سوتان شهرير رئيس وزرائهم في رسالته السابق ذكرها حيث قال : « إن قوتنا في الجهاد تتوقف على شعورنا بالعدالة الإنسانية ، وعلى مدى تضحياتنا لتحقيقها . لأن الوطنية التى يدعمها هذا الشعور ، هى التى

(١) تذييل : رأيت زيادة في الفائدة وتكلمة لما مضى ووفاء لحق الوطن المفدى أن ألخص من الناحية السياسية الأحداث التى مرت بالمشكلة الإندونيسية الهولندية منذ منتصف شهر مارس من هذه السنة (١٩٤٧) إلى حين طبع هذا الكتاب (سبتمبر ١٩٤٧) .

كانت الحالة في اندونيسيا — حتى بعد انتهاء تلك المفاوضات التى تمخض عنها مشروع الاتفاق — لا تزال لافتة للأنظار ، فهولندا لم تتوقف عن إزال جيوئها إلى أراضي الجمهورية الاندونيسية ، غير ما لها من قوات أخرى بلغ مجموعها عشرين ألفاً ، موجودة في عرض البحر أو على أجنحة الانتقال من شبه جزيرة الملايو ومن شواطئ الجزائر الأخرى التى تحتلها هولندا . وكانت هذه القوات الهولندية ترتدى الملابس العسكرية البريطانية ذات اللون الخاكي ، كما أنها مجهزة بأسلحة بريطانية . واستمرت هولندا كذلك في تجنيد رجالها في أوروبا ، حتى كوفت فرقة كاملة منها ، فرقة ٧ ديسمبر ، و عرضها بهذه التسمية إحياء ذكرى يوم أعلنت فيه الملكة ويليلميئا القرار بتحويل اندونيسيا من الإمبراطورية الهولندية إلى « جامعة الأمم الهولندية » ، أى إلى صدارة أخرى من صدارة الاستعمار . . .

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فقد استمرت الحكومة البريطانية في مساعدة هولندا بالمسال والأسلحة والعنادر ، مكافأة هولندا على انضمامها الى صفوف الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية (والحقيقة أن هولندا ما انضمت إلى الحلفاء في تلك الحرب إلا مضطرة وذلك لوجود مستعمراتها في وسط دول الحلفاء) واستمرت بريطانيا في مساعدة هولندا بحجة تقويتها في غرب أوروبا لصد التوسع الروسى نحو الغرب . وهو الأمر الذى تتخوف منه بريطانيا . فاستطاعت هولندا بتلك القوات الكبيرة محاصرة شواطئ الجمهورية الاندونيسية لقمعها من الاتصال بالخارج ، وجيشها مهاجم —

تؤدي بنا إلى التقدم في التطورات الدولية . وإن جميع القوميات لا بد أن تصل إلى قضية إنسانية واحدة ، نعم جميع أجزاء العالم ، حتى يعيش الناس جميعاً كأنهم شعب واحد في حياة أساسها الحق والعدالة ، لا يفرقهم الشعور والإدراك الضيق ، الذي يفصل الناس بعضهم عن بعض ، لسبب اختلاف الألوان أو الأنساب .



(*) الدكتور سوتان شيرر رئيس الوزارة الاندونيسية السابق . وهو يستهل خطبته الثائرة بالنجبة الحامة بالثورة الاندونيسية ، تحية الايمان والقوة ، تحية الثبات والحرية Tetap Merdeka . في السابعة والثلاثين من عمره ، وكان الساعد الايمن للدكتور محمد حتا في أوروبا وهو يدافع عن قضية بلاده . وعند ما عاد الى اندونيسيا ألقت عليه الحكومة الهولندية القبض ، ونفته مع الدكتور محمد حتا الى مجاهل غينة الجديدة عام ١٩٣٤ ثم الى جزيرة بندا نيرا ، وظل منفياً حتى تفوق الحرب العالمية الثانية في الشرق الاقصى سنة ١٩٤١ .

== م. وطن الجمهورية من آن إلى آخر بالرغم من إعلان الهدنة حسب الاتفاق بين الطرفين .

وقد أرادت هولندا العث بخصوص المداخلة " فزادت عليها تفسيرات وقبوداً ، إن دلت على شيء فليس إلا على "نزعتها الاستعمارية التي لا تزال مشتعلة في نفوس رجال حكومتها الرأسماليين . وكان من الطبيعي أن ترفض الجمهورية الاندونيسية قبول تلك القبود والتفسيرات الجديدة التي تبنيها هولندا . " فاضطرت الحكومة الهولندية أن تدعن مكروه . فتم الاتفاق بين الطرفين في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٧ على أن توقع كل من حكومة الجمهورية الاندونيسية وحكومة هولندا على اتفاقيات " لينجارجاني " ، بعد أن يصدق عليها برلمانها .

وجاء في خطاب للرئيس الدكتور أحمد سوكارنو ، أذاعه في راديو جوكجاكارتا صباح اليوم الثلاثاء ٢٨ يناير ١٩٤٧ : « إن الجمهورية الإندونيسية لم تؤسس لمحاربة الجنس الأبيض أو الأصفر أو الأسود ، وإنما أسست لتتعاون مع سائر الأمم ، على تحقيق الأمن والرخاء والرفاهية للجنس البشري كافة ، حتى لا يبقى في العالم جائع أو فقير » .

وثانيهما — « أساس المحافظة على مصالح الدول المختلفة في اندونيسيا » أى أن الزعماء الإندونيسيين قد أسسوا سياستهم الحكومية ووجهوها إلى المحافظة على مصالح الدول المختلفة فيها ، طمعاً في أن يكسبوا بذلك عطف تلك الدول نحو قضية اندونيسيا ومساعدتها لتدعيم جمهوريتهم . وبعبارة أخرى أن هؤلاء الزعماء يسيرون سياستهم الخارجية وفق حالة اندونيسيا الاقتصادية الواقعية . وسيظل بذلك تصدير محاصيل اندونيسيا - وأهمها المواد الأولية - وتوزيعها بين الدول الصناعية - مشكلة دولية في المستقبل ، كما سألينها في الجزء الثاني من هذه الرسالة ، وأحاول فيه معالجتها ، مستنداً بما عرضنا من الحوادث والتطورات ، التي حدثت في تاريخ هذه البلاد ، ومستنداً إلى خفايا واتجاهات سياسة الدول المختلفة ، التي تربطها باندونيسيا علاقة اقتصادية أو سياسية أو تاريخية أو دينية ؟

== وفي أوائل أبريل سنة ١٩٤٧ عقد في دلهي الجديدة بالهند أول مؤتمر آسيوي ، يرى إلى توطيد للعلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين الأمم في الشرق . وقد حضر المؤتمر الوفد الإندونيسي برئاسة الدكتور سوتان شيرير ، رئيس حكومة الجمهورية الإندونيسية حينذاك . وكان الوفد يتكون من نيف وثلاثين عضواً من كبار موظفي الحكومة ، ومن رؤساء الأحزاب السياسية والجمعيات الإسلامية والهيئات الشعبية ، ومنهم الوفد الإندونيسي الخاص إلى الدول العربية الذي يرأسه معالي الحاج أغوس سالم .

وبعد انتهاء ذلك المؤتمر الآسيوي الأول تفرق الإندونيسيون ، فبعضهم ذهب إلى بورما وبعضهم إلى الصين والآخر إلى استراليا ، والبعض إلى البلاد العربية ، والباقي رجعوا إلى اندونيسيا .

وقد نال الوفد الإندونيسي من حاضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول المعظم ملك مصر والسودان كل عطف ورعاية ، ومن الحكومة المصرية الموقرة كل إكرام وحسن وفادة .

وفي ٢١ أبريل ١٩٤٧ اجتمع الوفد الإندونيسي بصاحب السعادة عبدالرحمن عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية ، وفي ٢٣ من نفس الشهر تشرف الوفد بمقابلة حاضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول ملك وادي النيل في قصر القبة العاصم بالقاهرة .

وقد اعترفت مصر بالجمهورية الإندونيسية دولة مستقلة ذات سيادة في أول يونيو سنة ١٩٤٧ ، وأعقب ذلك عقد معاهدة مودة وصدقة واتفاق تجاري بين الدولتين ، وذلك في ١٠ يونيو من نفس السنة . ثم زار الوفد الإندونيسي ==



(*) الرئيس سوكانو يحيط أمام مئات الآلاف من العمال والفتيان وهو يشير إلى محاولة المستعمرين في القضاء على حريتهم واستقلال وطنهم ، فاشتعلت حماسهم وتبدلت هتافاتهم حتى وصلت عنان السماء :
 Sekali Merdeka, Tetap Merdeka لقد تحررنا وسنبقى أحراراً إلى الأبد .

== بعد ذلك سوريا ، لحصل منها على نفس الاعتراف وعقد معها معاهدة عائلية في ٢ يولييه سنة ١٩٤٧ ، وكذلك زار
 العراق حيث اعترفت الحكومة العراقية بالجمهورية الاندونيسية في ١٦ يولييه ١٩٤٧ ، وزار لبنان وحصل منها على الاعتراف
 أيضاً ، وذلك في ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ .

وأما الوفود الاندونيسية إلى الدول الأخرى - مثل استراليا والصين وبورما وأمريكا وغيرها - فقد قاموا
 أيضاً بتوطيد العلاقات السياسية والدبلوماسية والتجارية بين الاندونيسيا وبين تلك الدول . وفي ١٧ سبتمبر ١٩٤٧ بشرت
 المفوضية الأفغانية بمصر الوفد الاندونيسي باعتراف المملكة الأفغانية بالجمهورية الاندونيسية دولة مستقلة ذات سيادة .
 واستمرت حكومة الجمهورية الاندونيسية تبذل جهودها في تنظيم شؤونها الداخلية ، حتى استوفت واجباتها ،
 وازدادت الحركة والنشاط في الزراعة والصناعة والتجارة ونحو ذلك المواصلة كثيراً ، فتضاعفت المحاصيل الزراعية
 والصناعية ، وانتظمت الجامعات والمدارس والمحاكم الشرعية والأوقاف ، كما انتظمت إدارة المصالح الحكومية

الأخرى الأمر الذي زاد استقطاب الأمن واستقرار النظام في ربوع البلاد ، فاستبشر الأهالي داخل الجمهورية الاندونيسية بالرخاء والرفاهية .

وقد اتضح للعالم كله من تلك الاتصالات السياسية والدبلوماسية التي قام بها وفود حكومة الجمهورية الاندونيسية - أن في اندونيسيا حكومة وطنية منتظمة ، قامت بتدعيم الأمن والنظام داخلياً ، كما قامت بتوطيد العلاقات بالدول الأخرى والتعاون معها في مرافق الحياة الدولية والاقتصادية خارجياً ، ولقد خيل للناس أن تلك الاتفاقية التي تمت بين الحكومتين الاندونيسية والهولندية إنما هي معاهدة للسلام والوثام بين الشعبين ، فاستبشروا بانظام العلاقات السلية في حياتهما الاقتصادية الانتاجية في جو من الهدوء والأمن

ولكن هولندية كانت هذه الاتفاقية كما كانت اتفاقية الهدنة السابقة التي أبرمت بين الجانبين ، ونكصت على أعقابها ، فمادت إلى نقضها غريماً إلى سابق موافقتها على توقيعها ، إذ أن تلك الخطوات الموقفة التي خطتها الجمهورية الاندونيسية في الداخل والخارج والتي لا تتعارض مع نصوص الاتفاقية ، قد زادت من فزع هولندية وضاعت من قلقها . ولما شعرت بأنها لم تنل في محاولاتها الرجوع إلى استعمار اندونيسيا بالطرق القديمة من التفرة وبث بذور الفتن ، لجأت إلى طريقة القرة والاكراه ، وبدأت بتقديم مطالب جديدة إلى الجمهورية الاندونيسية في ٢٧ ماي سنة ١٩٤٧ ، طالبة الرد عليها رداً مريضاً لها في ظرف أسبوعين ، فردت عليها حكومة الجمهورية الاندونيسية في ٧ يونية سنة ١٩٤٧ بخطاب تماهلت به في كثير من المطالب الهولندية ، رغبة منها في حل المشكلة بطرق سلية ، ولكن هولندية لم يحجب على ذلك الخطاب ، بل أرسلت في ١٥ يولية خطاباً آخر طلبت فيه بأن تسكف القوات الاندونيسية عن إطلاق النار ، يعني أن تمتنع من الدفاع عن نفسها . وفي السابع عشر من نفس الشهر ردت عليها الجمهورية الاندونيسية بقولها : « إن السكف عن إطلاق النار لا بد أن يكون من الطرفين ، وإن على كل من الفريقين أن لا يقوم بأية دعاية ضد الآخر ، وأن ترسم الحدود وتقام مخاضف بين منطقة الجمهورية ومنطقة الاحتلال ، وأن تعود الجنود الزائدة عن حاجة الحراسة إلى المعسكر .. »

ولكن هولندية - بمثلة قصة الذئب والخنزير - ردت على هذا القول بأصوات المدافع والقنابل ، فقد أغراها ما حصلت عليه من مغالب الأسد البريطاني ، فشتت على الجمهورية الاندونيسية هجتها الوحشية برأ وبحراً وجواً في ٩ يولية سنة ١٩٤٧ . المرافق غرة شهر رمضان المبارك سنة ١٣٦٦ هـ . ولقد قال قائد القوات الهولندية إن الأعمال الحربية لسحق الجمهورية الاندونيسية لن تدوم أكثر من ثلاثة أيام ، فلما مضى يومان صرح بأن الأعمال الحربية ستدوم أسبوعاً واحداً ، غير أن الشعب الاندونيسي الحى المتحد صمم على أن يدافع عن استقلاله ، فصمد أمام هجمات العدو . وبذلك اشتد القتال بين الفريقين ، مما جعل مجلس الأمن لجنة الأمم المتحدة يقرر وقف القتال الدائر في اندونيسيا ، على الرغم من إدعاء هولندية بأن هجتها ليست إلا أعمال بوليسية ، وأن الأمر مسألة داخلية بحثة لانتفى الدول الأخرى . ولكن هولندية تجاهلت قرار مجلس الأمن ولم تبال به ، فاستمرت في هجتها الوحشية ، ولا تزال الحسرب مشتملة - حتى يوم صحت هذه السطور بأيدى عمال المطبعة - مما اضطر مجلس الأمن إلى تأليف لجنة دولية للتحكيم في

النزاع القائم بين الجمهورية الاندونيسية وهولندا أو للاشراف على المفاوضات الاندونيسية الهولندية الجديدة التي ستعقد قريباً ، على أن تتكون اللجنة من ثلاث دول من الدول التي لها ممثلون في اندونيسيا ، [حداها تختارها اندونيسيا ، والثانية تختارها هولندا ، والثالثة يختارها العضوان المختاران . فاختارت اندونيسيا استراليا واختارت هولندا بلجيكا ، وهما اختارتا الولايات المتحدة الامريكية لتكون عضواً ثالثاً في اللجنة . وقد تقرر أن تجتمع اللجنة في الاسبوع الثاني من شهر أكتوبر ١٩٤٧ في مدينة ستغافورة . واقترح صاحب المعالي الحاج أغوس سالم وزير خارجية اندونيسيا ، أن تعقد المفاوضات الاندونيسية الهولندية الجديدة في مدينة ليكسكيس - مقر هيئة الأمم المتحدة بأمريكا - لكي تكون نصب أعين تلك الهيئة المشرفة على الأمن والسلم الدوليين ، ولكي لا تستطيع هولندا - كما كانت - تشويه الأخبار وكتّان الحقائق عن مسمع الأسرة الدولية . ولكن هولندا رفضت هذا الاقتراح ، وتصر على أن تجرى المفاوضات في بتافيا (جاكرتا) ، لأنها تدعى أن المشكلة الاندونيسية الهولندية مسألة داخلية بحسب النسبة لهولندا ، ولاتعني الدول الأخرى . ولم يقرر بعد حتى كتابة هذه السطور ما سيستقر عليه الرأي .

على أنني أقر أنه مهما تنمرت هولندا - بفضل الأسلحة الحديثة والمعدات الحربية الكثيرة التي حصلت عليها من بريطانيا ومن بعض الدول الصناعاتية الاستعمارية الأخرى - فإن الحرية التي نالها الاندونيسيون بمحاربتهم الوطنية الطويلة وجهادهم العنيف الدامي - لن تستطيع أية قوة في العالم انتزاعها منهم ، وسيتبقى اندونيسيا حرة مستقلة ، مهما تألبت عليها الدول الاستعمارية ، ما دامت صيحات « مردیکا » تملأ أراضها وبحارها ، وما دام الاندونيسيون يرددون هتافتهم المدوية وشعارهم القوي القاتل : Sekali Merdeka, Tetap Merdeka

لقد تحررنا وسنبقى أحراراً إلى الأبد

الجزء الثاني

محاصيل اندونيسيا وسياستها الاقتصادية

وآثارهما في مستقبلها السياسي

(عصر الاستقلال والحرية)

الفضل الأول

اندونيسيا كمصدر هام للمواد الأولية

أولا - محاصيل اندونيسيا الزراعية والمعدنية والحيوانية

قد اتضح لنا في الجزء الأول من هذه الرسالة أهمية اندونيسيا - كمصدر المواد الأولية الخصب - للدول الصناعية غربيا وشرقيها . وبجانب حسن موقع اندونيسيا الجغرافي واعتدال مناخها فهي غنية جداً بالمواد الأولية ، زراعية كانت أو معدنية أو حيوانية ، وقد وصفها بعض الكتاب بأنها أغنى بلاد العالم بخيراتها الطبيعية . وقال الآخرون إنها بلاد الذهب والأحلام ، كما وصفها مستر ك . ك . برج بقوله : « تقع هنا الجزائر التي عرف الأقدمون قبلنا ، أنها غنية بالذهب والتوابل لحد يكاد العقل لا يصدقها ^(١) » . وقال مستر دويس دكر (مولتا تولى) الهولندي في وصف اندونيسيا : « بأنها قطع من الماس تزين خط الاستواء ، وغير ذلك من حديث الثروة الطائلة ، التي كانت ولا تزال تلفت أنظار المستعمرين إليها .

ومن المنتظر أن تتضاعف محاصيل اندونيسيا المختلفة في المستقبل ، في عصر الحرية والاستقلال ، وبالأخص بعد استخدام الطرق الحديثة في الزراعة والصناعة بنطاق واسع ، كتحسين طرق الإنتاج والرى ، واستخدام الآلات الحديثة في الزراعة ، وإقامة المصانع الجديدة ، واستكشاف مناجم جديدة للمعادن المختلفة . وكذلك تحسين حالة العمال والفلاحين المادية والمعنوية والصحية ، وغير ذلك من الإصلاحات والتحسينات التي ستتكمّل عنها بالتفصيل في الفصول الآتية . وقبل أن نتكلم عن تفاصيل هذه الثروة وعن طرق الاستفادة بها ، يحسن بنا أن نعرض الإحصائيات المختلفة عن قيمة بعض محاصيل اندونيسيا الهامة كما هي موضحة في بعض الإحصائيات التالية وفي الأشكال أو الرسوم البيانية الآتية فيما بعد .

(١) راجع كتاب « وجهة الاسلام » ، تأليف خمسة من المشرقين ، نقله الى العربية الاستاذ محمد عبد الهادي

بريدته ، طبع في مايو سنة ١٩٣٤ بالمطبعة الاسلامية ، حارة الروم بالقاهرة .

ويرى القارىء في الجداول الآتية كبر صادرات اندونيسيا من محاصيلها المختلفة حسب أنواعها الثلاثة ، الزراعية والحيوانية والمعدنية ثم المقارنة بينها :

بعض محاصيل اندونيسيا الهامة التي صدرت الى الخارج في سنة ١٩٤٠ وهى كالآتي : (١)

المواد	بالآلاف الروبية (٢)	المواد	بالآلاف من الروبية
المطاط	٣٢٨,٢٥٤	الكينا	١٨٠,٦٠٧
البترول	١٦٩,٥٥٧	المواد للصغ	١٣٠,١٤٧
القصدير	٧٢,٣٧	الكوبرا	١٢٠,٥٨٧
السكر	٥٢,٠٤١	زيت النخل	٩٠,٥٦١
الشاي	٥٠,٨٢٥	قشرة شجرة السنكونا	٨٠,٤٥٤
النخ	٣٧,٠٨٩	البن	٧٠,٨٠٤

صادرات اندونيسيا مقسمة الى ثلاث مجموعات والمقارنة بينهما (٣)

الوزن بالملايين من الكيلوجرام										المجموعات
١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	
٤٢٤٠	١٦١٠	٣٦١	٣٨٨	٣٨٩١	٤٦٥٧	٤٤٧	٤٥٨٤	٣٧٠٨٨	٢٧٠٨٨	المحاصيل الزراعية
١٦٠	٣٠	٦٩	٣٠	٢٦	٤٢	٣٣	٣٤	٠٠٢١	٠٠٢١	المنتجات الحيوانية
٤٢٨٠	٤٦٧١	٥٢٩١	٥٥٠٠	٥٨٥٧	٦٧٧	٦٦٠٢	٧٤٦٨	٦١٠٧١	٦١٠٧١	المحاصيل المعدنية
١٥٠	١٠	١٢	١١	١٤	١١	١٢	١٧	٠٠٤	٠٠٤	المنتجات الأخرى والواردات التي تصدر ثانياً
٨٥٠٢	٨٤٩٤	٩٠٤	٩٢٠٩	٩٦٩٨	١١٤٣٧	١٠٩٩٤	٢١٠٣	٠/١٠٠	٠/١٠٠	الجملة

القيمة بالملايين من الروبيات										المجموعات
١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	
٤٠٢	٣١٩	٣٥٢	٣٣١	٤٢٩	٧٠١	٤٦٦	٥٣١	٦٨٠٦	٦٨٠٦	المحاصيل الزراعية
٣	١٤	٩	١٠	١١	١٣	٨	٩	١٠١٦	١٠١٦	المنتجات الحيوانية
١٣٠	١٣٠	١٣٥	١٢٦	١٤٧	٣٦٤	٢٠٦	٢٢٦	٢٩٠٢٠	٢٩٠٢٠	المحاصيل المعدنية
٦	٥	٤	٤	٥	٤	٧	٨	١٠٠٣	١٠٠٣	المنتجات الأخرى والواردات التي تصدر ثانياً
٥٤١	٤٦٨	٥٠٠	٤٧١	٥٩٢	٩٦٠	٦٨٧	٧٧٤	٠/١٠	٠/١٠	الجملة

(1) The Statesman's year-book, Statistical & Historical annual of the States of the World for the year 1942 by M. Epstein M. A. Ph. D. Macmillan & Co., Ltd. St. Martin's street London, p. 1124, 1125.

(٢) قيمة كل ٧٠٤١ روية في ٢ يناير سنة ١٩٤٠ تساوى جنيه استرليني واحد (من كتاب خلاصة الاحصائيات)

(٣) من كتاب ، خلاصة الاحصائيات ، الذي أشرت اليه في الصفحة السابقة .

المحاصيل الزراعية :

إن محاصيل اندونيسيا الزراعية تفوق محاصيلها المعدنية والحيوانية من حيث القيمة ، إذ أنها بلغت في سنة ١٩٣٩ أكثر من ٦٨ في المائة من مجموع صادراتها (أنظر الجدول الخاص بالقيمة في الصفحة السابقة) .

فاندونيسيا تعتبر بلاد زراعية قبل كل شيء ، لأن محاصيلها الزراعية وفيرة ، والظروف المهيئة للزراعة متوافرة فيها ، مثل خصوبة الأراضي واتساعها ، وكثرة الأيدي العاملة ورخص أجورها ، ولو أن رخص الأجور لا يعد من المستحسن من ناحية الاقتصاد القومي لكل بلد . ولدخول النباتات الكثيرة المختلفة إلى اندونيسيا تاريخ طويل ، وبالاختصار يمكن القول بأن معظمها قد أتى تدريجياً مع هؤلاء المهاجرين من الاندونيسيين القدماء ، والمهاجرين الجدد من الأوروبيين والآسيويين . وانتشرت هذه النباتات بانتشار هؤلاء المهاجرين في هذه الجزائر وبقياهم بالأعمال الشاقة ، إذ بعد مرور الأجيال المتعاقبة نجد الغابات الكثيفة قد اجتمعت ، والمستنقعات قد ردمت ، والسهول الجافة قد رويت ، وسفوح الجبال والتلال قد حوّلت إلى مزارع الأرض المدرجات . ومن المنتظر أن تتضاعف هذه المحاصيل الزراعية في المستقبل بعد إدخال الإصلاحات والتحسينات في طرق الزراعة والري ، واستخدام الآلات الحديثة في الزراعة . وقد أدخلت الحكومة الهولندية بعض التحسينات الزراعية في اندونيسيا ، وكان مركز هذه التحسينات حديقة النبات الواسعة التي أنشأتها في مدينة « يوجور » ، في جاوة ، وكان بعض علماء النبات يعملون فيها التجارب الكثيرة . وقد زارها كثير من علماء العالم في علم النبات . ولكن هذه التحسينات الحكومية مع الأسف ما كانت لتفيد مزارع الأهالي بسبب سعتها وكثرتها ، بالنسبة إلى ما كانت تستفيد منها المزارع الكبيرة التي تملكها الحكومة والشركات الأجنبية .

ويمكن تقسيم محاصيل اندونيسيا الزراعية إلى عشرة أقسام . وسنتكلم عن كل منها باختصار :

١ - الحبوب :

وبما أن معظم الحبوب تكاد لم تدخل إلى اليوم في صفوف المواد الأولية ، فلا مجال في هذه الرسالة للخوض في اقتصادياتها ، إلا أنني مضطر إلى ذكرها بإيجاز لارتباطها الوثيق

بالمواد الأولية من ناحية الاراضى التى تزرع فيها كل منهما ، ومن ناحية الجهود التى تبذل فى زراعتها ، وغير ذلك من العلاقات التبديلية الخاصة بزراعتها .

ومن المعلوم أن للحبوب المنزلية الأولى بين العناصر التى يتألف منها غذاء الإنسان ، لأن ٩٩ . / من شعوب العالم كافة يتغذون أولاً وقبل كل شئ على نوع أو أكثر من أنواع الحبوب^(١) .

إن الأرز والقمح يكوّنان الجزء الأكبر من غذاء أغلبية سكان العالم ، ولكن الظروف التى ينمو فيها كل منهما ، تكاد تكون على النقيض من الظروف التى ينمو فيها الآخر . فبينما يعتبر القمح قوام المدينة الأوروبية ، فإن الأرز يتخذ مثل هذه المنزلة بين مئات الملايين من الناس ، الذين يقطنون جنوبي آسيا وشرقها .

(١) الأرز Rice :

إن أهم محاصيل اندونيسيا من الحبوب هو الأرز ، لأن الأرز لا ينمو إلا فى جهات مدارية وشبه مدارية من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأنه غذاء رئيسى staple food الإندونيسيين بل لجميع سكان آسيا تقريباً .

وبالرغم من أن الأرز - على عكس القمح - لا يتبوأ مكاناً عالياً فى التجارة الدولية ، لأن معظمه يستهلك محلياً أو يصدر إلى الأقاليم القريبة فقط ، فإنه يؤثر كثيراً على ما تنتجه اندونيسيا من المواد الأولية ، والمحاصيل الزراعية الأخرى مثل السكر ، سواء كان من ناحية اشتغال الأهالى بإنتاج الأرز ، أو من ناحية اتساع الاراضى التى تستخدم لزراعته ، لأن الأرز يزرع زواعة كثيفة ، بواسطة كثير من الأيدي العاملة ، وزراعته تستلزم جهداً كبيراً وعناية مستمرة فى تعهد الزرع نفسه ، وفى حفظ المدرجات والسدود والمنشآت الخاصة بالرى . فزراعة الأرز تقرب فى كثير من الأحوال من فلاحه البسطين . ولذلك كان الواجب فى الاقتصاد القومى عمل التوازن بين مجموع ما ينتجه الأهالى من الأرز ، وبين ما يلزمهم سنوياً ، لكي لا تنهدب جهودهم سدى ، ولكي تستخدم الاراضى فى إنتاج ما هو أكثر قيمة وأهمية فى تجارة البلاد الخارجية .

(١) راجع كتاب ، اصول الجغرافيا الاقتصادية ، تأليف الأستاذين محمد سيد نصر والدكتور عن الدين

أحمد فريد ، الجزء الأول .

وهناك طريقتان لزراعة الأرز : الطريقة الأولى - زراعته في حقول مسطحة أو مدرجة ومغمورة بالماء ، ومن المحتمل أن ٧٥٪ من الأرز يزرع بهذه الطريقة ، ويسمى في اندونيسيا بأرز السهول أو أرز الأحواض Pady sawah ، ولزراعته في مثل هذه الحقول علاقة وثيقة بالمحاصيل الزراعية الأخرى ، إذ أن هذه الأراضي المسطحة صالحة أيضاً لزراعة بعض المحاصيل الأخرى الهامة ، مثل قصب السكر والبطاطس والبقول السوداني وبعض التوابل وغيرها . والطريقة الثانية - زراعته في الأراضي المرتفعة ، ويسمى أرز المرتفعات Pady Iadang (upland rice) ولا يشترط أن تكون هذه الأراضي مسطحة ، ما دام يزل فيها مطر غزير . ولزراعة الأرز بهذه الطريقة علاقة وثيقة أيضاً بزراعة بعض المحاصيل الأخرى مثل الشاي والبن والتبغ وغيرها .



(منظر مجموعة من القرى ومزارع الأرز في اندونيسيا)

وكان الإندونيسيون فيما مضى ، يزرعون حقولهم أرزاً أو ينصرفون عن زراعته إلى زراعة المحاصيل الأخرى ، ورائدهم في ذلك ليس إلا ارتفاع وهبوط أسعار تلك المحاصيل المختلفة المصدرة إلى الخارج . وبما أن أسعار تلك المحاصيل المختلفة ، التي تدخل في التجارة الدولية ، أعلى في الغالب من أسعار الأرز ، وبعبارة أخرى أن دخل الفلاح من إنتاج إحدى تلك المحاصيل

المختلفة ، أكثر منه في زراعة الأرز ، فكثيراً ما كان ينصرف عن زراعة الأرز ، مما أحدث العجز في غذاء مجموع السكان ، ولهذا ولأسباب أخرى ، كانت اندونيسيا في عهد الاستعمار الهولندي ، تستورد الأرز كثيراً من الخارج ، ومعظمه من تايلاند (سيام) وبورما ، إذ كانت الحكومة الهولندية ، لا يهتمها هذا الاعتبار ، وإنما كان اهتمامها ينحصر في مصلحة مشاريعها الاقتصادية ، ومشاريع الشركات الهولندية والأجنبية ، التي تستند عليها الحكومة في تدعيم سياستها - كما سبق الكلام عنه في الفصل الرابع من الجزء الأول . فاستيراد الأرز من الخارج لا يستساغ ثمناً ولا نوعاً ، إذ أصبح سعره مرتفعاً فوق طاقة الطبقات الفقيرة ، كما أن نوعه ردى . غالباً ، لذهاب بعض الفيتامينات الهامة منه ، ومن ثم تزداد حالة الأهالي الصحية سوءاً ، وبالأخص طبقات العمال والفلاحين .

نعم أن زراعة الأرز تتطلب الأيدي العاملة الكثيرة لتجهيز حقولها ثم للعناية بها ، وهي من الأسباب التي أدت إلى كثافة السكان في تلك البلدان التي يزرع فيها الأرز ، كما ذكره بعض الكتاب حيث قالوا : « إن زراعة الأرز تتوقف على كثافة السكان ، وفي نفس الوقت هي التي تجعل ازدياد كثافتهم ممكناً »^(١) The cultivation of rice thus both depends upon and makes possible a dense population.

ولكن هناك فوائد جمّة - جناها الإندونيسيون والآسيويون عامة - من زراعة الأرز ، وهي أن الجهود التي تبذل في إنتاج الأرز بصفة مستمرة ومنظمة ، تتطلب استقراراً ونظاماً في أحوال البلاد التي يزرع فيها ، الأمر الذي أدى بهم إلى المحافظة على التقاليد ، والتعلق الشديد بالتربة ، وإتمام روح التعاون والنظام الذين لا شك يساعدان على نشوء روح الديمقراطية والمدنية ، وهذا سبب من أسباب تغلغل هذه الروح التعاونية والديمقراطية في نفوس الإندونيسيين .

وقد يكون في إمكان الأهالي في المستقبل تخفيف مشاق زراعة الأرز ، وتسهيل صعوبات العناية بها ، وذلك باستخدام الآلات الحديثة فيها ، كما قد بدأ إدخالها في زراعته في أوربا وأمريكا في السنوات الأخيرة . وقد يتبوأ الأرز في المستقبل مكاناً عالياً في التجارة الدولية ، بعد أن يصبح من المواد الأولية ، حيث يستخرج منه النشا ودقيق الأرز وغيرهما .

(ب) الذرة MAIZE :

إن الذرة - لا القمح - هي التي تنافس الأرز في اندونيسيا ، وذلك لسهولة زراعة الذرة

(١) عن كتاب .. اصول الجغرافيا الاقتصادية .. السابق ذكره .

ولوفرة غلتها ، وإمكان تخزينها بأسهل مجهود وبأقل تكاليف ، ثم سهولة تحضيرها إلى أشهى أنواع الطعام . زيادة على ذلك أهمية أوراقها وسوقها لطعام الحيوانات والمواشي ، التي تستخدم لحرث الأرض ، وكذلك حبوب الذرة نفسها لإطعام أنواع الطيور الأليفة . فإنتاج الذرة في اندونيسيا يتصل اتصالاً وطيداً بإنتاج المحاصيل الأخرى الزراعية والحيوانية ، وإن معظم حقول الأرز فيها تزرع مرتين في السنة ، مرة أرزاً وأخرى ذرة ، أو فولاً سودانياً ، أو فلفلاً أحمر أو غيرها .

وتدخل الذرة أيضاً في كثير جداً من الصناعات ، ومنها - كما قال الدكتور عز الدين أحمد فريد والاس - إنتاج سكر في كتابهما السابق ذكره - تحضير أنواع كثيرة من الطعام ، والمنتجات الصناعية الكثيرة التي تستخرج من حبوب الذرة نفسها أو من عصيها ، كالنشا والكحول والورق والحبر والصناعات والألواح ومطاط الذرة وغيرها . ومن المنتظر أن يكون للذرة شأن في التجارة الدولية ، كما لها شأن في إنتاج المحاصيل الحيوانية .

٢ - الزيوت النباتية :

الزيوت النباتية أهمية كبرى في إعداد لوازم حياتنا اليومية ، مثل صناعة الصابون والأنواع المختلفة من الطلاء ، واستخدامها في الطعام والحلوى والفظائر ، واستعمالها في الأدوية المتنوعة . وتزداد أهميتها قدراً إذا قلت الزيوت الحيوانية والمعدنية ، أو إذا ارتفعت أسعارها .



منظر إحدى مزارع الترجيل ، ويزرع الترجيل أيضاً حول البيت وبالأخص في القرى والأرياف

١ - النرجيل أو الجوز الهندى Cocanut ونخيل أنو Batang enau

إن نخيل الجوز الهندى فى اندونيسيا ، يشبه نخيل البلح فى البلدان العربية من عدة نواح . والجوز الهندى من أنواع النخيل الذى ينمو فى المناطق الحارة . وللجوز الهندى أو النرجيل فوائد عظيمة جداً ، فثده يستعمل فى الطعام وأنواع الحلوى والفطائر ، غير أن أهميته الكبرى تنحصر فى كونه مصدراً هاماً لصنع الدهن النباتى ، الذى يدخل فى عمل الزبدالصناعى والصابون وأنواع الطلاء وغيرها . ومن الياف الجوز الهندى تصنع الحبال الخشنة . أما قشره فيحول إلى نوع من الفحم النباتى ، ويستخدم كمرشح للغازات والأقنعة الواقية ، أما السائل الذى بداخل الجوزة فشراب أو عصير يدخل فى عمل السكر ، وإذا تخمر أصبح ذا أثر شديد كالمشروبات الروحية .

والجوز الهندى المجفف copra يشحن من اندونيسيا بمقادير عظيمة إلى الدول الصناعية التى تستخرج منه الزيت .

وكان ما صدر منه فى سنة ١٩٣٩ أكثر من ٥٢٩ مليون كيلو جرام ، وبلغت قيمته ٢٥٠٤٠٠٠٠٠٠ روبية ومعظمه يصدر إلى أوروبا . (أنظر الرسم البياني فى صفحة ١٩٨) .

ب - وهناك نوع آخر من النخيل ، يسمى « نخيل أنو Batang Enau » هذا النوع من النخيل يشبه أيضاً نخيل البلح ، إلا أنه ينمو بسهولة فى الغابات ، كما ينمو أيضاً فى المزارع . وله فوائد كثيرة ، إذ يكاد يكون كل جزء من شجرته مفيداً للإنسان ، فمن أليافها مثلاً تصنع الحبال الخشنة ، ومن أغصانها تستخرج عصير « أنو » للشراب ، أو يصنع منه السكر ، وهذا النوع من السكر يفوق سكر القصب من ناحية النوع والطعم . وسيقانها - وكذلك سيقان الجوز الهندى - تشق ويستخرج منها الساجو sago الذى يستخدم للطعام أو لعمل الحلوى والفطائر ، وطعمه شبيه للذيد .

ح - ونخيل الزيت Oil palm وقد أنشئت المزارع الكثيرة لنخيل الزيت فى اندونيسيا ، وهى الآن تنتج أصنافاً أجود من الزيت ، ومن المنتظر أن يتضاعف إنتاجه فى المستقبل .

د - الفول السودانى : إن اندونيسيا من أهم البلدان التى تنتج الفول السودانى ، حيث يزرع بين فترات زراعة الأرز فى حقوله المسطحة أو المرتفعة .

٣ — المنبهات أو المُسَطِّات Stimulante :

تفوق المناطق الاستوائية ، أو المدارية بصفة عامة - ومنها اندونيسيا - المناطق الأخرى في إمداد سكان العالم بالمواد الهامة لأنواع المشروبات اللاكحولية .
ولا يمكن أن تتصور حياة اجتماعية متمدنة ليس فيها شاي أو قهوة أو كاكاو أو شوكولاتة ، فلا غرابة إذن في أن يكون لهذه الأشياء شأن هام في التجارة الدولية . ومن المهم أن نلاحظ أن إنتاج هذه الأشياء ، متصل اتصالاً وثيقاً بإنتاج السكر من ناحية الطلب لكل منهما ، والسكر هو أيضاً من أهم محاصيل اندونيسيا الزراعية ، كما سنتكلم عنه .

١ - الشاي Tea :

كان الشاي يستعمل في الشرق الأقصى ، وبالأخص في الصين منذ آلاف السنين . ومن ممالك الشرق الأقصى انتشر الشاي إلى أوروبا وإلى باقي أجزاء العالم ، وعرف الشاي في أوروبا لأول مرة في منتصف القرن السابع عشر ، ومن ذلك الحين أصبح الشاي إحدى السلع التجارية الهامة .

وقد كان احتساؤه فيما مضى قاصراً على طبقة الأغنياء والاستقراطيين فقط ، أما الآن فقد أصبح الناس بجميع طبقاتهم يشربونه . وابتداءً من أواخر القرن التاسع عشر ، أصبحت اندونيسيا وسيلان والهند ، تنافس الصين في تصدير الشاي . ومنذ سنة ١٨٩٦ تضاعفت صادرات الشاي من اندونيسيا ، في حين هبطت صادرات الصين منه إلى النصف . وبلغت كمية الشاي ، التي كانت تصدر من جاوة وسومطرة في كل سنة من السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية - سبعين ألف طن سنوياً ، أي حوالي خمس محاصيل الشاي في العالم (انظر الرسم البياني في صفحة ١٩٧ وكذلك الإحصائيات العامة في صفحة ١٨٥) .

وتعتبر اندونيسيا من أهم البلدان في إنتاج الشاي ، لأن الشاي لا يزرع إلا في جهات ذات أمطار غزيرة للغاية ؛ تتراوح من ٨٠ إلى ١٠٠ بوصة في السنة . فالرطوبة الزائدة ، والندى الكثير ، والضباب الذي يتكاثف في الصباح ، وعدم هبوب الرياح الجافة ، من الأشياء التي تتطلبها زراعة الشاي ، كما أن زراعته والاعتناء به وحصاده ، كل هذا يتطلب الأيدي العاملة



(منظر إحدى مزارع الشاي في اندونيسيا)

الكثيرة الماهرة المدربة القريبة من مزارعه . وكل هذه الظروف متوفرة في اندونيسيا ، لذلك يزرع الشاي في كل جهات جاوة وسومطرة ، وبالأخص في المرتفعات البركانية منها .

ب - البن Coffee :

كانت اندونيسيا - وبالأخص جزيرة جاوة - المصدر الأول للبن بعد الحبشة والبن ، خصوصاً البن المعروف باسم Coffee Robusta ، ثم نقلت شجرة البن وزرعت أيضاً في أمريكا الجنوبية حوالي سنة ١٨٨٠ ، وسرعان ما أصبحت البرازيل تنافس اندونيسيا في إنتاج البن . ولبن شأن عظيم في التجارة الدولية ، إذ تدل الإحصائيات التجارية على أن أكثر من ثلاثة آلاف مليون رطل من البن الأخضر تصدر سنوياً من الدول الشهيرة بإنتاجه ومنها اندونيسيا . وبلغت كمية ما يصدر منه في سنة ١٩٣٩ سبع وستين ألف طن ، وقيمتها حوالي ١٢ مليوناً من الروبيات (انظر الإحصائيات العامة في ص ١٨٥) .

ح - الكاكاو Cacao :

وتنتج اندونيسيا الكاكاو ، وتصدر منه كمية كبيرة ، إذ بلغت في سنة ١٩٣٩ حوالي ١٢ ألف كوينتال أي ١,٢٠٠,٠٠٠ كيلو جرام . وكانت صادرات اندونيسيا من الكاكاو

سنوياً أكثر من ربع مجموع صادرات العالم منه . وفي سنة ١٩٤٠ بلغت صادراتها منه ٢٩ ٪ .
من مجموع صادرات العالم (انظر الشكل البياني الموجود في ص ١٩٧) .

٤ — التوابل والبهارات Spices والنباتات الطبية أو العقاقير Drugs

كانت اندونيسيا قديماً ، تنفرد بإنتاج التوابل والبهارات ، وبالأخص جزائر الملوك ، حتى اشتهرت هذه الجزائر من زمن بعيد بجزائر البهارات . والتوابل والبهارات هي تلك الأشياء الشهية اللذيذة الطعم ، المجددة للنشاط ، ومن الصعب أن نتصور مطهى - في بيئة راقية طبعاً - يخلو من الفلفل الأسود أو الأبيض أو الأحمر أو القرفة أو القانليا أو الزنجبيل أو جوز الطيب أو القرنفل . وكثير من العائلات في أوروبا وأمريكا مثلاً ، لا تشتري أكثر من بضعة أرطال من التوابل كل سنة ، ولكن نقصان هذه الأشياء في الطعام ، قد لا يجعله شياً مستساغاً مهما بلغ من التكاليف . وقد قيل في الأمثال العامة « يفسد الطهى من أجل ملين فلفل » ، كل هذا يدلنا على أهمية هذه الغلات في التجارة الدولية ، وهي من محاصيل اندونيسيا الهامة التي تدخل في تجارتها الخارجية .

وقد كانت تجارة هذه المحاصيل - كما تكلمنا عنه في الجزء الأول - داعية إلى كشف الطريق إلى الشرق الأقصى بحراً من أوله إلى آخره ، وذلك في القرن الخامس عشر ؛ إذ أنها قبل ذلك الوقت كانت تنقل عن طريق البر ، مارة بالبلدان العربية ، ثم أوروبا الشرقية أو الجنوبية ، حتى وصلت إلى أوروبا الغربية غالبية الثمن ، فلا يستخدمها إلا أثريائها ، أما في اندونيسيا وفي جنوب آسيا عموماً فيستخدمها في الطعام الغني والفقير على حد سواء . ولمعظم هذه الأشياء قيمة طبية عظيمة ، بجانب استخدامها في تحضير الطعام . وكانت كمية محاصيل التوابل والنباتات الطبية التي تصدر في سنة ١٩٣٩ من اندونيسيا ١٤٨٠٧٠٠٠٠٠ كيلو جرام ، وبلغت قيمتها ٢٨٠٨٠٠٠٠٠٠ روية . (انظر الإحصائيات العامة في ص ١٨٥) .

(١) الفانليا Vanilla :

وهو نوع من البهارات مشهور برائحته الزكية ، ولذلك يضاف إلى أنواع الفطائر والحلوى والعطور . والفانليا عبارة عن القرون المجففة لصنف أو أكثر من نباتات الحدائق المتوطنة في أمريكا المدارية ، ولكن الإنتاج الذي يدخل في التجارة الدولية يأتي معظمه من نبات متسلق يعرف باسم *Vanilla Panifolia* وموطنه الأصلي بلاد المكسيك ، ولكنه يزرع الآن في بلاد مدارية كثيرة ، أهمها جاوة وسيشل وسيلان ومدغشقر وغيرها .

(٢) الفلفل Pepper :

تنتج اندونيسيا أنواعاً كثيرة من الفلفل ، أهمها الفلفل الأسود والأبيض ، ثم يأتي الفلفل الطويل أو الفلفل الأحمر والشطة . وكانت كمية الفلفل الأسود والأبيض التي صدرت في سنة ١٩٣٩ من اندونيسيا ٦٩,٧٠٠,٠٠٠ كيلوجرام وقيمتها ٩,٨٠٠,٠٠٠ روية .

(٣) القرنفل *Bunga chengkeh (cloves)* :

إن موطن القرنفل الأصلي هو اندونيسيا ، إذ كان يزرع في الأصل في جزائر الملوك فقط ، مثل جزيرة ترنات و توبودور وهيلباهيرا وغيرها . ثم اتسعت وانتشرت زراعته إلى بعض جزائر اندونيسيا الأخرى ، وقد زرع أيضاً في بعض أجزاء العالم منذ القرن الماضي ، ولكن اندونيسيا لا تزال حتى اليوم تنتج منه كمية أكثر وصنفاً أجود . والقرنفل عبارة عن البراعم المقفلة - أي التي لم تتفتح بعد - لأزهار شجرة القرنفل . وهذه الشجرة دائمة الخضرة ، قد يصل ارتفاعها إلى عشرين قدماً أو أكثر ، وترجع أهمية القرنفل إلى احتوائه على مقادير كبيرة من الزيت الطيار - زيت القرنفل .

(٤) جوزة الطيب وقشرتها *Buah Pala (Nutmeg and Mace)* :

قد يصل ارتفاع شجرة هذا النوع من البهارات إلى نحو خمسة وعشرين قدماً ، وجوزة الطيب ثمرة مستديرة أو يضاوية الشكل ، وتكون في أول الأمر خضراء ، ثم تتحول إلى اللون الأصفر عند تمام نضوجها أو قريب من الأصفر تشوبه بعض الخطوط السمرية ، ثم تتحول الطبقة الخارجية السمكية الشحمية إلى طبقة جلدية جافة ، تنفلق من رأسها إلى شقين ، فتظهر من خلالها بذرة الطيب ، مغطاة بطبقة رقيقة ذات لون بني ، وفي داخلها لب ذو لون يميل إلى البياض . وموطن جوزة الطيب هو اندونيسيا ، وبالأخص جزيرة بندا *Banda* وهي إحدى جزائر الملوك ، التي ظلت تمد العالم بهذه المادة مدة طويلة ، أما الآن فقد زرعت أيضاً في شبه جزيرة الملايو وفي جزيرة سيلان ، وفي بعض جزر الهند الغربية .

(٥) الزنجبيل *Sipdas (ginger)* :

الزنجبيل هو جذور ذات طعم لذيذ ونكهة طيبة ، وقد جاء في القرآن ، وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَسَاسًا كَانَتْ مِزَاجُهُمْ زَنْجَبِيلًا ، ويزرع الزنجبيل الآن في جهات كثيرة من المناطق المدارية والاستوائية ، ومنها اندونيسيا ، ويصدر الزنجبيل مجففاً أو محفوظاً في العلب .

(٦) القرفة Kulit manis (cinnamon)

وهي عبارة عن قشور غصون شجرة القرفة وساقها . وكان موطنها الأصلي جزيرة سيلان ، ثم نقلت منها إلى اندونيسيا ، وزرعت فيها بكمية وفيرة ، وهي شجرة دائمة الخضرة وسهلة النمو .

(٧) النباتات الطبية أو العقاقير Drugs

يرجع كثير من المستحضرات الطبية إلى النباتات ، وخصوصاً نباتات الأقاليم الحارة الدافئة ، وقد خصصت لها الآن المزارع الكثيرة ، بعد أن كانت قديماً تجمع من الغابات البرية . وأهم النباتات الطبية شجرة السنكونا Cinchona التي يستخرج منها السكينين Quinine وقد كشفت قيمته الطبية في أوائل القرن التاسع عشر ، وكان مصدره الأول أمريكا الجنوبية ، ثم أدخلت هذه الشجرة القيمة إلى اندونيسيا في سنة ١٨٥٢ ، وبعد ذلك بعشرين سنة أصبحت

صادرات اندونيسيا من المراد الآنية بالنسبة إلى مجموع صادرات العالم لكل منها في سنة ١٩٤٠ (١)



(1) Si Barani Soekma Ngembara : Why the Indonesians revolt, San Francisco, Oct. 20, 1945.

محاصيل الكينين من جاوة متداولة في الأسواق العالمية . وكانت كمية منتجات الكينين التي صدرت في سنة ١٩٣٩ من اندونيسيا ١٦٣٠٠٠ كيلو جرام وبلغت قيمتها ٤٠١٢٦٠٠٠ روية . والكينين دواء نافع ضد الملاريا ، وقبيل الحرب العالمية الثانية نقلت بذوة شجرة السنكونا إلى ميكسيكو وأمريكا وزرعت فيها . وللكينين أهمية كبيرة في ميدان الطب ، وله خدمة جليلة للجنس البشري ؛ إذ أن عدد المصابين بالملاريا في العالم ، لا يقل عن ثمانمائة مليون شخص كل سنة ، أي خمس سكان العالم تقريباً ، وكان الهولنديون يسيطرون على هذا الكينين بيد من حديد ، إذ كانوا يحرقون الفائض من لحاء الشجر ليبقى سعر الكينين مرتفعاً . وهناك نباتات طيبة أخرى مثل شجرة الكوكا coca التي يستخرج من أوراقها الكوكاين cocaine وهناك في اندونيسيا مزارع واسعة للكوكا .

٥ — السلع الطيبات ^(١) : الخضروات والفواكه

ويتميز عصرنا الحاضر بالتجارة الدولية في الخضروات والفواكه وغيرهما من السلع الطيبات ، أى المواد المعدة لاستهلاكها مباشرة ، كالبيض والجن ، وما إلى ذلك مما لم يكن له نظير في العصور السابقة . والفضل في ذلك يرجع إلى ثلاثة عوامل رئيسية وهى : أولاً وسائل التبريد والتجميد الحديثة ، وثانياً وسائل الحفظ في العلب ، وثالثاً وسائل النقل السريع الرخيص . فكلما تقدمت التجارة الدولية في هذه الناحية ، كلما أخذت اندونيسيا مكاناً ممتازاً في العلاقات التجارية الدولية ، لأن اندونيسيا بلاد واسعة خصبة دائمة الخضرة ، تنمو فيها طول السنة أنواع كثيرة من الخضروات ، وتنتج بكثرة فواكه متنوعة . وكانت كمية محاصيل الخضروات والفواكه والحبوب والدهون والزيوت النباتية التي صدرت في سنة ١٩٣٩ من اندونيسيا ٨٩١٠٥٠٠٠٠٠ كيلو جرام ، وبلغت قيمتها ٤٩٠٣٠٠٠٠٠٠ روية .

(١) وقد جرى في الاصطلاحات الاقتصادية الحديثة تقسيم السلع إلى قسمين : أولاً - السلع من الطبقة الأولى ومنها المواد الأولية وهى السلع التي تستخدم كوسيلة لإنتاج سلعة أو سلع أخرى . ثانياً - السلع الطيبات والاستلاكية وهى السلع التي تستخدم أو تستهلك لإشباع حاجات الإنسان أو رغبته مباشرة . وأرى أن هذا التقسيم مسألة اعتبارية بحتة ، لأنه إذا اعتبرنا سلعة ما وسيلة لإنتاج سلعة أخرى فهى من الطبقة الأولى ، وإذا استهلكناها مباشرة فهى من الطبقة الثانية أى الطيبات .

الخضروات :

البطاطس : Potatoes :

إن أهمية هذا النوع من الخضروات في التجارة الدولية ، ترجع إلى أنه من الطعام النشوى لمعظم سكان العالم ، وبالأخص لسكان المناطق الباردة والمعتدلة - والبطاطس ينمو في التربة التي فيها برودة نوعاً ما ، فهو يزرع في المرتفعات في اندونيسيا ، ومحصوله يكاد لا يكفي إلا للاستهلاك المحلي فقط .

ب - البطاطس السكرى أو البطاطا Sweet Potato :

يختلف البطاطا عن البطاطس في أن الأول ينمو في الجهات الدافئة ، التي لا تلائم كثيراً لنمو البطاطس ، وزراعة البطاطا تحتاج إلى تربة خفيفة رملية ومطر معتدل ، لذلك فمناطق زراعته شاسعة ، تمتد من خط الاستواء إلى خط ٤٠ شمالاً وجنوباً ، فجميع جزائر اندونيسيا تلائم نموه . ومحصوله في اندونيسيا وافر جداً ، ومعظمه يستهلك محلياً . وينافس البطاطا في اندونيسيا نوع آخر من البطاطا ، اسمه أوبي كايو Ubi kayu (Tapioca) وهو يزرع في سفوح الجبال والتلال ، وإنتاجه وافر جداً ، ويعمل منه دقيق لعمل أنواع الأطعمة والقطاير والحلوى . كما تستخرج منه المادة النشوية .

ح - وهناك أنواع أخرى من النباتات النشوية مثل الكاسافا cassava ، والتارو وثمار الخبز bread fruit والأروروت وما إليها ، ولم يكن لهذه الأنواع من الخضروات شأن في التجارة الخارجية ، إلا أنه من المنتظر أن يكون لها ذلك في المستقبل ، وذلك بفضل التقدم العلمي في استخراج المادة النشوية من هذه النباتات .

و - الخضروات الأخرى مثل الفول والثوم والفاصوليا والبصل ، وأنواع الجذور المختلفة . وهذه الأنواع من الخضروات لا تزال في اندونيسيا تستهلك محلياً ، نظراً لكثافة السكان من ناحية ، ولوجود بعض الصعوبات في تصديرها إلى البلدان الأخرى من ناحية ثانية .

الفواكه والمواالح :

إن معظم الفواكه والمواالح ، تحتاج إلى تربة خصبة ورطوبة كثيرة في الجو مع وفرة الماء . وأن يكون الإقليم خالياً من الصقيع طول السنة - أو في معظم فصول النمو - وممتازاً بمقدار

كبير من ضوء الشمس ، لكي تنضج وتكتسب طعماً لذيذاً . كل هذه الظروف متوفرة في اندونيسيا ، لذلك فإنها تنتج فواكه كثيرة متنوعة ، منها ما هو من أشهى الفواكه ، مثل الموز والأناناس والمنجة بأنواعه ، والتفاح وغيرها . وكذلك الموالح المختلفة مثل البرتقال بأصنافه ، والليمون بأنواعه ، واليوسفي والتمر الهندي والمان والبرسيم وغيرها .

إن هذه الموالح المختلفة تعتبر كطلائع لفواكه المنطقة الحارة في طريقها إلى أسواق الأقاليم المعتدلة والباردة ، إلا أن طرق زراعتها في اندونيسيا والعناية بها وتصنيفها وطرق حفظها وتصديرها في حاجة إلى التحسين .

١ - الموز : ينمو الموز بغزارة في إقليم الغابات الرطبة الاستوائية والمدارية حيث تجود التربة . وتكاد توجد شجرة من الموز لكل كوخ للأهالي في اندونيسيا ؛ وبأكله الأهالي طازجاً أو يجففونه ويحولونه إلى دقيق ، وقد يعطى للماشية والحيوانات أو يقطر لاستخراج الكحول منه . وهناك أنواع من الموز تستخدم في الطهي فتغلى أو تقلى أو تشوى .

وللموز أنواع كثيرة ، ولكل نوع طعم مميز له . وهناك نوع خاص من الموز تستعمل أوراقه للف السجائر . وهذا النوع من السجائر ينافس السجائر الأخرى ، وبالأخص السجائر الملفوفة بأوراق الأشجار ، مثل أوراق نخيل انو Daun Enau (التي تكلمت عنه في ص ٩٢) أو السجائر الملفوفة بأوراق نيفا Daun Nipa وهذه الأنواع العديدة من السجائر الوطنية الإندونيسية تنافس كثيراً السجائر الواردة من الدول الأخرى . لأن الإندونيسيين أقبلوا على تناولها وتدخينها منذ قسائمهم بحركة سواديشي Swadeshi أي حركة مقاطعة المصنوعات الأجنبية وتفضيل المصنوعات الوطنية (راجع ص ١٢٩ حيث تكلمت فيها عن هذه الحركة) .

ولم يكن للموز شأن في التجارة الدولية قبل سنة ١٨٦٠ ، وذلك لأن صعوبة حفظه في درجة الحرارة المطلوبة أثناء النقل كانت قائمة ، ثم قامت شركات كبيرة وأوفدت السفن والعربات المجهزة بوسائل التبريد الحديثة ، لحفظ الفواكه ونقلها طازجة سليمة ، كما أنشأت مزارع واسعة للموز تنتج بكمية وافرة . فنتيجة لهذه المشروعات والمخاطر أصبح الموز من الفواكه المألوفة للإستهلاك في أوروبا وأمريكا ، وأصبح له شأن عظيم في التجارة الدولية .

ب — الأناناس : تنتج اندونيسيا كثيراً من الأناناس ، حيث أن تربتها خصبة والمطر ينزل فيها بغزارة ، وهما شرطان لازمان لوفرة محصول الأناناس وللتكهة الخاصة به . وأول

ما دخل الأناناس في التجارة الدولية كان محفوظاً في داخل العلب فلم تنقل الثمار نفسها لسرعة عطبها ، حتى اكتملت وسائل التبريد الحديثة ، فأصبحت ثمار الأناناس تنقل طازجة أيضاً . وزد على ذلك أن للأناناس محصول آخر أو فائدة أخرى ، إذ تستخرج من أوراقه ألياف تغزل فتصنع منها أصناف عدة من الحبال ، منها غليظة خشنة ومنها رفيعة ناعمة . وهذا النوع من الحبل قوى متين . وهناك نوع آخر من الأناناس يسمى أناناس الغابة Nenas Rimba وتستخرج من أوراقه ألياف جيدة لصنع الحبال . وهذا النوع من الأناناس لا يثمر ، ولكنه ينمو بسهولة ، وله أوراق كثيرة متينة ، مخروطة الشكل ومشوكة الأطراف وجميلة المنظر ، لذلك فإنه يزرع في أطراف المزارع وبالأخص مزارع الخضروات والفواكه لإقامة الحواجز لها أو لتسويرها .

ولمدينة سنغافورة شهرة عالمية في تصدير الأناناس المحفوظ داخل علب من الصفيح ، وذلك لكثرة مزارعه في الأراضي المجاورة لها ، من شبه جزيرة الملايو وسومطرة .

ح — المنجيه والفواكه الأخرى . وتوجد في اندونيسيا أنواع أخرى من الفواكه والمواخ ، ومعظمها لا يوجد غالباً في البلدان الأخرى مثل دوريان وتشمبدا ومنجيس ورامبوتان وغيرها . وبعض هذه الفواكه تزرع في الحقول الخاصة لها وبعضها يزرع بين أشجار أخرى ، مثل أشجار المطاط والرجل والبن وغيرها . ومنها تنمو بسهولة في الغابات ومن الطريف أن الشبان الإندونيسيين في حربهم الحديثة ضد هولندا وأذئابهم المستعمرين يطلقون أسماء هذه الفواكه اللذيذة على الأسلحة الخفيفة التي يصنعونها بأيديهم وخاصة الديناميت ، فيسمون بعض القنابل اليدوية اسم الأناناس ، أو التفاح الصنوبري ، تمييزاً بثمرات جهادهم الدامي وبلدة انتصارهم المنتظر .

وقد يدخل بعض هذه الفواكه في التجارة الدولية ، وأهمها المنجيه وهو يلى الموز في أهميته وكثرة حاصلاته . فإذا زاد إنتاج هذه الفواكه والمواخ على الحاجات المحلية ، وإذا تعود الناس في الأقاليم الباردة والمعتدلة على أكلها واستعمالها في الطعام ، وإذا استمر تقدم وسائل النقل السريع ، فإن التجارة فيها سوف تكون عظيمة . ولكن هذا كله يحتاج إلى رأس المال والرأس المفكر لتنظيمه وتنفيذه ولتحسين إنتاج هذه الفواكه والمواخ .

٦ — قصب السكر : Sngar Cane

السكر أهم محاصيل اندونيسيا الزراعية ، لأن مناخها يلائمه ، ولأن فيها فصلين موسمين

من حيث المطر: فصل جاف وفصل ممطر . وهذا النوع من المناخ خير ما يلائم قصب السكر ، فالجو الممطر يزيد في سرعة نموه ، أما الجو الحار الجاف نوعاً ، فيزيد في درجة حلاوته . القصب يحتاج إلى كمية من المطر تتراوح بين ٦٠ و ٨٠ بوصة ؛ أو ما يعادل ذلك من ماء الري . أما الحرارة فيجب أن تكون مرتفعة إلى ٨٠ درجة فهرنهايت أو أكثر في وقت النمو ، ويظهر أن نسيم البحر يفيد القصب كثيراً . أما التربة فيجب أن تكون غنية خصبة . وتحتاج زراعة القصب إلى أيد عاملة كثيرة في فترات مختلفة أثناء فصل النمو الطويل . كل هذه الظروف متوفرة في اندونيسيا .

عرفت الهند واندونيسيا القصب واتخذته الأهالي عنصراً هاماً من عناصر غذائهم منذ آلاف السنين ، وبعد الاستكشافات الجغرافية - وبالأخص بعد القرن السادس عشر - زادت أهمية السكر زيادة قصوى ، خصوصاً للطبقات الراقية والطبقات الحاكمة ؛ فقد كانت السيدات يطلبن السكر للحلوى والشاي والقهوة ، في حين كان الروم المستخرج من قصب السكر مطلوباً للرجال ، أما العسل الأسود المستخرج منه فقد كان مرغوباً فيه كشراب ، وكإداة لازمة من مواد الطعام لكلا الجنسين . فمن أجل هذا كان رجال السياسة والحكومة في أوروبا يغالون في تقدير أهمية المستعمرات المدارية والاستوائية ، لما تنتجه من هذه المادة الثمينة .

وتعد اندونيسيا - وبالأخص جزيرة جاوة - أكثر بلدان العالم إنتاجاً للسكر بعد جزيرة كوبا في أمريكا . وإلى سنة ١٨٠٠ كان منتجو سكر القصب يسيطرون سيطرة تامة على إنتاجه وتصريفه ، وفي سنة ١٨٠١ أنشئ في أوروبا أول مصنع لسكر البنجر ، وبعد أن بدأت الحكومات في وسط أوروبا في تشجيع صناعة السكر من البنجر بواسطة الحماية الجمركية ، أصبح هذا السكر في أسواق أوروبا ينافس السكر المستخرج من القصب منذ منتصف القرن الماضي .

وبعد وقوع أزمة استيراد وتصدير السكر ، التي انتهت بعقد مؤتمر للسكر في بروكسل سنة ١٩٠٢ قام منتجو سكر القصب بتحسين أساليب إنتاجهم ، وإدخال الطرق العلمية في عمليات إنتاج السكر ، واستنباط عينات لأنواع جديدة من القصب ، وبذلك ازداد الناتج بالنسبة إلى وحدة المساحة . ففي جاوة مثلاً زاد إنتاج الفدان من ١٨٤٣ رطلاً إلى ١٠٠٣٠ رطلاً ، كما تضاعف الإنتاج أيضاً في معظم الأقاليم الأخرى .

وعلى العموم فهناك حرب شعواء بين سكر القصب وسكر البنجر من ناحية ، وبين الدول

المنتجة للسكر بعضها ضد البعض من ناحية أخرى ، وكثيرا ما لجأت الدول تكيف تكيف الحواجز الجمركية ، وإلى اتخاذ الحلول الوقتية المختلفة ، مثل فرض سلسلة من الضرائب الجمركية على الوارد منه ومنع استيراده من الخارج ، وتحديد أسعاره وإلى ما أشبه ذلك .

ويتضح للقارئ في الجدول الآتي تقلبات حركة تصدير السكر من اندونيسيا خلال تسع سنوات . وإن معظم هذه التقلبات - سواء كانت في كميات ما يصدر منه أو في قيمتها - تأتي من تأثير تلك العوامل المصطنعة التي لجأت إليها بعض الدول .

صادرات اندونيسيا من السكر (١)

الوزن بالملايين من كيلوجرام

الجهات	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩
هولندية	٤١٠	٨٠٤	١٧٠١	٢٤٠٧	٠٠٤	٥٠٩	١١٩٠٦	١٦٤٠٣	١٢٤٠٣
بريطانيا والممتلكات الحرة	٣١٠٧	٢٩٣٠	٤٥٠٢	٥٥٠٢	٢٥٠٧	—	٢٤٠٦	٣٩٠٨	٣٦٠٤
إيطاليا	١٠١	٥٠١	٠٠٩	١٠٥	—	—	—	٥٠٩	٥٨٠٦
مصر والسودان	—	٧٥٠٥	٥٩٠١	٢٨٠٦	١٨٠٠	٦٢٠٠	٢٩٣٠٣	٢٨٢٠٢	١٩٦٠٦
عراق وإيران وأفغانستان	١٠٠	—	٠٠٢	٠٠٥	٢٠٦	٣٠٥	٩٠٥	١٧٠٤	٨٥٠٨
الهند وبرما وسيلان	٦٠١٠٩	٤٨٦٠٢	٣٥٢٠٧	٣٥٢٠٦	٣٨٦٠٥	١٠٧٠١	٩٩٠١	١٠٥٠٣	٤٣١٠٥
تيلاند (سيام)	٣٨٠٢	٣٢٠٩	٣٤٠٥	٣٦٠٩	٣٤٠٩	٢٩٠٣	٢٧٠٦	٢٣٠٧	٢٠٠٠
فيتنام وسنغافورة	٨٨٠٠	٨٥٠٢	٦٧٠٣	٧٨٠٣	٨٣٠٩	٩١٠٣	٩٤٠٧	٨٠٠٦	٩٣٠١
هونجكونج (ميناء دول)	٣٥١٠٢	٢٤١٠٠	١٩٢٠٩	٢١٠٠٢	١٤٣٠٢	١٨٤٠٨	١٢٨٠١	١٠١٠٧	١١٤٠٤
الصين	١٥١٠٩	١٠٤٠٨	٩٩٠٦	٧٢٠٨	٥٤٠٨	٤٠٠٥	٤٤٠٩	٢٠٠٠	١٦٠٠
اليابان وجزيرة فرموسا	١٦٧٠٣	٤٢٠٤	١٦٣٠٧	١٣٠٠٠	١٥٥٠٤	١٩٩٠٤	١٧٦٠٣	١٤٠٧	٠٠٥
كوريا	٧٠٦	١٠١	٢١٠٤	١١٠٥	٢٩٠٦	٧٤	٧١٠٤	٠٠٢	—
أستراليا ونيوزيلند	٦٩٠٦	٥٦٠٢	٦٣٠٨	٦١٠٩	٦٣٠٥	٥١٠٠	٦١٠٧	٧٤٠٢	٤١٠٩
البلدان الأخرى	٣٩٠٦	٦٩٠٨	٣٣٠٣	٣٤٠٥	٣٠٠٩	٣١٠٧	٣٢٠٠	١٣٧٠١	١٣٨٠٦
الجملة	١٥٥٣٠١	١٥٠١٠٦	١٥٠١٠٧	١٠٨٩٠٢	١٠٢٩٠٤	٨٨٠٠٥	١١٢٨٠٨	١٠٧٠١١	١٣٥٧٠٧
بمجموع قيمتها بالملايين من الروبيات	١٢٤٠٧	٩٧٠١	٦١٠١	٤٤٠٧	٣٥٠٠	٣٣٠٦	٤٩٠٨	٤٤٠٤	٧٦٠٥

فلولا تدخل العوامل السياسية في توزيع إنتاج السكر ، لوجدنا أن جاوة وكوبا وحدهما تكفيان لإنتاج السكر الذي يحتاج إليه العالم بأقل تكاليف ممكنة . وجزيرة جاوة خصبة بركانية ، والأمطار فيها موسمية ، وهي مكتظة بالسكان ، أي أن فيها يد عاملة كثيرة نشيطة . كل هذه الأشياء

(١) من كتاب خلاصة الاحصائيات . . . السابق ذكره ، ص ٧٩ .

تعتبر مقومات لإنتاج السكر إنتاجاً وفيراً في هذه الجزيرة ، ويزيد من قوة التربة وخصبها أن القصب يزرع في مزارع الأرض بعد زراعتها أرزا . ويتوافر أحسن الظروف لإنتاج القصب في جاوة ، أصبح القصب الذي يزرع فيها من أجود الأصناف .

والجزائر الأخرى من اندونيسيا ، تمتاز أيضاً بنفس المزايا التي توجد في جاوة ، ماعدا كثافة السكان ، مثل سومطرة ، وبورنيو وسيليبس وغيرها . فإذا استغلت أراضي هذه الجزر إلى الدرجة التي تستغل بها أراضي جاوة ، أو حتى إلى درجة تقرب منها ، فسوف تصبح اندونيسيا أعظم مصدر لإنتاج السكر في العالم . كما أن الإكثار من إنتاج السكر ، سيؤدي إلى رواج المنشآت ، مثل الشاي والبن والكاكاو وغيرها ، أو بالعكس أي أن الإكثار من تصدير هذه المنشآت ، يؤدي إلى زيادة الطلب للسكر ، فكل منهما مكمل للآخر ومتصل به .

٧ — التبغ Tobacco

وقد انتشرت زراعة التبغ بانتشار عادة التدخين انتشاراً سريعاً وذريعاً بين ملايين الناس في كافة أنحاء العالم . والطباق أو التبغ ينمو في ظروف طبيعية متباينة فيما بينها تبايناً كثيراً ، إذ أنه ينمو من خط عرض ٥٥ درجة شمالاً إلى خط عرض ٤٠ درجة جنوباً . ويظهر أن إنتاج نوع خاص من التبغ يحتاج إلى نوع خاص من التربة والمناخ ، وكثير من مناطق اندونيسيا صالح لزراعة نوع جيد من التبغ ، مثل سومطرة و جاوة ؛ وهاتان الجزيرتان تنتجان أوراق التبغ الخاصة ، التي تستخدم في تغليف السيجار الفخم Wrapper .

وكان البرتغاليون هم الذين أدخلوا التبغ في آسيا في أواخر القرن السادس عشر ، ومن آسيا جاء إلى اندونيسيا . وبفضل نظام الزراعة الإجباري الذي طبقته الحكومة الهولندية ، خلال مدة استعمارها الطويلة في اندونيسيا ، تقدمت زراعة هذا التبغ حتى تضاعف محصوله ، وقد ازداد بذلك دخل الحكومة زيادة كبيرة . وقد بلغ مجموع صادرات اندونيسيا من التبغ في سنة ١٩٣٩ حوالي ٣٤ مليون كيلوا جرام ، وبلغت قيمته ٢٦,٦٠٠,٠٠٠ روبية . و ٣٢ مليون كيلوا جرام منه يصدر إلى هولندا وحدها ، إذ كان معظم محصول التبغ في اندونيسيا في عهد الاستعمار الهولندي يصدر إلى أوروبا وبالأخص إلى امستردام ، وفيها يصنّف ويعد للاستهلاك والتصدير ، (انظر الرسم البياني الآتي في الفصل القادم) .

والتبغ أصناف وأنواع : لكل منها طعم يختلف عن الآخر ، لذلك لابد من خلط بعضه

بعض ، لكي يلائم أمزجة السوق المختلفة : فالتجارة في التبغ دليل حى على الرغبة الملحة في تسهيل التبادل التجارى الحر ، بل وعلى ضرورته بين أمم العالم المختلفة ؛ إذ أن واختلاف أصناف التبغ التى تنمو فى الجهات المختلفة يدعو إلى تبادلها ، خصوصاً وأن خلط بعضها ببعض من لوازم صناعة اللعائف أياً كان نوعها .

٨ - المطاط Caoutchouc or Rubber

إن المادة التى يصنع منها المطاط - أو ما يشبه المطاط - موجودة فى كثير من النباتات المدارية والمعتدلة على حد سواء ، ولكن أحسنها ما يؤخذ من أشجار المناطق الحارة ، حيث تسود فيها الحرارة المرتفعة والرطوبة الزائدة ، وتطول الأمطار الغزيرة طول العام ، وأحسن المطاط هو ما ينبثق من شجرة الهيفا Hevea والمطاط المأخوذ منها جيد ووافر فى وقت واحد . وقد عرف الهنود فى أمريكا عصارتها منذ زمن بعيد ، وكانوا يسمونها كاهتشو Cahuchu أى دموع الشجر . ومنذ منتصف القرن التاسع عشر مهدت الاستكشافات الصناعية الطريق لاستخدام المطاط فى أغراض شتى ، وقد ازداد استخدامه كثيراً فى السنين الأخيرة ، لدرجة أصبح المطاط فى صف المواد الأولية اللازمة للعصر الصناعى الذى نعيش فيه الآن .

وقد ادخلت زراعة المطاط فى اندونيسيا ، وفى شبه جزيرة الملايو ، منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وسرعان ما نجحت نجاحاً كبيراً ، حتى زرع فى مزارع كبيرة واسعة ، وأنتجت محاصيل وافرة ، ولا أدل على ذلك من أن ٧٩ ٪ (أو أكثر) من إنتاج المطاط العالمى يستخرج الآن من أشجار المزارع الواسعة فى اندونيسيا وفى شبه جزيرة الملايو ، ويصدر من مدينة سنغافورة وحدها ثلاثة أرباع محصوله .

إن إنتاج المطاط يتطلب الأيدى العاملة الماهرة ، لأن استخراجها لا يستدعى مجهوداً شاقاً فحسب ، ولكنه يستدعى أيضاً درجة كبيرة من المهارة . وتشرط معظم الأشجار فى كل يومين مرة .

ومن الملاحظ أن إنتاج المطاط بوجه عام مطاط أى مرن ، بحيث أن الأهالى فى اندونيسيا وفى شبه جزيرة الملايو ، قد حذا حذو الأوروبيين ، فزرعوا مساحات كبيرة من المطاط بعناية ونظام ، حتى أصبح إنتاجهم فى السنوات الأخيرة منافساً شديداً لإنتاج المطاط فى المزارع الحديثة ، التى أنشأها الأوروبيون فهما برأس مال فرنسى وإنجليزى وأمريكى

وهولندي . ومزارع الأهالي لا تتحمل تكاليف الإنتاج مثل ما تتحملها المزارع الأوروبية ، إذ أن الأهالي لا يبالون بمشكلة الأيدي العاملة ، لأن عائلة الزارع وأصدقائه الأقربين يمدونه بالأيدي العاملة اللازمة ، وليس عليه رؤساء أو مديرون أو أصحاب أسهم ينتظرون الأرباح . فهو يشرط أشجاره ويستخرج منها المطاط ، إذا كانت الأسعار مرتفعة والطلب متزايد ، وإذا كانت الحالة بالعكس ، فيمكنه الانتظار دون خسارة كبيرة . وبذلك فإن إنتاج المطاط مطاط ، يتمدد بارتفاع أسعاره ، وينكمش سريعاً عند ما تهبط .

وكانت الشركات الإنجليزية والهولندية والأجنبية عموماً ، لا يهتمها إلا ارتفاع أسعار المطاط ، وتحاول دائماً الاحتفاظ بسعر مرتفع ، ولما كانت أسعار المطاط في سنة ١٩٢٢ قد بدأت في الهبوط ، لجأت إنجلترا إلى اتخاذ عدة وسائل لتحديد محاصيل المطاط ، وللإحتفاظ بسعر مرتفع . ومن تلك الوسائل مشروع « ستيفنسون Stevenson Scheme » الذي طبقته في شبه جزيرة الملايو ، وخلاصته تحديد محصول المطاط ، بأن لا يسمح للزارع بإنتاج مطاط أكثر من كمية محدودة حسب « الكوبون » ، الذي استلمه كل منهم من الحكومة ، وكما حدث إلقاء البن إلى البحر في البرازيل قد حدث أيضاً إحراق كميات كبيرة من المطاط في شبه جزيرة الملايو ، وذلك لكي تقل الكمية المصدرة منه إلى الأسواق العالمية ، ويبقى سعره مرتفعاً .

وهناك أنواع أخرى من المطاط التي تصدر من إندونيسيا ، أهمها صمغ جاوة أو جته برتشه Getah Perchah وهو عصارة متجمدة لأشجار تنمو في الجهات الحارة ، خصوصاً في إندونيسيا وفي شبه جزيرة الملايو . ويصدر معظمه من سنغافورة ، ويستخدم في معظم الأغراض التي يستخدم فيها المطاط ، ويعالج بنفس الطرق والأساليب ، ثم الصمغ المرن أو المطاط أسام Picus Elastics وهو يصدر أيضاً من دول الشرق الأقصى .

ويرى القارئ في الجدول الأول من الصفحة القادمة مقارنة محاصيل المطاط بين البلدان المنتجة له ، وفي الجدول الثاني يتبين سوء توزيع صادرات إندونيسيا من المطاط بين الدول الصناعية .

إنتاج المطاط العالمى فى سنة ١٩٤١ (١)

الدولة	الإنتاج ١٠٠٠ طن مئرى	الدولة	الإنتاج ١٠٠٠ طن مئرى
اندونيسيا	٦٦٠	تايلاند	٤٠
شبه جزيرة الملايو	٥٥٩	برما	٨
سيلان	٩٣	نيجيريا	٨
الهند الصينية	٦٢	المكسيك	٤
بورنيو الشمالية	٤٩	إنتاج العالم كله حوالى	١٥٥٠

صادرات اندونيسيا من المطاط إلى الدول المختلفة

(بالملايين من كيلوجرام) (٢)

الدول المستوردة	١٩٣١	١٩٣٣	١٩٣٥	١٩٣٧	١٩٣٩
هولندة	١١٠٧	١٤٠٥	١٥٠٥	٢١٠٨	١٥٠١
بريطانيا والممتلكات الحرة	٢٠٠٥	١٩٠٦	٣٠٠١	٢٩٠٩	٢٣٠٣
ألمانيا	١٣٠٦	١٥٠٧	٩٠١	٢١٠٣	١٤
إيطاليا	٣٠٧	٧٠٩	٤٠٦	٦٠١	١٠٠٢
الولايات المتحدة الأمريكية	١١٢٠١	٨٨٠٨	٨٧٠٦	١٦٣٠٧	١٧١٠٤
ميناخ فينائج وسنغافورة	١٠٧٠٦	١٥٩٠٣	١١٣٠٣	١٤٠٠٣	٩٤٠٣
اليابان وجزيرة فرموسا	١٢٠٤	١٤٠٥	١٢٠٨	١٥٠٢	٢٠٠٤
أستراليا ونيوزيلند	١	٣٠٤	١٠٥	٣٠٣	٢٠٦
البلدان الأخرى	١٤٠٧	١٦٠٤	١٣٠٤	٣٧	٢٦٠٧
المجموع	٢٩٦٠٣	٣٤٠٠١	٢٨٧٠٩	٤٣٨٠٦	٢٧٨
بمجموع قيمتها بالملايين من الروبيات	٨١٠٣	٣٧	٩٥٠٥	٣٢١٠٢	٢١٥٠٦

(١) من كتاب أصول الجغرافيا الاقتصادية، للأستاذ محمد سيد نصر الدين الدكتور عز الدين أحمد فريد السابق ذكره .

(٢) من كتاب .. خلاصة الإحصائيات .. ، السابق ذكره ، ص ٨٠ منه .

وقد ازدادت مزارع المطاط الكبيرة في اندونيسيا بعد الحرب العالمية الأولى ، وبلغ عدد هذه المزارع التي تملكها الشركات الزراعية الأجنبية والحكومية في سنة ١٩٣٩ حوالى ١٢٠٠ مزرعة . وفي مايو سنة ١٩٣٤ تم الاتفاق الدولى على تحديد إنتاج المطاط وتنظيم تصديره . وقد وقعت على هذا الاتفاق كل من حكومات البلدان الآتية - بورما وسيلان وشبه جزيرة الملايو وشمال بورنيو - التابعة للإمبراطورية البريطانية ، وكذلك حكومة جزر الهند الشرقية الهولندية وحكومة الهند وحكومة تيلاند ، كما وقعت الحكومة الفرنسية بالنيابة عن الهند الصينية .

وكان الغرض من ذلك الاتفاق تحديد إنتاج المطاط في البلدان المنتجة له ، وتنظيم تصديره من كل منها ، وذلك ليتناسب العرض مع الطلب ، وليبقى السعر مناسباً لتكاليف المنتجين .

نصيب اندونيسيا من إنتاج المطاط حسب ذلك الاتفاق الدولى

(بالآلاف من كيلوجرام) (١)

١٩٣٩	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٦	البيان
٦٤١٠٦٣٤	٥٤٨٠٦٤٠	٥٢٨٠٣٢٠	٥٠٨٠٠٠٠	١ - الحصص الأساسية حسب الاتفاق
/٥٨٠٢٥	/٥٥	/٨٣٠٧	/٦٢٠٥	٢ - النسبة المئوية للتحديد من الحصص الأساسية
٣٧٦٠٦١٨	٣٠١٠٧٥٢	٤٤٣٠٤٦٨	٣١٧٠٥٠٠	٣ - الكمية المقرر تصديرها حسب هذه النسبة
١٨٩٠٧٣٤	١٥٨٠٠٢٨	٢٣١٠٧٠٣	١٦٤٠٠٣٦	أ . من مزارع الشركات والحكومة
١٨٦٠٨٨٤	١٤٣٠٧٢٤	٢١٠٠٧٦٥	١٥٣٠٤٧٤	ب . من مزارع الأهالى
٣٧٥٠٧٧٦	٣٠٥٠٤٤٤	٤٤٠٠٨٦٩	٣١٥٠٥٧٩	٤ - المصدر منها فعلاً في السنة :
١٨٩٠٥٦٧	١٥٨٠٣٣٥	٢٣١٠٥٧٣	١٦٣٠٩٨٣	أ . من مزارع الشركات والحكومة
١٨٦٠٢٠٩	١٤٧٠٢٠٩	٢٠٩٠٢٩٦	١٥١٠٥٩٦	ب . من مزارع الأهالى
- ١٠٠١٣	+ ١٧٢	- ٣٠٥٢٠	- ١٠٩٣١	٥ - الزيادة (+) أو النقصان (-) بالنسبة لكمية المقرر تصديرها (٢)
- ٢٠٠	+ ٣٤	- ١٧٣	- ٤٣	أ . من مزارع الشركات والحكومة
- ٨١٣	+ ١٣٨	٣٠٣٤٧	١٠٨٧٨	ب . من مزارع الأهالى

(١) نقلاً باختصار من كتاب " خلاصة الإحصائيات " ، السابق ذكره ، ص ٤٧ منه .

(٢) يظهر أن هذه النسبة غير صحيحة ، وذلك لوجود كميات لا أذكرها في هذه الإحصائيات المختصرة ، إذ أن بعض صادرات السنة السابقة لكل هذه السنوات المذكورة أدخلت في صادرات السنة التي تلتها ، فنلأ الكمية المقدرة تصديرها في سنة ١٩٣٧ كانت ٤٤٤٠٣٨٩ ألف ك ج . بدلاً من ٤٤٢٠٤٦٨ ألف ك ج .

٩ — الغابات وأخشابها .

ولا يخفى علينا أن للأخشاب شأن عظيم في حياة الإنسان ، إذ بها نشيد الدور والمنازل والمعابد ، ونصنع الأثاث ونكسو أرض الحجرات وجدرانها وسقوفها ، ومنها نصنع العربات والمركبات والمقاعد وسائر الأثاث المختلفة ، وكذلك الصناديق التي نحفظ فيها طعامنا وشرابنا ، وتنقل بها سلعنا ومتاعنا ، وكذلك في بناء السفن وصنع الطائرات وما إلى ذلك . ومن لب الأشجار نصنع الورق ، كما تدخل الأخشاب أيضاً في صناعة الحرير الصناعي . وفيما يلي خلاصة الإحصائيات لخمس سنوات عن محاصيل مختلف الأخشاب في جزيرة جاوة وحدها :

سنة	الأخشاب للبناء بالآلاف متر مربع		الأخشاب للوقود بالآلاف متر مربع		الأخشاب الأخرى	الساج الهندي	الأخشاب الأخرى	الساج الهندي
	بالآلاف متر مربع	بالآلاف متر مربع	بالآلاف متر مربع	بالآلاف متر مربع				
١٩٣٠	٣٠١	٣١	٩٤٢	١٦٩	٨٨٦٦	٧٦٨	٤٠٢٤	٤٠٢٤
١٩٣٢	١٥٩	٢٥	٥١٨	١٦٩	٤٥٢٦	٨٤٠	٦٥٨	٦٥٨
١٩٣٤	١٧٨	٢٥	٤٧٨	٢٢٣	١٠٠٤٤	١٧٤١	١٢٩١	١٢٩١
١٩٣٦	١٥٥	٢٦	٤٦٨	٢٨٢	١١٤٣٧	٨٥٨	٢٨٨٦	٢٨٨٦
١٩٣٩	٣٠٨	٤٣	٦٩٥	٢٣٩	٢١٢٣٣	١٤٨٩	١٣٥٤	١٣٥٤

وفيما يلي خلاصة الإحصائيات لثلاث سنوات عن بعض محاصيل الأخشاب في جزائر اندونيسيا الأخرى

سنة	الأخشاب للبناء (بالآلاف متر مربع)	الأخشاب للوقود (بالآلاف متر مربع)	الأخشاب المقعمة (بالآلاف كيلوجرام)
١٩٣٠	٩٧٢	١٢٠٠	١٢١٤٠٦
١٩٣٥	٨٣٣	٥٧٧	٤٧١٠٠
١٩٣٩	١٠٩٢	٩٥٥	٥٠٤٥٧

وفي اندونيسيا أشجار خشبية كثيرة ، ومن أهمها الساج الهندي Teak وهو من أجود الأخشاب ، إذ أنه متين جداً ، ويقاوم الحرارة والرطوبة ، ولذا يستخدم في بناء السفن وفي (م - ١٤)

عمل أرضية الحجرات ، وعمل فلنكات السكك الحديدية ، وسقوف المنازل ، وما إلى ذلك ، ثم خشب الشوريا Shoria وخشب Hepen وغيرها (١) .

وفي اندونيسيا أنواع أخرى من الخشب ، بعضها يشبه خشب «الموجني» الصلب وجميل النسيج واللون ، الذي يزداد جمالا كلما تقدم عليه العهد . والبعض الآخر يشبه خشب الأرض الاستوائي وأخشابه تميل إلى الاحمرار والليونة وذات رائحة ذكية ، ونظرا لرائحته هذه ، فإن الطلب يزداد عليه لصنع الصناديق الصغيرة ، التي توضع فيها لغائف التبغ الفاخرة .

وأهم من ذلك أن في اندونيسيا - بجانب كل ماسبق - نوعين من الأخشاب ، وهما «بامبو» Bambu ، و«الخيزران» Rotan ، ولهما أهمية كبرى في تجارة اندونيسيا الداخلية والخارجية ، إذ أن الأهالي يصنعون منهما أدوات كثيرة ، كالكراسي والمقاعد والأقفاص والسلالات والمراوح والصناديق وأصص الرياحين والأسلحة لاصيد الحيوانات وصيد السمك والطيور ، وآلات ضرب الأرز والآلات الموسيقية ، والقبعات التي لا تقل عن قبعات «بناما» المشهورة جودة وإتقاناً ، وخصوص الطرايش الذي يصدرونه إلى مصر كثيراً . ويستعملونها أيضاً في بناء منازلهم القروية . أما من ناحية التجارة الخارجية فقد قال مستر هـ . و . فوندر في كتابه «مناظر جاوة» ما يأتي : «وقد بلغت قيمة خشب البامبو والخيزران الذي يصدر من اندونيسيا إلى عواصم أوروبا حوالي مليونين من الروبيات سنوياً» (٢) .

ومن المنتظر أن يصدر خشب البامبو والخيزران من اندونيسيا أكثر من ذي قبل ، نظراً لوفرة إنتاجهما فيها من ناحية ، ولكثرة فوائدهما وطرق استعمالهما من ناحية ثانية ، ولسهولة النقل البحري ورخصه من ناحية ثالثة . وقد كان قبل الحرب يصدر منها كمية لا بأس بها إلى اليابان ، وهي تدر على اليابانيين ربحاً كبيراً ، إذ أن ثمن عمود واحد من بامبو في اندونيسيا لا يزيد عن قرش واحد ، ولكنه بعد أن يصل إلى اليابان وتصنع منه ألعاب الأطفال المختلفة وأدوات صغيرة ، يصبح مجموع ثمن هذه الأشياء التي صنعت منه يربو على عشر جنهات .

وتشغل الغابات مساحات شاسعة في اندونيسيا ، وبالأخص في جزيرتي «بورنيو» و«سومطرة» حيث أن سكانهما لا يزالون قلياناً بالنسبة إلى مساحتهما ، أو بالنسبة إلى جزيرة جاوة ، وأخشاب هذه الغابات على العموم صلبة .

(١) عن كتاب «البعثة الزراعية إلى جاوة والملايو وسيلان» للرحوم الأستاذ إبراهيم عثمان .

(٢) H.W. Ponder : "Java Pageant" (٢)

١٠ - الألياف النباتية VEGETABLE FIBRES

ومن المعلوم أن الملابس قد أصبحت من ضروريات حياة الإنسان ، منذ وجد نفسه على سطح الأرض ، ومعظم الملابس مأخوذة ومصنوعة من ألياف نباتية كالقطن والكتان ، أو شعر حيواني كالصوف أو نسيج حواني كالحرير .

ولم تكن الألياف النباتية من محاصيل اندونيسيا الهامة إذ كان الصادر منها في سنة ١٩٣٩ مثلاً لا يزيد على ١٣٨.٣ مليون كيلو جرام ، وقيمتها أقل من عشرين مليوناً من الروبيات أى حوالى ٢١ في المائة من مجموع قيم صادرات اندونيسيا ، ومع ذلك فهناك مزارع للقطن لا بأس بها ، وبالأخص القطن القصير الثيلة ، المعروف في اندونيسيا باسم «كابوك» . وتنتج اندونيسيا ٧٧ في المائة من إنتاج كابوك العالمى (انظر الرسم البياني ص ١٩٧) ومن الممكن زراعة أنواع القطن الجيدة في اندونيسيا ، نظراً للملائمة مناخها لها ، إذ أن أحسن المناطق لزراعة القطن هي الجهات التي ترتفع فيها الحرارة وتتراوح بين ٨٠ درجة إلى ١٠٠ درجة فهرنهايت

الجوت Jute والقنب Hemp والسيسال Sisal

وأعتقد أنه إذا اهتم الأهالى في اندونيسيا بزراعة الجوت لنجحوا فيها ، وذلك لتوفر الظروف الملائمة لزراعته فيها ؛ فالأرض خصبة والأمطار وفيرة لمدة طويلة ، وضوء الشمس متوفر ، والأيدى العاملة كثيرة ، كما هي الحالة في الهند المصدر الأول والوحيد لإنتاج الجوت . وكذلك زراعة القنب التي تتطلب الجو الرطب في سفوح الجبال والتلال ، كما هي الحالة في جزائر الفلبين التي تنتج أجود صنف من القنب . أما السيسال فقد زرع في اندونيسيا وتنتج منه محصولاً لا بأس به . وبلغت صادرات اندونيسيا من الألياف النباتية في سنة ١٩٣٩ حوالى ١٣٨.٣ مليوناً من كيلو جرام ، وبلغت قيمتها عشرين مليوناً من الروبيات . وهناك في اندونيسيا أنواع أخرى من الألياف النباتية ، لم يكن لها فيما مضى شأن ، ومن المنتظر أن يكون لها ذلك في المستقبل ، لأن استغلال موارد العالم من الألياف النباتية لم يكتمل بعد .

أما الحرير فقد أنتج منه في اندونيسيا ، وبالأخص في جزيرة سيليبس ، واسكنه على كل حال لم يعد بعد من محاصيل اندونيسيا الهامة . ومع ذلك نجد أن مناخ اندونيسيا من حيث حرارته ورطوبته صالح وملائم لزراعة أشجار التوت ، التي تتغذى بأوراقها دودة القز ، فتغزل خيوطاً من الحرير الخام ، تصنع منها الملابس الثمينة لبني آدم .

المحاصيل الحيوانية

يأكل الإنسان لحوم الحيوانات كما يأكل الفواكه والخضروات ، فالحيوان آكل العشب عنصر هام من عناصر حياة الإنسان ، وبالأخص في البلدان الزراعية ، لأن الحيوانات فيها لا تستخدم للأغراض الغذائية فقط ، مثل استخراج الألبان واللحم والدسم والعظام ، ولكنها تستخدم أيضا للأغراض الزراعية ، كحرث الأرض والنقل ولتسميد الأراضي وبروثها ولغيرها من الأعمال . ونظرا إلى أن اندونيسيا بلاد زراعية من الدرجة الأولى ، فللحيوانات فيها أهمية كبرى ، كما أن لها فيها حظ كبير من توفر أطعمتها من الأعشاب وأوراق الأشجار وثمارها والحبوب ، وغيرها من المحاصيل الزراعية المهمة الموجودة في تلك المزارع الواسعة .

واندونيسيا من ناحية الحيوانات البرية الغير المستأنسة ، تجمع بين إقليم الغابات الحارة والإقليم العشبي ، فهناك في الغابات الكثيفة تدب الحيوانات المتسلقة على الأشجار كالقردة بأنواعها المختلفة ، وهناك في بورنيو وسومطرة وفي جزائر اندونيسيا الأخرى سهول مغطاة بحشائش ، وبقليل من الغابات الخفيفة ، تعيش فيها القطعان من الثيران الوحشية والغزلان والخنائير البرية والطيور ، يقصدها الصيادون للصيد والقنص . ويبلغ عدد أجناس الحيوانات في اندونيسيا حوالي ستائة جنس ، وفيها من الطيور ما ينوف على ألفي جنس . (١)

وفيما يلي بعض الإحصائيات عن عدد المواشي في اندونيسيا في آخر كل سنة من السنوات الآتية :

السنة	المواشي الصغيرة			المواشي الكبيرة			الجملة
	البقرة	الجاموس	الحصان	الماعز	الغنم	الخنزير	
١٩٣٢	٥٠,٣٢,٢٤٦	٣,٣٠,٣٢٢	٦٨٠,٨٢٨	١,٢٥٨,٧٨٦	٤٠,٦٨,٥٦٣	١,٠٨,٣,٩٦٧	١٦,١٩٧,٢٢٢
١٩٣٥	٤٠,١٧,٨٢٣	٣,١٧٣,٠٠٥	٦٤٢,٠٠٢	١,١٣,٠٣٧٤	٣,٢٠٨,٣٩٩	١,٠٢٣,٧٠١	١٢,٠٩٦,٧٣٥
١٩٣٩	٤,٥٧٦,٦٠٢	٣,٢٤٦,٩١٨	٧٣,٦٣٧	لم يحصى في هذه السنة	—	—	٨,٥٢٧,١٥٧

ماذبح منها وصدرت جلودها						
١٩٣٢	٣٣٩,٦٨١	١٦,٠٩٦٨	—	٢,٩٠٥,٢٠٤	٤٦٢,١١٧	٣,٨٦٧,٩٧٨
١٩٣٥	٦٣٦,٤٠٤	٢٣٨,٠٤٣	—	٢,٧٩٦,٧٧٤	٦٧,٣٥١	٣,٨٣٨,٥٨٠
١٩٣٩	٤٧١,١٨٤	٢٤٩,١٤٠	—	٢,٦٨٨,٩٣٨	١٧٧,٠٥٩	٣,٥٨٦,٦٢١

(١) عن كتاب .. العثة الزراعية إلى جارة والملايو وسيلان .. للرحوم الأستاذ إبراهيم عثمان .

وبعض تلك الغابات وتلك السهول قد تحولت في السنين الأخيرة إلى مزارع المطاط أو الجوز الهندى أو الشاى أو الأرز أو غيرها من المحاصيل الزراعية . والأهالى فى اندونيسيا يرعون كثيراً من المواشى كالجاموس والخيول والعنم والثيران ، ومنها الثور الاندونيسى المعروف بذى صنم يسميه الاندونيسيون Banténg ويتخذونه رمزاً لثورتهم ضد الاستعمار والاستعباد ، وذلك لقوته وجراته ولهيبه منظره المخيف .

ولم تكن اندونيسيا فيما مضى تأخذ مكاناً عالياً فى التجارة الدولية من ناحية محاصيلها الحيوانية ، إذ أن الصادرات من منتجاتها الحيوانية فى سنة ١٩٣٩ لا تزيد على ٤٣٣٠٠٠٠ كيلو جرام ، وقيمتها أقل من ٨ ¼ مليون روبية ، أى حوالى واحد فى المائة من مجموع صادراتها ، ومع ذلك فمن المنتظر أيضاً أنها ستنتج كميات وافرة من المحاصيل الحيوانية وتصدرها الى الدول الأخرى ، وذلك بفضل سعة أراضيها وملاءمة ظروفها لتربية المواشى والطيور ، وخصوصاً بعد إدخال التحسينات واستخدام الطرق العلمية والفنية الحديثة فى تربيتها وإنتاج محاصيلها .

المحاصيل المعدنية

إن ثروة اندونيسيا المعدنية تشبه حاصلاتها الزراعية تماماً من حيث وفرتها وسهولة استخراجها واستغلالها ، وتوجد فى اندونيسيا الأنواع الثلاثة من المعادن :

أولاً — المعادن الأساسية للصناعات : مثل الحديد

ويستخرج الحديد من بورنيو ومن شبه جزيرة الملايو . والقصدير فى الجزائر الثلاثة

بنكا Bangka و بليوتنج Belliton وسينجكاب Singkap

وقد تقدم تعدن القصدير فى جزيرة بنكا ، الذى بدأ العمل به فى سنة ١٨١١ ، وذلك بفضل استخدام الآلات والطرق الحديثة فى الإنتاج ، وفى سنة ١٩٠٠ بلغ إنتاجها عشرة آلاف طن . وجزيرة بليتون أغنى فى القصدير من جزيرة بنكا ، وقد استغلتها شركة بليتون للقصدير Belliton Tin Company ، التى كان يقودها الأمير هندريك الهولندى ، شقيق الملك وليم الثالث . بدأت هذه الشركة أعمالها برأس مال قدره خمسة ملايين من الروبيات ، وبعد ٢٢ سنة بلغت أرباحها ٥٤ مليون روبية ، ولهذا رفضت الحكومة إطالة ترخيص الشركة ، بالرغم من أن الشركة قبلت تسليم ٥/٨ (خمسة أثمان) من أرباحها إلى خزينة الحكومة الهولندية فى اندونيسيا . وبلغت صادرات اندونيسيا من القصدير النقى والحام فى سنة ١٩٣٩ حوالى ٣٩ مليون كيلو جرام ، وبلغت قيمتها ٥٩,٣ مليوناً

من الروبيات . ويتج شبه جزيرة الملايو حوالى ٥٠ ٪ من إنتاج القصدير العالمى ، وفى سنغافورة يوجد أكبر معامل فى العالم لصهر القصدير . وتستعمل لصهر القصدير الذى يستخرج من شبه جزيرة الملايو .

ثانياً — المعادن التى تستخدم للوقود :

أهمها الفحم وزيت البترول . والعالم يستهلك كميات عظيمة من الفحم بسرعة وبمعدل كبير ، وفى اندونيسيا عدة حقول للفحم ، بعضها قد استُغلت قبل الحرب العالمية الأولى ، مثل منجم الفحم فى وسط سومطرة ، وبعضها بدأ العمل فيها خلال الحرب العظمى الثانية .

وإذا قدر لاندونيسيا فى المستقبل إنشاء بعض الصناعات الكبيرة فيها ، فإن كميات الفحم الموجودة داخل أراضيها تكفى لتموين تلك المصانع ، ولسد حاجات البلاد اليها ، مثل تسيير القاطرات ، ولوقود سفن النقل والمصانع الصغيرة وغيرها .

أما زيت البترول فتعتبر اندونيسيا من أهم دول العالم إنتاجاً للبترول ، نظراً إلى ما قد استخرج من منابعه ، وإلى ما لم يستخرج منها بعد ، إذ أن اندونيسيا قد انتجت منه ثمانية ملايين طنناً فى سنة ١٩٤٣ ، وتوجد آبار البترول فى كل من سومطرة وبورنيو وجلوة .

وقد اكتشفت منابع البترول فى اندونيسيا منذ سنة ١٨٨٥ ، وأول شركات البترول التى تعمل فيها هى شركة دور دريخت أويل Dordrecht Oil Company وقد استغلت هذه الشركة منابع البترول فى جاوة فى سنة ١٨٨٧ ، وبعد ذلك بسنتين استغلت الشركة الهولندية الأخرى منابع البترول فى بورنيو ، ثم أنشئت فى سنة ١٨٩٠ الشركة الملكية الهولندية لاستخراج البترول فى اندونيسيا ؛ وبالأخص فى شمال سومطرة ، وقد حاولت هذه الشركة منافسة البترول الروسى فى تموين بلدان جنوبى آسيا وشرقها ، وذلك بالبترول الذى كان تستخرجه من سومطرة .

وكان البترول فى تلك البلدان الواسعة يستعمل كثيراً للإضاءة ، فعملت الشركة على تنظيم بيع البترول وتوزيعه فى سنغافورة ورنجون وبينانج وشنهای ، وكذلك فى الموانئ اليابانية ، حتى أصبحت هذه الشركة شركة عالمية كبيرة ، وقد حدث أن اتحدت مع شركة شل الانجليزية المشهورة . وفى سنة ١٨٩٣ نشبت منافسة عنيفة بين الشركة الملكية الهولندية وبين شركة ستندار أويل The Standar Oil Company وكان النصر فى تلك المعركة البترولية حليف الشركة الهولندية ويرجع انتصارها فيها إلى قلة تكاليف إنتاجها من ناحية ، وإلى استطاعتها

توحيد جميع الشركات البترولية في اندونيسيا من ناحية أخرى . وكونت منها شركة البترول الآسيوية The Asiatic Petroleum Company

وتكون اتحاد آخر في سنة ١٩٠٧ لتنظيم إنتاج البترول في اندونيسيا تحت سلطة ثلاث شركات ، نالت المساعدات من الحكومة The Three Subsidiary Companies وأكبرها شركة البترول البنافية Bataafsche Petroleum Maatschappij وقد أخذت هذه الشركة على عاتقها كشف منابع البترول الجديدة واستغلالها في أنحاء الجزائر ، وبذلك تضاعف إنتاج البترول في اندونيسيا ، إذ بلغ ٣٦٣.٠٠ طن متري في سنة ١٩٠٠ بعد أن كان ٣٠٠ طن فقط في سنة ١٨٨٩ ^(١) وفي عام ١٩٤٣ بلغ إنتاجه ٨٠٠.٠٠٠ طن .

وقد تدخلت الحكومة الهولندية في سنة ١٨٩٩ حيث أصدرت قانون المنجم ، ومفاده أن حكومة بنافيا تحتفظ لنفسها باستغلال بعض منابع البترول في اندونيسيا ، وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية ، لأن إنتاج بترول هذه البلاد له أهمية كبرى ، لا لمساهمة في الإنتاج العالمي لحسب ، بل لأن شرق آسيا ليس غنياً بالبترول ، واندونيسيا وحدها مصدره الرئيسي ، وكذلك لأهمية موقع اندونيسيا الاستراتيجي .

ثالثاً — المعادن النفيسة :

توجد في اندونيسيا أيضاً بعض المعادن النفيسة ، أهمها الذهب والفضة . ونجد مناجم الذهب والفضة في كل من بورنيو وسيليبس وسومطرة ، وكذلك في بعض الجزائر الأخرى ، وفي شبه جزيرة الملايو . وتملك الحكومة الهولندية بعض هذه المناجم . وبلغ في سنة ١٩٣٠ بمجموع إنتاج المناجم ، التي تملكها الحكومة ٣١٢.٠٨ كج من الذهب و ٢٣٢٨٨ كج من الفضة . وبلغ مجموع إنتاج المناجم التي تملكها الشركات والأشخاص ، في نفس السنة ٣١٢٢.٦ كيلو جرام من الذهب و ٤١٨٥٣.٣ كيلو جرام من الفضة .

وفي سنة ١٩٣٥ بلغ مجموع إنتاج اندونيسيا ٢١٢٢.٣ كج من الذهب ، و ٢١٨٢٥.٨ كج من الفضة ، وفي سنة ١٩٢٩ حوالي ٢٥٢٥.١ كج من الذهب ، و ١٩٢٢٢.٣ كج من الفضة . وهناك في أجزاء اندونيسيا الأخرى مستودعات للذهب والفضة لم تستغل بعد ^(٢) والحقيقة أن ثروة اندونيسيا المعدنية هذه ، كانت من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى

(١) عن كتاب « تاريخ جزر الهند الشرقية » لستر فلاك السابق ذكره ، ص ١٦٧ منه .

(٢) عن كتاب « خلاصة الإحصائيات » السابق ذكره .

نشوب الحرب في الشرق الأقصى بين اليابان والحلفاء، وبالأخص البترول، لأن البترول كما هو معلوم أساس الحضارة الصناعية في وقت السلم، ومحرك القوة المسلحة في وقت الحرب.

وبجانب ما ذكرناه من الثروة الزراعية والحيوانية والمعدنية، فهناك ثروة أخرى أكبر وأعظم منها، ألا وهي تلك الثروة التي تضمها بحار اندونيسيا في أعماقها وبين لجنتها، ففي البحر عامة ثروة طائلة وقوى كامنة، تفوق كل ما عرفه الإنسان من ثروة، وما استخدمه من قوة، كالأسماك والحيوانات الموجودة فيها، وكذلك الذهب الموجود في مياهها، وقوة المد والجزر لتوليد الكهرباء والطاقة وغيرها.

ولهذه البحار والخلجان والمضائق فوائد عظيمة جداً، خصوصاً بالنسبة لجزائر اندونيسيا: أولاً - منها تتصاعد الانبجحة التي تتجمع في السحاب، ثم تسوقها الرياح إلى مساحة الجزائر، فتسقط عليها مطراً، وتصبح تربتها خصبة. ومن مياهها يأخذ الأهالي الملح والبود والبوتاس. ثانياً - أن الرياح التي تهب من البحار تلطّف حرارة الشمس الاستوائية. ثالثاً - أن تلك البحار والخلجان والمضائق طرق مائية هامة، تربط جزائر اندونيسيا بعضها ببعض.

ثم أن في أعماق البحار وداخلها ثروة عظيمة لم تستغل بعد إلا شيئاً يسيراً. منها الأسماك، وإن كانت الأسماك التي تصاد في بحار اندونيسيا لم تدخل بعد في التجارة الدولية، إلا أن محصولاتها وافرة جداً وتستهلك محلياً، لأن الإندونيسيين وأمم الشرق الأقصى عامة يتخذون الأرض غذاء أساسياً لهم. والأسماك مصدر هام للبروتينات التي يعادلون بها طعامهم، ويأكلون السمك كثيراً مع الأرز، ولأن اللحوم البحرية تمتاز بالفوائد العظيمة، مثل الأملاح المعدنية وفيتامينات (د) واليود، فضلاً عن ذلك فإن السمك غذاء شهى لذيق. وأشهر مصائد الأسماك في اندونيسيا مضيق «ملقا» من ناحية شمال شرق سومطرة. والأهالي يصيدون الأسماك أيضاً من الأنهار والبحيرات داخل الجزائر، كما أنهم يربونها في الأحواض الخاصة لذلك.

ويستخرج أيضاً اللؤلؤ والأحجار الكريمة Precious Stones من بحار اندونيسيا. وأهم المصادر لها بحار الهند القريبة من شواطئ سومطرة الشمالية، وكذلك بحر سولو Sulu في شمال شرق بورنيو.

وزيادة على ما تقدم فالإندونيسيون من الشعوب البحرية، حيث تحيط بلادهم البحار والخلجان والمضائق من كل جهة، فتبهرهم عظمة البحر ويشغفهم حبه. وما يدل على ذلك أن أكثر من ثلثين من البحارة ورجال السفن الهولندية التجارية والحربية في عصر الاستعمار،

كانوا من الإندونيسيين ، ومن هنا تتضح لنا أهمية الملاحة والأشغال البحرية بالنسبة للشعب الإندونيسي ، الأمر الذي يجب أن لا يفوت من أراد أن يوجه حياة هذا الشعب الاقتصادية . وكل ما ذكرناه يثبتنا بالمستقبل الباهر السياسي والاقتصادي لهذه البلاد .

ثانياً — قوة اندونيسيا الإنتاجية

قد انتهينا من الكلام عن ماضي اندونيسيا ، من الناحية الاقتصادية والسياسية ، وكذلك عن محاصيلها بأنواعه . والكلام عن مستقبل هذه البلاد السياسي يتطلب البحث في قوتها الإنتاجية ، لأن اقتصاديات دولة من الدول هي روح حياتها ، وأساس كيانها كدولة ذات سيادة وسلطة . وقوة الدولة الاقتصادية ، تتوقف على قوتها الإنتاجية ، وهذه الأخيرة هي مجموع خيراتها الطبيعية ، أى مصادر ثروتها التى وهبها الله إياها ، مضافاً إلى ذلك بمجموع قوة رعاياها الإنتاجية العضلية والفكرية . وقد عددنا فى الفصل السابق محاصيل اندونيسيا الزراعية والحيوانية والمعدنية ، كما كانت تنتجها بالطرق والأساليب الاستعمارية ، وفى الجو الاستعماري . والكلام الآن عن قوة اندونيسيا الإنتاجية فى عهد الاستقلال وفى جو الحرية .

قوة اندونيسيا الإنتاجية - كقوة أية دولة أخرى - هي عبارة عن مجموع عدد سكانها ، مضروباً فى متوسط قوتهم الإنتاجية العضلية والفكرية . ولا أوافق على ما ذهب إليه بعض علماء الاقتصاد من القول ، بأن عوامل الإنتاج أربعة : وهى الطبيعة والأعمال والعمل والتنظيم ، لأن العامل الرابع فى الحقيقة جزء من العامل الثالث ، إذ أن التنظيم يأتي من عمل الإنسان الفكري . والعامل الثانى منها ليس إلا نتيجة تعاون أفراد المجتمع داخل دولة ما فى القيام معاً بالمشروعات الاقتصادية على أنواعها والمساهمة فيها ، وذلك باستخدام ما اتفقوا عليه - ولو ضمناً - كوسيلة لتقويم أعمالهم وتقديرها ، ولتسعير مبادلاتهم فيما بينهم ، ذلك الشيء هو ما نسميه بالنقود . وليس معنى هذا أبداً ، أن الدولة متى أصدرت نقودها ، يترتب على ذلك وجود الرأسمال فيها ، طالما أن أفراد المجتمع فيها لا يرغبون فى التعاون معاً ، وفى المساهمة فى المشروعات الاقتصادية المختلفة .

وأعنى بكل هذا أن اندونيسيا كدولة من الدول ، لا تحتاج إلى استيراد الرأسمال من الخارج ، وإنما من واجباتها تهئية الظروف ، وإيجاد التسهيلات لأفراد المجتمع فيها ، لكي يتسنى لهم خلق هذا الرأسمال وتنظيمه واستثماره ، والأفراد هم الذين يكونون رأسمالهم من ثمار أعمالهم

عضلية كانت أو فكرية . فالرأسمال إذن داخل في العامل الثالث . وبهذا اتضح لنا أن الإنتاج عنصرين فقط ، وهما الطبيعة والعمل . فالكلام عن قوة اندونيسيا الإنتاجية إذن ، يدور حول هذين العنصرين الإنتاج .

العنصر الأول الطبيعة :

وهي عبارة عن مساحة اندونيسيا البرية والبحرية ، وما في داخلها من مصادر الثروة . واندونيسيا واسعة المساحة ، إذ بلغت مساحة أراضيها ١٠٩٠٤٣٤٦ كم ٢ ، ومعظم هذه الأراضي - وبالأخص في سومطرة وبورنيو وسيليس وغينيا الجديدة - لا تزال بورالم تستغل بعد ، ولا تزال تغطيها غابات كثيفة خضراء .

وقد تكلمنا في أول هذه الرسالة عن مميزات أراضي اندونيسيا ، من حيث خصوبة التربة واعتدال المناخ والجو ، وحسن موقعها الجغرافي . فزيادة كفاية الاندونيسيين الإنتاجية ومضاعفة محاصيلهم تأتبان من عدة طرق :

أولاً - استغلال هذه الأراضي البور وجث غاباتها ، وتحويلها إلى مزارع للغلات المختلفة ، وردم المستنقعات لتحويلها إلى مزارع الأرز مثلاً ، وكذلك تحويل بعض المحاصيل الزراعية والحيوانية - التي كانت تعتبر مجرد سلع طيبة فقط ، تستهلك مباشرة محلياً - إلى مواد أولية تصدر إلى الخارج . وذلك باستخدام هذه الأراضي البور لزراعته ولرعى المواشي والأغنام .

ثانياً - إدخال التحسينات والإصلاحات في طرق الري والزراعة والمواصلات ، وإدخال الآلات الزراعية الحديثة ، وتعميم إنتاج غلتين في سنة واحدة ، واستخدام الوسائل الحديثة في التوليد والتسميد .

ثالثاً - الكشف عن مصادر الثروة الجديدة الموجودة في باطن أراضيها ، كمنابع البترول الجديدة ، ومناجم أخرى للفحم والقصدير والحديد والفضة والذهب ، وغيرها من أنواع المعادن ، وكذلك مصادر الثروة في بحارها وأنهارها وبحيراتها ، كالبحث عن الأحجار الكريمة والاسفنج وغيرها ، وتوسيع نطاق صيد الأسماك باستخدام الآلات الحديثة .

وبالاختصار فثروة اندونيسيا الإنتاجية ، تزداد بل تتضاعف باستغلال مرافق البلاد الاقتصادية بأحدث الوسائل وأحسنها . ولا يتحقق ذلك إلا ببذل الجهود الجبارة ، وباستخدام رؤوس الأموال الطائلة . وهذان الأخيران يقوم بهما العنصر الثاني الإنتاج وهو العمل .

العنصر الثاني - العمل :

وقوة اندونيسيا الإنتاجية من ناحية هذا العنصر - كما قلنا آنفاً - عبارة عن مجموع عدد سكانها ، مضروباً في متوسط قوتهم الإنتاجية العضلية والفكرية .

ومجموع سكان اندونيسيا حسب إحصاء سنة ١٩٤٠ قد بلغ حوالى ٧٠,٤٧٦,٠٠٠ نسمة والإندونيسيون منهم حوالى ٦٨,٦٣٢,٠٠٠ والباقي وهو ١,٨٤٤,٠٠٠ الأجانب من الآسيويين والأوروبيين^(١) .

وإن بعض دول العالم اليوم تشكو من قلة سكانها ؛ كفرنسا وأستراليا مثلاً ، والأخرى تشكو من ازدحام سكانها وكبر كثافتها ؛ مثل بلجيكا ومصر . وبالرغم من كبر كثافة سكان جاوة وجزيرة مادورا ، فإن اندونيسيا كدولة واحدة لا تشكو من كبر كثافة السكان ، ولا من قلة السكان ، وإنما هي تشكو من سوء توزيعه بين جزائرها ، إذ أن سكان جاوة ومادورا قد تضاعف خمس مرات أو أكثر منذ أوائل القرن التاسع عشر ، فالأرض التي كانت تملكها عائلة واحدة منذ قرن مضى ، تملكها الآن خمس عائلات أو أكثر .

فسكان جاوة ومادورا قد ازدادوا من خمسة ملايين في سنة ١٨١٥ إلى ١١ مليوناً في سنة ١٨٦٠ وإلى ٢٨ مليوناً في سنة ١٩٠٠ وإلى ٣٤ مليوناً في سنة ١٩٢٠ وإلى ٤٨ مليوناً في سنة ١٩٤٠ . وجزيرة جاوة مساحتها لا تزيد عن $\frac{1}{10}$ من مجموع مساحة اندونيسيا ، يسكنها ٤٨ مليوناً أى $\frac{2}{3}$ من مجموع سكان اندونيسيا البالغ ٧٢ مليوناً (انظر خريطة كثافة السكان والمساحة في ص ٣٦) . وقد بلغت كثافة السكان في جاوة ٨٠٠ نسمة لكل ميل مربع في سنة ١٩٣٠ ، بينما متوسط كثافة السكان لجميع اندونيسيا لا يزيد عن ٧١ نسمة لكل ميل مربع أو ٢٨ نسمة لكل متر مربع^(٢) . فجوة ليست أكثر جزائر اندونيسيا كثافة وازدحاماً لحسب ، بل أكثر بلاد العالم فيها . ويتضح ذلك جلياً من المقارنة بين كثافة السكان في جاوة ، وبينها في بعض الدول الأخرى ، وإليك البيان :

(١) عن كتاب ، خلاصة الإحصائيات السابق ذكره .

(٢) ميل واحد = ١,٦٠٩٣٤ كيلو متر ، وواحد ميل مربع = ٢,٥٩ كيلو متر مربع بالتقريب .

متوسط عدد السكان في كل ميل مربع في سنة ١٩٣٠ في كل من الدول الآتية (١)

نسمة		نسمة	
٣٤٠	إيطاليا	٨٠٠	جاوة
٤٢٥	اليابان	٤٠	الولايات المتحدة الأمريكية
١٩٠	الهند	٥٧٨	هولندية
١٤٠	الصين	٦٧٠	بلجيكا
١٠	الأرجنتين	١٩٠	فرنسا
٧١	اندونيسيا	٤٨٥	الولايات المتحدة البريطانية
		٣٥٠	المانيا

وكثافة السكان في مصر (وادي النيل) قد بلغت ٣٩٦٠ لكل ميل مربع ، ولكن هناك بعض مديريات في جاوة ، مثل مديرية تشريبون Cheribon بلغت كثافة سكانها ٤١٠٠ نسمة لكل ميل مربع .

وكانت الحكومة الهولندية في اندونيسيا في عهدها الاستعماري ، تدعى بأن كثافة سكان جاوة وازدحامها مشكلة كبرى ، وتزعم أنها قد أدت خدمة جليلة لعلاج هذه المشكلة الكبرى . ولكن ماذا عملت الحكومة الهولندية ؟ هل صحيح أنها عاجلت هذه المشكلة ؟ أو أنها قد زادت تعقيداً ؟ وأظن أن الأخير هو الصحيح . لأن الحكومة الهولندية ما عملت ، إلا استغلال فرصة كثافة سكان تلك الجزيرة للحصول على أيد عاملة وافرة رخيصة لاستخدامها في مصالحها الحكومية ، وفي مشاريعها الزراعية والصناعية والتجارية والاستخراجية . كما انتهزتها أيضاً الشركات الأجنبية المختلفة ، التي لها مزارع أو مناجم في جاوة نفسها ، أو في جزيرة أخرى من جزائر اندونيسيا ، إذ أن الحكومة أباحَت لتلك الشركات تطبيق نظام العمال المقيدين بالمدة Coolieism or Coolie Contract بحيث أن الشركة تنقدهم مبلغاً معيناً من المال ، في مقابل تعهدهم بالسفر وبالاشتغال في مزارعها أو مناجمها في سومطرة أو بورنيو أو في أية جزيرة أخرى . وكان هؤلاء العمال يقيمون في تلك المزارع أو في تلك المناجم ، يشتغلون بأجور منخفضة جداً ، تكاد لا تكفي لسد رمقهم (كما تكلمنا عنه في ص ١١٢) كما أن الحكومة قد أنشأت أيضاً عدة مستعمرات في سومطرة وبورنيو وفي جزائر أخرى ؛ وكان بعض سكان جاوة يسرحلون إليها أو بعبارة أصح ينفون إليها بسبب جريمة صغيرة ارتكبوها ،

(١) G. H. C. Hart : Toward Economic p. 34, 35,

أو بسبب اشتراكهم في الحركة الوطنية مثلاً ، أو بدون أى سبب مبرر لذلك . وكانت تلك المستعمرات تدر على الحكومة دخلاً كبيراً مما تنتجه من المحاصيل الزراعية والمعدنية . وما كانت غينة الجديدة - التي اتخذتها الحكومة الهولندية بعد الثورة الإندونيسية في سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ - إلا واحدة من تلك المستعمرات الاستغلالية . ويتضح من الإحصاء الآتي عدد الإندونيسيين الذين نفتهم الحكومة الهولندية منذ سنة ١٩٣١ إلى منفي غينة الجديدة ، لاشتراكهم في الحركة الوطنية . وعدد أفراد عائلاتهم الذين هاجروا إليها معهم .

عدد المنفيين والمهاجرين إلى منفي غينة الجديدة من سنة ١٩٣١ - ١٩٣٩ (١)

سنة	المنفيون		المهاجرون		المجموع الكلي
	الرجل	المرأة	الرجل	المرأة	
١٩٣١	٧٨٤	٩	١٧٢	٣٥٦	١٣٣١
١٩٣٢	٥٤٩	٤	٩٠	١٩٩	٨٤٢
١٩٣٣	٤٣٨	٢	٨١	١٥٥	٦٧٦
١٩٣٤	٤١٤	٢	٧٣	١٤٢	٦٣١
١٩٣٥	٤١٧	٢	٨١	١٤٦	٦٤٦
١٩٣٦	٤٤٤	٢	٨٥	١٦٦	٦٩٧
١٩٣٧	٤٣٣	٢	٩١	١٧٤	٦٩٩
١٩٣٨	٣٦٧	٢	٨٤	١٥٣	٦٠٦
١٩٣٩	٣٧٩	٢	٨٩	١٥٧	٦٢٧
بمجموع	٤٢٢٤	٢٧	٨٤٦	١٦٤٨	٦٧٤٥

فما عملت الحكومة الهولندية في الحقيقة ، إزاء مشكلة كثافة السكان في جاوة ، إلا زيادة تعقيدها وصعوبتها ، إذ أن هؤلاء المهاجرين من جاوة إلى تلك الجزائر ، قد تجمعوا في تلك المزارع أو تلك المناجم مع عائلاتهم وأولادهم ، وكونوا فيها مجتمعاً جديداً منعزلاً عن حياتهم القومية والدينية والعلمية ، مجتمعاً لا يعرفون فيه سوى العمل فقط ، حتى الأولاد كانوا يشتغلون في سن مبكرة مضطرين إلى مساعدة آبائهم في سد نفقات حياتهم اليومية . وهؤلاء

(١) عن كتاب .. خلاصة الإحصائيات .. السابق ذكره .

العمال يعيشون في تلك المزارع والمناجم مدة طويلة تراوح بين ١٠ و ٢٠ سنة ، أى المدة التى هى أخصب مراحل حياتهم إنتاجاً ، ثم يحددون أعهدهم أو يرجعون إلى بلادهم ، ومعهم عدد كبير من الأطفال . وتستطيع أن تتصور مقدار الفقر والبؤس فى مثل هذه العائلات ، التى قضى أربابها أخصب حياتهم إنتاجاً فى عمل لا يهبى لهم توثير ماسينفقون منه فى أيام شيخوختهم على أنفسهم وعلى أولادهم . وبالطبع كان لهذه الحالة السيئة أثر واضح فى حياتهم التعليمية والاجتماعية ، كما أن لها أثراً واضحاً فى قوة اندونيسيا الإنتاجية . وزيادة على ذلك فإن هؤلاء المنفيين والمهاجرين إلى ذلك المنفى - وبالأخص إلى غينة الجديدة - من خيرة رجال اندونيسيا وشبابها ، وهم العمود الفقرى لحياة البلاد . ولذلك كان فيهم وهجرتهم منها يؤثران على حياة البلاد الاقتصادية تأثيراً سيئاً ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك .

والحقيقة أن مسألة كثافة السكان فى جاوة ، بالنسبة إلى سعة مساحة اندونيسيا ، لا تعد مشكلة كبرى ، كما ادعى الهولنديون ، وإنما هى تعتبر فرصة عظيمة لإنجاز المشاريع الإنشائية والتعميرية فى اندونيسيا ، لا المشاريع الإستغلالية والاستعبادية . وبعبارة أخرى إن عدد سكان جاوة الضخم يعتبر قوة أندونيسيا الإنتاجية العظيمة ، التى لا تحتاج إلا إلى تنظيم استخدامها - كما سنعود إلى الكلام بصدد فى الفصل الآتى .

زيادة قوة الاندونيسيين الإنتاجية من النواحي الأخرى .

أولاً — مدى نشاطهم فى العمل : إن نشاط الإنسان يتوقف كثيراً على الظروف الطبيعية المحيطة به ، وعلى البيئة الاجتماعية التى يعيش فيها . فبعض الظروف الطبيعية فى اندونيسيا ، تبعث السرور والنشاط فى النفوس ؛ مثل جمال الطقس وصحية المناخ المعتدل ، ونسيم البحر العليل وغيرها . وبعض الظروف الأخرى تجبر الأهالى على الحركة والنشاط مثل نزول المطر الغزير فى أوقات غير معينة ، وتعرض محاصيلهم الزراعية للتلف ، بسبب الرطوبة وأشعة الشمس المحرقة بالنهار ، وبسبب مياه الأمطار والفيضان فى بعض الأحيان ، وغير ذلك من الأخطار الطبيعية ، التى من شأنها أن تجبر الأهالى على اتخاذ الاحتياطات اللازمة فى حياتهم اليومية وحياتهم الاقتصادية .

ثانياً — حالة بيتهم الاجتماعية : وبما أن الإندونيسيين منذ أجدادهم القدماء من المهاجرين الأولين ، قد تعودوا مواجهة مشقات الحياة ومصاعبها فى تلك الجزائر بالحركة والنشاط وبالحياة

الاجتماعية التعاونية . وهذه الروح التعاونية التي تغلغت منذ زمن بعيد في حياة اندونيسيا الأصلية - ولا تزال موجودة متغلغلة إلى اليوم في الأرياف والقرى - منبع خصيب لخلق رؤوس الأموال . والظروف الأخرى التي يتوقف عليها تحقيق ذلك متوفرة : مثل حسن توزيع ملكية الأراضي ، إذ من النادر أن تجد قروياً أو ريفياً لا يملك الأرض ، وتكاد تكون ملكية الأراضي بين سكان الأرياف والقرى متساوية . وكذلك تجمع الأموال أو النقود عند أهالي القرى والأرياف - كما سبق بيانه - خلال الاحتلال الياباني . وجواندو نيسيا السياسي والاقتصادي في عهد الاستقلال الحاضر ، وطعم الحرية الذي بدأوا يتذوقون لذته اليوم ، وحماستهم المشتعلة ، ورغبتهم الأكيدة في بناء مستقبلهم ، على أساس هذا الاستقلال وهذه الحرية - فكل هذه العوامل تبعث النشاط والحركة ، وتنمي تلك الروح التعاونية ، وتدفعهم دفعا إلى أن يتعاونوا معاً ، وأن يساهموا في القيام بأى مشروع نافع في حياتهم ومستقبلهم . تخلق رؤوس الأموال في اندونيسيا وللاندونيسيين ، لا يحتاج إذن ، إلا إلى إدارة وتنظيم .

إذا كان متوسط إنتاج الإندونيسيين الذين يشتغلون عمالاً في مزارع الشركات الأجنبية أو في مناجمها أو مصانعها في عهد الاستعمار الهولندي ، لا يقل عن متوسط إنتاج العمال في البلدان الأخرى الزراعية . وإذا كانوا في ذلك العهد الطويل ، لا يشتغلون إلا تحت ضغط الجوع أو الفقر ، أو تحت النظام الإلجباري الحكومي ، فبالأكيد أن إنتاجهم سيتضاعف عند ما يعملون أحراراً في بلادهم المستقلة ، وتحت إشراف دولتهم ذات السيادة ، وبدافع الرغبة الأكيدة في الحياة السعيدة الكريمة .

ثالثاً — مدى انتشار التعليم والثقافة العامة : إن التعليم بلا شك ، يزيد قوة الإنسان الإنتاجية ، إذ أنه يزوده بالكفاءة والمقدرة ، بل أن التعليم سلم الرقي والارتقاء . وكانت حالة التعليم في اندونيسيا في عهد الاستعمار الهولندي مما يؤسف لها كثيراً من ناحيتي الكم والكيف ، إذ كان مجموع عدد المدارس الريفية أو الشعبية الحكومية ، والمدارس الأولية والأهلية ، التي تنال مساعدة من الحكومة في سنة ١٩٣٩ لا يزيد عن ٢٠.٠٠٠ مدرسة ، وعدد تلاميذها ٢.٠٧٦.٢٠١ تلميذاً . ويدرس لهم ٤٦٤.٤٣٠ مدرساً (١) .

وعلى ضوء هذه الإحصائيات ، تتضح لناضاً لة التعليم الأولى الحكومي في اندونيسيا في ذلك العهد ، ومن حسن الحظ أن كانت هناك مدارس وطنية وإسلامية . سماها الهولنديون بالمدارس الوحشية

(١) عن كتاب .. خلاصة الإحصائيات .. السابق ذكره ، ص ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ منه .

Wilde Schoolen وهذه المدارس الوطنية والإسلامية، كانت في مجموعها أكثر عدداً من المدارس الحكومية، وأكثر نشاطاً منها. وكانت الحكومة الهولندية لا تعترف بها، بل قاومتها بشتى الوسائل، ولا تدخلها في إحصائياتها الرسمية. التي نقلنا تعدادها السابق.



بعض الطلبة وأساتذتهم في كلية المعلمين الإسلامية في سومطرة

فلولا خدمات هذه المدارس الوطنية والإسلامية، ولولا نشاطها في محاربة الأمية، لأصبح عدد المتعلمين (أى الذين يعرفون القراءة والكتابة) من الإندونيسيين في سنة ١٩٣٠ لا يزيد عن ٣,٧٤٦,٣٢٥ من الرجال والنساء، أى بالنسبة ٠,٦٤٪ من عدد السكان البالغ وقتئذ ٥٩,١٣٨,٠٠٠ نسمة^(١) مع أن هذه النسبة في البلاد المجاورة لإندونيسيا، وهي الفلبين مثلاً لا تقل عن ٠,٥١٪ من عدد سكانها البالغ ١٣ مليون نسمة، وفيها ما لا يقل عن ١١,٠٠٠ مدرسة و ٥٠٠٠ مكتبة عامة، تضم أربعة ملايين كتاب، مهيأة لكل من يريد أن يقرأ ويطلع، وقبل الحرب بثلاث سنوات، كانت تخصصات التعليم في الفلبين، تتراوح بين ٣٣ و ٣٧ في المائة من الميزانية العامة^(٢)، بينما كانت تخصصات التعليم في إندونيسيا في عهد الاستعمار

(١) عن كتاب « خلاصة الإحصائيات ١٩٥٠ »، السابق ذكره ص ٢٠، ٢٢ منه .

(٢) عن «قائمة للجنرال كارلوس ب. روميرو في مجلة « كوليبر »، تصدر في نيويورك، بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٤٥ بعنوان « آسيا ينبغي أن تعيش حرة » .

المولدى ، بين سنة ١٩٣٢ وسنة ١٩٤٠ تراوح بين ٨٠٤ في المائة فقط من الميزانية العامة ،
الى تراوح جملتها بين ٤٨٧ مليوناً و ٦٠٨ مليون روية (١) .

هذه هي حالة التعليم في ذلك العهد من ناحية الكم . أما من ناحية الكيف ، فنجدها أكثر
إيلاماً ، إذ كان عدد المدارس الحكومية الابتدائية الراقية والثانوية والمتوسطة ، لا يزيد عن
٣١٤٧ مدرسة ، وعدد تلاميذها لا يزيد عن ٨٦٠٥٤ تلميذاً ، وعدد المدارس المتوسطة
للصناعة والزراعة والتجارة لا يزيد عن ٤٩٤ مدرسة ، وعدد تلاميذها ٢١١١٧ تلميذاً (١) .



بعض الطالبات وأساتذتهن في كلية المعلمات الإسلامية في اندونيسيا

فلولا خدمات المدارس الوطنية والإسلامية في نشر التعليم الثانوى والثقافة العامة ، ولولا
الجهود الجبارة المتواصلة التي بذلتها الجمعيات الإسلامية والنوادى الوطنية والأحزاب
السياسية ، والكتاب والأدباء والصحافيون الوطنيون ، في تثقيف الشعب الاندونيسى -
لأصبح التعليم الثانوى قليلاً جداً ، ولأصبحت ثقافة الإندونيسيين العامة ضعيفة جداً ، إذ
لا تزيد نسبتهم الذين نالوا التعليم الثانوى الحكومى في ١٩٣٩ عن ٠.٠٠٦٤ ٪ من
بمجموع السكان . ولولا سفر الشبان الإندونيسيين إلى الخارج ، لالتقوا تعليمهم العالى في

() عن كتاب ، خلاصة الاحصائيات ،...، السابق ذكره ، ص ٢٠ و ٢٢ م .

جامعات أوروبا وأمريكا واليابان ومصر ، لأصبح عدد الإندونيسيين المتعلمين تعليماً عالياً في حكم العدم ، إذ لم يكن عدد الكليات في إندونيسيا يزيد عن أربع ، أما عدد الطلبة الإندونيسيين فيها فلم يزد في سنة ١٩٣٩ عن ٥٨٥ طالباً (١) .

ومن ناحية أخرى كان غرض التعليم الذي قامت به الحكومة الهولندية في إندونيسيا ، لا يتعدى تخريج المتعلمين ، الذين يشغلون الوظائف في الحكومة والشركات الأجنبية الكثيرة . كما سبق أن أشرنا إليه . وعند ما أصبح عدد الشبان ، الذين يتلقون الترية والتعليم في تلك المدارس الحكومية ، أكثر من الوظائف التي يأملون فيها ، أصبحوا عالة على المجتمع ، بدلا من أن يكونوا عماده ، وقوام حياة الشعب ، إذ أنهم ومعظمهم من الأرياف والقرى ، لا يستطيعون أن يعيشوا في أريافهم وقراهم ، بل لا يستطيعون الإقامة فيها ، وذلك لسحق الحياة بين تريبهم الغريبة ، وبين بيئة تلك الأرياف الشرقية الإسلامية ، فضلا عن انعدام الملاهي ، ووسائل التسلية ومظاهر الحياة الممتعة ، التي تعودوا عليها طول حياتهم الدراسية في المدن ، مما يشعرهم بأنهم غرباء في أريافهم وقراهم ، لذلك يعودون إلى المدن ثانياً ، ويطوفون فيها متعطلين باحثين عن الوظائف والأعمال . فتلتقط الحكومة والشركات أكثرهم كفاءة بأدنى مرتب ، والباقي منهم وهم الأسوأ حظاً ، يشتغلون في المحلات التجارية والدكاكين والفنادق وغيرها ، بل ويشغلون بأي عمل لا اعتبار فيه للشرف والكرامة ، ما دام يدر عليهم شيئاً من المال ، ليعيشوا به . فإن لم يتيسر لهم شيء من ذلك عاشوا متعطلين ، عالة على آبائهم وعلى المجتمع . وفي هذه الحالة من السهل قيادتهم إلى اتجاه سيء في مقابل أي مبلغ ضئيل ، ولو كان خيانة وطنهم ، وما أبشع خيانة الوطن من جناية .

هكذا كان التعليم في إندونيسيا - الذي ينبغي أن يكون سلم الرقي والارتقاء إلى حياة الكرامة والعزة - طريقاً للانزلاق إلى الحياة الدنيئة والرذيلة في عهد الاستعمار الهولندي . وفي هذا المظهر من مظاهر الاستعمار خسارة كبيرة ، لا للحياة الاجتماعية فحسب ، بل لحياة الشعب الاقتصادية أيضاً ، إذ بينما كان الشعب ينتظر من هؤلاء الشبان ، أن يكونوا عماد البلاد وقوام حياتها ، إذا بهم قد أصبحوا عبئاً ثقيلاً على المجتمع وعلى الوطن . وهذه بلوى أخرى من بلاوى الاستعمار الهولندي ، التي لا تزال إندونيسيا تعاني اليوم سوء عواقبها .

وإن أول واجب على حكومة الجمهورية الإندونيسية إنما هو العمل الجدى لتلافي هذه النتيجة الاستعمارية السيئة ، وذلك بالاعتناء وببذل الجهود الجبارة لنشر التعليم بجميع أنواعه

(١) من كتاب .. خلاصة الإحصائيات .. ، السابق ذكره ، ص ٢٠ ، ٢٢ منه .

ومراحله بين أبناء الشعب ، تعليمياً يزودهم بالكفاءة والمقدرة ، ويرى إلى رفع مستوى حياتهم المادية والمعنوية ، ويبعث فيهم الثقة بالنفس ، والإحساس بقيمة الحياة ، والإدراك بأغراضها وبطرقها المشلى . وبذلك ستضاعف كفاءة الإندونيسيين ، التي ستؤدى حتماً إلى زيادة قوة اندونيسيا الإنتاجية .



(*) الصحافي الوطني الشهير ، جمال الدين أدى نيجورو ، يحيط به رؤساء تحرير الجرائد والمجلات الاسلامية والوطنية في دار نقابة الصحافيين في مدينة ميدان . وهو الآن مندوب فوق العادة لحكومة الجمهورية الاندونيسية في سومطرة .

ومما يثلج الصدر أنه قد اتجهت فعلاً جهود حكومة الجمهورية الإندونيسية الحالية إلى هذه الناحية الهامة من حياة الشعب الإندونيسي ، إذ صرح الدكتور سواندى وزير المعارف العمومية في أواخر شهر يناير سنة ١٩٤٧ بأن الحكومة الجمهورية ستشيد عما قريب ألف مدرسة جديدة مختلفة (١) .

(١) من «نشرة أسبوعية» ، ينشرها المركز العام لجمعية استقلال اندونيسيا بالقاهرة العدد ٤ في ٢١/٢/٤٧

رابعاً — الضوج الفكري والسياسي :

إن قوى الإندونيسيين الإنتاجية ، عضلية كانت أو فكرية ، تتوقف إلى حد كبير على مدى نضوجهم الفكري والسياسي ، لأن المنازعات التي حدثت وتحدث دائماً في المجتمعات البشرية الطائفية والقومية ، بل الدولية لا تنشأ ولن تنشأ . إلا بسبب ضيق التفكير والإدراك في أن الحياة حق للجميع ، وفي أن العالم لا يزال متسعاً للجميع ، وفي أن مافي العالم من الثروة والخيرات كاف لسد حاجيات الجميع وإلشباع رغباتهم .

وقد كان سلاطين اندونيسيا وملوكها - ولا يزالون - يستمدون قوتهم من رعاياهم ثم يستعبدونهم ويتخذون منهم أنصاراً وأتباعاً وجنوداً في منازعاتهم فيما بينهم ، بل كثيراً ما يسلبونهم إلى المستعمرين في مقابل أموال يتمتعون بها . وهؤلاء الناس لا يخضعون لسلاطينهم وملوكهم خضوع العبد لسيده إلا لعدم نضوجهم الفكري والسياسي ، وعدم إدراكهم لمعنى الحياة وعدم إحساسهم بكيانهم الشخصي . وهكذا الحال أيضاً بينهم وبين زعمائهم ، وأحزابهم السياسية ، وجمعياتهم المختلفة .

فكلما اكتمل نضوج أفراد المجتمع الفكري والسياسي ، كلما قسّمت تلك المنازعات الكثيرة ، وكلما استقرت حالتهم الاجتماعية والسياسية . ولا شك في أن الاستقرار الاجتماعي والسياسي شرط أساسي للتقدم الاقتصادي . فالواجب على أولى الأمر في اندونيسيا ، وعلى قواد الفكر فيها إكمال نضوج الإندونيسيين الفكري والسياسي . وتحقيق ذلك لا يحتاج إلى شيء ، سوى إتمام البذور الطيبة المتغلغلة في المجتمع الإندونيسي من قديم الزمان ، التي جاءت بها الأديان المختلفة والمذاهب الاحتماعية والسياسية الحديثة ، مثل سمو النفس ونبل الشخصية وكرامتها ، التي جاءت بها الديانة البراهمية ، وروح النضال والكفاح والمساواة التي نادت بها البوذية ، وزعة البسالة والبطولة التي أوحتها الديانة الكونفوشيوسية ، وحب الجمال والفنون الذي جاءت به المسيحية ، وروح التفكير والتضحية لأجل المثل العليا في الحياة ، التي جاء بها الإسلام ، وروح الديمقراطية التعاونية ، التي تغلغلت في نفوس الإندونيسيين من قديم الزمن ، والتي أنمتها من جديد المبادئ الحديثة السياسية والاقتصادية الديمقراطية ، التي هبت اليهم منذ أواخر القرن الماضي .

وليس معنى هذا ضرورة إحياء تلك الأديان القديمة المختلفة ، أو نشر جميع تلك المبادئ الحديثة ، وإنما المهم إتمام تلك البذور الطيبة ، وإبقاظ تلك الروح السامية في كل نفس

من نفوس أبناء الشعب ، لىكى يشعر كل منهم شعوراً قوياً بكيانه الشخصى ، حتى يتمتع
بلذة الحرية والاستقلال ، ولىكى يثق فى نفسه ثقة كبيرة يعتمد عليها فى الحياة ، حتى تظهر
مواهبه الشخصية ، ولىكى يؤمن الجميع بأن الحياة لا يمكن أن تكون سعيدة هنيئة ، إلا إذا قام
بها الجميع ، وتحققت فيها مصالح الجميع . وبذلك كله لا يمكن أن يترددوا فى التعاون والمساهمة
فى كل مشروع من المشاريع الاقتصادية والعمرانية المختلفة . وكذلك توسيع إدراك أبناء الشعب
لمعنى والقومية الصحيحة ، وتوفير أفكارهم باتجاهات العالم الاقتصادية والسياسية والفكرية . ولا شك
فى أن هذه العوامل العديدة تؤدى إلى رفع مستوى حياتهم الاجتماعية والسياسية والفكرية ،
فضلاً عن زيادة قوتهم الإنتاجية . وإن هذه القوة الإنتاجية ، تتوقف أيضاً على الانسجام بين
عناصرها وفروعها المختلفة ، وعلى حسن توزيع الأيدى العاملة بين مرافق حياة البلاد
الاقتصادية . وستكلم عن هذا فى الفصل الآتى - كما أنها تتوقف كثيراً على نوع النظام العام ،
الذى يتبعه الإندونيسيون فى حياتهم الاقتصادية القومية ، أى النظام الذى يحقق العدالة ، التى
ترى إليها الديمقراطية الاقتصادية السياسية الصحيحة ، وسنفرد له رسالة خاصة - إن شاء الله .

ثانياً - تنظيم الانتاج وتحسينه وتوجيه الأفراد الى ما يتفق

والاقتصاد القومى

ماذا نعنى بالاقتصاد القومى ؟ هل هو مجرد تفضيل صناعات وطنية على صناعات أجنبية
فقط ؟ هل هو مجرد حب لكل ما يصنعه الوطنيون ، وكرهية لكل ما يصنعه الأجانب ؟
إن الحركة المعروفة باسم «سواديشى Swadeshi» - أى مقاطعة المصنوعات الأجنبية ،
واستعمال الصناعات الوطنية فقط - التى قام بها «المهاتما غاندى» وزعماء الهنود فى الفترة
بين الحربين العالميتين ، ربما كان لهم وقتئذ ما يبرر التمسك بها ؛ مثل اتخاذ هذه الحركة كوسيلة
لإشعال الروح الوطنية فى البلدان التى لا تزال تعاني مصائب الاستعمار ومساوئه . ولكن البلاد
المستقلة التى تقع على عاتقها إدارة شئونها بنفسها ، لا يشغى أن تفكر فى مثل هذه الحركة ، لأن
العالم يتجه الآن الى الوحدة ، ووحدة الهدف والغاية ، لا وحدة التنظيم والإدارة ، ولا وحدة
السلطة والسيادة ، كما قد يفهمها البعض اليوم .

إن الهدف هو السلام الدائم ، والغاية هى سعادة الجنس البشرى . لحركة «سيواديشى»
وأمثالها من الحركات القومية الضيقة . لا تنفق بتاتاً مع اتجاه العالم ، بل هى عقبة فى تحقيق ذلك

الهدف المشترك ، وفي الوصول الى تلك الغاية المنشودة . والقومية الضيقة التي لا تفكر ولا تعمل إلا لمصلحة قاطنيتها ومواطنيها ، لا بد إن عاجلاً أو آجلاً أن تصطدم بصخرة عظيمة ، تنحطم عليها قبل أن تصل الى جزيرة آمالهم وسعادتهم . وقد رأينا كيف كان مصير القومية النازية والفاشية والقومية الصفراء اليابانية .

فالحركة القومية الصحيحة إذن ، يجب أن تكون واسعة تتفق مع اتجاه العالم ، وتصلح لأن تكون وسيلة لتحقيق هذا الهدف العالمي المشترك ، وأن تكون سُلماً للوصول الى تلك الغاية الإنسانية . والإقتصاد القومى جزء من الحركة القومية ، بل يجب أن يكون هو محورها تدور عليه جميع الحركات الثقافية والاجتماعية والسياسية .

فنعنى إذن بالإقتصاد القومى فى اندونيسيا أو فى أى بلد من البلدان الأخرى - بالنسبة الى سياستها الخارجية - هو ذلك النظام الذى يصلح ليكون أساساً لها فى أداء واجبها كدولة من دول العالم نحو المجتمع العالمى الدولى ، لأن الأسرة العالمية الدولية ، مثلها كمثل دولة واحدة بالنسبة لرعاياها . وبما أن الدولة هى عبارة عن اتفاق جماعة من الناس - ضمناً أو صراحة - فى أن يعيشوا معاً داخل نظام واحد ، لكل حقوق ، وعلى كل واجبات ، فهكذا تكوين الأسرة الدولية ، بحيث أنها عبارة عن اتحاد الدول - ضمناً أو صراحة - فى العمل معاً لتحقيق غاية واحدة مشتركة ، ولكل منها حقوق ، وعلى كل واجبات .

أما الإقتصاد القومى بالنسبة الى السياسة الداخلية لتلك البلاد فهو ذلك النظام الذى يوجه أفراد المجتمع ، وينظم قواهم الإنتاجية العسكرية والعضلية ، الى ما يحقق العدالة فى معاملاتهم ، والسعادة فى حياتهم ، مع مراعاة إنسجام ذلك النظام واتفاقه مع الاتجاه العالمى الذى أشرنا اليه آنفاً . وعلى ضوء هذه الحقيقة ، نرى ضرورة تنظيم الإنتاج فى اندونيسيا ، وتحسين أساليبه وطرقه .

تنظيم الإنتاج وتحسينه :

وقد تكلم عنه بوجه عام الدكتور محمد حتّا نائب رئيس الجمهورية الإندونيسية فى خطبته السابق ذكرها ، ونقلنا عنها بعض النقاط الهامة فى هذا الموضوع . وقد تسكمت عن حالة اندونيسيا الإقتصادية فى الجزء الأول من هذه الرسالة وأعيد الآن خلاصتها فأقول :

كان الإنتاج فى عهد الاستعمار الهولندى ، ينحصر فى يد الحكومة والشركات الأجنبية ، لا فى أيدي الشعب ، لأن الأهالى فى ذلك العهد الطويل ، كانوا مجرد أداة للإنتاج ، وليس لهم رأى

فيه ، كما ليس لهم يد في تكييفه . وكان الهولنديون والأجانب بوجه عام ، لا يرمون بالإنتاج ، إلا الحصول على أكبر ما يمكن من الدخل ، وعلى أكثر ما يمكن من الأرباح . وكانوا يتخذون شتى الطرق والأساليب لتحقيق مآربهم ، حتى باستعباد الأهالي فيها ، وإجبارهم على العمل بطريق السخرة ، والحكومة فرضت عليهم الضرائب الباهظة المختلفة .

ولا شك في أن هذه الطرق والأساليب التي لجأوا إليها ، قد حققت مصالحهم ومطامعهم ، وإن كانت في الوقت نفسه قد أدت بالآهالي الى أسوأ العواقب في حياتهم الصحية والاجتماعية والعلمية ، وغيرها من نواحي حياتهم المعنوية والمادية . وكفأني أن أنقل هنا لتوضيح ذلك ، ما قاله بريجادير الجنرال كارلوس ب. روميلو Brigadier General Carlos P. Romulo في مقالته في مجلة « كولير » الأمريكية : وفي كل مكان (في اندونيسيا) ترى أجساداً سمراء هزيلة عليها مآزر بالية ، ووجوهاً ضارعة شفها البؤس ، لا ترى عينك فيها طفلاً يرتع ويلعب ، فهذه المخلوقات البائسة الممسوخة ، التي باعها آباؤها الجوع في سوق الرق الاقتصادي ، لا يمكن أن تسمى أطفالاً ، وكيف وليس فيهم طفل يعرف كيف يلهو ! ولا عجب ، فما في جسمه رائحة من نشاط أو قوة .

وما كان هذا كله يحدث لولا سوء النظام الاقتصادي السائد في البلاد ، خلال تلك المدة الطويلة . فتنظيم الإنتاج الذي نبعه ، هو أن نستبدل بذلك النظام الاقتصادي البائد ، نظاماً جديداً يحقق الأهالي بل للجميع الرفاهية والرخاء الشامل . وبذلك ستغير تلك الحالة السيئة المؤلمة الى حالة ، فيها معنى الحياة والكرامة الإنسانية .

فما هو هذا النظام الجديد في تنظيم الإنتاج في اندونيسيا ؟ لا يتسنى لنا عرض تفاصيل هذا التنظيم بالدقة ، إلا عند ما نصبح في وسط ذلك المجتمع . وكل ما في وسعنا الآن إنما هو بيان الخطوط الرئيسية لهذا التنظيم .

وبما أن العوامل التي تحدد اقتصاديات دولة من الدول بوجه عام ثلاثة : أولاً - مصادر ثروتها الطبيعية . وثانياً - كفاءة شعبها ومقدرته الإنتاجية ، ومثله العليا في الحياة . وثالثاً : موقعها الجغرافي والاقتصادي والسياسي بالنسبة للدول الأخرى .

العامل الأول — مصادر الثروة الطبيعية :

قد قلنا قبل هذا ، إن من ضمن الطرق لزيادة قوة اندونيسيا الإنتاجية استغلال البلاد

أقصى الاستغلال وبأحسن الطرق . ومن المشاكل الإندونيسية في الوقت الحاضر ملكية الأراضي : فإن الأراضي التي يملكها أفراد الشعب في القرى والأرياف ، موزعة توزيعاً يكاد يكون عادلاً متساوياً ، وذلك لأن التقاليد الإندونيسية الأصلية تجعل الأرض ملكاً للجموع ، ويجوز لأي فرد استغلالها بقدر حاجته وحاجة أسرته ، ولكن لا يجوز له بيعها ، وإذا توقف عن استغلالها واستثمارها تعود ملكيتها ثانية إلى المجتمع المتمثل في القرية ، وللجموع أن يضعها تحت تصرف فرد آخر يحتاج إليها ، ويجوز أن تبقى ملكية المزرعة التي يستغلها فرد واحد ، كما هو الآن . والأرض طبقاً لتلك التقاليد الأصلية ، ولمصلحة المجتمع ، لا يجوز أن تكون موضوع تجارة ، تباع وتشترى للحصول على أرباح ، أما الأراضي البور (الأراضي المتروكة) فهي ملك للدولة وخاضعة لمبدأ « الأراضي المرخصة » وهو تابع لوجود النزاع بين الفرد والمجتمع ، وبين المجتمع والدولة .

إن التقاليد الإندونيسية الأصلية - كما ذكرنا آنفاً - قد وضعت حداً للنزاع بين الفرد والمجتمع ، غير أنه من الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة لإقامة النظام الزراعي على أسس تعاونية ، مثل توحيد المزارع التي تملكها بضعة أفراد مع استبقاء الملكية الفردية ، وذلك لكي يتسنى استعمال الآلات الزراعية الحديثة ، ولكي تقل تكاليف الإنتاج .

وليس هناك نزاع في النظام التعاوني بين المجتمع والدولة ، لأن الثانية ما هي إلا أداة للأول في سبيل الوصول إلى الرفاهية العامة ، فعلى الدولة أن تبني سياستها المتعلقة بالأراضي على أنها العامل الأول للإنتاج ، غير أن طريقة استغلالها يمكن أن تعهد إلى هيئة مسنولة أمام الحكومة ، حسب النظام الذي تضعه الحكومة لها ، إذا كان هناك ما يحول دون قيام الدولة نفسها باستغلالها .

فمشكلة ملكية الأراضي في اندونيسيا هي مشكلة الأراضي الواسعة التي استخدمتها واستغلتها الشركات الأجنبية الكثيرة لمزارعها الكبرى أو لمناجمها المختلفة . إن اندونيسيا بلاد زراعية ، فالأرض عامل أساسي للإنتاج فيها ، وحياة الشعب تبعاً لذلك ، متعلقة بالوضع الذي تكون عليه ملكية الأراضي . وملكية الأجانب لتلك المزارع الواسعة الكبرى ، ولتلك المناجم المختلفة ، ترجع إلى رؤوس أموالهم . ولا يمكن أن تغلب على هذه الصعوبات بمجرد الاستيلاء عليها ، بل لا بد من أن تحل مثل هذه المشكلة بطريقة سليمة تحت

إشراف الحكومة ، وعلى أساس العمل المشترك بين رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة فيها الآن ، وبين الأيدي العاملة الإندونيسية .

إن المحاصيل والأعمال التي تمت في هذه الأراضي الزراعية الواسعة ، ملك للهيئة التعاونية المؤلفة الآن من رؤوس الأموال الأجنبية ، ورؤوس الأموال الإندونيسية ، والأيدي العاملة من الأهالي . والأراضي ذاتها ملك للمجتمع الذي يعبرها إلى تلك الهيئة التعاونية .

العامل الثاني - كفارة الشعب الإندونيسي ، ومقرراته الانتخابية ، ومركزه العليا في الحياة

ومن مشاكل إندونيسيا الاقتصادية الحالية - كما رأينا فيما سبق - كثافة السكان في جاوة ومادورا ، حيث أصبحنا أكثر بلدان العالم كثافة ، مع أن كثافة إندونيسيا كلها لا تزال قليلة ، إذ لا تزيد عن ٧١ شخصاً لكل ميل مربع ، وهناك أيضاً مشكلة عدم التوازن بين سكان المدن والقرى ، من حيث ازدياد مطرد في عدد سكان الأولى ، ونقصانه أو ثبوته كما هو في الثانية . ولا شك في أن هذه الحالة سيئة ، خصوصاً في البلاد التي تعتمد حياتها على الزراعة . فتنظيم الإنتاج الاقتصادي القوي إذن ، يتطلب توزيع السكان بين تلك الجزائر ، ثم توزيعهم بين المدن والقرى والأرياف .

إن توزيع الإندونيسيين بين جزائهم ، يتحقق بترحيل سكان جاوة إلى جزائر أخرى ، ترحيلاً منظماً مرغوباً فيه من جانبهم ، ومن جانب الأهالي في تلك الجزائر ، التي يرحلون إليها . والجاويون بطبيعة الحال ، لا يرغبون في الهجرة ، إلا إذا كانت الحياة في مهجرهم ، لا تقل سعادة وهناء عن الحياة في قريتهم أو بلادهم في جاوة ، والأهالي في تلك الجزائر الأخرى ، لا يرضون بهجرة الجاويين إليها ولا بقبولها ، إلا إذا كانت الهجرة إليها ، لا تقلل سعادتهم ورفاهية حياتهم فيها .

فلا يكون الترحيل ممكناً ومرغوباً فيه من قبل الجميع ، إلا برفع مستوى الحياة في تلك الجزائر ، التي يرحلون إليها من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن لا يكون الترحيل عبئاً ثقيلاً على الأهالي الأصليين فيها ، فلا بد إذن أن تكون الهجرة إليها وسيلة لتعميرها ولاستغلالها إستغلالاً يحقق الرفاهية والرخاء للجميع . ويتحقق ذلك بتزويدهم بالأدوات الزراعية الحديثة ، وتنظيمهم تنظيمًا دقيقاً ، كأن تقسم الأعمال نفسها تعاونياً ، منذ وصولهم إلى مقرهم الجديد ، فبعضهم

مثلا يقوم بقطع الغابات ، والبعض الآخر بإنشاء الحقول ومزارع الأرز ، والثالث يقوم بإعداد أدوات المساكن وهكذا . . . !

ثم أن إمكان هذا الترحيل المرغوب فيه ، يتوقف أيضاً على النضوج الفكرى والسياسى للشعب الإندونيسى عامة ، بحيث يشعرون شعوراً قوياً ، بأنهم جميعاً يعيشون فى وطن واحد ، وداخل دولة واحدة ؛ لا فرق بين الجاوى والسومطرى أو بين الجاويين أو السومطريين وبين أهالى بورنيو أو سيليبيس أو جزائر الملوك أو غيرها ، وأن لا يشعروا بالهجرة والغربة فى إقامتهم ، وفى حياتهم فى أية جزيرة من جزائر إندونيسيا .

وإن الاحتفاظ بالتوازن اللازم بين سكان المدن ، وبين سكان القرى والأرياف ، أمر ضرورى فى البلدان الزراعية . والتوازن فى هذا الصدد ، ليس معناه التساوى فى العدد ، وإنما المقصود به توفير الأيدى العاملة اللازمة لإنجاز الأعمال الزراعية فى الأرياف والقرى وللقضاء على البطالة فى المدن ، وذلك بترغيب المتعطلين فى العمل فى القرى والأرياف .

إن نزوح السكان إلى المدن وتجمعهم فيها ، قد أصبح مشكلة من المشاكل التى تعانها كل دولة من دول العالم ، منذ انتشار الحياة الصناعية والتجارية . وقد نشأت من هذه المشكلة مشاكل أخرى ، أخلاقية واجتماعية واقتصادية وسياسية ، فعلاجها علاج لهذه المشاكل المختلفة . ولم تكن إندونيسيا والبلدان الشرقية عامة ، قد اتخذت طرقاتاً مجدية فعالة لعلاج هذه المشكلة . وأرى أن علاجها يتركز فى توفير وسائل الحياة المدنية الممتعة فى الأرياف والقرى كما هى فى المدن ، وبعبارة أخرى رفع مستوى الحياة فى القرى والأرياف إلى ما هو عليه فى المدن .

وأهم ما يجب عمله أولاً ، وتنفيذه على وجه السرعة ، هو تحسين صحة الشعب ، إذ لم يكن الشعب الإندونيسى - فى عهد الاستعمار الهولندى والاحتلال اليابانى - يتحمل آلام الفقر والبؤس ، وقلة الغذاء لحسب ، بل كانت صحته كذلك مهملة كل الإهمال .

ويلحق بذلك مسألة المساكن ، لأن السكن لا يؤثر على صحة الإنسان لحسب ، بل يؤثر أيضاً على روحه المعنوية وعلى قوته الإنتاجية . ولذا يجب علينا - عندما نريد إحياء شعور الثقة بالنفس فى صدور أفراد الشعب ، وزيادة نشاطهم وقوتهم الإنتاجية - أن نبدأ أولاً بهدم تلك المنازل الكثيرة فى الأرياف والقرى ، التى هى أشبه ما تكون بزرائب الحيوانات فلنحرقها عن آخرها حتى تحترق معها تلك الجرائم التى طالما انتشرت فيها ، وعلى هذه الأرض

يتعاون أفراد المجتمع في إقامة مساكن جديدة ، توافر فيها أسباب الصحة والراحة ، وتظهر فيها مظاهر التقدير للحضارة والمدنية ، ويحيى في ساكنيها الأمل في المستقبل ، وتنمو فيهم القدرة والنشاط في إصلاح حياتهم الثقافية والاجتماعية .

إن الحكومة هي التي يجب أن تقوم بتنفيذ ذلك على حسب مشروع منظم ، أو تعتمد على مجهودات القوى الشعبية عن طريق التعاون . ثم أن احتمال النجاح في تنفيذ هذا المشروع العمراني الواسع النطاق ، يتوقف كثيراً على مدى تغلغل الروح التعاونية في نفوس أفراد الشعب ، وعلى توافر الرجال الأكفاء في تنظيم وإدارة هذه المشاريع التعاونية .

أما من ناحية الروح التعاونية فإنها قد تغلغلت في نفوس الإندونيسيين منذ زمن بعيد ، بل أن عاداتهم وتقاليدهم تقوم وتدور حول هذه الحياة التعاونية ، كما تكلمنا عنه في الجزء الأول من هذه الرسالة . أما من ناحية الكفاءة والمقدرة لتنظيمها وإدارتها كما قال الدكتور محمد حنا - فإنه من الضروري تربية من سيتزعم الحركة التعاونية في المستقبل ، وإنشاء مدرسة خاصة في كل مديرية لتخريج رجال أكفاء لقيادة الحركة التعاونية في كل قرية من قرى اندونيسيا ، وإنشاء معهد عال مركزي لإعداد المدرسين لمدارس المديريات التعاونية ، وبذلك كله ستنمو وتزدهر الحياة التعاونية في جميع أنحاء اندونيسيا والحياة التعاونية أساس لتنظيم الإنتاج وتحسينه .

العامل الثالث - موقع اندونيسيا الجغرافي والاقتصادي بالنسبة للدول الأخرى

وقد رأينا مما سبق أن اندونيسيا ، تأخذ مكاناً ممتازاً في العالم الاقتصادي ، وذلك بفضل توافر المواد الأولية فيها وكثرة محاصيلها ، وكذلك بفضل حسن موقعها الجغرافي . وعلى ذلك عند ما تقوم اندونيسيا بتنظيم حياتها الاقتصادية ، عليها أن تراعى دائماً مركزها الممتاز في الاقتصاد العالمي ، وأن تحرض عليه حرصه على كيانها كدولة مستقلة ، وعلى حياة أفراد شعبها . ويتحقق ذلك بتوجيه اقتصادياتها القومية إلى ما يساير الاتجاه الاقتصادي العالمي ، مثل توجيه جهود شعبها وقوته الإنتاجية إلى تصدير أكبر كمية ممكنة من محاصيلها .

وتصدير أكبر كمية من محاصيل البلاد إلى الخارج - إذا قام على أسس صحيحة - لا يُسعد خسارة عليها ، بل سيعود عليها بفوائد جمة ؛ منها أنه سيدعم العلاقات الودية والسياسية بينها وبين تلك الدول المستوردة منها ، فضلاً عن استطاعتها استيراد المنتجات الصناعية من الخارج ،

والحصول على ما يلزمها من الآلات والأدوات الزراعية ، وكذلك من استجلاب واستخدام العباء والخبراء من الأجانب ، لمساعدة الأهالي في القيام بالأعمال العمرانية والإنشائية .

وليس معنى ذلك إهمال التوافق والتوازن بين إنتاج الغلات الزراعية والغذائية اللازمة لسد حاجات السكان إليها . وبين إنتاج المواد الأولية التي تصدر إلى الخارج ، وكذلك الانسجام بين جميع مرافق الحياة الاقتصادية ، مثل تربية المواشي والأغنام وصيد الأسماك وغيرها . ومن موقع اندونيسيا الجغرافي ، ينبغي أن يكون الإندونيسيون شعباً بحرياً عظيماً . يحب المحيطات ، وهم سكان جزائر واقعة في مفترق طرق الملاحة ، وهكذا كانوا قبل وصول الهولنديين إلى بلادهم .

فمن أهم التنظيمات والإصلاحات التي تتطلب السرعة ، تنظيم المواصلات البرية والبحرية والجوية ، وتزويدها بوسائلها الحديثة المختلفة ، وتهئية الشبان الإندونيسيين وتدريبهم للقيام بهذا الركن الهام من أركان حياتهم الاقتصادية .

وإن الاهتمام بالأسواق الخارجية ، ليس معناه إهمال الأسواق الداخلية ، لأن الأسواق الداخلية معناها في الكلمتين « التوزيع والتجميع » أي توزيع المحاصيل الزراعية والحيوانية والمعدنية والمنتجات الصناعية المحلية والمستوردة لمستهلكيها من سكان البلاد ، وتجميع المواد الأولية من منتجها لتتقل إلى موانئ تصديرها . فالأسواق الداخلية ، والأسواق الخارجية ، لبلاد واحدة كالطرفين لبعضاً واحدة ، متى يتحرك أحدهما يتحرك معه الآخر .

رابعاً - توزيع صادرات اندونيسيا بين الدول

توزيعاً عادلاً واستقلالاً يحقق ذلك

ومن حكمة الخالق جل جلاله ، أن يخلق الناس شعوباً وقبائل ، يعيشون في بقاع الأرض المتباعدة ، التي يختلف بعضها عن بعض ، ينتج بعضها ما يحتاج إليه الآخرون ، ويستهلك في بعضها ما يصنع في غيرها ، وهكذا يعيش الناس سعداء ، وليتعاونوا أصدقاء ، يشد بعضهم أزر بعض . ومنذ انتهاء الحرب العالمية الأولى بدأ بعض الناس يدركون حقيقة هذا القانون الطبيعي Natural Law وبدأت الأسرة الدولية تنجح تدريجياً نحو هذا الاتجاه العام . ولكن الطرق المثلثة لا تباع هذا القانون الطبيعي ولتطبيقه والاستفادة بزيائهم لم تكتشف بعد .

ولقد كان الناس قديماً منذ الاستكشافات الجغرافية ، وبالأخص منذ ازدهار الصناعة في دول غرب أوروبا - يصلون إلى الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتهم الصناعية ، وللحصول

على حاجاتهم من المحاصيل الزراعية والمواد الأولية عن طريق التجارة ، ثم الاستثمار ، ثم التجارة والاستعمار معاً ، الأمر الذي أدى إلى سوء توزيع المحاصيل والمواد الأولية ، إذ أن الدولة التي فيها مستعمرات ، كانت تحصل على نصيب أكبر ، كما تحصل على الأسواق الخارجية الواسعة لمنتجاتها الصناعية ، ويتمتع رعاياها بالآرباح الطائلة الناتجة من اتجارهم بهذه المواد الزراعية والأولية والصناعية في تلك الأسواق. وإذا تصفحنا كتاب الإحصائيات للحكومة الهولندية ، في اندونيسيا ، نرى مثالا واضحاً ودليلاً قاطعاً على هذا الذي ذكرناه ، كما يظهر ذلك من هذا الجدول الإحصائي الآتي :

صادرات اندونيسيا الى الدول المختلفة في سنة ١٩٣٩ (١)

الدول المستوردة	القيمة بآلاف روبية	الكمية بالآلاف من كلوحرام
هولندا	١١١,١٧٦	٨٤١,٩٢٩
بريطانيا وارييلندا والممتلكات الحرة	٣٥,٥٧٢	٥٣٠,١١٢
المانيا والنمسا	١٤,٧٤٧	١٧٢,٠٧٤
فرنسا	١١,٣٨٦	٩٦,٥٤٩
بلجيكا ولوكسمبرج	٣,٦٥٠	٤١,١٨٦
إيطاليا	١٧,١٩٤	١٥١,٢٤٠
دنمرك	٥,٣١٧	٨٩,٣٧٥
الترويج	٦,٢٤٦	١٤٦,٤١٣
بلدان أوربا الأخرى	٨,٢٦٣	١١٠,٥٣٠
مجموع بلدان أوربا	٢١٣,٥٠١	٢١٧٩,٤٠٨
الولايات المتحدة الأمريكية	١٥٧,٢٦٨	٦٤٦,٨٩٢
جزائر الهند الغربية	١,٤٩٩	٤١,٥٣٤
بلدان أمريكا الأخرى	٨,١٥٩	٥٧,٣٤٩
مجموع بلدان أمريكا	١٦٦,٩٣٦	٧٤٥,٧٧٥

(١) عن كتاب خلاصة الإحصائيات ... السابق ذكره .

تابع لما قبله

		الدول المستوردة
٨٤٩,١٣٥	٢٦,٣٤٥	اليابان وجزيرة فرموسا
٦٠٠,٣٨٤	٣١,٤٠٩	الهند وبورما وسيلان
١١٥,٧٧٥	١٩,٧٤٢	ميناء فينانج (ميناء الحرّة)
٢٥٠,٣,١٧٩	١٣٢,١١٧	» سنغافورة »
٤٢٢,١٨٥	١٣,٥٩٣	» هونج كونج (ميناء الدولية)
٢٤٤,٣٤١	٩,٩٧١	الصين ومكاو
٤٠٧,٣٤٨	٤,٨٤٠	الفلبين
٩٦,١٥١	٩,٥١١	العراق وإيران
٤٧١,٨٢٠	٢٢,٤٩٦	بلدان آسيا الأخرى
٥٧١,٠٣١٨	٢٧,٠٠٢٤	مجموع بلدان آسيا
١١٩٦,٧٢٧	٤٢,٤١٤	اسرائيل
٤٦٠,٣٩٨	٢٥,٤٢٢	مصر والسودان
٢٨,٣٥٠	١,٦٢٥	مستعمرات البرتغال في شرق إفريقيا
١٠٢,١٧٤	٥,٩١٠	الولايات المتحدة في جنوب إفريقيا
٢٦,١١٤	١,٧٥٥	بلدان إفريقية الأخرى
٦١٧,٠٣٦	٣٤,٧١٢	مجموع بلدان إفريقيا
١,٦٥٣,٥٠٠	٤٦,٠٥٩	وعن طريق الموانئ الحرّة مثل ميناء سابنج
١٢,١٠٢,٧٦٤	٧٧٣,٦٨٦	المجموع الكلي

وهكذا كانت علاقات اندونيسيا الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى فيما مضى محتلة الأركان ومزعزعة البنيان ، أي أنها ما كانت تقوم على أسس صحيحة . وإننا نرى في الإحصائيات التي سردناها في هذه الرسالة أن محاصيل اندونيسيا - وأهمها المواد الأولية - تذهب سنوياً إلى مختلف بلدان العالم ، ولكنها كانت موزعة توزيعاً غير عادل . سواء كان ذلك من ناحية مجموع قيمتها أو وزنها التي تخص كل دولة من الدول المستوردة أو من ناحية توزيعها أو تقسيمها بين قارات العالم الخمس .

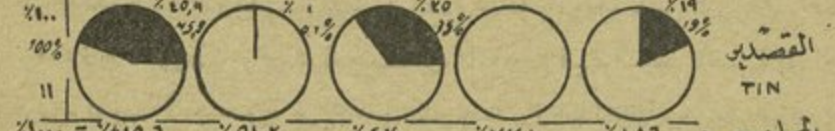
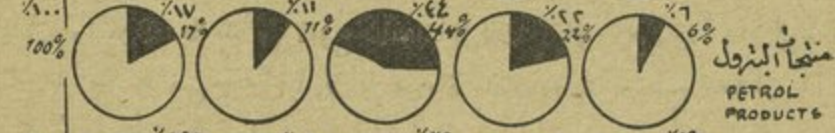
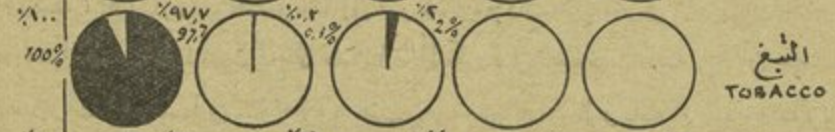
وأوضح من ذلك إذا نظرنا إلى توزيع كل صنف من أصناف محاصيل اندونيسيا ، ويرى القارىء في الإحصائيات السابقة التي لحصناها في شكل « الدوائر البيانية » الموجود في الصفحة التالية أن الدوائر الخاصة بأوروبا أكثر إسوداداً من الدوائر للقارات الأربع الأخرى ، ومعنى ذلك أن نصيب أوروبا من عشرة أصناف محاصيل اندونيسيا ، التي ذكرناها في هذا الشكل البياني أكبر وأكثر من مجموع الأنصبة الخاصة للقارات الأربع الأخرى ، فمثلاً : أن ٧١ ٪ من منتجات الكينا ، و ٧١ ٪ أيضاً من منتجات الجوز الهندى ، و ٣٠ ٪ من محصول الشاي و ٤٦ ٪ من القصدير ، و ٩٧ ٪ من محصول التبغ ، وهكذا كانت تذهب إلى أوروبا وحدها . وبالاختصار أن ٤١٦ في الألف أو ٤٢ في المائة من مجموع صادرات اندونيسيا من هذه المحاصيل العشرة ، كانت تذهب إلى أوروبا وحدها . في حين أن نصيب آسيا (بما فيها اليابان) وهى أوسع مساحة وأكثر سكاناً من أوروبا - لا يزيد عن ٢٧ ٪ .

وزد على ذلك الحقيقة الآتية ، وهى أن معظم صادرات اندونيسيا إلى موانئ شبه جزيرة الملايو ، مثل سنغافورة وفينانج وبعض جزر الهند وبورما وسيلان ، كانت تذهب إليها لمجرد المرور فقط ، إذ أنها كانت تصدّر ثانياً إلى أوروبا ، ومع ذلك فهى تعتبر في إحصائيات صادرات اندونيسيا لحساب قارة آسيا . ففي الإحصائيات المذكورة في الصفحة السابقة نرى أن حصة آسيا من صادرات اندونيسيا في سنة ١٩٣٩ بلغت ٢٧٠ مليوناً من الروبيات أو ٥٧١٠ مليوناً من الأطنان . ولكن إذا طرحنا منها مجموع صادراتها إلى تلك الموانئ المذكورة آنفاً ، التي صدرت إلى أوروبا ثانياً ، فلا تبقى حصة آسيا إلا أقل من مائة مليون روبية . وتصبح حصة أوروبا أكثر من ثلثمائة مليوناً من الروبيات . ويخص هولندة وحدها ١١١ مليوناً من الروبيات . فكانت لهولندة مدة ثلاثة قرون - وهى دولة صغيرة المساحة وقليلة السكان بالنسبة إلى الدول الأخرى - نصيب الأسد سنوياً من محاصيل اندونيسيا . وتلها إنجلترا ومستعمراتها ، إذ لها أيضاً نصيب أوفر وأكثر في كل سنة ، ابتداءً من تاريخ وقوع اندونيسيا تحت نير الاستعمار .

حصص تارات العالم الخمس من عشرة أصناف محاصيل أندونيسيا الرئيسية

محاصيل أمريكا أستراليا آسيا أفريقيا أوروبا مجموع

EUROPE AFRICA ASIA AUSTRALIA AMERICA PRODUCTS



المجموع : TOTALS

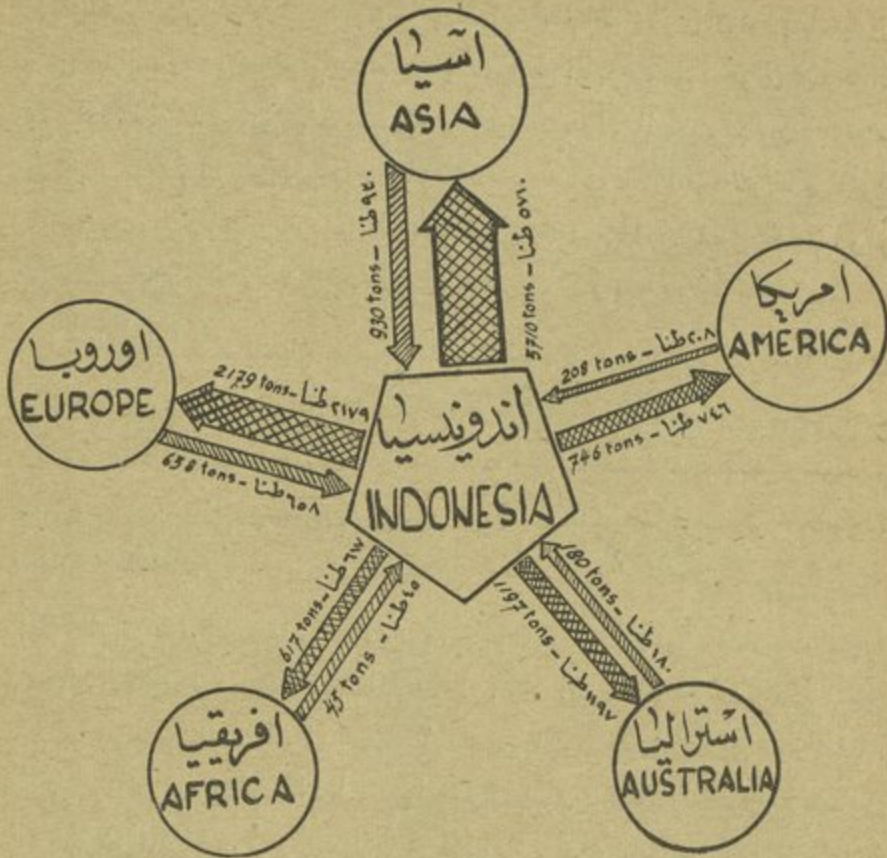
Region	Percentage
Europe	10.7%
Africa	1.2%
Asia	27%
Australia	77.1%
America	186%

1000% = 415.6%

وإذا نظرنا الى توزيع محاصيل اندونيسيا بين قارات العالم الخمس، نرى أن توزيعها بعيد كل البعد من العدالة. وعدم عدالة توزيع صادراتها سبب من الأسباب التي أدت الى عدم عدالة توزيع وارداتها التي تأتي من جهات العالم المختلفة. ونوضح ذلك بالشكلين البيانيين: أحدهما كالآتي، وهو يوضح لنا حصص جهات العالم المختلفة - حسب القارات الخمس - من مجموع أوزان صادرات اندونيسيا و وارداتها. والشكل البياني الثاني سيأتي في الفصل القادم، وهو يوضح حصص قارات العالم الخمس من مجموع قيم صادرات اندونيسيا و وارداتها.

وإذا كانت المبادلات الدولية تقوم على أسس صحيحة لكانت صادرات اندونيسيا تساوى وارداتها في القيمة والوزن، أو أن زيادة صادراتها على وارداتها زيادة مستمرة كل سنة أدت إلى زيادة ثروة الأهالي الإندونيسيين. وأغنى بزيادة ثروتهم هنا ارتفاع مستوى معيشتهم ارتفاعاً يؤدي إلى رخائهم ورفاهيتهم. ولكن كل هذا أو بعض هذا لم يحدث خلال مدة الاستعمار الهولندي الطويل.

فلا شك أن سوء توزيع هذه الثروة الضرورية سبب من أسباب نشوب المنازعات الدولية العديدة التي أدت إلى نشوب الحرب العالمية الأولى. وإن انتهت تلك الحرب، فهي لم تغير شيئاً يذكر من هذه الناحية، سوى تحول سياسة بعض الدول الاستعمارية إلى صور مختلفة، مثل الحماية والانتداب وعقد الاتفاقات التجارية والسياسية وغيرها، وبذلك رجعت التوازن بين الأمم والدول كما كان. فبينما كانت إنجلترا وهولندا وفرنسا وغيرها من الدول الاستعمارية تتمتع بالسيطرة والسيادة على مستعمراتها الواسعة، وباستغلالها وفق المصالح الخاصة لكل منها، إذا بالفكرة التي تبغى تقسيم العالم القديم على أساس - أن يجعل ألمانيا سيدة أوروبا وإيطاليا سيدة أفريقيا، واليابان سيدة آسيا - قد اختمرت في رؤوس الحكام لتلك الدول الثلاثة. وقد ظهرت أيضاً عدة مبادئ "قومية متطرفة، ومبادئ سياسية إستعمارية جديدة، ترمى كل منها وتتخذ عدة اتجاهات مختلفة للوصول إلى أغراضها، مثل مبدأ "التفضيل الإمبراطوري البريطاني"، وسياسة "الباب المفتوح"، الهولندية، والمنطقة الحيوية Lebensraum ومبدأ "منطقة الرخاء الآسيوي المشتركة"، The Asiatic Co-Prosperity Sphere وسياسة "التوازن في القوى"، الأوروبية The Balance of Powers والاستثمار أو الاستغلال الاقتصادي الأمريكي الواسع النطاق، وغير ذلك من المبادئ التي لا تزيد مشكلة توزيع ثروة العالم إلا تعقيداً، حتى نشبت بذلك الحرب العالمية الثانية.



(حصص جهات العالم المختلفة - حسب قاراته الخمس - من مجموع صادرات أندونيسيا ووارداتها)

توزيع المواد الأولية بين الدول الصناعية :

ان مشكلة توزيع المواد الأولية، وتقسيم الأسواق بين الدول الصناعية، من أهم المشاكل الدولية، إن لم تكن رحاها التي تدور حولها المشاكل الأخرى، وبالأخص في عصرنا هذا، عصر وفرة الإنتاج واتساع أسواقه؛ وأرى أن هذه المشكلة من الأسباب الرئيسية لشوب الحرب العالمية الأولى والثانية. فهل فشل الاقتصاد السياسي في معالجة توزيع ثروات الأمم، أم أن الذين تولوا معالجة هذه المشاكل غير أكفاء، لا يدركون حقيقة ما كانوا ينادون به ويعملون لأجله. نعم ربما كان كل مبدأ من تلك المبادئ التي ذكرناها، يحقق مصلحة الدولة التي تنادى به، والامة التي تؤمن وتعمل لأجله. ولكن كثير من مصالح كل دولة قد لا تتفق، بل قد تصطدم وتتعارض مع

مصالح الدول الأخرى تعارضاً كلياً، ومن هذا نشأت المنازعات الدولية التي عاناها العالم ولا يزال يعانيها حتى اليوم. إن هذه المنازعات الدولية ستؤدي حتماً إلى قيام حرب عالمية أخرى - ستكون أفظع الحروب تدميراً أو تخريباً في تاريخ البشر - إذا لم يتخذ أولوا الأمر ماضى عبرة ونبراساً في قيامهم بمعالجة هذه المشاكل الدولية. ولا يكفي لاجتناب نشوب حرب أخرى تخويف الناس بها وتحسين أخطارها وويلاتها: كخطر الغارات الجوية من القنابل الصاروخية والذرية وغيرها، أو بتصور أهوال تلك الحرب تصويراً مخيفاً، كالخرب بين الشيوعيين والرأسماليين، أو الحرب بين الأديان، أو الحرب بين الجنس الأبيض والأجناس الملونة، وما أشبه ذلك من التصورات والتخمينات، كما أنه لا يمكن اجتناب حرب أخرى بالطرق السياسية والدبلوماسية البحتة، لأن الحرب ماهي إلا نتيجة طبيعية لمشكلة من المشاكل التي لا تحل بالطرق السلبية، والطرق الدبلوماسية والسياسية مثلها كمثل الماء الذي يُصب على النار الملتهبة، قد يطفئها حينذاك، ولكنها لا تلبث أن تندلع بعد ذلك، طالما كانت الشعوب لا تدرك تماماً حقيقة تلك المشاكل، وطالما لم تتخذ لحلها الأسس الصحيحة، والطرق الموصلة إلى تحقيق العدالة بين الجميع.

والحقيقة التي ينبغي أن ندركها تماماً، أن المبادلة بين الدول تشبه في كثير من الأحوال المعاملة أو المبادلة التجارية بين الأفراد في دولة واحدة، إلا أن الأولى تمتاز عن الثانية ببعض مزايا، أهمها: أن قيام أية دولة بتحقيق مصلحة حقيقية لدولة أخرى - أعني بالمصلحة هنا سد حاجات رعاياها - تحقيق لمصلحتها هي، لأن المبادلات الدولية التي تقوم على أسس صحيحة خالية من القيود المصطنعة، تحقق مصلحة الجميع، إذ ما تصدره دولة ما إلى الدول الأخرى، ستستورد منها ما يقابلها.

فحل هذه المشكلة - مشكلة توزيع المواد الأولية، وتقسيم الأسواق لتصريف المنتجات الصناعية - حلاً فعالاً مجدياً، يتوقف على مدى إدراك الدول لحقيقة هذه المبادلات الدولية، وعلى مدى استطاعتها تطبيق معاملاتها الدولية على أساس هذه الحقيقة. وبذلك يقوم العالم على اعتماد الدول بعضها على البعض، لاعلى مبدأ الانفصال القومي، كما أن التعاون فيه يجب أن يحل محل المنافسة. وليس في إمكان أية دولة، أن تعيش في حالة عزلة عن غيرها، والاكتفاء بمواردها فقط. لأن هناك مصالح مشتركة بين الدول وبين الشعوب. وتحقيق هذه المصالح المشتركة، لا يمكن أن يكون إلا على أساس الخضوع لإرادة الجميع والاعتراف المتبادل، وحيث يكون الاعتراف المتبادل، لا يصح لاية دولة أن تدعى بحقوقها التاريخية في السيطرة والسيادة على

دولة أخرى ، كما تدعى به هولندية الآن إزاء اندونيسيا لما يسمونه « حق هولندية التاريخي على اندونيسيا Historical Recht » .

وقد بدأت الآن الرأسمالية الفردية ، تميل إلى الزوال ، ويحل محلها النظام الاقتصادي التعاوني ، وكذلك قد بدأ الناس يدركون أن النظم الاحتكارية ، مهما يكن شكلها ، تضر مصلحة الجميع المشتركة . فضلاً عن عدم استطاعة أية دولة أو هيئة ، الاستمرار فيها . وقد قرر ميثاق الاطلنطي مبدأ « حرية الوصول إلى المواد الأولية Free Access to Raw Materials » واعتقد أنه من الواجب أن يدرك الناس أيضاً ، أن جميع القيود التجارية والاقتصادية المصطنعة - التي طالما لجأت إليها بعض الدول ، وبعض الشركات التجارية والصناعية ، مثل فرض الضرائب الحامية والممانعة ، وسياسة تحديد الإنتاج ، وإتلاف المحاصيل وغيرها - لا يجدي المجتمع البشري نفعاً ، بل تضر الناس جميعاً ، إذ أن هذه التصرفات والقيود المصطنعة ، لا تأتي بالفائدة إلا لمصلحة تلك الدول وتلك الشركات . ولكنها فائدة مؤقتة محدودة ، وعلى حساب الغير ، لأن الدولة أو الهيئة التي تلجأ إلى مثل هذه التصرفات لا يمكنها - وإن نحتت في الأول - الاستمرار فيها ، بل سرعان ما تصطدم وتعمل . ثم أنها تضر مصلحة الآخرين ، بل تضر مصالح رعاياها نفسها .

ومثال ذلك كثيراً جداً في التاريخ ، بل وفي الحوادث التي وقعت خلال السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية ، مثل ما حدث لبريطانيا بين الحربين العالميتين ، وذلك عند ما أخذت المطاط في سنة ١٩٢٠ يهبط ، ولجأت الحكومة البريطانية التي كانت تملك ٩٠ ٪ من مصانع المطاط في العالم في شبه جزيرة الملايو إلى تطبيق مشروع ستيفنسون The Stevenson Scheme ومفاده أن تحدد كمية المطاط المصدر من البلاد المنتجة إلى البلاد المستهلكة ، وذلك لكي يرتفع سعره في هذه الأخيرة ، ولكن ارتفاع السعر أدى إلى كثرة البلدان التي تنتج المطاط ، مدفوعة إلى ذلك بدافع ارتفاع الثمن ، وقد كانت النتيجة أن زاد الإنتاج أكثر من ذي قبل ، فانخفض السعر ثانياً ، وخسرت بريطانيا من جراء ذلك . وكذلك البرازيل إزاء إنتاج البن . ولولا تدخل العوامل السياسية والقيود المصطنعة في توزيع إنتاج السكر مثلاً ، لما أدى ذلك إلى زراعته في جهات أكثر مما لو كانت العوامل الطبيعية هي وحدها المسيطرة ، ولوجدنا أن الجزيرتين « جاوة وكوبا » وحدهما تكفيان لإنتاج السكر الذي يحتاج إليه سكان المعمورة بأقل تكاليف ممكنة .



وأمثال هذه التصرفات التعسفية والقيود المصطنعة كثيرة جداً ، ولا يسعنا الآن ذكر تفاصيلها ، وعلى العموم أن قيود الإنتاج والتوزيع المصطنعة ظلم على البعض وجريمة في نظر العدالة الإنسانية . وأن بعض الناس إن استطاعوا التسلط والسيطرة على الآخرين ، وهضم حقوقهم مدة ما ، فلن يفلتوا من حكم الطبيعة عليهم وإن تريدوا العدالة ، فابحثوا عنها في القانون الطبيعي ، فهناك عدالة تقنعنا بأن العالم يجب أن يتجه اتجاهاً واحداً يحقق مصلحة الجميع المشتركة .

مليون ونصف مليون طن من السكر موجود في ميناء سورابايا شرق جاوة يوم استسلام اليابان في منتصف شهر أغسطس سنة ١٩٤٥ ، واستولت عليه القوات البريطانية والهندية بعد المعركة الدامية التي نفبت بينها وبين الهنود نيسيين لأجل الاحتفاظ بذلك الميناء الهام .

ولهذا لا يمكن لإندونيسيا - كدولة هامة من الدول المصدرة للواد الأولية - أن تحتفظ بكيانها الاقتصادي والسياسي ، بل الإجتماعي والعمراني ، إلا إذا ساربت هذا

الاتجاه الاقتصادي العالمي . ولا يمكن أن تسير الاتجاه العالمي الاقتصادي إلا إذا تحررت كلياً من قبضة الاستعمار وقيوده الثقيلة ، أي عند ما تستقل استقلال تاماً ، وتكون ذات سيادة داخلية وخارجية .

ومسيرة اندونيسيا لهذا الاتجاه الاقتصادي العالمي ، لا تتوقف على اقتصادياتها الداخلية بحسب ، بل تتوقف أيضاً على علاقاتها الاقتصادية مع سائر الدول ، وبالأخص الدول الصناعية . واندونيسيا تسير من ناحية اقتصادياتها الداخلية عن طريق بذل أقصى جهودها في مضاعفة إنتاج محاصيلها بطرق مختلفة . كما سبق أن أشرنا إليه . وذلك لكي تستطيع أن تصدر منها أكبر كمية ممكنة إلى الخارج ، وبالأخص إلى الدول الصناعية المحتاجة إليها . أما من ناحية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول ، فيتوقف ذلك على توزيع محاصيلها على تلك الدول توزيعاً عادلاً .

ورب مسائل : ما هو مقياس العدالة هنا ؟ هل هو التوزيع على حسب حاجة كل من تلك الدول إليها ؟ أو على حسب تعداد سكانها ؟ أو على أساس حاجة اندونيسيا نفسها إلى

تصديرها إليها ، أى بقدر قيمة ما تستورده وما تحتاج إليه منها ؟

على أننا لا يمكننا الإجابة القاطعة على هذه الأسئلة ، وإنما يمكن أن نقول إنه كلما استطعنا جمع هذه الاعتبارات المختلفة والتوفيق بينها ، واتخاذها أساساً للمبادلة الدولية ، كلما أصبحت هذه المبادلة مدعمة قوية . وكلما أصبح توزيع تلك المواد الأولية أقرب إلى العدالة . وعلى العموم فهناك شئ يكيف هذه المبادلة الدولية ، وذلك الشئ هو الميزان الحسابي ، لكل دولة . وقد يقول البعض إن الميزان التجارى هو الذى يكيف التجارة الدولية ، وفى رأى : إن الميزان التجارى للدولة فى كثير من الأحيان ، لا يكون سوى مجرد مقياس لقيم التجارة بينها وبين الدول الأخرى . فالميزان الحسابي للدولة هو الذى يكيف تجارتها وعلاقتها الاقتصادية مع الدول الأخرى .

ميزان اندونيسيا الحسابي :

و الميزان الحسابي ، للدولة ، هو ذلك الميزان العجيب الذى يختلف عن سائر الموازين العادية . إذ أن الميزان العادى عند ما ترجع إحدى كفتيه ، ترتب عليه الخسارة لأحد المتعاملين والمكسب للآخر ، ولكن الميزان الحسابي للدولة خلاف ذلك ، إذ أن رجحان أية كفة من كفتيه لا ترتب عليه الخسارة ، بل قد يودى ذلك إلى المكسب لها ، إذا فطنت إلى طرق الاستفادة به .

وميزان اندونيسيا الحسابي - كغيرها من الدول - عبارة عن الموازنة بين مجموع قيم المحاصيل التى تصدرها ، مضافاً إليه مجموع قيم صادراتها غير المنظورة ، وبين مجموع قيم السلع المستوردة من الخارج ، مضافاً إليه مجموع قيم وارداتها غير المنظورة .

وفى حالة رجحان الكفة الأولى ، تستطيع اندونيسيا الاستفادة منها فى نواح شتى ، مثل زيادة وارداتها من الآلات الزراعية والصناعية الحديثة ، وأدوات المواصلات من البواخر والقاطرات والطائرات وغيرها ، وكذلك السلع الاستهلاكية . وبذلك تزداد حركة البناء والإنشاء ، كما يزداد به الرخاء داخل البلاد ، وكذلك استعمال خدمات بعض رعايا الدول الأخرى من مواهبهم العلمية والفنية ، فى القيام بالأعمال الإنشائية والعمرانية ، وتستطيع اندونيسيا كذلك الاتفاق على مفوضياتها وقنصلياتها وعلى بعثاتها العلمية فى الخارج . الإندونيسيين يستطيعون فى هذه الحالة المذكورة الإتفاق على أنفسهم فى أسفارهم وسياحتهم ، كأن وغير ذلك من طرق الاستفادة بحالة رجحان كفة الصادرات المنظورة منها وغير المنظورة .

أما فى حالة رجحان الكفة الثانية ، فطرق الاستفادة بها تأتى من كونها تودى - من ناحية - إلى زيادة النشاط والحركة فى الإنتاج ، وفى حياة البلاد الاقتصادية عامة . ومن

ناحية أخرى فإن زيادة قيم وارداتها على قيم صادراتها المنظورة منها وغير المنظورة ، تؤدي إلى انخفاض قيمة عملتها بالنسبة للعملة الأجنبية ، وبذلك تبدو محاصيلها للتجار الأجانب أرخص مما كانت ، إذ بنفس المبلغ من عملتهم يمكنهم الحصول على وحدات أكثر من عملة هذه الدولة ، وبالتالي يحصلون على كمية أكبر من محاصيلها . والتجار دائمو البحث عن الأسواق ذات الأثمان المنخفضة ، فهم يقبلون على الشراء من هذه الدولة ، بينما تصبح سوقها سوقاً رديئة لبيع الواردات ، وذلك لانخفاض الأسعار فيها ، وبذلك تقل مشتريات الأهالي في هذه الدولة من الخارج . وهكذا يقل الوارد ويزداد الصادر من المحاصيل ، كما أن ازدياد الطلب على محاصيلها يؤدي إلى زيادة الإنتاج .

غير أن ترك سياسة اندونيسيا في تصدير محاصيلها إلى تكيف ميزانها الحسابي لها ، قد لا يؤدي ولا يحقق توزيع تلك المحاصيل بين الدول المحتاجة إليها زبناً عادلاً كما نبيه . وذلك لأن الميزان الحسابي للدولة ، يكاد يكون مجرد تسجيل للواقع من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن هناك عدة عوامل تؤثر على الميزان الحسابي نفسه ، مثل وجود رؤوس الأموال الأجنبية في البلاد الممثلة في الشركات المختلفة . إذ أن فوائدها أو أرباحها أو قيم أسهمها المستملكة ، التي أرسلها تلك الشركات إلى مساهميها في الخارج ، تعتبر من ضمن صادرات اندونيسيا غير المنظورة ، وكذلك وجود الأجانب أنفسهم في البلاد ، لأن المهاجرين إلى اندونيسيا يحافظون كثير على صلاتهم بأوطانهم الأصلية ، فيجعلون لها ولذويهم بها نصيباً مما يرزقون في أوطانهم الجديدة . ولا بد أن هناك مبالغ جسيمة تخرج من اندونيسيا كل عام تحت هذا البند ، لاسيما وأن الأجانب المتوطنين في اندونيسيا قلماً يندمجون في الحياة الإندونيسية ، وقلماً ينسجون علاقاتهم بأوطانهم الأصلية ، بعكس الحال مثلاً بالنسبة للمهاجرين إلى أمريكا .

فمثل هذه المبالغ المرسلة إلى الخارج تعتبر من ضمن صادرات اندونيسيا غير المنظورة . لأن هذه المبالغ حين وصولها إلى الدولة المرسلة إليها ، تصبح قوة شرائية تستطيع بها استيراد محاصيل اندونيسيا .

القرض والاقتراض :

وبما يؤثر أيضاً على الميزان الحسابي اقتراض اندونيسيا من الخارج ، فهذا القرض عند وصوله إلى اندونيسيا على شكل النقود ، يعتبر أيضاً من ضمن صادراتها غير المنظورة ، إذ أنه بمثابة ثمن لصادراتها دفع مقدماً . فالخطة المركزية للإذاعة اللاسلكية للجمهورية الإندونيسية في

جوكجارتا مثلاً ، أذاعت في ٤ ديسمبر ١٩٤٦ نبأ ساراً مفاده أنه على أثر التقارير التي قدمها رجال البعثة الأمريكية من الخبراء الاقتصاديين ، بعد أن زاروا اندونيسيا ، وتأكدوا من استقرار أوضاع الحكومة الجمهورية الإندونيسية ، عرضت على اندونيسيا الشركات الأمريكية - وعلى رأسها شركة سيارة «فورد» المشهورة - قرضاً بمبلغ مائة مليون دولار ، وذلك على صورة الماكينات والمنتجات الصناعية الأخرى وعلى شكل النقود .

فما تأثير هذا القرض على حالة اندونيسيا الاقتصادية ؟ وعلى علاقتها الاقتصادية مع أمريكا ؟ إن الماكينات والسلع الصناعية ، التي تمثل جزءاً من القرض ، تعتبر واردات اندونيسيا طبعاً ، وسيستهلكها الإندونيسيون في سد حاجاتهم إليها . أما القرض على شكل النقود ، فإنه يساعد اندونيسيا على القيام بمشروعاتها التعميرية والإنشائية ، وهذا المبلغ - وكذلك قيم تلك الماكينات والسلع الصناعية - تعتبر ثمناً لصادرات اندونيسيا دُفع مقدماً . ومن ناحية أخرى فإن هذا القرض - قبل أن تسدده اندونيسيا - يعتبر قوة شرائية لها ، وتستطيع بها استيراد سلع أخرى من أمريكا ، أو للإنفاق على مفوضياتها وقصلياتها وعلى بعثاتها العلمية فيها .

ولكن من الذي يكسب من مثل هذا القرض ؟ أعتقد أن الفائدة من مثل هذا القرض ، تعود على كل من المقرض والمقرض ، إلا أن اندونيسيا بصفتها المقرضة هي التي تكسب أولاً ، ثم أمريكا المقرضة ثانياً ، إذ أن هذا القرض سيسد حاجات الإندونيسيين إلى السلع الصناعية ، ويزيد النشاط الاقتصادي في اندونيسيا ، ثم أن في استطاعتها استيراد منتجات أخرى من أمريكا ، وتصدير موادها الخام إليها فيما بعد .

ويجب أن لا نفوتنا الحقيقة الآتية ، وهي أن موقف اندونيسيا إزاء هذا القرض ، كموقف شخص مقرض . فطبيعة القرض - في حياة شخص ، وفي اقتصاديات دولة - غير مرغوب فيه ، لأن معنى القرض الحقيقي - أيما كان نوعه - الاستهلاك في الوقت الحاضر لثمار الأعمال في المستقبل . فافترض دولة من دولة أخرى ، عبء ثقيل على جيل المستقبل ، وبالأخص إذا كان القرض لأجل طويل . فعلى اندونيسيا إذن - والحالة هذه - أن تحرص في أن لا ينقلب هذا القرض إلى رأسمال أجنبي يستثمر فيها . وعليها أن تنتبه دائماً إلى أن لا يصبح هذا القرض ، وسيلة في يد أمريكا لإدخال نفوذها السياسي والاقتصادي في اندونيسيا . وأن تتفق منه على المشاريع التعميرية والإنشائية التي من شأنها أن تعود بالفائدة على جيل المستقبل .

أما بالنسبة إلى أمريكا فإن القرض يخلق القوة الشرائية في اندونيسيا ، فتزداد صادرات

أمريكا إليها ، فضلاً عما صدرته من تلك الماكينات والسلع الصناعية ، التي تمثل جزءاً من القرض نفسه ، ثم أن أمريكا ستقبض في مقابل هذا القرض محاصيل اندونيسيا في المستقبل . والفرق واضح بالنسبة لاندونيسيا بين مثل هذا القرض ، وبين إدخال رؤوس الأموال الأجنبية إليها ، وكل من القرض ورؤوس الأموال الأجنبية ، يؤثر على ميزان اندونيسيا الحسابي — كما قدمناه .

بعض الطرق لتلافي الصعوبات :

وهناك عوامل أخرى عدا ما ذكرناه ، تؤثر على الميزان الحسابي وبسبب هذه العوامل الكثيرة ، وهذه الحالات المتشابهة بعضها ببعض ، نرى صعوبات عظيمة في تحقيق توزيع مواد اندونيسيا الأولية على الدول الصناعية المحتاجة إليها توزيعاً عادلاً ، غير أن هناك عدة طرق لتلافي هذه الصعوبات أو بعضها ، وأهمها ما يأتي :-

أولاً - تحويل تلك الشركات الأجنبية الموجودة في اندونيسيا إلى الشركات الوطنية أو المحلية ، على الأقل تحويلاً تدريجياً (١) . والاهم في ذلك اشتراك الاندونيسيين أو حكومتهم في الإشراف على إدارتها ، وذلك لكي تتجه سياسة تلك الشركات نحو الاتجاه الذي تتخذه سياسة اندونيسيا الاقتصادية القومية .

وتصل بهذا الصدد مسألة أخرى هامة اتصالاً وثيقاً ، وهي مسألة رؤوس الأموال الأجنبية في اندونيسيا . وإذا كانت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في بعض البلدان ، تعود على تلك البلدان ببعض الفوائد ، مثل استغلال أراضيها أو استثمار مواردها الثروة الكامنة في باطن أراضيها ، كالبتروول والذهب والقصدير وغيرها - فإن رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في اندونيسيا تسبب لها أضراراً كثيرة : أولاً - لضخامتها إذ أنها زاحمت وزحزحت رؤوس الأموال الأهلية . وثانياً - لسوء طرق استثمارها حتى شاع فيها ضرب آخر من الاستغلال . وهو الذي يبيح لشهوة المنافع التجارية الواسعة ، أن تتدخل في شؤون البلاد السياسية ، وتتخذ قوة المال الباغية أداة لقمع كل نهضة يرومها الشعب ، كما قال ذلك الجيرال كارلوس ب . روميلو في مقالته السابق ذكرها :

(١) أعني بالشركات المحلية : الشركات التي يملكها الأجانب المقيمون في اندونيسيا ، الذين يعمرون بأن لهم حقوقاً كاللاندونيسيين ، وعلمهم واجبات مثل ما عليهم على قدم المساواة .

But there is another kind of exploitation, common in the Orient. It permits vast business interests to interfere with the politics of a country and uses the enormous power of wealth to suppress the development of a people.

هذا ما كانت هولندية ترمى إليه بسياستها المعروفة « بالباب المفتوح » أو ما تسميه وبحرية إقامة المشاريع Free interprises، وكان لجميع الأمم - بموجب هذه السياسة - مطلق الحرية في إدخال رؤوس أموالها إلى اندونيسيا واستثمارها فيها، فزححت إليها رؤوس الأموال الضخمة التي تملكها عدة أمم مختلفة، حتى بلغت ٣٩٠٠ مليون روبية قبيل الحرب العالمية الثانية، وهي تخص الدول الآتية :

رؤوس الأموال الأجنبية في اندونيسيا قبيل الحرب العالمية الثانية (١).

الدول	رؤوس أموالها بالروبية
هولندية	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
بريطانيا	٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٨٠,٠٠٠,٠٠٠
الصين والهند	٣٢٠,٠٠٠,٠٠٠
فرنسا وبلجيكا	١٦٠,٠٠٠,٠٠٠
المانيا وإيطاليا واليابان	٩٠,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	٣٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠
رؤوس الأموال الاندونيسية	٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠

ولهذه المبالغ الضخمة من رؤوس الأموال الأجنبية في اندونيسيا، خطر كبير على كيانها الاقتصادي، فضلا عن أن وجودها وسوء طرق استثمارها وعدم تساويها بين الدول، كان عقبة في تحقيق توزيع محاصيل اندونيسيا بين الدول توزيعاً عادلاً، كما كانت عقبة في تنفيذ قرار ميثاق الأطلسنطي القائل : « بحرية الوصول إلى المواد الأولية Free Access to raw materials » لأن وجود رؤوس الأموال لبعض الدول فيها، يحول بين الدول

(١) من كتاب « نحو الديمقراطية الاقتصادية في... » لستر - هارت . السابق ذكره ، في ص ٤٤ منه .

الأخرى - التي لم يكن لها رأس مال فيها - وبين الحصول على المواد الأولية منها وفي هذه الحالة لا يكون هناك معنى لمبدأ حرية الوصول إلى المواد الأولية .

وأرى أن هذا المبدأ نفسه لم يكن قوياً ، ومن الواجب تغييره بما هو أقوى منه ، ليحقق مصلحة الجميع ، كتغييره مثلاً بمبدأ حرية الحصول على المواد الأولية بسهولة .

Free and easy obtention of raw materials.

فعلى اندونيسيا إذن - والحالة هذه - أن توجه أيضاً سياستها الاقتصادية إلى ويل رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة فيها إلى رؤوس أموال وطنية أو محلية تدريجياً ، وأن تطبقها أولاً على الدولة التي تملك جزءاً أكبر من رؤوس الأموال هذه ، وذلك لالمصلحة اندونيسيا وحدها ، بل لمصلحة الجميع ، إذ بتحويل رؤوس الأموال الأجنبية الضخمة إلى رؤوس أموال وطنية أو محلية ، تستطيع اندونيسيا توزيع محاصيلها توزيعاً عادلاً بين الدول ، كما تستطيع بذلك تطبيق هذا المبدأ الآخر ، أى مبدأ الحصول على المواد الأولية بسهولة ، وبذلك ستمكّن كل دولة من الحصول على ما تحتاجه من المواد الأولية ، وتصدير ما تريد أن تصدره من منتجاتها الصناعية إلى اندونيسيا بكل حرية وبدون أن يقيدتها أى قيد من القيود المضطّعة .

ثانياً - توزيع واردات اندونيسيا المنظورة وغير المنظورة بين الدول ، كما سنتكلم عنه في الفصل الآتي . إذ بقدر عدالة توزيع هذه الواردات بين الدول ، تتحقق عدالة توزيع صادراتها بين الدول . وتتصل بهذا الصدد مسألة أخرى هامة ، وهي مسألة المهاجرين إلى اندونيسيا ، أى الأجانب فيها . حيث كان معظم المصدرين والمستوردين في اندونيسيا من الأجانب ، رعايا الدول المختلفة .

إن مسألة الهجرة - من دولة إلى دولة أخرى بوجه عام - لمسألة كبرى ، وقد تكلم عنها كثير من الشراح في القانون الدولي . وأرى أن الهجرة من دولة إلى أخرى من الناحية الاقتصادية مسألة ذات طرفين . الطرف الأول زيادة الأيدي العاملة ، والطرف الثاني زيادة الأفواه المستهلكة (على حسب تعبير أحد الكتاب الإنجليز : إن الحياة من اليد إلى الفم) .

The life is from the hands to the mouth

وبقدر ما تزيد الأيدي العاملة في البلاد التي هاجر إليها جماعة من الناس ، يزيد عدد الأفواه المستهلكة ، أى بقدر زيادة القوة الإنتاجية في تلك البلاد ، تزيد فيها القوة الاستهلاكية .

وفضلاً عن مشاكل المهاجرين التي تعانيها بعض البلدان ، فلا فائدة للبلاد - ولا لسكان العالم كجموع - من وراء هجرة جماعة من الناس من دولة إلى أخرى ، إلا بقدر زيادة ما ينتجون فيها عن ما يستهلكون منها . وهذه الزيادة تنعدم أو تقل أو تكبر بحسب حالة البلاد التي هاجروا إليها من ناحية سكانها واتساع أراضيها . فلا فائدة ترجى من الهجرة بين الدولتين المتساويتين في السكان والمساحة وفي قوتها الإنتاجية .

أما من ناحية الدولة التي هاجروا منها ، فتحدث نفس الحالة ، وإنما عن طريقة عكسية ، إذ بقدر النقصان في القوى الاستهلاكية في تلك الدولة ، تنقص فيها القوى الإنتاجية ، فضلاً عن النقصان في قوتها الحربية (إذا ظللنا نهتم بهذه الناحية) . فلا فائدة للهجرة في كثير من الأحيان ، وبالأخص في عصرنا الحاضر ، إلا إذا رضى هؤلا المهاجرون ، أن يصبحوا مجرد آلة الإنتاج .

وإن كانت كثافة السكان في اندونيسيا بوجه عام ، أقل منها في بعض البلدان المجاورة لها ، مثل اليابان أو الصين ، فإن في الهجرة إليها خطراً على كيانها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، ويتضح لنا ذلك بإنعاء النظر في الحقائق الآتية :

(١) — إن كانت كثافة السكان في سومطرة لم تزد على ٢٠ نسمة لكل كيلو متر مربع ، وفي بورنيو ٧ نسمة ، وفي سيليبيس ٢٣ نسمة ، وفي جزائر الملوك ١٤ نسمة ، وفي سوندا الصغرى ٦٥ نسمة ، وفي جزيرتي بالي ولومبوك ٢٠٤ نسمة (كما هي موضحة في الإحصائيات في ص ٣٥ وفي الخريطة في ص ٣٦) فإن كثافة السكان في جاوة ومادورا كبيرة جداً ، وهي أكثر من ٨٠٠ نسمة لكل ميل مربع ، أو ٣٠٩ نسمة لكل كيلومتر مربع ، وهما أعظم البلدان كثافة في العالم (كما تبين ذلك في الإحصائيات الموضحة في صفحة ٢٢٠) . فكثافة السكان في جاوة ومادورا أكبر منها في كل من اليابان والصين ، إذ أنها لا تزيد على ١٦٤ نسمة في اليابان لكل كيلومتر مربع و ٥٤ نسمة في الصين . فقلة كثافة السكان في جزائر اندونيسيا الأخرى ، تعتبر حلاً وحيداً لتخفيف كثافة السكان في كل من جاوة ومادورا .

(ب) — اندونيسيا بلاد زراعية ، والبلاد الزراعية - كما هو معلوم - لا تحمل كثافة السكان العظيمة ، مثل ما تستطيع البلاد الصناعية تحملها .

(ج) — قد تبين لنا - بما سبق الكلام عنه - أن الهجرة من دولة إلى أخرى لانفد المجتمع البشرى العالمي في وقتنا الحاضر ، بل تزيد المشاكل الدولية تعقداً .

(٥) — إن المهاجرين إلى اندونيسيا قلّما يندمجون في حياتها الاجتماعية ، وإنما يستمرون في حياتهم التي تعودوا عليها في بلادهم الأصلية ، ويكونون في وطنهم الجديد مجتمعات خاصة بهم ، تختلف عن مجتمعات الوطنيين كل الاختلاف في كثير من النواحي ، وينشئون فيها مدارس خاصة لأولادهم وشبانهم . فقد كان للصينيين في اندونيسيا ما يربو على أربعة مدارس ، وكانت حكومة الامبراطورية الصينية في بكينج تحاول دائماً إدخال نفوذها في اندونيسيا عن طريق هذه المدارس^(١) . وهكذا شأن المهاجرين من الدول المختلفة .

ومن ناحية أخرى ، إذا أدركنا أن المعنى الحقيقي « للوطنية في كل بلد من البلدان ، الذي يتفق مع وحدة العالم - وحدة الهدف والغاية - هو اهتمام أهاليها وسكانها بالمصلحة العامة لتلك البلاد ، نرى أن معظم هؤلاء المهاجرين الذين يقيمون ويستوطنون في اندونيسيا ويرتقون منها ، قلّما يحسون بالشعور الوطني ، أي أنهم قلّما يشعرون بالمصلحة العامة في تلك البلاد ، ومعظمهم ينهمكون في تحصيل الثروة فقط . وعلاوة على ذلك أنهم يخضعون بسهولة لمطامع المستعمرين وأصحاب رؤوس الأموال . وكانت الحكومة الهولندية تعتمد كثيراً في تدعيم سياستها الاستعمارية على الأجانب المهاجرين والمقيمين في اندونيسيا ، (كما سبق الكلام عنه في الجزء الأول من هذه الرسالة .

وبوجود المهاجرين الكثيرين في اندونيسيا نشأت فيها - كما نشأت في البلدان الأخرى - مسألة الأقلية (غير الأقلية الدينية) التي كاد الشراح في القانون الدولي وعلمائه يعجزون عن إيجاد حل فعال لهذه المسألة ، كما يعجزون عن تحديد ما ينبغي أن يكون موقف هؤلاء الأقليات إزاء بلادهم الأصلية ، وإزاء موطنهم الجديد ، وما ينبغي أن تكون حقوقهم وواجباتهم نحو المجتمع في بلادهم الجديدة ونحو نظام الحكم فيها .

وفي رأي أن هؤلاء المهاجرين المقيمين في اندونيسيا أو في أي بلد آخر أن يختاروا أحد الإثنين :

١ إما أن يقرروا الإقامة في بلادهم الجديدة إقامة دائمة . وعليهم في هذه الحالة أن يعيشوا فيها كما يعيش الأهالي ، وأن يشعروا شعور الأهالي بمصلحة البلاد العامة ، وأن يتحملوا المسؤولية عن القيام بالشؤون المشتركة ، وأن يخلعوا عن أنفسهم مظاهر حياتهم في بلادهم الأصلية . تلك المظاهر التي تتنافى مع مظاهر الحياة السائدة في وطنهم الجديد . وعندئذ يصبح

(1) B. H. M. Vlekke : The Story of the Dutch East Indies, p. 181.

لهم ما اللاهالى من الحقوق ، وعليهم ما على الأهلالي من الواجبات . وقد سلك هذا السبيل فعلا كثير من المهاجرين المقيمين في اندونيسيا بعد استقلالها وقيام جمهورياتها الحالية ، مثل المهاجرين الصينيين والهنود والعرب . وقد قرر الحزب العربي الاندونيسى Partai Arab Indonesia ما يأتي : - « أولا - حذف جميع الاصطلاحات ، التي تفرق بينهم وبين إخوانهم الإندونيسيين . وثانياً - المساواة التامة في المعاملات ، فلمهم ما للإندونيسيين من الحقوق ، وعليهم ما عليهم من الواجبات . وثالثاً - التنازل منهم عن كل امتيازاتهم التي كانت لهم - كأقلية - يتمتعون بها في عهد الحكم الهولندي . بل وقد فضل العرب في اندونيسيا أن يصبحوا مواطنين بالمعنى الحقيقي .

٢ - ولما أن يرجعوا إلى بلادهم الأصلية يعملون فيها ويتجنون . وسيتسنى لهم مبادلة ما ينتجون به وما يصنعونه بمحاصيل اندونيسيا التي يحتاجون إليها . وهذا ما أعنيه بمبدأ «سهولة الحصول على المواد الأولية» - لا الوصول إليها .

وعلاوة على ذلك فإن اندونيسيا بلاد زراعية . وزراعة بعض المحاصيل الزراعية مثل المطاط والجوز الهندي والأرز وغيرها ، وكذلك بعض المحاصيل الخشبية والفواكة والألياف النباتية وغيرها ، يحتاج إلى مساحة واسعة . ولا شك أن البلدان الزراعية تختلف عن البلدان الصناعية ، من حيث تحمل هذه الأخيرة لكثافة السكان أكثر مما تستطيع البلدان الزراعية تحملها . وعند ما تحل هذه المشكلة أى مشكلة «الأجانب المهاجرين» أو مشكلة الأقليات ، تلاشى صعوبات «توزيع المواد الأولية بين الدول» التي تأتي من هذه الناحية .

ثالثاً — ملاحظة الظروف الاقتصادية الموجودة في البلدان المجاورة لإندونيسيا ، مثل الهند والصين واليابان وأستراليا . وضرورة الانسجام بين سياسة اندونيسيا الاقتصادية مع ظروف تلك البلدان الاقتصادية المختلفة . لأن الاستقرار السياسي والاقتصادي في دولة ما ، يتوقف إلى حد كبير على حسن معاملاتها وعلاقاتها مع جيرانها من الدول . فكل من البلدان الثلاثة الأولى تحتاج إلى المواد الأولية ، وأستراليا لا تحتاج إلا إلى بعض المحاصيل الزراعية مثل الشاي والزيت النباتية والمطاط والكيين وغيرها . وهي فضلا عن ذلك تطالب برفع مستوى نفقات المعيشة في اندونيسيا ، لأن نفقات المعيشة الواطية - وبالأخص انخفاض الأجور فيها - تضر الأستراليين من ناحية تأثيره على مستوى المعيشة وعلى أجور العمال في أستراليا ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لقلة استطاعتها تصدير منتجاتها إلى اندونيسيا وبيعها في أسواقها ، وذلك لارتفاع

تكاليف منتجات استراليا ، بالنسبة الى تكاليف إنتاج ما يماثلها في اندونيسيا . خصوصاً وإن استراليا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية قد نهضت نهضة صناعية واسعة النطاق . فهي تحتاج الى المواد الأولية ، كما تحتاج الى الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها الصناعية . فإندونيسيا لكثرة سكانها ، ولتوافر المواد الأولية فيها - أحسن عون لاستراليا في نهضتها الصناعية .

ولذلك كله كان من الضروري الانسجام والتوافق بين سياسة اندونيسيا الاقتصادية ، وبين السياسات الاقتصادية لكل من الدول المجاورة لها ، بشرط أن لا تكون هذه السياسة عقبة في سبيل تطبيق المبدأ العالمى ، أو الاتجاه العالمى الذى يرمى إلى تحقيق المصلحة الدولية المشتركة .

رابعاً — تطبيق المبدأ القائل بتسليم الصادرات فى الموانئ والمطارات والمحطات الواقعة على

الحدود . وقد يبدو لنا أن هذا المبدأ جديد ، وعلى كل حال فهو - فيما أعتقد - أقرب إلى ما ينبغى أن تكون عليه المبادلات الدولية تمثيلاً مع طبيعة هذه المبادلات ؛ إذ أن المبادلات التجارية بين الدول - كما قلنا - تشبه كثيراً المبادلات بين الأفراد داخل دولة واحدة . فكما أن تسليم البضائع فى هذه الأخيرة يتم أصلاً فى باب محل البائع ، أو ما يشبه الباب أو فى باب منزل المشتري أو ما يشبهه ، وكذلك ما ينبغى أن تكون عليه المبادلات بين الدول .

فالمقصود بتسليم الصادرات فى الموانئ والمطارات ، إما موانئ ومطارات الدولة المصدرة أو موانئ ومطارات الدولة المستوردة .

وقيام اندونيسيا بتطبيق هذا المبدأ يتطلب قيام الحكومة أو الهيئات الإندونيسية الاقتصادية بحركة التصدير . ولقيام الهيئات الإندونيسية الاقتصادية بحركة التصدير ، أو قيام الحكومة بها ، فوائد جمة لا تعود على اندونيسيا تحسب ، بل تعود على الجميع . وأهم هذه الفوائد :

١ — القضاء على هؤلاء التجار المصدريين ، الذين ليس لهم رائد فى حركاتهم التجارية ، إلا الحصول على أكبر الأرباح الممكنة . وبعد القضاء عليهم ، تستطيع اندونيسيا توزيع صادراتها من المواد الأولية بين الدول توزيعاً عادلاً كما ينبغي .

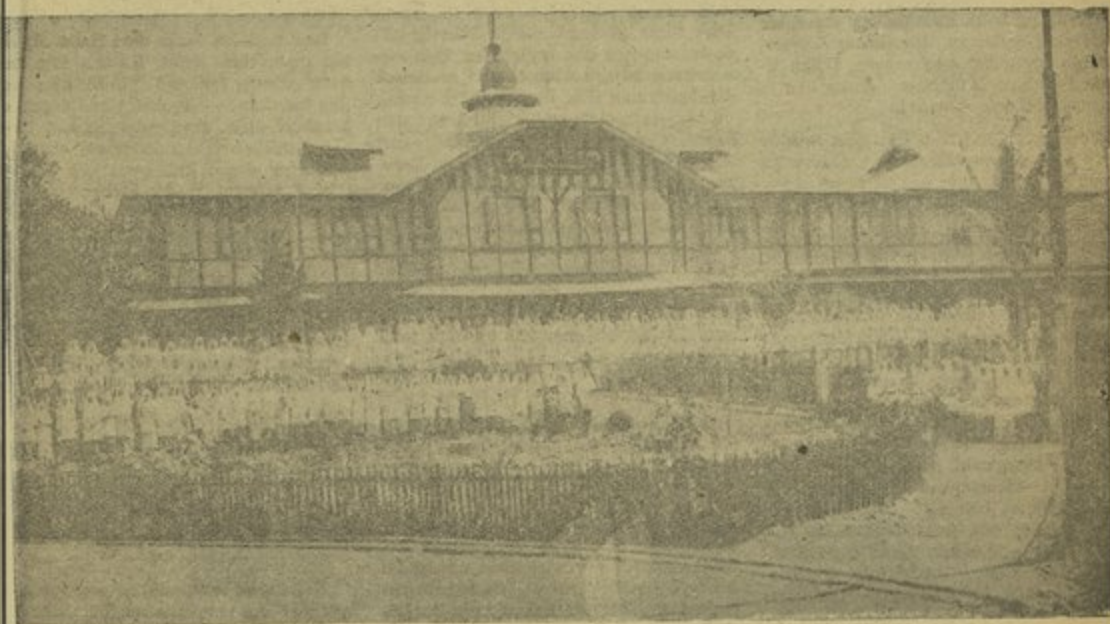
٢ — حماية صغار المنتجين والزراع والفلاحين من التلاعب فى الأسعار ، الذى قام به الوسطاء فى الأسواق الداخلية . وبذلك سيحصل الزراع وصغار المنتجين على قيمة حقيقية أو ما يقرب منها لحاصلاتهم .

٣ — إن الحكومة أو الهيئات الإندونيسية الاقتصادية ، عند ما تقوم بحركة التصدير

والاستيراد ، تستطيع إقامة التوازن في إنتاج الأصناف من محاصيل اندونيسيا ، وكذلك توزيع الإنتاج بين مقاطعاتها أو جزائرها توزيعاً يقرب من التخصص .

الأساس الروحي لحياة اندونيسيا الاقتصادية :

ثم هناك نقطة أخرى هامة لا يمكن أن نغفلها : وهي أن حياة الإندونيسيون - ككل حياتنا الشرقيين عامة - تقوم على أسسيتين رئيسيتين : الأساس الروحي والأساس المادى ، وقد يكون الثانى مكملًا للأول . وأعني بالأساس الروحي هو الحياة الدينية ، والإندونيسيون متدينون ، و متمسكون بديانتهم الإسلامية أو غيرها . والأغلبية الساحقة منهم مسلمون ، إذ بلغت نسبتهم ٨٥٪ . من مجموع السكان أى حوالى أربعة وستين مليوناً .



(*) إحدى المدارس الدينية للبنات التى أنشأها السيدة رحمة البونسية عام ١٩٢٢

لأعداد الواعظات والمرشدات والمدربات .

فلا يمكن أن نهمل تأثير الحياة الدينية فى حياة الشعب الاقتصادية ، وفى علاقات اندونيسيا الاقتصادية مع العالم الإسلامى ، وبالأخص العالم العربى منبع الإسلام . وآلاف من الإندونيسيين يحجون كل سنة إلى بيت الله الحرام ، ويحضرون ذلك المؤتمر الإسلامى السنوى

في مكة المكرمة . وكانت حالة الحجاج الإندونيسيين في عهد الاستعمار الهولندي سيئة جداً . كما أشرنا إلى ذلك في الجزء الأول من هذا البحث . فعلى حكومة الجمهورية الإندونيسية تحسين حالتهم المادية والصحية ، حتى تتناسب مع كثرة خيرات بلادهم ، ومع سمعتها بل مع كرامتهم أنفسهم . والمبالغ الطائلة التي يصرفونها في نفقات سفرهم الطويل ، وفي مدة إقامتهم في تلك الأرض المقدسة ، تعتبر بالنسبة إلى اندونيسيا من ضمن صادراتها غير المنظورة . فقد خلت الحكومة في حركة التصدير معناه في هذه الحالة تنظيم هؤلاء الحجاج وتشجيعهم ، وذلك بتجهيزهم بكل التسهيلات ، كما يجاد البواخر الخاصة لذهابهم وإيابهم ، وتوفير وسائل الراحة في سفرهم وتنقلاتهم وفي إقامتهم مدة أداء فريضة الحج في تلك الأرض المقدسة .

أثر عداوة توزيع محاصيل اندونيسيا في مستقبلها :

وبالاختصار فتنطبق هذا المبدأ - أي مبدأ تسليم الصادرات في الموانئ والمطارات والمحطات الواقعة على الحدود - مكمل لنظام اندونيسيا الاقتصادي القومي ، الذي لا يمكن لها الاحتفاظ باستقلالها ، وبكيانها كدولة مستقلة ذات سيادة إلا بتقويته . فاستطاعة اندونيسيا توزيع محاصيلها من المواد الأولية توزيعاً عادلاً بين الدول الصناعية المحتاجة إليها ، تتوقف إلى حد كبير على النظام الاقتصادي الذي تتبعه ، ذلك النظام الذي يسير اتجاه العالم الاقتصادي ويحقق الرخاء والرفاهية للجميع .

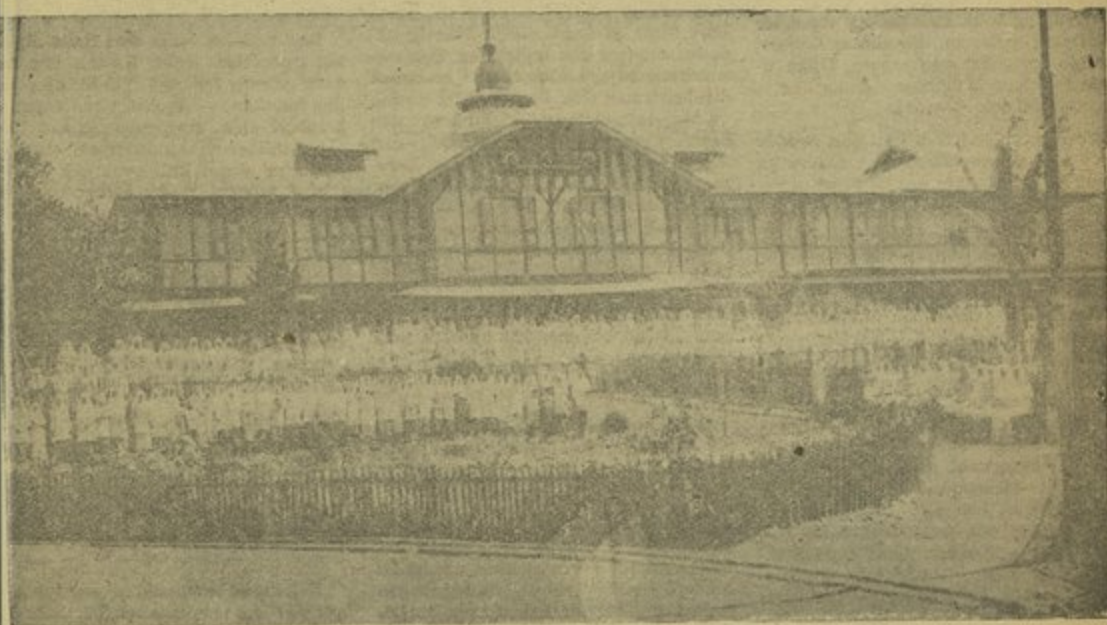
وما كان من الممكن لاندونيسيا - ولا لأي بلد آخر - أن يطبق نظاماً اقتصادياً يحقق هذا الغرض السامي ، إلا إذا تحررت من القيود المصطنعة التي لجأ إليها المستعمرون - كما تكلمنا عنها بالتفصيل في الجزء الأول من هذه الرسالة . ولا يمكن لها أن تتحرر من تلك القيود المصطنعة التي أدت إلى سوء توزيع محاصيلها ، إلا عند ما تستقل استقلالاً تاماً ، وتقوم بإدارة شؤونها بنفسها حرة مستقلة ، وتعامل مع الدول الأخرى معاملة الند للند .

وكما استطاعت اندونيسيا توزيع موادها الخام بين الدول الصناعية المحتاجة إليها توزيعاً عادلاً ، كلما استطاعت الاحتفاظ بمركزها الاقتصادي الممتاز بين الدول . وبالتالي كلما تقوى مركزها في الاقتصاد العالمي ، كلما توطدت علاقاتها السياسية والدبلوماسية بين الدول . وعندئذ تستقر حالتها السياسية والاقتصادية ، وتستمر حركاتها الاجتماعية والعلمية والعمرانية ، حتى تتبوأ مكاناً هاماً في الأسرة الدولية وفي النهضة العالمية .

والاستيراد ، تستطيع إقامة التوازن في إنتاج الأصناف من محاصيل اندونيسيا ، وكذلك توزيع الإنتاج بين مقاطعاتها أو جزائرها توزيعاً يقرب من التخصص .

الأساس الروحي لحياة اندونيسيا الاقتصادية :

ثم هناك نقطة أخرى هامة لا يمكن أن نغفلها : وهي أن حياة الإندونيسيون - ككل حياتنا الشرقيين عامة - تقوم على أساهين رئيسيين : الأساس الروحي والأساس المادى ، وقد يكون الثانى مكتملاً للأول . وأعني بالأساس الروحي هو الحياة الدينية ، والإندونيسيون متدينون ، ومتمسكون بديانتهم الإسلامية أو غيرها . والأغلبية الساحقة منهم مسلمون ، إذ بلغت نسبتهم ٨٥٪ . من مجموع السكان أى حوالى أربعة وستين مليوناً .



(*) إحدى المدارس الدينية للبنات التى أنشأتها السيدة رحمة البرنسية عام ١٩٢٢
لأعداد الواعظات والمرشدات والمدربات .

فلا يمكن أن نهمل تأثير الحياة الدينية فى حياة الشعب الاقتصادية ، وفى علاقات اندونيسيا الاقتصادية مع العالم الإسلامى ، وبالأخص العالم العربى منبع الإسلام . وآلاف من الإندونيسيين يحجون كل سنة إلى بيت الله الحرام ، ويحضرون ذلك المؤتمر الإسلامى السنوى

في مكة المكرمة . وكانت حالة الحجاج الإندونيسيين في عهد الاستعمار الهولندي سيئة جداً . كما أشرنا إلى ذلك في الجزء الأول من هذا البحث . فعلى حكومة الجمهورية الإندونيسية تحسين حالتهم المادية والصحية ، حتى تتناسب مع كثرة خيرات بلادهم ، ومع سمعتها بل مع كرامتهم أنفسهم . والمبالغ الطائلة التي يصرفونها في نفقات سفرهم الطويل ، وفي مدة إقامتهم في تلك الأرض المقدسة ، تعتبر بالنسبة إلى اندونيسيا من ضمن صادراتها غير المنظورة . فتدخل الحكومة في حركة التصدير معناه في هذه الحالة تنظيم هؤلاء الحجاج وتشجيعهم ، وذلك بتجهيزهم بكل التسهيلات ، كإيجاد البواخر الخاصة لذهابهم وإيابهم ، وتوفير وسائل الراحة في سفرهم وتنقلاتهم وفي إقامتهم مدة أداء فريضة الحج في تلك الأرض المقدسة .

أثر عرانة توزيع محاصيل اندونيسيا في مستقبلها :

وبالاختصار فتطبيق هذا المبدأ - أي مبدأ تسليم الصادرات في الموانئ والمطارات والمحطات الواقعة على الحدود - مكمل لنظام اندونيسيا الاقتصادي القومي ، الذي لا يمكن لها الاحتفاظ باستقلالها ، وبكيانها كدولة مستقلة ذات سيادة إلا بتقويته . فاستطاعة اندونيسيا توزيع محاصيلها من المواد الأولية توزيعاً عادلاً بين الدول الصناعية المحتاجة إليها ، تتوقف إلى حد كبير على النظام الاقتصادي الذي ستبنيه ، ذلك النظام الذي يسير اتجاه العالم الاقتصادي ويحقق الرخاء والرفاهية للجميع .

وما كان من الممكن لاندونيسيا - ولا لأي بلد آخر - أن يطبق نظاماً اقتصادياً يحقق هذا الغرض السامي ، إلا إذا تحررت من القيود المصطنعة التي لجأ إليها المستعمرون - كما تكلمنا عنها بالتفصيل في الجزء الأول من هذه الرسالة . ولا يمكن لها أن تتحرر من تلك القيود المصطنعة التي أدت إلى سوء توزيع محاصيلها ، إلا عند ما تستقل استقلالاً تاماً ، وتقوم بإدارة شؤونها بنفسها حرة مستقلة ، وتتعامل مع الدول الأخرى معاملة الند للند .

وكما استطاعت اندونيسيا توزيع موادها الخام بين الدول الصناعية المحتاجة إليها توزيعاً عادلاً ، كلما استطاعت الاحتفاظ بمركزها الاقتصادي الممتاز بين الدول . وبالتالي كلما تقوى مركزها في الاقتصاد العالمي ، كلما توطدت علاقاتها السياسية والدبلوماسية بين الدول . وعندئذ تستقر حالتها السياسية والاقتصادية ، وتستمر حركاتها الاجتماعية والعلمية والعمرانية ، حتى تتبوأ مكاناً هاماً في الأسرة الدولية وفي النهضة العالمية .

الفصل الثاني

اندونيسيا كأسواق واسعة للمنتجات الصناعية

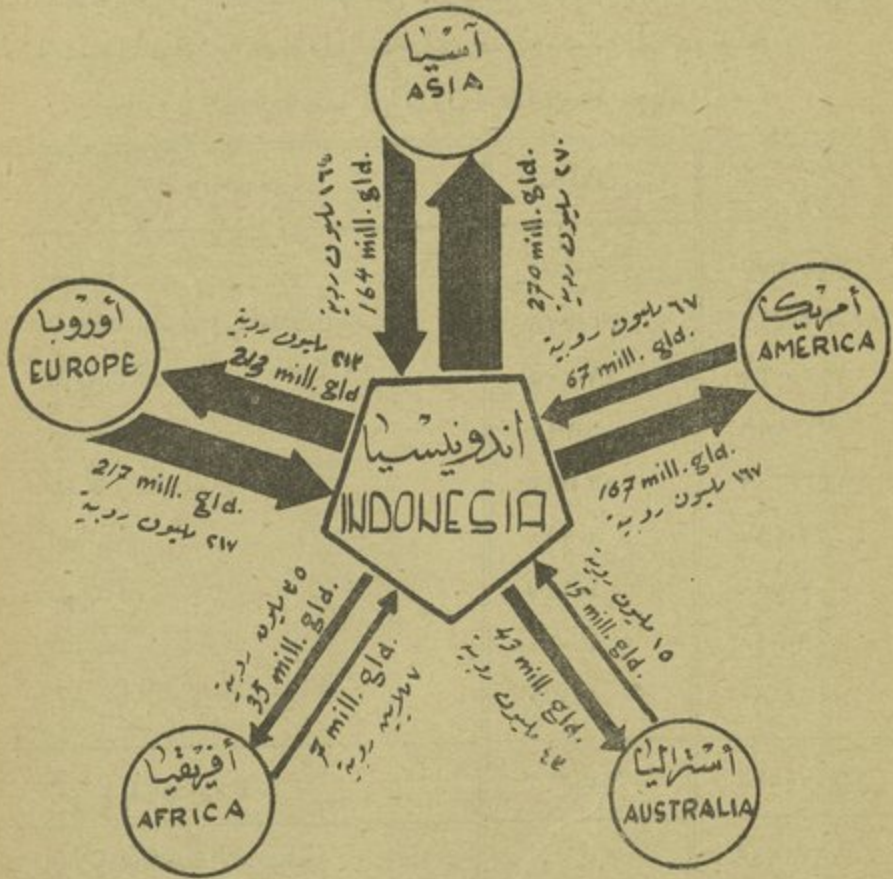
أولاً : استقلال اندونيسيا شرط أساسي لتوزيع واردات اندونيسيا بين الدول الصناعية

إن كل مشكلة من المشاكل الدولية ، لا يمكن حلها حلاً مجدياً يحقق مصلحة الجميع ، إلا بالطرق الصحيحة التي تراعى مصلحة كل الدول المشتبكة في هذه المشاكل . وبما أن طبيعة الحياة الدولية - وبالأخص في عصرنا الحاضر - ترتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً ، وتتصل بعضها ببعض عن طريق مباشر أو غير مباشر ، لذا لا يمكن حل أية مشكلة من المشاكل الدولية عن طريق سياسي أو دبلوماسي أو بالاتفاق بين الدولتين فقط ، دون الرجوع إلى أسس العلاقات الصحيحة ، ودون مراعاة مصالح الدول الأخرى .

ومن المشاكل الدولية المعقدة التي عاناها العالم ولا يزال يعانيها اليوم ، هي مشكلة « توزيع المواد الأولية بين الدول ، وتوزيع منتجاتها الصناعية بينها » ، أي مسألة « مصادر المواد الخام ومسألة الأسواق » . ومن ناحية اندونيسيا قد حاولنا في الفصل السابق معالجة الشق الأول من هذه المشكلة الدولية ، والآن نحاول معالجة الشق الثاني منها ، ألا وهو مشكلة « توزيع أو تصريف منتجات الدول الصناعية » ، أي مسألة « الأسواق » ،

وقد كان من المنتظر أن تصبح اندونيسيا - نظراً لموقعها الجغرافي الموفق ، واتساع مساحة أراضيها ، وضخامة عدد سكانها - أسواقاً واسعة مروجة لمنتجات الدول الصناعية . ولكنها بسبب سوء النظم الاقتصادية فيها ، طوال مدة الاستعمار الهولندي الطويل ، لم تكن كذلك . وما ذلك إلا نتيجة من نتائج سوء تلك النظم الاقتصادية السائدة فيها . إذ كانت قوة الإندونيسيين الإنتاجية خلال تلك المدة الطويلة ضعيفة منهوكة . وبالتالي أصبحت قوتهم الشرائية ضعيفة وضئيلة - كما قدمنا - وأصبح مستوى معيشتهم منخفضاً جداً - كما سنتكلم عليه فيما بعد - فلا عجب إذا كانت واردات اندونيسيا من منتجات الدول الصناعية قليلة في مجموعها وفي قيمتها ،

بالنسبة إلى اتساع أراضيها وضخامة عدد سكانها ووفرة ثروتها الخام، كما هي واضحة في الشكلين البيانيين، أحدهما قد أتينا به في الفصل السابق، وهو يوضح لنا توزيع صادرات اندونيسيا بين قارات العالم الخمس، كما يبين حصة كل قارة من واردات اندونيسيا بالنسبة إلى وزنها. والشكل الثاني كالآتي، وهو يبين توزيع صادرات اندونيسيا و وارداتها بين قارات العالم الخمس بالنسبة إلى قيمتها.



(حصص القارات الخمس من قيمة صادرات اندونيسيا و وارداتها)

هذا فضلا عن عدم تساوى الدول الصناعية في تصدير منتجاتها إليها من ناحية الكمية والقيمة، بل هناك بعض الدول الصناعية الكبرى التي لم تنسج لها فرصة الاشتراك فيه، كما يتضح ذلك جليا في الإحصائيات الآتية في الصفحة التالية.

ونرى في هذه الإحصائيات أن هولندا و إنجلترا (مع مستعمراتها) النصيب الأكبر من

أسواق اندونيسيا ، حيث كانت كل منهما تصدر إليها أكثر مما تصدره الدول الأخرى . وكان عدم اشتراك الدول الصناعية الأخرى في تصدير منتجاتها إلى هذه الأسواق الواسعة ، أو عدم تساويها في ذلك ، يرجع إلى وجود القوة الاستعمارية ، وإلى تسلط هذه القوة على شؤون اندونيسيا مدة طويلة - كما رأينا في الجزء الأول من هذه الرسالة - كما يرجع ذلك إلى كثرة رؤوس الأموال لبعض الدول التي تستثمرها فيها . كما يرجع ذلك أيضا إلى سوء توزيع صادراتها بين الدول الصناعية ، كما سبق الكلام عنه في الفصل السابق . وفي الإحصائيات الآتية يتضح لنا فرق كبير بين الدول الصناعية في تصدير منتجاتها إلى اندونيسيا :

واردات اندونيسيا من الدول المختلفة في سنة ١٩٣٩ (١)

الدول المصدرة	قيمة بالآلاف روبية	الوزن الكلي بالآلاف من كيلوجرام
هولندا	٩٩,٢٧١	٢١٤,٣٧٧
بريطانيا وإيرلندا والممتلكات الحرة	٣٣,٣٢٨	٨٢,٧١٩
ألمانيا والنمسا	٤١,٢٠٥	١١٢,٠٣٥
فرنسا	٩,٢٤١	٣٢,١١٦
بلجيكا ولكسمبرج	١٢,٦٠٣	١٣٣,٣٠٢
إيطاليا	٦,١٩٨	٢٢,٤٩٧
سويسرا	٤,١٤٧	٣,٧٥٠
السويد	٣,٠٦٠	٩,٨٤٨
بلدان أوروبا الأخرى	٨,١٨٠	٤٦,٨٨٠
مجموع بلدان أوروبا	٢١٧,٢٣٣	٦٥٧,٥٢٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٦٣,٧٠٦	١٩٢,٩٥٩
كندا	٣,٥١١	١٣,٠٤٤
بلدان أمريكا الأخرى	٤٩٦	١,٩٩٣
أستراليا	٦٧,٣١٣	٢٠٧,٩٩٦

(١) عن كتاب : خلاصة الإحصائيات ، السابق ذكره ، الصفحة ٨٩ منه .

تابع لما قبله

الدول المصدرة	القيمة بالآلاف الروبيات	الوزن الكلى بالآلاف كيلوجرام
اليابان وجزيرة فرموسا	٨٥٠١١٤	٢٦٨,٩٤٣
الهند وبورما وسيلان	١٤,٨٩٢	١٣٥,٣٢٩
ميناء فينانج (ميناء الحره)	٣,٠١٥	٢٧,٠٣٠
» سنغافورة »	٣٣,٨٠٧	٢٧٣,٤٨١
» هونج كونج (ميناء الدولية)	٦,٧٠٥	٢٣,٤٢٢
الصين ومكاو	١٠,١٣٩	٢٩,٨٣٦
تيلاند (سيام)	٤,١٧٢	٥٨,٠٣٦
بلدان آسيا الأخرى	٦,٢٨٧	١١٤,٣٥٧
مجموع بلدان آسيا	١٦٤,١٣١	٩٣٠,٤١٤
استراليا	١٥,٣٧٩	١٨٠,٢٨٢
مصر والسودان	٥٩٤	١٨,٩٤٨
اتحاد جنوب أفريقيا	٣٤٤	١٤,٩٧٧
مستعمرات بريطانية في شرق أفريقيا	٣,٨٧٤	٦,٧٥٤
بلدان أفريقيا الأخرى	١,٦٨٥	٤,٤٠٧
مجموع بلدان افريقيا	٦,٤٩٧	٤٥,٠٨٦
وعن طريق الموانئ الحره مثل ميناء سابنج وغيرها	١,٤٩٠	٤٢,٤٢٦
المجموع الكلى	٤٧٢,٤٤٣	٢٠٦٣,٧٢٨

وكان لاندونيسيا - حينئذ تسير الأمور على طبيعتها - أن تتضاعف وارداتها، وعلى الأقل أن تصبح بمجموع قيم الواردات اليها تساوى مجموع قيم الصادرات منها . ولكن ما حدث لهذه البلاد خلال تلك المدة الطويلة هو غير ذلك ، إذ أن قيم صادراتها كانت دائما تفوق قيم وارداتها ، كما يتبين ذلك في كتاب الاحصائيات للحكومة الهولندية ، التي بدأت في سنة ١٩١٣ ، ولنلخصها في ست فقرات متساوية وهو كما يلي : —

المقارنة بين صادرات اندونيسيا وبين وارداتها بالملايين من الروبيات

السنة	صادرات	واردات	زيادة الصادرات عن الواردات	النسبة المئوية لزيادة الصادرات
١٩١٤	٦٨٤,٦	٤٢٩,٤	٢٥٥,٢	٣٧,٣
١٩١٩	٢١٦٧,٥	٧٩٣,٣	١٣٧٤,٢	٦٣,٤
١٩٢٤	١٥٥٧,٣	٧٠٦,٥	٨٥٠,٨	٥٤,٦
١٩٢٩	١٤٨٧,٨	١١٦٦,٠	٣٢١,٨	٢١,٦
١٩٣٤	٥٤٩,٨	٢٩١,٦	٢٥٨,٢	٤٧,٠
١٩٣٩	٧٨٧,١	٥٢٩,٩	٢٥٧,٢	٣٢,٧

هكذا كانت مجموع قيم صادرات اندونيسيا تفوق دائماً قيم وارداتها كل سنة ، كما تبين ذلك في تلك السنوات الست التي أخذناها في الفترات المتساوية . هذا من ناحية ميزان اندونيسيا التجاري فقط ، أما من ناحية ميزانها الحسابي ، فكففته البيني دائماً راجحة ، أى أن صادراتها المنظورة وغير المنظورة تربو دائماً على وارداتها المنظورة وغير المنظورة .

وقد يبدو للناس أن هذه الحالة - أى حالة رجحان كفة الصادرات عن الواردات في الميزان التجاري أو الحسابي - حالة جيدة ، طبقاً للنظرية القائلة : إنه إذا كان مجموع قيم الصادرات يزيد على مجموع قيم الواردات في الميزانين التجاري والحسابي ، كان ذلك في صالح البلاد . ولكن الحقيقة غير ذلك ، إذ أن الميزان التجاري أو الحسابي يعتبر لصالح البلاد ، إذا كانت الزيادة في قيم الصادرات على الواردات في مدة معينة ، نعتبرها كقوة شرائية ، ونعدها لاستيراد البضائع في المدة التالية ، أو لاستخدام خدمات الأجانب في تعمير البلاد ، أو للإنفاق على مصالح الدولة في الخارج ؛ كالإنفاق على بعثاتها العلمية ، وغير ذلك من أوجه الإنفاق . وعندئذ فقط تستفيد البلاد وأهاليها من هذه الزيادة ، وحينئذ نستطيع أن نقول أنها لصالح البلاد .

أما الزيادة المستمرة خلال سنوات طويلة - كما حدث في اندونيسيا خلال عهد الاستثمار الهولندي الطويل - فلا تعتبر لصالح اندونيسيا ، لأنها لم تستفد منها ، وأهاليها محرومون منها . فهل استفادت اندونيسيا من زيادة صادراتها على وارداتها زيادة مستمرة طوال تلك المدة الطويلة ؟ ناهيك بالحقائق الحسابية من حقائق تنطق بهذا الوضع الشاذ ، فضلاً عن الحقائق التاريخية ، التي قدمناها في الجزء الأول من هذا البحث ، ويتبين لنا هذا بوضوح فيما يلي :

لو كانت اندونيسيا استفادت من زيادة صادراتها على وارداتها في أية سنة ، لازدادت وارداتها في السنة التي تليها ، حتى تفوق صادراتها أو تعادها على الأقل ، ولأستفاد الإندونيسيون باستهلاك تلك الواردات المتزايدة ، ولارتفع بذلك مستوى معيشتهم ، ولحدث في اندونيسيا النتائج الطيبة التي ترتب من ارتفاع مستوى معيشة الشعب ، كالتشجيع التعليم وتحسين حالة الشعب الصحية ، وزيادة قوته الإنتاجية ، وغير ذلك من التقدم في نواحي الحياة المختلفة. ولكن الذي حدث فعلا خلاف ذلك كله ، كما بينا فيما سبق .

وكانت صادرات اندونيسيا منذ الاستكشافات الجغرافية في القرن الخامس عشر ، وبالأخص منذ ازدهار تجارتها مع دول أوروبا ، دائمة الزيادة على وارداتها ، فضلا عن رخص القيمة لوحدات صادراتها بالنسبة إلى القيمة لوحدات وارداتها ، أي عدم التعادل في المبادلة . فأسعار الواردات دائما أعلى من أسعار الصادرات. ولم يحدث في تاريخ اندونيسيا منذ سنة ١٩١٤- حيث أجريت منذ تلك السنة الإحصائيات الدقيقة - إلى سنة ١٩٣٩ أن زادت وارداتها على صادراتها ، حتى التعادل لم يحدث بينهما ، إلا مرة واحدة فقط زادت فيها وارداتها على صادراتها ، وكان ذلك في سنة ١٩٢١ (أنظر الرسم البياني الآتي !) . إذ كانت وارداتها في تلك السنة تفوق صادراتها بقدر ٤٨٠٥٠٠٠٠٠٠ روية . وكانت هذه الزيادة بنسبة ٠.٤٪ من قيم



(●) المقارنة بين قيمة صادرات اندونيسيا ووارداتها منذ سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩٤٠

صادراتها ، مع أن أقل نسبة في زيادة صادراتها على وارداتها هو ٢١,٦ ٪ من قيم صادراتها ، وذلك ما حدث في سنة ١٩٢٩ ، كما تبين ذلك في الإحصائيات المذكورة في صفحة ٢٦٢ .

وتتضح لنا جلياً زيادة صادرات اندونيسيا على وارداتها زيادة مستمرة من الرسم البياني السابق . وقد بلغ مجموع زيادة صادراتها على وارداتها من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٣٩ حوالي ١١,٥٦١,٠٠٠,٠٠٠ روية (أحد عشرة بليوناً وخمسة وواحد وستون مليوناً من الروبيات) . وصادرات اندونيسيا غير المنظورة كذلك دائمة الزيادة على وارداتها المنظورة . فأين ذهبت إذن هذه المبالغ الضخمة ، وهذه الثروة الطائلة ؟ هل خزنتها هولندية ، وأعدتها لتنفق منها على مصالح اندونيسيا في المستقبل ، قبل أن تقوم القيامة بسنة واحدة ؟ أم أنها قد استخدمت هذه المبالغ الطائلة ، للإففاق على رفاهية شعبها ورخائه في أوروبا ؟ وللإففاق على مظاهر ما يسمونه « الإمبراطورية الهولندية ؟ » .

ومن هنا نرى أن اندونيسيا منذ اتصالها بدول أوروبا ، وبالأخص منذ اتباع الحكومة الهولندية في اندونيسيا سياسة « الباب المفتوح » ، في أواخر القرن الماضي . قد أصبحت مجرد « مزرعة كبرى » لإنتاج المواد الأولية ، التي تحتاج إليها أسواق العالم . أما الأسواق الداخلية ، فقد أهملت كل الإهمال ، لأنها لا تدر على المستعمرين الأرباح الكثيرة ، وكان المجتمع الإندونيسي خلال مدة الاستعمار الطويلة ، يعتبر مجرد مصدر لأرخص العمال ، فأهملت تبعاً لذلك فكرة خلق قوة شرائية فيه . فهذه الحالة في الواقع ما هي إلا مظهر أ من مظاهر النظام الاستعماري ، الذي اتبعته هولندية والشركات الأجنبية في اندونيسيا ، حتى أصبحت اقتصاديات هذه البلاد ، بسبب ذلك النظام تقوم على أساس « الاقتصاد التصديري ، فقط ، وقد أهمل « الاقتصاد الاستيرادي » . ونتج عن ذلك انحطاط مستوى معيشة الشعب الإندونيسي ، وضعف قوته الشرائية .

وهذه الحالة السيئة لم تكن وبالا على اندونيسيا والإندونيسيين فحسب ، بل كانت وبالا أيضاً على شعوب العالم كافة . وقد سببت لهم الخسارة الفادحة ، وبالأخص لشعوب الدول الصناعية ، كما قد وقع عبء هذه الخسائر عليهم جميعاً .

وبعبارة أخرى لم يكن الاستعمار الهولندي ، ظلاً مطبقاً على الإندونيسيين فقط ، بل على شعوب العالم عموماً ، وعلى شعوب الدول الصناعية بصورة خاصة . وذلك لأن فقر الشعوب المغلوبة على أمرها ، بما في ذلك شعب اندونيسيا فيما مضى ، كان يحول دون شراء ما يكفيه من المنتجات الصناعية المطردة الزيادة من الغرب .

فن ضمن واجبات حكومة الجمهورية الإندونيسية إذن ، تحسين هذه الحالة السيئة ، ومحو هذا المظهر من مظاهر النظام الرأسمالى الاستعمارى . وبما أن ميثاق الاطلنطى قد قرر مبدأ « حرية الوصول إلى المواد الأولية » الذى اقترحنا تغييره بمبدأ « حرية الحصول على المواد الأولية بسهولة » ، أعتقد أنه من الواجب أن تقرر أيضاً هيئة الأمم المتحدة ، وبالأحرى الهيئة الاقتصادية العالمية - مبدأ آخر يقابل المبدأ الأول ، وهو مبدأ « حرية وصول المنتجات الصناعية إلى أسواق العالم كافة » ، أو مبدأ « حرية الحصول على المنتجات الصناعية بسهولة » ، وكلاهما صحيح (١) .

وبناء على ما تقدم فهناك عدة مسائل هامة تتعلق بهذا الصدد :

أولاً — مسألة زيادة واردات اندونيسيا من المنتجات الصناعية ، حتى يصبح مجموع قيمها على الأقل تتعادل مع مجموع قيم صادراتها . وثانياً — توزيع هذه الواردات بين الدول الصناعية ، بمعنى أن لكل دولة صناعية نصيب من الاشتراك فى تصريف ما يفيض من منتجاتها الصناعية إلى أسواق اندونيسيا . وثالثاً — تقسيم هذه الواردات بين الدول الصناعية ، بحيث تتفق كمية ما تصدره من منتجاتها إلى اندونيسيا مع كبر نطاق صناعاتها ، أو مع كبر عدد سكانها ، أو تتفق مع كمية أو قيمة صادرات اندونيسيا إليها . وإن أى اعتبار من الاعتبارات الثلاثة تتخذه كأساس لهذه المبادلة الدولية ، فهو أمر راجع إلى ما ستقرره الهيئة الاقتصادية العالمية فيما يتعلق بهذا الصدد . وعلى العموم أن هذه الاعتبارات الثلاثة — فيما أعتقد — صالحة لاتخاذها أساساً للمبادلة الدولية الصحيحة . فكما استطعنا مراعاة هذه الاعتبارات الثلاثة فى المبادلات الدولية ، اقربنا إلى تحقيق مصلحة الجميع ، وقللت بذلك المنازعات الدولية ، التى تنشأ دائماً بين الدول ، بسبب تقسيم ثروات العالم .

ولا ننسى أن هناك بعض العوامل التى تنشأ منها صعوبات فى تحقيق هذا الأمل . والصعوبات التى نجدها فى تحقيق « توزيع واردات اندونيسيا — أو أية بلاد زراعية أخرى — وتقسيمها بين دول العالم الصناعية » ، تشبه إلى حد كبير ، الصعوبات التى نجدها فى « توزيع صادراتها » ، وقد تكلمنا عن هذا الأخير فى الفصل السابق .

(1) "Free access of manufactures to the world markets" or "Free and easy obtenure of manufactures".

كما بينا عدة طرق لتلافي الصعوبات في توزيع صادرات اندونيسيا توزيعاً عادلاً بين الدول الصناعية، فهناك أيضاً عدة طرق لاجتناب الصعوبات التي تلاقىها في توزيع واردات اندونيسيا، وتقسيمها بين الدول.

إن العوامل التي تؤثر في الميزان الحسابي، هي نفس العوامل التي تؤثر على صادرات البلاد و وارداتها. لذا فأى حل لمسألة توزيع صادرات اندونيسيا، يحل أيضاً مسألة توزيع وارداتها، مثل تحويل الشركات ورؤوس الأموال الأجنبية إلى شركات وطنية أو محلية ومثل تطبيق مبدأ « استلام الواردات في الموانئ والمطارات والمحطات الواقعة على الحدود » متمشياً مع أساس المبدأ « تسليم الصادرات »، وغير ذلك من الحلول التي ذكرناها في الفصل السابق.

ومسألة زيادة الواردات وتوزيعها بين الدول الصناعية - بالنسبة إلى اندونيسيا - مسألة تتصل بمسألة رفع مستوى المعيشة فيها اتصالاً وثيقاً، إذ أن زيادة الواردات وتوزيعها بين الأهالي يتطلب رفع مستوى معيشتهم. وتنتج من ذلك زيادة قوة الأهالي الإنتاجية، ومن ثم تزداد قوتهم الشرائية، بقدر ما تزداد به محاصيلهم التي يصدرونها إلى الخارج، وبالتالي يزداد طلبهم للسلع الواردة من الدول الصناعية.

وفي هذا كله خير كثير للجميع، سواء كان للإندونيسيين أم لشعوب الدول الصناعية، وبهذا تزداد النهضة ويعم الرخاء في كل من البلدان الزراعية والصناعية.

نعم إذا أنعمنا النظر إلى طبيعة الحياة، نجد أن الزراعة والرعى وما يلحق بهما، أصل أصيل في حياة الإنسان. وقد أشار إلى ذلك خالق الكون منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً، حيث قال في كتابه الكريم « هو الذي أنزل من السماء ماءً، لكم منه شرابٌ، ومنه شجر فيه تثسيمون، يُنبت لكم به الزرع والزيتون والنخيل والأعناب، ومن كل الثمرات، إن في ذلك لآية لقوم يفكرون(١) ».

وقد بدأ الناس اليوم يدركون أن الزراعة طريق من طرق الحياة الصحيحة. وقد قرر مؤتمر الأغذية والزراعة المنعقد في الولايات المتحدة في سنة ١٩٤٥ أن الأرض ضرب من ضروب المعيشة، لا مجرد سبيل لاستثمار أموال الرأسماليين، أي أن الأرض أداة لكسب

العيش ، لا بمجرد وسيلة لاستثمار رؤوس الأموال (١) .

ولا أظن أن الصناعة وحدها تمكن الدولة الصناعية من الإستيلاء والسيطرة على الدولة الزراعية . فلو لا التجارة ، واستثمار رؤوس الأموال الضخمة ، واستخدام قوتها الباطشة ، لما كان الاستثمار والاستغلال الأجنبي . ولولا القيود المصطنعة التي صنعها كبار التجار وأصحاب رؤوس الأموال ، ولولا تصرفاتهم التجارية والاستثمارية ، التي لا رائد لهم فيها سوى الحصول على أكبر ربح ممكن - لكان موقف كل من البلدان الزراعية والبلدان الصناعية متساوياً ، بل قد يكون للأولى موقف أهم ، إذ أن البلاد الزراعية ، هي التي تمد أولا البلاد الصناعية بموادها الخام ، قبل أن تستطيع الثانية تصدير منتجاتها الصناعية إليها .

فالعبرة إذن ، ليست في اكتفاء إحدهما بالزراعة والأخرى بالصناعة ؛ وإنما العبرة في كيفية التبادل بينهما ، وفي كيفية استفادة كل منهما بما تتخصص به الأخرى من أنواع الإنتاج . وأعتقد أن بين البلدين - الزراعية والصناعية - علاقة طبيعية متينة ، تربط بينهما ربطاً متيناً ، بحيث تستطيع إحدهما أن تؤثر في الأخرى تأثيراً طبيعياً . فالبلاد الصناعية تستطيع مضاعفة محاصيل البلاد الزراعية بإمدادها بالآلات الزراعية ، وبالسماذ الصناعي ، وباستيراد أكثر ما يمكن من محاصيلها الزراعية والمواد الخام ، مقابل تصدير المنتجات الصناعية إليها ، كما أن الأهالي في البلاد الزراعية يستطيعون أيضاً أن يديروا عجلة مصانع الدول الصناعية ، وذلك بإكثار طلباتهم واستهلاكهم لمنتجاتها الصناعية .

وليس معنى كل هذا أن تبقى اندونيسيا دولة زراعية بحتة ، لا نشم فيها رائحة الصناعة ، ولا يتصاعد منها دخان المصانع ، فإن الصناعة في حد ذاتها ، ضرورية لحياة الإنسان ، لأن الصناعة إنتاج وعلم وفن . فالإنتاج ضروري للإنسان لكي يعيش ، والعلم نور يستنير به ، ويرفع البلاد إلى مصاف الأمم الراقية القوية ، والفن لازم لذلولة لصارت الحياة مملّة متعبة لا تطاق ، ولأصبحت مليئة بالمشقات والأشواك . فالصناعة تدفع البلاد إلى الحضارة والمدنية . ومن هنا لا يمكننا أن نوافق على ما قد يذهب إليه بعض الكتّاب - أمثال فردريك ليست ، وغيره - من القول « بأن أمة من الأمم لا يمكن أن تنهض إلا بالصناعة ، ولا يمكن لدولة ما أن تتقدم في الحضارة والمدنية إلا بقيامها بالصناعات المتخلفة . وإن الصناعة هي وحدها التي ترفع البلاد إلى الرقي والمدنية » . فمثل هذه الأقوال غير صحيحة على إطلاقها ، لأن كلا من الزراعة

(١) من كتاب « الإصلاح الزراعي » ، للاستاذ مريت غالى بك ، طبع في القاهرة سنة ١٩٤٥ .

والصناعة ضرورى في الحياة ، فلا بد أن تكون هناك بلاد زراعية ، وأخرى صناعية . أو بعبارة أخرى لا بد أن تكون بعض البلدان متخصصة في الزراعة والأخرى في الصناعة . وإذا كانت المبادلات بين هذه وتلك تقوم على أسس صحيحة ، فلا بد أن تنتشر الحضارة والمدنية في البلاد الزراعية والصناعية على السواء .

ومع ذلك لا يمكن أن تكون اندونيسيا مجرد بلاد زراعية بحتة ، فلا بد من أن تكون فيها بعض الصناعات ، إن لم تكن للإنتاج فللعلم والفن . وفي مقدمتها الصناعات التحويلية ، أى الصناعات التى تحول المواد الخام - قبل تصديرها إلى الخارج - إلى سلع نصف صناعية وصناعة تعبئة الفواكه والخضروات فى العلب ، وصناعة الألبان ، ومختلف الزيوت وغيرها . وعلى العموم من الضروري لاندونيسيا إقامة ما يمكن إقامته من الصناعات الخفيفة ، وكذلك الصناعات التى لا بد لحياة الدولة الدفاعية . لأنه طالما يوجد هناك جماعة فى وجه الأرض يبيغون الإفساد ، فلا بد لكل دولة أن تتخذ كل الاحتياطات لانتقام شر هؤلاء الناس . كما لا بد أن تعاون الدول معاً للقضاء على تلك الجماعة الشريرة .

إن الإحتياطات التى لا بد من أن تتخذها كل دولة ، ليست تلك التى على شكل القوات العسكرية ، كما اتخذها معظم الدول فيما مضى ، بحيث هيات بعض الدول موارد ثروتها ورجالها لتدعيم قواتها العسكرية الحربية ، بدعوة الاستعداد لما يسمونه « الحرب الدفاعية » التى أجازها بعض الشراح فى القانون الدولى . الأمر الذى أدى أخيراً إلى نشوب الحرب العالمية . فى عالمنا اليوم - حيث ترتبط أجزاءه بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً - نجد أن هناك بعض الدول تصدر ما تنتجه من المحاصيل الزراعية والمواد الأولية ، والثانية تصدر ما تصنعه من المنتجات الصناعية ، والثالثة يكفها ما لديها من المواد الأولية ، وما تصنعه من المنتجات الصناعية . فالمشاكل الدولية الناشئة من مشكلة توزيع ثروات العالم تقع غالباً ودائماً بين الأولى والثانية ، أى بسبب العلاقات الاقتصادية بينهما . وقد وقع فى التاريخ مراراً أن تلك الجماعة الشريرة ، بعد أن قويت شوكتها أمسكت زمام الحكم فى الدولة التى تعيش فيها ، ووجهت سياستها نحو إشباع مطامعها العدوانية ومطالبها المادية ، مما كان سبباً فى كثير من المشاكل الدولية . فالاحتياطات التى يجب أن تتخذها كل دولة ، لانتقام عدوان مثل هذه الجماعة ، ليست على شكل القوات الحربية ، وإنما على شكل الإحتياطات الاقتصادية . وطريقة ذلك أن لا تكتفى كل دولة صناعية مثلاً بإنتاج المنتجات الصناعية فقط ، ولكن لا بد بجانب ذلك أن تنتج

أيضاً المحاصيل الزراعية وأن تستكشف ما في باطن أراضيها من المواد المعدنية . وكذلك الدولة الزراعية ، فلا يمكن أن تكفي بإنتاج الحاصلات الزراعية فقط ، بل لا بد أيضاً من أن يعنى بالمنتجات الصناعية اللازمة لحياة شعبها . وعلى الأقل إنتاج ما يكفيها في الفترة بين ابتداء قطع تصدير محاصيلها إلى تلك الدولة المعادية ، وبين ظهور آثاره على حياة الشعب في تلك الدولة الصناعية ، إذ أنه عند ما يقع العدوان بين الدولتين تنقطع أولاً العلاقات الاقتصادية بينهما . فقطع تصدير المواد الخام مثلاً من الدولة التي تنتجها إلى الدولة الصناعية المعادية ، سيؤثر حتماً على حياة هذه الأخيرة بعد مدة قصيرة أو طويلة ، إن لم يكن لها مصدر آخر من مصادر المواد الخام . وهذه الدولة الصناعية ستقابل الدولة الزراعية بالمثل ، أى أنها ستمتنع أيضاً من تصدير منتجاتها الصناعية إلى تلك الدولة الزراعية وأن العلاقات الاقتصادية والتجارية ستقطع من تلقاء نفسها بسبب نشوب العدوان . فلا بد إذن على الدولة الزراعية من أن تنتج السلع الصناعية الضرورية ، وعلى الأقل بقدر ما يكفي لسد حاجات أفراد شعبها خلال تلك الفترة العدوانية . وعلى العموم أرى أنه لا يمكن لأية دولة أن تكفي في حياتها الدولية بإنتاج ما تخصص فيه من أنواع الإنتاج .

وعلى هذا نرى أنه من الضروري لإندونيسيا كدولة مستقلة ، إقامة الصناعات اللازمة لحياتها الدفاعية ، وذلك بجانب الصناعات الخفيفة والتحويلية .

وناحية أخرى من نواحي حياة إندونيسيا التي تتعلق بالصناعة هي الملاحة ، لأن إندونيسيا عبارة عن مجموعة كبيرة من الجزائر ، تقع بين المحيطين الهامين الهادي والهندي . فالملاحة ركن هام من أركان حياتها . والملاحة تحتاج إلى السفن والبواخر . والأحواض الجافة وإصلاح الموانئ وتوسيعها ، وإقامة الفئارات وغير ذلك . وهذه الأشياء تتطلب وجود المصانع لصناعة آلاتها وأدواتها .

وهناك عدة عوامل - كما ذكرناه في الصفحة ١٣ - تؤهل إندونيسيا لإقامة هذه الصناعات المختلفة : أولاً - توافر عناصر الحياة الاقتصادية فيها ؛ فالمواد الخام كثيرة ورخيصة ، والوقود كاللحم والبتروول موجود ، والأيدي العاملة متوفرة ، والأسواق فيها واسعة رائجة . وثانياً - إن الروح التعاونية - كما تكلمنا عنها في الجزء الأول من البحث - قد تغلغلت في نفوس الإندونيسيين من قديم الزمن . فهم متعودون على الحياة التعاونية ، وعلى النظام في تصرفاتهم وفي علاقاتهم بعضهم ببعض . وثالثاً - تجمع النقود والأموال في الأرياف والقرى خلال سنوات الحرب الأخيرة - كما بيناه في الصفحة ١٦٢ .

وبناء على هذا كله فمن السهل خلق رؤوس الأموال الوطنية اللازمة لتمويل المنشآت والمشروعات الاقتصادية، صناعية كانت أو تجارية. لأن رؤوس الأموال في الحقيقة، ماهي إلا وليدة تعاون أفراد الشعب، فهي نتيجة مساهمة الأهالي في كل مشروع من مشروعاتهم المختلفة، وثمره من ثمرات تعاون أفراد المجتمع.

فاندونيسيا لا تحتاج إلى استيراد رؤوس الأموال من الخارج، بل بالعكس أنها في حاجة إلى إخراج رؤوس الأموال الأجنبية منها، وذلك لاصالحها وحدها، بل أيضاً ليسهل تطبيق الأسس الصحيحة لعلاقات الدول الاقتصادية - كما وضعناه قبل هذا.

ولكن إخراج رؤوس الأموال الأجنبية الضخمة من هذه البلاد دفعة واحدة ضرر، قد يؤدي إلى تقلقل علاقاتها السياسية مع الدول التي تملكها، أو التي ينتمى إليها أصحابها. وعلى ضوء هذه الحقيقة نرى جلياً استحالة تطبيق المبدأ الشيوعي فيها - فضلاً عن عدم صلاحية هذا المبدأ كأساس لنظام الحياة - لأن تدويل Statetiation مرافق الحياة الاقتصادية يستلزم إخراج هذه رؤوس الأموال منها، أو تحويلها إلى ملكية الدولة. وهذا مما لا يقبله أصحابها من الدول والأجانب، وشركاتهم المختلفة.

وقد تواردت الأخبار من اندونيسيا في الأيام الأخيرة عن نشاط حركة إنشاء مشاريع عديدة صناعية وزراعية وتجارية. فلا غرابة في ذلك، لأن حكومة جمهوريتها بدأت منذ قيامها تبذل أقصى جهودها في الميادين الاقتصادية، بجانب قيامها بإنشاء المنشآت الثقافية والتعليمية والاجتماعية وغيرها. وقد أنشأت الحكومة وزارة خاصة للشؤون الاقتصادية، ولتدعيم الرخاء والرفاهية، وسُمِّيَ الدكتور ا. ك. غاني وزيراً لها^(١). ومن هذه المشاريع الاقتصادية، إصلاح مختلف طرق المواصلات، وإقامة المحطات الكهربائية، وذلك لإنعاش الصناعات المختلفة، مثل مصانع الغزل والنسيج والاسمنت. وقد أنشئ مصنع جديد للأسمنت، مجهز بأحدث الآلات، وينتج في الشهر حوالى تسعة آلاف طن. كما أنشئت أيضاً مزرعة واسعة، تزرع فيها أشجار التوت، وذلك لتربية دودة القز لإنتاج الحرير. كانت هذه الصناعة قد أهملت كثيراً في العصر الاستعماري، مع أن ظروف هذه البلاد مواتية لنجاح هذه

(١) من جريدة "أوتومن ملايو"، العدد ١٢ بتاريخ ١٤ يناير ١٩١٧ - سنغافورة.

ومنذ ٣ يولية ١٩١٧ تولى الدكتور ا. ك. غاني وكالة رئيس الوزراء لحكومة الجمهورية الاندونيسية. وقد سافر في ١١ نوفمبر ١٩٤٧ من جاكرتا إلى هافانا في الولايات المتحدة الأمريكية، لرأس وفد الجمهورية الاندونيسية في المؤتمر الاقتصادي الاشتراكي التابع للأمم المتحدة الذي -ينعقد في ٢٤ نوفمبر الحالي -.

الصناعة . وقد ازداد كذلك نشاط الأهل زيادة كبيرة في مختلف الميادين الاقتصادية منذ تمتعهم بحرية الحرية والاستقلال .

وأعتقد أن إقامة الصناعات الخفيفة المختلفة في اندونيسيا - أو في أية بلاد أخرى من البلدان الزراعية - لا تحقق مصلحتها لحسب ، بل أنها تحقق أيضاً مصالح الدول الصناعية الكبرى . لأن إقامة مثل هذه الصناعات ستؤدي حتماً إلى زيادة النشاط والحركة في الصناعات الثقيلة في الدول الصناعية الكبرى . كما أن هذه الصناعات الخفيفة والتحويلية ، وكذلك صناعة تعبئة الفواكه والخضروات والاسماك في العلب ، ستؤدي كثيراً إلى زيادة قوة الشعب الإندونيسي الشرائية ، وإلى رفع مستوى معيشته . وهذا موضوعنا الآتي :

ثانياً — مستوى معيشة الشعب الإندونيسي وقوته الشرائية

لقد رأينا فيما سبق من هذه الرسالة ، أن اندونيسيا من أغنى بلاد العالم ، بل هي جوهرة مثلاثة تزين خط الاستواء . وقد أصبحت هذه البلاد الغنية في عهد الاستعمار الهولندي الطويل ، والاحتلال الياباني العسكري ، لا تعطى أهلها غير الجوع والحرمان والموت .

وبينما كان الغربيون والهولنديون في أوروبا ، يتمتعون بالرفاهية والرخاء ، ويتغنون منذ أوائل القرن الماضي بأنشودتهم ، ومطلعها الزراعة الجيدة والأعمال السهلة والمعيشة الممتعة الرغبة Better Farming, Better Business, Better Living إذا بالاندونيسيون يعانون صنوف العذاب ، وقسوة الحياة ومرارتها ، التي وصفها الغربيون أنفسهم في كتبهم ومقالاتهم ؛ ومنهم المركز دي بوفوار الذي قال بعد وصوله إلى اندونيسيا في أواخر القرن الماضي ما يأتي : « كنت كأني في جنة النعيم قد نُقلت إلى الأرض ، ثم قال « ولما وصلنا إلى آثار المعابد القديمة - وهي من عجائب الآثار ، مثل معابد مندوت وبروبودور وبرامبان - أدعشتني نخامة مبانها وجمال نقوشها ، ودلني ذلك على أن مشيدي هذه الآثار كانوا على درجة سامية من الرقي ، واسكنني شاهدت من أعلى تلك المباني حقولا واسعة زاهية ، تعمل فيها أمة هي من أبناء ذلك الجيل الغابر المتمدن ، وقد انحطت اليوم إلى أسفل دركات المدنية . فعجباً أكانت نتيجة حكم المستعمرين لهذه البلاد مدة ثلاثة قرون أن تصل بأبنائها إلى أسفل مراتب الإنسانية ؟ إن من يرى وداعة هذه الأمة وذكائها واستعدادها الفطري لقبول العلم والتقدم ، لا يسعه إلا

الاعتراف بعظم مسؤولية حاكميها القائمين بالأمرفها ، لما جنوه عليها من الذل والانحطاط (١) .
ووصفها الجنرال كارلوس ب . روميلا الأمريكي في أوائل سنة ١٩٤٦ في مقالته التي سبق
ذكرها قاتلاً : « وفي كل مكان (في اندونيسيا) ترى أجساماً سمرا ، مهزولة ، عليها مآزر بالية ،
ووجوهاً ضارعة شفهيا البؤس ، لا ترى عينك فيها طفلاً يرتع ويلعب . فهذه المخلوقات البائسة
الممسوخة باعها آباؤها الجياع في سوق الرق الاقتصادي . . . »

وقد صدق هؤلاء الكتاب في وصفهم لحياة الاندونيسيين في عهد الاستعمار الهولندي ، إذ
كانت حالتهم في جميع نواحي حياتهم التعليمية والصحية والاقتصادية وغيرها سيئة مؤلمة جداً .

فن الناحية التعليمية مثلاً كان عدد الأطفال الذين أمموا المدارس عام ١٩٣٨ - ١٩٣٩
بمعدل طفل واحد من عشرة أطفال ، إذ كان عدد الأطفال في اندونيسيا في تلك السنة
٢٠,٤٣٢,٧٠٠ طفلاً ، وكان عدد التلاميذ في جميع مراحل التعليم ٢,٢٢٣,٥٩٦ تلميذاً .
وبلغت نفقات وزارة المعارف للحكومة الهولندية في اندونيسيا في نفس السنة حوالي ٢٣,٣
مليوناً من الروبية . فكان معدل نصيب كل تلميذ من هذه النفقات السنوية أقل من ١٤٠٨ ملياً في
السنة أى حوالي جنيه مصرى واحد . وإذا نظرنا الى مجموع الأطفال الموجودين في تلك
السنة ، لمكان نصيب كل منهم لا يزيد عن ١١٤ ملياً في السنة ، وزيادة على ذلك كان الدخول في
المدارس الثانوية لا يتيسر إلا للذين يستطيعون دفع رسوم عالية ، وللذين تستحسن الحكومة
الهولندية دخولهم فيها ، لتفوقهم مثلاً في اللغة الهولندية ، أو لأن آباءهم من كبار موظفي الحكومة
المماليك لها ، أو لأنهم من أبناء السلاطين والأمراء .

ومن الناحية الصحية فإن عدد المستشفيات في سنة ١٩٣٨ التي كانت تنفق عليها الحكومة
الهولندية والهيئات المحلية لا يزيد عن ٢٠٧ مستشفى (٢) بما فيه المستشفيات الكبيرة والصغيرة
والخاصة للأمراض العقلية . وهكذا في النواحي الأخرى من الحياة .

وسبب هذه الحالة المؤلمة يرجع إلى أن اندونيسيا - بعد وقوعها في قبضة الشركات التجارية
منذ أوائل القرن السابع عشر ، ثم دخولها تحت نير الاستعمار الهولندي ، منذ بداية القرن
التاسع عشر ، وبالأخص بعد ظهور الرأسمالية الحرة في أواخر القرن الماضي - قد أصبحت مجرد
« مزرعة كبرى ، لإنتاج المحاصيل الزراعية والمواد الأولية التي تحتاج إليها أسواق العالم .

(١) من كتاب « أمة الملايو » ، للاستاذ صالح جودت ، طبع سنة ١٩٠٨ .

(٢) من كتاب « خلاصة الإحصائيات . . . » السابق ذكره ، ص ٢٨ منه .

أما شؤون الأهل المعيشية والتعليمية والصحية فقد أهملت كل الإهمال ، لأن المستعمرين وأذئابهم من أصحاب رؤوس الأموال ، يعتقدون أن ارتفاع مستوى حالة الأهل المعيشية والتعليمية والاجتماعية ، يتعارض كل التعارض مع مصلحتهم الاستعمارية والاستغلالية .

لا أفهم ولا أستطيع أن أفهم ، لماذا كان معظم الكتاب - إن لم يكن كلهم - الذين يكتبون في المواضيع المتعلقة « بالجغرافية الاقتصادية Economic Geography » يقولون « إن زراعة الشاي تتطلب الأيدي العاملة الوفيرة المدربة الرخيصة ، وزراعة قصب السكر تحتاج إلى أيد عاملة قوية رخيصة الأجور ، وزراعة المطاط تسلزم عمالاً كثيرين ذوي أجور منخفضة ، وزراعة وهكذا ، كاذ أن يشترطوا انخفاض الأجور في زراعة جميع المحاصيل الزراعية . فما الباعث الذي يدفعهم إلى مثل هذا القول ؟ هل يدفعهم إلى مثل هذا القول ، وذلك الاستنتاج ، عدم إدراكهم لحقيقة الأمور إدراكاً صحيحاً ، وهي واضحة لمن يدرسها من جميع النواحي ، لا من ناحية واحدة ، ولمن ينظر إليها نظرة نافذة من جميع الجوانب ، لا من جانب واحد فقط .

أولم يدركوا أن انخفاض الأجور في بلاد ما يؤدي إلى انحطاط مستوى معيشة الأهل فيها ، ويؤدي إلى ضعف قوتهم الشرائية ، وبالتالي إلى عدم استطاعة تلك البلاد استيراد المصنوعات والمنتجات من الدول الصناعية ، فضلاً عن انحطاط قوة هؤلاء الأهل الإنتاجية ، لما يسببه انخفاض أجورهم من الجهل والمرض وضعف أجسامهم .

وبصرف النظر عن أن تكاليف التدريب والتمرين في الأعمال الصناعية ، أكثر منها في الأعمال الزراعية ، فما وجه التفرقة بين عمال المزارع وبين عمال المصانع ، بحيث تكون أجور عمال المزارع ، أقل كثيراً من أجور عمال المصانع ؟ أليس من الغباوة أن يقال : إن مستوى المعيشة في البلاد الزراعية ، يجب أن يكون منخفضاً ؟ وإن لم يقل ذلك أحد ، فإن الواقع هو كذلك ، إذ أن مستوى المعيشة في العالم ، قبل الحرب العالمية الثانية يتدرج نزولاً ، ابتداء من أمريكا ماراً بأوروبا إلى الشرق الأقصى ؛ بحيث نجد في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى مستوى للمعيشة ، وتليها إنجلترا ثم فرنسا ثم شرق أوروبا ثم الشرق الأوسط ثم الهند ثم الصين واندونيسيا .

وأرى أنه من الصعوبة إظهار هذه الحقيقة بالأرقام الصحيحة ، قياسية كانت أو بيانية ، لأن هناك فرقاً كبيراً بين مستوى المعيشة Standard of living وبين مستوى نفقات

المعيشة Standard of the cost of living كما وضعنا في ص ١٢٨ . ومقارنة مستوى نفقات المعيشة لمختلف شعوب العالم لم تكن سهلة ، وذلك لاختلاف المقاييس للأسعار ، أى اختلاف العملة ، وعدم استقرار قيمتها التبادلية بين مختلف البلدان ، أى قيمتها التجارية ، أو ما يسمونه بالكامبيو الخارجى . وكذلك لاختلاف أسعار السلع والحاجيات الناتج من اختلاف تكاليف إنتاجها في كل بلد من البلدان ، وغير ذلك من الأسباب ، التى أدت إلى صعوبة مقارنة مستوى نفقات المعيشة بين شعوب العالم . ولم تعمل حتى اليوم الإحصائيات الشاملة لنفقات المعيشة لجميع الشعوب . وإن كانت بعض الدول أو معظمها قد عملت الإحصائيات لنفقات المعيشة فيها ، ومع ذلك لم نجد بعد إحصائيات كاملة شاملة لجميع الشعوب يمكن مقارنتها بعضها ببعض . ومن ضمن الانتقادات التى وجهت إلى عتبة الأمم ، أنها ما كانت تعمل الإحصائيات الشاملة في هذا الصدد . وإن عملت بعض الإحصائيات لدول أوروبا وأمريكا فقط .

وإذا رجعنا إلى الإحصائيات التى أصدرتها عتبة الأمم في بحوثها الاقتصادية ، نجدها ناقصة ، فنرى مثلاً في الإحصائيات الآتية في الصفحة التالية (١) - إن الإحصائيات عن الأجور الخاصة بفرنسا لم تكن شاملة لفرنسا كلها ، وإنما تنحصر في منطقة باريس فقط ، كما لا نجد فيها الإحصائيات عن الدخل الأهلى لكل من بلجيكا ويوغسلافيا ، فضلاً عن أنها غير شاملة لأوروبا بأكملها . ثم أن الإحصائيات عن الدخل الأهلى وعن الأجور ، لا تسفى لعمل المقارنة بين مستوى نفقات المعيشة لمختلف الشعوب ، فهناك عدة عناصر أخرى تستلزمها ، مثل مقارنة الأسعار وغيرها . وإذا كانت مقارنة مستوى نفقات المعيشة لمختلف الشعوب صعبة ، فإن مقارنة مستوى المعيشة لها أصعب . ونرجو أن يقوم بها قريباً المجلس الاقتصادى والاجتماعى لهيئة الأمم المتحدة .

وعلى العموم إذا تأملنا طويلاً في حياة مختلف الشعوب ، نجد أن مستوى المعيشة - كما قلنا - يتدرج نزولاً ابتداءً من أمريكا ، ماراً بأوروبا إلى الشرق الأقصى . وترك الحالة على هذا المنوال خطر على الأسرة الدولية ، فضلاً عن خطرها على هذه البلدان التى تعاني مستوى المعيشة المنخفض . وإذا بحثنا من جميع النواحي ، نجد أن ارتفاع مستوى المعيشة في بعض البلدان ، لا يقوم على ثمار جهود أبنائها ورجالها وحدهم - كما قد يدعى به البعض - وإنما

(١) نقلت من كتاب .. دراسة للتضخم وقمعه ، الذى أصدرته عتبة الأمم في سنة ١٩٤٦ .

يقوم جلّه على حساب جهود البلدان الأخرى ، وعلى حساب نتائج أعمال أناس آخرين . وإن رفع المعيشة في هذه البلدان الأخيرة ، ول هؤلاء الناس الآخرين - بطرق صحيحة - لا يؤدي بتاتاً إلى انخفاضها في البلدان السابقة ، ولا في حياة هؤلاء القوم الذين يتمتعون من قبل بمستوى معيشة مرتفع ، بل بالعكس سيؤدي أيضاً إلى ارتفاعه أو إلى بقائه كما هو .

الإحصائيات عن الدخل الأهلّي وعن الأجور في سنة ١٩٣٨

في كل من الدول الآتية : ^(١) (على أساس : ١٩٢٩ = ١٠٠)

الدول	الدخل الأهلّي	الأجرة النقدية في الساعة	الأجرة الحقيقية في الساعة
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٨٠٠	١٢١	١٤١
بريطانيا	٢٠٠	١٠٧	١١٣
بلجيكا	—	١٠٦	١١٢
فرنسا	٢٠٠	١٩٥ ^(٢)	١٥٠ ^(٢)
إيطاليا	١٦٠	١٠٨	١١٥
المجر	٨٠	—	—
يوغسلافيا	—	١٠٢	٩١

وقد بدأ الناس يدركون هذه الحقائق ، كما أوصى الرئيس روزفلت الراحل بوجوب التحرر من الفقر . وقد أشارت المواثيق الدولية الحديثة ، والقرارات التي اتخذها أقطاب الحلفاء ، ورؤساء الدول في اجتماعاتهم خلال سنوات الحرب الأخيرة - إلى ضرورة رفع مستوى المعيشة لجميع الشعوب بلا تفرقة ولا تمييز . وقد أعدت فعلاً معظم الدول مشروعات عديدة ، لمحاربة أعداء المدنية والحضارة الثلاثة ، وهي الفقر والجهل والمرض .

° ° °

أما في اندونيسيا فقد كان مستوى معيشة الأهالي فيها ، في عهد الاستعمار الهولندي ،

(1) From "The Course & Control of Inflation (a review of Monetary experience in Europe after World War 1, League of Nation 1946.

(٢) بحث عن منطقة باريس فقط .

منخفضاً جداً بالنسبة إلى مافي البلدان الأخرى ، كما قلنا وكما وصفه كذلك الكتاب الأوروبيون في كتبهم ومقالاتهم ، التي نقلنا منها بعض أقوالهم . وقالت صحف نقابات العمال في أمريكا : إن الأعمال الاستعبادية في اندونيسيا ، تهدد أعمال الأحرار في أمريكا (١) .

Enslaved labour in Indonesia threatens free labor in America.

ولانحطاط مستوى المعيشة لدى الإندونيسيين أسباب عديدة ، إلا أن هذه الأسباب كادت تتركز في شيء واحد يمكن إرجاعها إليه ، وهو سوء النظم الاقتصادية السائدة في اندونيسيا خلال تلك المدة الطويلة ، كما رأينا في الفصول السابقة من هذه الرسالة . ولزيادة توضيح ذلك ، يمكن أن نقول : إن السبب الرئيسي لانحطاط مستوى معيشة الإندونيسيين ، هو فقرهم - وذلك بالرغم من وفرة ثروة بلادهم وكثرة خيراتها - إذ بلغ متوسط دخلهم - على حسب تقرير لجنة الحكومة الهولندية في سنة ١٩٣٢ A Dutch Govt. Commission - بنسأ واحدأ أى حوالى أربعة مليات للفرد في اليوم الواحد . وهذا الفقر مرتبط بالجهل ، وسوء التغذية ، وانتشار الأمراض وانصرافهم عن الحياة الاجتماعية والثقافية ، وانعدام المثل العليا في الحياة ، أى أن انحطاط مستوى المعيشة ، أدى إلى انحطاط مستوى الروح المعنوية .

وما كان ذلك الفقر يحدث ، إلا بسبب الحرمان ، وما يتبعه من سوء توزيع ثروة البلاد الممثلة في الدخل الأهلى ، كما وضعنا ذلك في الجزء الأول من هذا البحث . وتبين الإحصائيات الآتية في الصفحة التالية ، أن الأوروبيين الذين كانوا أقل من النصف في المائة (٠.٥٪) من مجموع السكان يستحوذون على ٦٣.٥٪ من الدخل الأهلى الخاضع لضريبة الدخل القائم على أساس ٩٠٠ روية لدخل الشخص السنوى ، وكان نصيب الأجانب الآسيويين أكثر من ٢٣.٥٪ من ذلك الدخل وعددهم لا يزيد على ٢.٢٪ من مجموع السكان ، بينما كان الأهالى الوطنيون ، وعددهم أكثر من ٩٧.٤٪ من مجموع السكان ، لا يتناولون من هذا الدخل الأهلى سوى ١.٣٪ فقط . والإحصاء الآتى في الصفحة التالية يوضح ذلك جلياً .

وعلاوة على سوء توزيع دخل المجتمع بين الأهالى والأجانب ، فإن الحكومة كانت تفرض على الأهالى أنواعاً كثيرة من الضرائب كانت قواعد هذه الضرائب بعيدة كل البعد عن النظريات الحديثة في علم المالية ، إذ كان الرائد - عند سننها أو تشريعها - حين تطبيقها - مضاعفة دخل الحكومة فقط . وكانت جبايتها تشبه كثيراً جباية الضرائب في القرون الوسطى ، لأن القائمين بها هم الأهالى أيضاً من عمدة البلاد ورؤساء الأرياف والقرى ، أى أن جبايتها تشبه نظم الالتزامات القديمة .

(1) From "Daily World" newspaper, San Francisco, Sept, 28, 1945.

المقارنة بين عدد الأهالي والأجانب الذين دفعوا الضريبة على أساس ٩٠٠ روية
فما فوق، من دخل الشخص السنوي في سنة ١٩٣٨ (١)

بيان	الإندونيسيون	الأوروبيون	الآسيويون	المجموع
مجموع السكان بالآلاف	٦٦٦١٩	٢٧٤	١٥١٦	٦٨٤٠٩
النسبة المئوية لعدد السكان	٩٧،٤	٠،٤	٢،٢	١٠٠ ٪
دافعوا الضريبة على الأساس				
المذكور أعلاه	٣٦٠٠٦	٧٠٦٢٥	٤٧٤٧٤	١٥٤٢٠٥
النسبة المئوية	٢٣،٥	٤٥،٨	٣٠،٧	١٠٠ ٪
مجموع تقديرات الدخل المفروضة				
عليه الضريبة بالآلاف من الروية	٦٨٧٨٠	٣٣٦٧٥٥	١٢٤٤٧٥	٥٣٠٠١٠
النسبة المئوية لها	١٣	٦٣،٥	٢٣،٥	١٠٠ ٪

وكان من المنتظر أن يكون مستوى معيشة الإندونيسيين، منذ اتصال إندونيسيا بالدول الصناعية، مرتفعاً عن ذي قبل. وذلك لاستمرار زيادة صادراتها عن وارداتها كل سنة - كما تبين ذلك في الرسم البياني ص ٢٦٣، وإذا كانت النظم الاقتصادية تسير على طبيعتها، بدون تدخل التصرفات السياسية، والمطامع النفسية الرأسمالية، لكانت إندونيسيا تستورد من الخارج المنتجات الصناعية، بقدر ما تصدره إليه من محاصيلها المختلفة، ولستَج عن ذلك ارتفاع مستوى معيشة الأهالي. ولكن هذه الزيادة الكبيرة في وارداتها، كانت تذهب إلى هولندا، وإلى الدول الأخرى المختلفة، فضلاً عن عدم استفادة إندونيسيا بحالة رجحان كفة ميزانها الحسابي إلى غير صالحها، كما سبق بيانه.

أضف إلى ذلك أن أسعار محاصيل إندونيسيا كانت أرخص كثيراً من أسعار وارداتها بالنسبة إلى تكاليف الإنتاج لكل منهما. (أنظر الرسمين البيانيين في ص ٢٥٩ و ٢٦٣) وذلك نتيجة لما قام به الوسطاء والتجار من التلاعب في الأسعار، ونتيجة شتى الإجراءات التعسفية، التي اتخذتها

(١) من كتاب "خلاصة الإحصائيات ١٩٥٠" السابق ذكره، ص ٦ و ١٣٤ منه.

نقابات الإنتاج ، واتحادات التجار ، كالامتناع عن الشراء مثلاً في مدة معينة أو في منطقة ما ، وغيرها من طرق التجارة المشروعة وغير المشروعة .

وكانت مزاحمة الأجانب مثل الصينيين والآسيويين الآخرين والأوروبيين ، وبالأخص الهولنديين ، تزداد كل سنة ، وفي كل ناحية من نواحي الحياة الاقتصادية . وعند ما كان الصينيون في جاوة في سنة ١٩٠٠ لا يزيد عددهم عن ٢٨٠,٠٠٠ نسمة ، وعدة آلاف أخرى في باقي الجزائر ، فإن عددهم بعد توسيع الأعمال الزراعية والتعدينية واستخدامهم فيها ، قد ازداد زيادة كبيرة ، حتى بلغ في سنة ١٩٣٠ حوالي ١,٢٣٠,٠٠٠ نسمة في جزيرة جاوة وحدها (١) .

ويكاد الأجانب في اندونيسيا يحتكرون التجارة الداخلية والخارجية ، ورائدهم دائماً - كما قلنا - هو الحصول على أكبر ربح ممكن . والصينيون - كما قال مستر هـ . و . بوندر - يلعبون دوراً هاماً في حياة جاوة الاقتصادية ، لأنهم هم الذين يشتغلون بالتجارة فيها ، ثم يليهم في ذلك التجار الهنود ثم اليابانيون . وعلى العموم فإن تجارة القطاعي للواردات من البضائع في أنحاء جاوة ، كانت في أيدي الصينيين ، وهم أيضاً الذين يحتكرون صناعة الأحذية ، والأعمال التجارية وصناعة الأثاث المنزلية (٢) .

ومما أدى أيضاً إلى انحطاط مستوى معيشة الإندونيسيين بوجه عام ، بعض نتائج سياسة « الباب المفتوح » التي اتبعتها هولندا منذ أوائل هذا القرن ، إذ بسبب هذه السياسة نزح إلى اندونيسيا كثير من المهاجرين الجدد ، فزاحوا الأهالي في مختلف ميادين الأعمال ، وشاركوهم في الدخل الأهلي .

وكانت الحكومة الهولندية - كما قلنا - تعتمد في تدعيم سياستها وقوتها على الشركات الأجنبية ، كما تعتمد أيضاً على البقية الباقية من الإقطاعيين الإندونيسيين ، وهم من سلالة السلاطين والأمراء ، حتى أصبحوا أيضاً يشاركون الرأسماليين في امتصاص دم الشعب . ولهذا كله أصبحت الثورة الإندونيسية الأخيرة ، تتخذ صورتين ، كما يبين ذلك بعض

(1) Bernard H. M. Vlekke : The Story of the Dutch East Indies, 1945.

(2) a. H. W. Ponder : "Javanese Panorama" Seeley Service & Co., London 1942. from p. 70 to p. 85.

b. H. W. Ponder : (Java Pageant) from p. 123 to p. 126.

زعماء الإندونيسيين ، ومنهم السيد سوتان شهرير رئيس وزراء اندونيسيا الأول لحكومة جمهوريتها الأولى . فتبدو هذه الثورة من خارج اندونيسيا « ثورة قومية ، تقاوم المطامع الاستعمارية ، ومن الداخل تظهر بصورة « ثورة شعبية ، تتجه نحو تحسين معيشة عامة الشعب ، وإصلاحها إصلاحاً يتفق مع اتجاه العالم الاقتصادى . والأمل كبير فى نجاح هاتين الحركتين ؛ الحركة الوطنية الموجهة إلى مقاومة القوة الاستعمارية ، والقضاء على مطامعها ، والحركة الشعبية المتجهة نحو النهوض ، ورفع مستوى حياة عامة الشعب .

والنجاح فى الحركة الأولى - التى انتصرت وقد دخلت اليوم فى مرحلتها الأخيرة - يرجع إلى حماسة الإندونيسيين الوطنية ، التى زرع بذورها وغرسها الزعماء فى نفوس الشعب الإندونيسى منذ زمن بعيد . أما النجاح فى الحركة الثانية فيرجع إلى انفاق وجهة نظر هؤلاء الزعماء فى توجيه هذه الحركة .

فخامة الدكتور أحمد سوكانو مثلاً ، قد أقام سياسته وحركته الوطنية على أساس « الفلسفة الاجتماعية السياسية الشعبية » التى سماها Marheinstein أى « الشعبية » ، وقد وضحا توضيحاً جليلاً فى مقالاته فى مجلة حزبه « فكرة الشعب » The opinion of the common men ومنها مقالة بعنوان « الشعبية والمادية » ، Marheinstein and Materialism نُشرت فى شهر أبريل سنة ١٩٣٢ ، وبما قال فيها « قد أطلقنا على هذه الفلسفة الاجتماعية السياسية اسم « الشعبية Marheinstein أو دستور العمل لسبعين مليوناً من الإندونيسيين المحرومين I call this Social-political philosophy (Marheinstein) or the guide to action for the 70,000,000 impoverished Indonesians.

وكانت حركات الحكومة الهولندية ، وتصرفاتها الحكومية والسياسية فى اندونيسيا ، تشبه تماماً الحركة الفاشيستيّة والنازية فى أوروبا . وقال الدكتور سوكانو فى نفس المجلة وفى تلك السنة : « إن ظهور الفاشيستيّة نذير لقيام الحرب العالمية . وهى عقبة فى طريق الإندونيسيين لتحقيق طموحهم وآمالهم الديمقراطية ، لأن الفاشيستيّة ما هى إلا حركة ضد النهضة والتقدم وهى ليست إلا صورة متطرفة من صور القوميات الأوروبية المادية ، التى تقوم وترمى إلى توسيع استغلال كل من الشعوب الأوروبية العامة ، وشعوب المستعمرات » .

وليس زعماء الإندونيسيين هم وحدهم الذين انتقدوا وقالوا بأن الحكومة الهولندية عقبة كأداء فى سبيل تقدم اندونيسيا ، ولكن شاركهم فى ذلك المنصفون من الزعماء الغربيين

وكتابتهم - كما نقلنا بعض أقوالهم فيما مضى - وكان مستر سى بارانى قد لخص آراءهم وأقوالهم في كتابه الذى نشره فى سان فرانسيسكو بعنوان ولماذا يثور الإندونيسيون Why the Indo-nesians revolt وقال : «إن الحكومة الهولندية فى إندونيسيا كانت متلفة وعقبة أمام الحركة التقدمية We may conclude that the Dutch Government in Indonesia is both a waster and an anti-progress force.

ونظام الدكتور محمد حتّا، المعروف فى إندونيسيا بكفاءته الإدارية الممتازة، قد أسس حركته من أولها على أساسين هامين . الأساس الأول الترية الوطنية الشعبية الديمقراطية . وسمى حزبه «حزب الترية الوطنية الإندونيسية Pemdidikan National Indonesia وقد أشار مراراً فى مقالاته وخطبه إلى أن حركات النهوض والإصلاح يجب أن تبدأ من القرى والأرياف . وجاء فى خطبته السابق ذكرها ما يأتى . «والديمقراطية يجب أن تسود فى جميع الأعمال ، ولكن حذار أن نخطئ فى فهم الديمقراطية الاقتصادية ، فنقع فيما يسمونه بالنقابة . وإذا كان كل عمل من الأعمال الزراعية والصناعية والتجارية ، ما هو إلا جزء لا ينفصل من مجهودات الشعب جميعاً ، فقيادة كل عمل يخضع لمبدأ أعلى . ومن هنا تكون وحدة القيادة فى يد حكومة الدولة ، وفى يد الهيئة التى عهدت إليها تلك القيادة تحت توجيه الحكومة وإشرافها وهذه الحكومة بدورها تحت توجيه البرلمان وإشرافه . ومعنى هذا أن العمال أن يتقدموا بقرارات ، فيما يتعلق بقيادة العمل ، ولكن ليس لهم أن يغيروها كيف يشامون ، بدون معرفة الحكومة وموافقتها . ومع ذلك لهم حق البت بطريقة الشورى . فكلهم فيه سواسية . وهذه المساواة لا تعنى الفوضى ، فالنظام الدقيق يجب أن يطبق أثناء العمل ، بحيث يخضع فيه العامل لمدير العمل . وليس معنى الديمقراطية الاقتصادية إهمال النظم بل تقويته . لأن مثل هذه الديمقراطية تنمى فى نفوس العمال الشعور بالمسئولية المشتركة عن أعمالهم وعن نتائجها أمام المجتمع .

والأساس الثانى . هو النظام التعاونى ، حيث قال نظامه «إن كل قرية ، يجب أن تمثل هيئة تعاونية ، وكذلك البنادر والمدن . وبذلك سيتوزع الدخل الأهلى توزيعاً عادلاً ، لا بين القرى والأرياف والبنادر والمدن فقط ، بل أيضاً بين أفراد المجتمع فى قرية واحدة ، وفى مدينة واحدة ، ومن ثم يرتفع مستوى المعيشة ارتفاعاً يعم الجميع .

والسيد سوتان شهرير وغيره من الزعماء الإندونيسيين ، الذين تولوا مناصب الوزارة ،

يقيمون سياستهم على أساس توجيه سياسة اندونيسيا الاقتصادية القومية نحو اتجاه العالم الاقتصادي ، الذي يرمى إلى تدعيم الرخاء الشامل المشترك . وقال السيد سوتان شهربر في رسالته السابق ذكرها : « إن السيطرة على الإنتاج في العالم الرأسمالي الحاضر ، قد تركزت أكثر من قبل في مركز أو مركزين ، وهما لندن ونيويورك . هذا مما أدى إلى أن القوة الرأسمالية قد أصبحت عالمية . ولذا فإن نجاح جهادنا اليوم ، يتوقف على مدى إدراكنا لهذه الحقيقة ، كما يتوقف على استطاعتنا توجيهه نحو الاتجاه العالمي » .

وكل ما قدمنا من نظم اندونيسيا الاقتصادية وسياستها وأسسها وأهدافها ؛ مثل رفع مستوى معيشة عامة الشعب ، وتوزيع الدخل الأهلي توزيعاً عادلاً ، وقيام الحكومة ببعض المنشآت الاقتصادية العامة ، وإشرافها على الهيئات الإندونيسية الاقتصادية ، وتطبيق مبدأ « تسليم الصادرات واستلام الواردات في الموانئ والمطارات والمحطات الحدودية ، وتوزيع الصادرات والواردات بين الدول وتقسيمها بينها ، وتحويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى الوطنية أو المحلية » ، وغير ذلك من المبادئ والحلول التي ذكرناها - فليس معنى كل هذا أن اندونيسيا تطبق وتنبع العظم الشيوعية . لأن الشيوعية - فيما أرى وفيما يراه علماء الإسلام - لا تتفق مع التعاليم الإسلامية السامية . والأعلوية الساحقة من الإندونيسيين ، دينون بهذا الدين الخفيف ، كما رأينا - فضلاً عن أن الشيوعية - فيما أعتقد وفيما يعتقد معظم الإندونيسيين - تتناقى في النهاية أو في البداية مع الحرية الشخصية أو الحرية الفردية ، وهي أسس ما يتوق إليه الإنسان . وفي هذا مجال واسع للنقاش ، مما لا يدخل في موضوع رسالتنا هذه .

وعلى العموم فإن النظم الاقتصادية التي نبغيها نحن الإندونيسيين ، ليست الرأسمالية المتطرفة ، التي لا تعرف العدالة الإنسانية ، ولا الشيوعية التي تقضى على الحرية الفردية ، التي تتطلب الدكتاتورية في البداية أو في النهاية ، وإنما هي نظم وسط بينهما ، وخير الأمور أوسطها . وهذا موضوع رسالتنا القادمة - إن شاء الله .

إن النظم الاقتصادية ، التي نريد تطبيقها واتخاذها كأساس لحياة اندونيسيا القومية والدولية ؛ هي تلك النظم التي لا تتناقى مع طبيعة موقع اندونيسيا الجغرافي ، حيث تحيط بها من كل جانب البلدان التي لا تزال الرأسمالية تعمل وتسيطر فيها ، وتلك النظم التي لا تتعارض مع عاداتنا وتقاليدها الشرقية وتعاليمنا الإسلامية السامية ، وتلك النظم التي تتماشى مع طبيعة حياتنا الاقتصادية ؛ تلك الحياة التي وصفها مستر ميجي ومستره . فيريدمان

وصفاً عابراً في كتابهما حيث قالاً : « إن الشرق الأقصى ، لا يزال بلداً نصف رأسمالية ، تستطيع حل مشاكها الجديدة حلاً جيداً ، لا بتباع صورة خيالية لبعض نظريات جديدة عن شكل حكومة مثالية ، وإنما بإقامة حكومة على أساس حقيقة النظم التعاونية العالمية .

The Far East, still only semi-capitalistic, is able to offer a better solution of its new problems — not the mirage of some modern utopia — but the reality of a planned and rationalized socialist world state. (1)

والحقيقة أن رفع مستوى الشعب الإندونيسي ، محور تدور عليه حركات النهوض والتقدم في جميع فروع الحياة التعليمية والصحية والاجتماعية . ورؤساء الأحزاب السياسية والجمعيات الإسلامية ، والهيئات الشعبية ، إن اختلفوا في طرق جهادهم وفي خططهم ، فإنهم متفقون في الهدف الذي يرمي إليه كل منهم . فترى بعضهم يعملون لخلق العزة والكرامة في نفوس أفراد الشعب ، وذلك ليتذوقوا طعم الحرية ولذة الاستقلال ، ولكي تنمو وتتغلغل في نفوسهم الروح الديمقراطية الصحيحة . وبعضهم يعملون في تنظيم وإدارة تلك الهيئات الاقتصادية التعاونية . وبعضهم يعملون في نشر التعليم على نطاق واسع ، وفي محاربة ما بقي من الأمية ، وإنشاء عدة جامعات ومعاهد عليا ، لإمداد الشبان الناشئين بالتعليم الحالى الحر . وآخرون يشتغلون في تحسين حالة الشعب الصحية ، بإقامة مستشفيات ، وتوفير وسائل الوقاية والعلاج . وهناك جماعة يكرس أفرادها حياتهم لإمداد البلاد بوسائل المواصلات البحرية والجوية ، حتى ترتبط تلك الجزائر بعضها ببعض ، ويزداد ازدهار التجارة بينها .

وجهود حكومة الجمهورية الإندونيسية ، من ناحية رفع مستوى معيشة الشعب ، يتركز في توجيه هذه الحركات والهيئات الشعبية ، وإمداد الشعب بكل التسهيلات من أدوات ورأسمال وخبراء فنيين ، وتولى كل هذا وزارة يسمونها « وزارة الاقتصاد والرخاء » .

فهذه الحركات النشيطة ، التى تعم جميع مرافق الحياة ، تبشرنا بارتفاع مستوى المعيشة في أنحاء اندونيسيا ارتفاعاً سريعاً . ولكن عدم استقرار حالتها السياسية ، واشتداد الحركة العسكرية في شواطئ جزائرها ، بسبب تعنت سياسة هولسدة لإزاء اندونيسيا ، وبسبب تصرفات القوات الهولندية الحربية ، وحرارتها العدائية في بحار اندونيسيا ، وغاراتها المتكررة التى لا تزال تشنها من آن إلى آخر — كل هذا يعوق تلك الحركات التقدمية فيها . فإن استقرار

(1) Sobei Mogi and H. Verre Redman : The Problem of the Far East, 1935. Victor Golancz Ltd., London. p. 11.

حالة اندونيسيا السياسية ، أو بعبارة أخرى ، إن استقلال اندونيسيا ، شرط أساسى لنجاح تلك الحركات التقدمية الوطنية .

واستقلال اندونيسيا ، واعتراف الدول به ، واستقرار الحالة فيها ، كل هذا لا يتم بمجرد الشعب الإندونيسى وحده ، ولكنه يتوقف أيضاً إلى حد كبير على إدراك شعوب العالم الحقيقة هذه القضية الشبه العالمية ، وعلى شعورها بضرورة الإسراع فى حل هذه المشكلة التى تمس الجميع ، وبالأخص تلك الشعوب التى تربطها واندونيسيا مصلحة اقتصادية أو سياسية أو دينية . وحينما أدركت هذه الشعوب وحكوماتها إدراكاً صحيحاً لحقيقة قضية اندونيسيا ، وحينما شعرت الدول شعوراً قوياً بأن استقلال اندونيسيا ، ليس تحقيقاً لمطالب الإندونيسيين القومية فحسب ، ولا تحقيقاً لمصلحة اندونيسيا وحدها ، وإنما هو تحقيق لمصالح الجميع ، فحينئذ تعترف الدول باستقلالها وبجمهوريتها .

فثلاً هناك الآن كمية كبيرة بلغت ٨.١٠.٥٠٠ طناً من السكر ، مخزونة فى جاوة الوسطى منذ أيام الاحتلال اليابانى ، كما نقلنا منظر هذا الجبال من السكر فى ص ٢٤٥ . وقالت وكالة الأنباء « أنيتا » : « إن فى جاوة الآن مليون طن من السكر » .

وقالت الهيئة المساهمة بحكومة جزر الهند الهولندية : « أن كمية السكر المخزونة فى جاوة ، فى يوم استسلام اليابان ، بلغت مليوناً ونصف مليون من الأطنان ، وثمانمائة ألف طن أخرى فى أيدي التجار الصينيين » .

وقال مستر فلنتو اندرسون وزير الزراعة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى خطبته فى منتصف يناير ١٩٤٧ فى مدينة شيكاغو ما يأتى : « هناك الآن فى جزيرة جاوة أكثر من ٨.٠٠٠.٠٠٠ طن من السكر ، ونرجو أن تصدر إلى الخارج هذه الكمية المخزونة فيها ، وذلك لسد النقصان الكبير من السكر فى العالم خلال هذه السنة » (١) .

ولاشك فى وجود هذه الكمية الكبيرة من السكر ، لأن جاوة أكثر بلدان العالم فى إنتاج السكر . كما تكلمنا عنه فى ص ٢٠١ إلى ص ٢٠٤ . وفى جاوة قبل الحرب العالمية الأخيرة أكثر من ١٢٠ مصنعاً كبيراً لتكرير السكر ، التى بلغ إنتاجها مليونين من الأطنان سنوياً (١) .

هذا ما يختص بالسكر وحده ، وكذلك الحال بمحاصيل اندونيسيا الأخرى الكثيرة - التى

(١) من جريدة « أوتومن ملايو » العدد ١٢ بتاريخ ١٤ يناير ١٩٤٧ - سنغافورة .

تكلمنا عنها بالتفصيل فيما سبق - مثل المطاط والجوز الهندى والشاى والتوابل والبهارات والجلود والقصدير وغيرها من محاصيلها الزراعية والحيوانية والمعدنية. ومن المعلوم أن معظم دول العالم لا تزال تعاني الآن أزمة السكر ، وفى حاجة شديدة الى هذه المواد الأولية . واندونيسيا لا تستطيع تصدير تلك الكمية الكبيرة من السكر وكذلك محاصيلها الأخرى المتجمعة لديها الآن ، مادامت العلاقات السياسية بينها وبين الدول الأخرى لم تستقر بعد ، وزيادة على ذلك وجود الحصار البحرى المحكم الذى ضربته القوات الهولندية حول جزائر اندونيسيا ، ولا تزال تضربه بدقة حتى يوم طبع هذه الرسالة . فهذا الحصار البحرى لا يؤدى خسارة على الإندونيسيين بحسب ، بل يؤدى أيضاً إلى خسارة فادحة على شعوب العالم ، وبالأخص الشعوب الصناعية التى تعتمد على الاستيراد من الخارج (١) .

فإن رفع مستوى معيشة الشعب الإندونيسى معناه بعبارة قصيرة ، ومن الناحية الاقتصادية « زيادة قوة هذا الشعب الشرائية والإنتاجية » . وزيادة قوة الشعب الشرائية تؤدى حتماً إلى زيادة ما يستورده ويستهلكه من المنتجات الصناعية . ولا شك فى أن هذا لمصلحة الدول الصناعية . وتنتج من زيادة قوة الشعب الإندونيسى الإنتاجية زيادة محاصيلهم ، وبالتالي زيادة ما يصدره منها - وبالأخص المواد الأولية - إلى أنحاء العالم ، التى نعم فيها الآن حركة الإنشاء والتعمير ، وحركة إصلاح ما خربته ودمرته الحرب .

ومن هنا نرى أنه ليس للإندونيسيين أى مطلب أو مطمع سوى أن تكون بلادهم « وطمه الحرية لهم وموطئ الخبز للجميع » .

(١) من نتائج كثافة الرسالة : إن الفصل بين السياسة والتجارة والاقتصاد والأخلاق هو مصدر من مصادر هذه الاحتكاكات الدولية التى يمانها المجتمع البشرى وستجد تفسير هذا فى رسالتى القادمة - إن شاء الله .

الفصل الثالث

مدى مساهمة اندونيسيا في تحقيق الرخاء العالمى الشامل

وفي تدعيم السلم العالمى الدائم

لقد بدأ الناس - منذ نهاية الحرب العالمية الأولى - يفكرون جدياً فى اتخاذ الوسائل لمنع الحرب ولتدعيم السلم . وتعلق الناس - ولم تك الحرب العالمية الأولى قد وضعت أوزارها بعد - بمبادئ الرئيس ويلسون الأربعة عشر ، التى أعلنها أمام الكونجرس (البرلمان) الأمريكى American Congress فى ٨ يناير ١٩١٨ . وأهم هذه المبادئ مبدأ تقرير المصير - Self-determination

ثم أنشئت عصبة الأمم على أساس هذه الفكرة . ولكن هذه المنشأة الدولية فشلت فى أداء مهمتها الكبرى ، لأنها لم تكن تقوم على أسس كافية للاضطلاع بمهمتها الشاقة . وقد وجه العلماء والشرائح فى القانون الدولى والعلوم السياسية انتقادات كثيرة الى عصبة الأمم ، ووضحوا الأسباب التى أدت الى عدم نجاحها فى منع الحروب وفى تدعيم السلم .

ومنه ضمه هذه الانتقادات :

أولاً - إن اهتمام عصبة الأمم كاد ينحصر فى شؤون دول أوروبا ، أما الدول الأخرى - وبالأخص المستعمرات على اختلاف أنواع الاستعمار - فلم تكن عصبة الأمم تهتم بشؤونها اهتماماً يحسن حالتها الاقتصادية والسياسية .

ثانياً - لم تكن لعصبة الأمم قوة عسكرية أو بوليسية ، فما كانت تستطيع تنفيذ قراراتها التى تتطلب الى استخدام القوة .

ثالثاً - إن عصبة الأمم لم تكن منشأة عالمية بالمعنى الصحيح ، إذ أن بعض الدول - ومنها بعض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية - ما كانت تشترك فيها ، وذلك بالرغم من أن رئيسها مستر توماس وودرو ويلسون (1856-1924) Thomas Woodrow Wilson هو صاحب فكرة عصبة الأمم . وجاء فى كتاب « مشكلة المواد الأولية وسياساتها » الذى

أصدرته الهيئة الاقتصادية والمالية التابعة لعصبة الأمم في سنة ١٩٤٦ ما يأتي « وعدد كبير من مشاريع التنظيم هذه - وخصوصاً المشاريع التي وضعتها حكومات مختلفة ، أو مجموعة من الحكومات لصالح منتجها - قد أثارت طائفة من الاعتراضات الشديدة في البلاد الأخرى ، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية . التي كان الكونغرس فيها في سنة ١٩٢٦ يهتم بهذه المسألة .

إن لجان التحقيق والمحاضرات الاقتصادية التي جرت في عصبة الأمم ، كان بمقدورها أن تسهل مثل هذه الانفاقات ، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي أقوى الدول والعدو الوحيد لبرامج هذه التنظيمات ، لم تكن عضواً في عصبة الأمم ^(١) .

... mais les Etats-Unis, le plus puissant et le principal adversaire des plans réglementation, n'étaient pas membre de la Société des Nations.

وسائل عصبة الأمم لتقليل خطر الحرب :

وبملاحظة الوسائل التي اتخذتها عصبة الأمم ، نرى أن الأغراض التي ترمى إلى تحقيقها ، لم تكن منع الحرب ، أو إزالة الأسباب التي تؤدي إلى الحرب ، وإنما غرضها تقليل خطر الحرب ، وذلك بالوسائل الثلاث الآتية :

أولاً — تحديد السلاح ، بحيث تنقص قوات الدولة الحربية إلى أصغر قدر مستطاع لصيانة سلامة الوطن مع مراعاة موقع البلاد الجغرافي .

ثانياً — السكفالة المتبادلة ، بحيث تلتزم الدول أعضاء العصبة باحترام الاستقلال الحالي للدول الشريكات ، وعدم اعتداء بعضها على أراضي البعض الآخر .

ثالثاً — تسوية المشاكل بالطرق السلمية ، بحيث تُعرض كل منازعة بين دولتين من أعضاء الجمعية أمام محكمين للفصل فيها أو أمام المجلس للوساطة ، فإذا لم يحسم النزاع لا يجوز الالتجاء إلى الحرب ، إلا بعد مضي ثلاثة شهور من تاريخ صدور قرار التحكيم أو ظهور تقرير المجلس ^(٢) . ومن ناحية أخرى ، أن معظم الوسائل التي اتخذتها عصبة الأمم - إن لم تكن كلها - كانت

(1) Problèmes et Politiques des Matières Premières : par Département Economique, financier et du transit, Société des Nations, Genève 1946.

(٢) من كتاب « القانون الدولي العام للاستناد على ماهر بك (باشا) طبع بجمعية الاعتدال بالقاهرة في عام ١٩٢٤ .

تدور حول المسائل السياسية فقط . وكادت طرقها في حل المشاكل الدولية تتركز في الأساليب الدبلوماسية والسياسية ، فما كانت تحاول أو تتم بحل هذه المشاكل عن طريق أسس اقتصادية عالمية صحيحة ، ولذا فشلت في مهمتها ، إذ خرجت منها الدول واحدة بعد الأخرى حتى نشبت الحرب العالمية الثانية .

° ° °

وعلى العموم فإن الانتقادات التي وجهت الى عصبة الأمم قد مهدت الطريق ، ونوّرت الأفكار لإنشاء تنظيمات دولية أخرى ، أكل وأقوى من الأولى . وقد رأينا الآن ، بل ومنذ سنوات الحرب العالمية الثانية ، إن الدول وبالأخص الدول الديمقراطية (بما فيها روسيا) قد وجهت جهودها وتفكيرها إلى وضع أسس صحيحة لمنع حرب عالمية أخرى ، ولتدعيم السلم الدائم .

وقد اجتمع أقطاب الحلفاء مراراً وتكراراً أثناء الحرب ، ولا يزالون إلى اليوم يواصلون اجتماعاتهم من آن إلى آخر . وقد عقدوا عدة مؤتمرات دولية ، اتخذوا فيها عدة قرارات ، كأسس تقوم عليها جهود الدول وعلاقاتها بعضها ببعض . كما قرروا وحددوا فيها الأهداف التي يرمون إلى تحقيقها والوصول إليها .

مميزات جهود الدول وقراراتها الحديثة :

وقد امتازت جهود الدول وقراراتها وأغراضها عما مضى بعدة أشياء ، هما من الناحية الاقتصادية والسياسية ما يأتي :

أولاً — إنها أصبحت عالمية أكثر مما مضى ، إذ كانت الجهود التي بذلتها الدول ، والقرارات التي اتخذتها ، والأهداف التي ترمى إليها ، في الفترة ما بين الحربين العالميتين ، تنحصر في الدول الغربية . أما دول الشرق الأوسط والشرق الأقصى — وبالأخص المستعمرات — فقد أهملت كل الإهمال ، بل قد أصبحت هذه البلدان سبباً من أسباب المنازعات الدولية ، التي أدت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية . أما جهود الدول وقراراتها وأهدافها ، التي بدأت في تنظيمها منذ نشوب الحرب الأخيرة ، فقد روعى فيها تطبيقها على جميع شعوب العالم كافة بدون تمييز .

ثانياً — إنها قد وجهت في إقامتها على أساس القوة العالمية ، حتى تقدم البعض بفكرة إيجاد البوليس العالمي ، وإنشاء القوة الحربية العالمية ، ووضع أسرار القبلة الذرية تحت إشراف هيئة عالمية ، وغيرها من عناصر القوة ، التي ستكون تحت تصرف المجلس العام للأمم المتحدة .

ثالثاً — إنها قد اقترنت بأسس اقتصادية صحيحة: ونذكر الآن بعض هذه الأسس ، التي قررتها الدول في مؤتمراتها ، أو أصدرها أقطاب الدول الديمقراطية في بعض تصريحاتهم .

الأسس الاقتصادية والسياسية لقرارات الدول الحديثة :

(١) — في ٦ يناير ١٩٤١ أصدر الرئيس روزفلت الراحل مبادئه الأربع « ومنها مبدأ » التحرر من الخوف والفقر ، لكل أمة من أمم العالم .

(٢) — إن ميثاق الأطلنطي الذي أصدره في ١٤ أغسطس ١٩٤١ الرئيس روزفلت والمستر تشرشل رئيس حكومة بريطانيا وقتئذ ، قد قرر المبدأين الهامين في هذا الصدد ، أولهما مبدأ « الوصول إلى المواد الأولية » الذي اقترحنا تغييره بمبدأ « حرية الحصول على المواد الأولية بسهولة » كما زدنا مبدأ آخر يقال هذا المبدأ ، وهو « حرية الحصول على المنتجات الصناعية بسهولة » أو « حرية وصول المنتجات الصناعية إلى أسواق العالم » . وثانيهما مبدأ التعاون بين الدول في الميادين الاقتصادية ، مثل تحسين مستوى العمال ، وصيانة الأمن الاجتماعي والتقدم الاقتصادي . كما حدد ميثاق الأطلنطي معنى السلم العالمي الذي يرى إلى تحقيقه ، بأنه السلم الذي يضمن لجميع الناس في جميع البلدان ، أن يعيشوا في أمن من الخوف والعوز .

(٣) — وقد اجتمعت ست وعشرون دولة في ١ يناير ١٩٤٢ في واشنطن ، وحددت هدفها المشترك من النضال ضد القوة الفاشيستية والنازية ، بأنه دفاع عن الحياة ، وعن الحرية والاستقلال ، وعن حرية الأديان ، وصيانة للعدالة وحقوق الإنسان .

(٤) — وقرر اجتماع وزراء خارجية الدول الكبرى الأربعة (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا والصين) المنعقد في موسكو في أكتوبر ١٩٤٣ أي أثناء الحرب العالمية الثانية « ضرورة إنشاء هيئة عالمية عامة A General International Organisation تقوم على أساس المساواة في السلطة والسيادة بين الدول المحبة للسلام ، وقد فتح باب الاشتراك فيها لجميع هذه الدول ، صغيرها وكبيرها ، بدون تمييز ولا تفرقة ، وذلك لصيانة السلم والأمن الدوليين International Peace and Security

(٥) وأشار اجتماع الرئيس روزفلت والجنرال شانج كاي شيك والمستر تشرشل في القاهرة في نوفمبر ١٩٤٣ إلى أن الدول الثلاث تعمل معاً للقضاء على العدوان الياباني ، وليس لها أي مطمع من وراء ذلك ، سوى إرجاع المياه إلى مجراها الطبيعي .

(٦) ومن قرارات مؤتمر طهران المنعقد بين رؤساء الدول الثلاث الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا) في نوفمبر ١٩٤٣ ما يأتي «نظهر عزمنا على أن شعوبنا ستعمل معاً في الحرب وفي السلم الذي يليها ، ونؤكد أن اتفاقنا سيحقق السلم الدائم ، وقد رسمنا بواسطة مستشارينا الدبلوماسيين مشروعات عديدة للمستقبل ، ونحن نطلب من جميع الأمم - التي ننظر إليها نظرتنا إلى شعوبنا ، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة - أن تمد يد التعاون ، وأن تساهم مساهمة فعالة في القضاء على الطغيان والعبودية وعلى الاستبداد والظلم . ونحن نرحب بتلك الأمم ، إذ أن لها أن تختار الدخول في الأسرة العالمية للأمم الديمقراطية ، ونحن ننظر إلى المستقبل واثقين من أن اليوم لآت قريباً ، تعيش فيه شعوب العالم كافة ، حياة حرة بعيدة عن الاستبداد ، ونعيش فيه معاً أصدقاء وإخواناً روحاً وعملاً وهدفاً .

(٧) ومن الأغراض التي ترمي إلى تحقيقها هيئة الأمم المتحدة - United Nations Organisation التي تم تسكوينها في المؤتمر الدولي المنعقد في سان فرانسيسكو في يونيو ١٩٤٥ ما يأتي :

١ - صيانة السلم والأمن الدوليين : ولتحقيق هذا الهدف ينبغي اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع التهديدات التي يتعرض لها السلام ، ولقمع أعمال العدوان أو سواها من مظاهر الإخلال بالأمن والانتقاص من السلم ، وإيجاد حل سلمي للخلافات الدولية ، التي قد تؤدي إلى الانتقاص من السلام .

ب - تنمية العلاقات الودية بين الأمم ، تقوم على أساس احترام المبادئ ، كالمساواة في الحقوق ، وحق تقرير المصير لجميع الأمم وغيرهما ، وعلى اتخاذ تدابير أخرى مناسبة لتعزيز السلم العالمي .

ج - تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المشاكل الإنسانية ، واحترام حقوق الإنسان ، والحريات الأساسية للجميع بدون التمييز في الجنس والجنسية واللغة والدين وغيرها .

(٨) ومن ضمن المبادئ التي تقوم عليها هيئة الأمم المتحدة ما يأتي :

١ - إن هيئة الأمم المتحدة قائمة على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين كافة أعضائها من الدول . ب - تحسم كافة أعضاء الهيئة خلافاتهم الدولية بالوسائل السلمية ، على نحو لا يعرض السلم والأمن الدوليين والعدالة الدولية للخطر . ج - إن باب العضوية في الأمم المتحدة مفتوح لجميع الدول المحبة للسلم . د - ومن ضمن الوسائل للمعاونة على إقرار السلم (٢ - ١٩)

والأمن الدوليين وحفظهما ، أن يحوّل أقل نسبة مستطاعة من موارد العالم الاقتصادية البشرية والمادية - للتسليح ولاستخدامها في تجهيز المعدات الحربية .

(٩) ومن البراج التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة ، لتدبير التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي ، ولتحقيق الاستقرار والخير العام اللازمين لحفظ علاقات سلبية ودية بين الأمم ، التي تقوم على أساس احترام الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية - ما يأتي : ١ - تحقيق المستوى الأعلى للبعيثة ، والتوظيف الكامل ، وتمهية الظروف للنهضة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي . ب - إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية ، وسواها من المشاكل الإنسانية .

(١٠) وقد أنشئت في هيئة الأمم المتحدة عدة مصالح مختلفة ، تختص بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وتعهد إليها مهام في ميادين نشاطها الخاصة على النحو المحدد في تشريعاتها ، وذلك تحت سلطة وإشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الذي وضع تحت إشراف المجلس العام لهيئة الأمم المتحدة .

هذا بعض ما وصلت إليه مباحثات رؤساء الأمم واتفاقاتهم ، فيما يتعلق بتنظيم حياة الأمم الاقتصادية تنظيمًا عالميًا ، وتوجيهها توجيهاً يحقق الأمن والسلم الدوليين . وحياة الأمم الاقتصادية - كما هو معلوم - بؤرة تدور عليها تصرفاتها وسياساتها وسائر حركاتها .

ولا أظن أن هناك أحداً ينكر أن تلك الاجتماعات والمؤتمرات والمواثيق الدولية ، تدل على رغبة الدول في منع الحروب ، وفي تدعيم السلم الدائم . كما لا أظن أن هناك أحداً يشك في صلاحية هذه التنظيمات الدولية الجديدة ، وفي سمو أغراضها واتساع أهدافها . وإنما أعتقد أن كثيراً من الناس يشكون في نجاح الأمم المتحدة في تنفيذ هذه التنظيمات الدولية ، وفي تحقيق أغراضها السامية ، وفي الوصول إلى أهدافها المنشودة ، إذا لم تتغير علاقات الدول الاقتصادية عما هي عليه الآن ، وإذا لم توجه كل دولة سياستها الاقتصادية إلى ما يسير هذا الاتجاه الاقتصادي العالمي ، لأن النجاح في تنفيذ مثل هذه التنظيمات الدولية ، يتوقف على مدى النضوج الفكري لشعوب العالم ، أي نضوج ما نسميه « بالرأى العام العالمي » . وهذا الأخير يتوقف على النضوج الفكري لكل شعب من هذه الشعوب . فالنجاح في هذه التنظيمات العالمية إذن ، لا يتوقف على زعماء الأمم ، ورؤساء الدول وحدهم ، لأنهم يُقادون قبل أن يقودوا ، أي

أنهم يعملون دائماً أو غالباً على حسب اتجاه «الرأى العام» فى أمتهم . فالنجاح فى ذلك لا يتوقف عليهم وحدهم ، وإنما يتوقف كثيراً ، وقبل كل شئ على نمو الرغبة الأكيدة ، والنية الصحيحة فى كل أمة من الأمم ، وعلى اشتراكها معاً ، وتعاونها جميعاً فى تحقيق كل ذلك . ومن ثم نجد أن النجاح فى تنظيم العلاقات الدولية ، تنظيمياً يحقق السلم والأمن الدوليين ، منوط بنضوج الرأى العام فى كل أمة من الأمم ، نضوجاً متجهاً إلى تحقيق ذلك الهدف ، وإلى الوصول إلى تلك الغاية السامية .

ولئن انتهت الحرب واتسعر الحلفاء ، ولئن انتهوا من وضع هذه الأسس ، لتدعيم السلم والأمن الدوليين ، فإن هذه التنظيمات الدولية لا تتم ولن يتحقق ذلك الهدف المرموق ، إلا إذا تضامنت الشعوب ، وتعاونت الدول فى تطبيقها وتنفيذها .

ولئن انتهى أقطاب الحلفاء ، وقوادهم من مهامهم الشاقة خلال الحرب ، ومن رسم هذه البرامج لتنظيم علاقات الدول ، فإن المهمة الكبرى فى تطبيق هذه البرامج وتنفيذها ، تقع الآن على كاهل كل شعب من شعوب العالم ، وعلى كل أمة من الأمم . ونجاح كل أمة من هذه الأمم ، فى أداء هذه المهمة الكبرى ، يتوقف على مدى رغبتها فى الأهداف والغايات التى رسمتها هيئة الأمم المتحدة لحياة الأسرة الدولية . ورغبة الأمة فى ذلك تنمو وتزداد عند ما يعيش أفراد هذه الأمة أحراراً ، مقتنعين بأن تلك الأهداف الدولية تحقق رخاءهم وسعادة حياتهم . فالرخاء الشامل لكل أمة من الأمم إذن ، يسير جنباً إلى جنب مع السلم العالمى . وعندما يتفاهل الناس فى كل دولة من الدول بالرغاء الذى يشملهم ، ينبشنا وينشرنا ذلك بالسلم والأمن الدوليين . ولكن إذا بقيت دولة أو بعض الدول ، تعانى الضنك والفقر والحرمان ، فلا بد أن تنشب الحرب إن عاجلاً أو آجلاً .

فعلى كل دولة من دول العالم إذن ، أن تعمل أولاً على تحسين حالة أفراد شعبها المادية والمعنوية ، كما يجب على الدول الكبرى — إن صحت نية كل منها ورغبتها فى أن تعيش مع سائر دول العالم فى سلام ووثام — أن تعطى فرصة لكل دولة صغيرة أو قتيمة ، لتقوم فى هدوء واستقرار بتنظيم حياتها الاقتصادية والسياسية ، لئلى تتحسن حالة شعبها المادية والمعنوية ، ولتنهض فى جميع ميادين التقدم والحضارة .

وإذا لم تقم دول العالم بتحسين حالة رعاياها المادية والمعنوية ؛ فإن « الرخاء العالمى

الشامل ، الذى نادى به الأمم المتحدة ، سيصبح أنشودة من أناشيد التسلية الرنانة لا أكثر ولا أقل . وإذا بقيت الدول الكبرى متمسك بأساليبها الاستعمارية والاستغلالية العتيقة ، فلن تكون تلك المواثيق الدولية ، إلا جبراً على ورق ، وستصبح نية الأمم المتحدة أورها في تدعيم السلم الدائم حلاً من الأحلام ، التى تذهب هباء عند طلوع الشمس .

أما من ناحية اندونيسيا ، فقد وصلنا يبحثنا السابق إلى أن المواد الأولية عمود فقرى لحياة الأهالى . وإن اندونيسيا من أهم المصادر للواد الخام ، وإن من أعظم المشاكل الدولية وأكثرها تعقداً مشكلة توزيع المواد الأولية بين الدول الصناعية ، وتوزيع أو تصريف المنتجات الصناعية فى أسواق العالم .

فشكلة اندونيسيا إذن ، ليست مشكلة تقع بينها وبين هولندا وإنجلترا وحدهما ، وإنما هى مشكلة دولية تمس كثيراً أو قليلاً مصالح كل دولة من الدول الأخرى ، وبالأخص الدول الصناعية . وقد أدرك كثير من زعماء الدول ، والكتاب العالميين ، هذه الحقيقة — كما نقلنا بعض آرائهم — وقال الجنرال كارلوس ب. روميلو فى مقالته السابق ذكرها - « السلم فى بلاد المحيط الهادى هو أسعى غاية ، تسعى إليها الدول والشعوب ، فإذا بلغناها ، فقد وضعنا أساس السلام العالمى ، وإذا وقفنا دونها ، ارتطمنا فى الفوضى من جديد » .

Peace in the Pacific is a supreme issue for all countries and for all people. With it we lay the basis for world peace, without it we face chaos again.

وقال مستر سوبى ومستر ه. ريدمان « إن السلم فى الشرق الأقصى ، لا تقع مسئوليته على آسيا وحدها ، ولكنها تقع على العالم كافة » .

The peace of the Far East is not the responsibility of Asia alone, but of the entire world. (1)

فقد حاولنا معالجة هذه المشكلة ، من ناحية اندونيسيا ، بما سقناه من طرق لحلها حلاً مجدياً يرضى الجميع . واستطاعة اندونيسيا معالجة هذه المشكلة ، تتوقف على استطاعة الإندونيسيين القيام بتنفيذ مثل هذه الطرق ، واتباع هذه الحلول وهم كأمة واحدة لا يستطيعون ذلك ،

(1) Sobei Magi and H. Verre Redman: The Problem of the Far East, 1935, Victor Gollancz Ltd., London.

إلا عند ما يعيشون أحراراً ، وعند ما يطمثون جميعاً إلى أن تلك المواثيق الدولية ، وأهداف تلك المنظمات العالمية وأغراضها ، تشملهم كما تشمل الآخرين من الشعوب ، وتطبق عليهم كما تطبق على الآخرين من الأمم .

وبعبارة أخرى أن اندونيسيا كدولة لا تستطيع تأدية ما عليها من الواجبات نحو الأسرة الدولية ، إلا حين تتحرر من نير الاستعمار ، ومن القيود الاقتصادية المصطنعة ، أي حين تستقل استقلالاً تاماً تعترف به الدول ، وحين تقوم بإدارة شؤونها الخاصة بنفسها ، وحينئذ تنأى لكل دولة صناعية فرصة ، لتعامل معها معاملة حرة ، لا ظلم فيها ولا احتكار . كما يتاح لاندونيسيا بعد ذلك ، أن تنهض نهضة سريعة في حياتها الداخلية ، وفي علاقاتها مع الدول الأخرى ، وأن يعيش الاندونيسيون عيشة الأحرار ، التي لا عبودية فيها ولا استعمار .

وبما أن الاندونيسيين القدماء قد لعبوا دوراً هاماً في تاريخ البشر - لا عن طريق الفتح والغزو ، وإنما عن طريق الآداب والفنون ، وعن طريق الإنتاج والتصدير والتجارة - فهم اليوم يريدون - كأمة واحدة مستقلة ، وكعضو من أعضاء الأسرة الدولية - أن يؤدوا واجباتهم ورسالتهم في الحضارة العالمية .

فاستقلال اندونيسيا ليس مسألة حكم وسيادة فقط ، ولا هو حق طبيعي للإندونيسيين فحسب ، ولكنه فوق هذا وذاك حل وحيد لمعالجة المشكلة التي ذكرناها . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الاستقلال أمر أساسي لنهضة اندونيسيا الداخلية والخارجية ، بل شرط هام في تدعيم السلم العالمي الدائم ، ولتحقيق الرخاء الشامل ، الذين يتوخاهما الاندونيسيون وسكان المعمورة جميعاً .

وقد أدرك الشعب الاندونيسي هذه الحقيقة ، ولا يريدون إلا تحقيقها ، والعمل على أساسها ، كما وضعه زعماء الاندونيسيين في أقوالهم وتصريحاتهم الكثيرة . وهؤلاء الزعماء يعبرون عن شعور الشعب الإندونيسي ، وعن إرادته وآماله القومية . ويتضح لنا جلياً في أقوالهم وتصريحاتهم وفي أعمالهم وتصرفاتهم ، أن الشعب الإندونيسي لا يطالب أكثر من حقوقه الطبيعية ، والإندونيسيون لا يريدون إلا تحسين حالتهم المادية والمعنوية ، لكي يصبحوا أمة مستقلة ، لها كياناتها ومكانتها في الأسرة الدولية ، ولا يعملون في تحقيق ذلك ، إلا طبقاً لتلك المواثيق الدولية ، التي عددناها ، وبوحى من المبادئ الديمقراطية .

وخذ مثلاً لذلك الدكتور أحمد سوكانو رئيس الجمهورية الاندونيسية ، فقد بنى فلسفته الاجتماعية والسياسية على أساس الفكرة الشعبية ، التي تنسجم مع المجتمعات في البلدان المجاورة

لإندونيسيا ، بل مع المجتمعات السائدة في دول العالم . وذهب في فلسفته ومبادئه إلى أن على كل واحد أن يفكر ويعمل للمصالح المشتركة ، على أساس المبادئ الديمقراطية . وقد وضع ذلك في خطبه وبياناته منذ قيامه بالحركة الوطنية . وجاء في إحدى خطبه التي ألقاها في الاجتماع الذي عقده حزبه ، الحزب الإندونيسي Partai Indonesia ، في مدينة باندونج في شهر يونيو سنة ١٩٣٢ ما يأتي : « لا يمكن لأحد أن يبني المجتمع الديمقراطي الناجح المحب للسلم ، مادام المجتمع الذي يعيش فيه يقوم على الاستغلال والحكم البيروقراطي ، ومادام عامة الشعب Marhein لم يصلوا إلى درجة من النضوج الفكري ، والإدراك السياسي في المجتمع الإنساني » .

(§) وبناءً على ذلك ركز الزعيم سوكارنو برامج حزبه ، ونشاط حركته ، منذ بدئه بها ، في تنوير أفكار الإندونيسيين ، وإفهامهم المبادئ الوطنية الواسعة ، التي تتجه وتعمل للوصول إلى هدف واحد ، وهو بناء أمة ديمقراطية صحيحة ، وإقامة حكومة ديمقراطية حقيقية .

وقد حذا حذوه الزعماء الإندونيسيون الآخرون - كما سبق أن تكلمنا عن بعض آراءهم - حتى اعتنق بذلك الإندونيسيون هذه المبادئ الوطنية الديمقراطية الصحيحة ، وآمنوا بها إيماناً قوياً . ومن هنا نرى واضحاً - كما أشار إليه كل من الدكتور محمد حنّا ، نائب رئيس الجمهورية ، والسيد سوتان شيرير ، رئيس الحكومة السابق في بيان رسمي لكل منهما - إنه ليس للشعب الإندونيسي أى مطمع ، سوى أن ينال حقوقه الطبيعية من الحرية والاستقلال ، تلك الحقوق التي قررها أقطاب الدول الديمقراطية في تصريحاتهم واجتماعاتهم ومؤتمراتهم . فالحصول على الحرية والاستقلال أساس لتحسين حالة الإندونيسيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، إذ أنه لا يتسنى لهم ذلك - كما يبيناه من الأسباب - إلا عند ما يدبرون شؤونهم بأنفسهم § وليس للإندونيسيين من وراء تنظيم حياتهم الاقتصادية ، إلا أن يقدموا أعظم خدمات ممكنة للأسرة الدولية . مقتنعين بأن طبيعة المبادلة الدولية القائمة على أسس صحيحة ، هي أن قيام أية دولة بتحقيق مصلحة دولة أخرى تحقيق لمصلحتها أيضاً .

ونظراً إلى عظم ثروة اندونيسيا ، وغزارة موارد المواد الأولية فيها ، وخصوبة أراضيها الواسعة مع كثرة الأيدي العاملة فيها . كما سبق الكلام عنه ، فإن اندونيسيا كدولة تستطيع أن تقدم للأسرة الدولية أشياء كثيرة ، والإندونيسيون كأمة واحدة يستطيعون أن يقدموا إلى مبادئ الحياة الأممية أو العالمية خدمات جليلة ، ولكنهم لا يستطيعون ذلك ، إلا إذا تحرروا

من نير الاستعباد ، ومن قيود الاستغلال المصطنعة . أى إذا كانوا أحراراً فى توجيه اقتصاديات بلادهم ، وتكييف قوتهم الإنتاجية ، وتوجيهها إلى ما يسير الاتجاه الاقتصادى العالمى . فالمواد الأولية أى محاصيل اندونيسيا ، لا تؤثر فى نهضة اندونيسيا القومية فقط ، ولا تنحصر آثارها على مستقبلها السياسى لحسب ، بل تؤثر أيضاً وكثيراً على حياة شعوب العالم الاقتصادية ، وبالأخص شعوب الدول الصناعية .

وأعتقد أنه لا يكفى أن يدرك الشعب الاندونيسى وحده هذه الحقائق ، بل لا بد أن يدركها أيضاً كل شعب من شعوب العالم ، وبالأخص شعوب الدول الصناعية ، وكذلك شعوب البلدان المجاورة لاندونيسيا ، التى تربطها بها روابط روحية وجغرافية وثقافية ، وروابط المصالح الاقتصادية المشتركة ، مثل البلدان العربية والإسلامية والهند وبورما وتايلاند والهند الصينية والصين والفلبين وأستراليا وغيرها . فتأييد الدول لحركة الاندونيسيين ، وتقديرها لحريتهم ، وسرعة اعترافها باستقلال بلادهم وبجمهوريتهم ، يتوقف على مدى إدراك كل شعب من شعوب تلك الدول لهذه الحقائق الملبوسة .

وعند ما يتم استقلال اندونيسيا باعتراف الدول به وبجمهوريتها ، عندئذ يقبل الشعب الإندونيسى أن تصبح اندونيسيا « مزرعة كبرى » لشعوب العالم ، وأن يكون الاندونيسيون زراعاً أحراراً للأسرة الدولية ، بل أنهم راضون كأمة واحدة مستقلة ، وكعضو من أعضاء الأسرة الدولية . أن يدفعوا وأن يقدموا الى العالم كل خيرات بلادهم - من المواد الخام ، وما طاب ولذ من ثمار جهودهم ، وحاصلات أراضيهم - كضريبة مفروضة على الإنسان ، وهى ضريبة الحرية والسلام العالمى الدائم .

وقد دخلت اندونيسيا الآن فى مرحلة أخرى من مراحل تاريخها ، وهى المرحلة التى نسميها « فترة الانتقال من عهد الاحتلال اليابانى إلى عهد الاستقلال » . وهى الفترة التى بدأت من اليوم السابع عشر من شهر أغسطس سنة ١٩٤٥ ، ذلك اليوم الذى أعلن فيه الشعب الاندونيسى ، على لسان زعيميه العظميين الدكتور أحمد سوكارنو والدكتور محمد حتا - استقلال اندونيسيا ، وقيام حكومة الجمهورية الاندونيسية فى ربوعها . وستنتهى هذه الفترة عند ما تعترف الدول بهذا الاستقلال ، وبهذه الحكومة الجمهورية . وقد تطول هذه الفترة أو تقصر ، هذا لا يتوقف على قوة دفاع الإندونيسيين عن استقلال بلادهم وعن جمهوريتهم

لحسب ، وإنما يتوقف أيضاً - وإلى حد كبير - على سرعة إدراك شعوب العالم - وبالأخص الشعبين الهولندي والانجليزى - لعدالة قضية الإندونيسيين ، وللحقائق التى سردناها فيما سبق . ولعلمهم يتعلمون من دروس التاريخ والحقائق المريرة ، أن الاستعمار أهم الأسباب لنشوب الحربين العالميتين واضطراب أركان السلام .

ونلاحظ أن طول هذه الفترة ليس خسارة على الإندونيسيين وحدهم ، ولكنه خسارة أيضاً على شعوب العالم ، إذ أن الإندونيسيين فى هذه الحالة مضطرون إلى استخدام قواهم العضلية والفكرية فى مقاومة أعمال القوات الهولندية العدوانية ، التى تشن عليهم الآن غاراتها من البحر والجو ، والتى تضرب حصاراً بحرياً محكماً حول جزائر اندونيسيا ، حيث تنصرف جهود الإندونيسيين عن التوسع فى الإنتاج الزراعى ، وعن التقدم الاقتصادى فى جميع مرافق حياتهم ، إلى أعمال الدفاع عن كيانهم كأمة واحدة ، وعن استقلال بلادهم ، كما تعطل بذلك كل أعمالهم الإنشائية والتعميرية . وقد قدمنا أن الاستقرار السياسى والاجتماعى ، أساس ضرورى للتقدم الاقتصادى ، فلا شك أن استقرار الحالة الحرة - كما هى الآن - عقبة كأداء فى سبيل خطوات الدول إلى تحقيق الرخاء العالمى الشامل ، وتدعيم السلم العالمى الدائم .

كما أن هذه الفترة هى فترة الانتقال ، وفترة الجهاد بالنسبة للشعب الإندونيسى ، فهى أيضاً فترة الامتحان بالنسبة لشعوب العالم عامة ، ولشعوب الدول الصناعية خاصة ، لأنها تمتحن جميعاً خلال هذه الفترة فى صحة نيتها ، وفى ثبوت رغبتها فى تحقيق الرخاء الشامل ، وفى تدعيم السلم العالمى الدائم ، تلك الرغبة التى عبرت عنها ورسمتها هيئتها العالمية ، وهى «هيئة الأمم المتحدة» .

ثم أن هذه الفترة هى فترة يمتحن فيها أيضاً كل شعب من شعوب العالم ، وبالأخص شعوب الدول الكبرى ، فى مدى إدراك كل منها لما ينبغى أن تكون عليه علاقات الدول بعضها مع بعض ، وما ينبغى أن تكون عليه حياة المجتمع البشرى فى هذا العالم .

وأخيراً - لئن انتهت الحرب العالمية الثانية ، ورجعت الحقوق إلى أصحابها ، فاستقلت اندونيسيا ، وقامت جمهوريتها الديمقراطية ، وثار الإندونيسيون ثورتهم الحديثة ، دفاعاً عن حريتهم وعن استقلال بلادهم ضد المستعمرين الذين اعتدوا على حقوقهم وعلى حرية بلادهم ، ولئن انتهت المفاوضات أو تكررت ، وأسفرت عن اعتراف الدول باستقلال اندونيسيا وبحكومتها الجمهورية (وتلك خطوات مرتقبة) فإن آثار المواد الأولية

في مستقبل اندونيسيا السياسي، لم تنته بعد، وإنما بدأت دورها الجديد، لأن استقلال البلاد لا يكمل ولا يكون له معنى، إلا باستقلالها الاقتصادي^(١).

وإذا كانت آثار المواد الأولية في الماضي على حالة الإندونيسيين السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية سيئة جداً ، فلنا أن نستبشر بآثارها الحسنة في مستقبل اندونيسيا ، بل أنها ستكون عاملاً فعالاً لتحقيق الرخاء العالمى الشامل ، ولتدعيم السلم العالمى الدائم ، الذى يتمتع به كل شعب متحضر ، وكل إنسان راق متنور .

الخاتمة : الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله : ومن الله عز وجل ندعو المريد من الهداية والتوفيق فى الحصول على طرق فعالة مجدية ، لتحقيق ما تتمناه من السلم العالمى الدائم ، والرخاء الشامل لجميع الأمم ، بل وللعمل بما فيه خير للجميع ؟

(١) تذييل : التمس على البعض معنى " الاستقلال الاقتصادي " ، بمعنى " الاكتفاء الاقتصادي " ، فقال : إن الدول مهما عظم شأنها ومهما توافرت مصادر ثروتها ، كإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية مثلا - لا يمكنها أن تستغنى عن العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ، سواء كانت هذه العلاقات استيراد بعض المحاصيل منها ، أو تصدير بعض محاصيلها ومنتجاتها إليها وإذا فالاستقلال الاقتصادي قول لا معنى له ولا يمكن تحقيقه .

وإزالة لهذا البلبس أرى ضرورة وضع الاصطلاح العلى في هذا العدد ، وليكن كالآتى : إن المقصود ، بالاستقلال الاقتصادى ، هو التخلص من نفوذ الأجانب وسيطرتهم على مرافق حياة البلاد الاقتصادية ، سواء كانت من الناحية المالية أو الادارية ، وتحرر من القيود المصنعة التى وضعها الدول الأخرى للاقتصاص من حرية الأعالى فى استغلال مصادر ثرواتهم . وهذا المعنى هو ما تتوق إلىه الشعوب ، وتسعى لتحقيقه كل دولة .

وأما ما جاء على لسان ذلك الذى التبس عليه الأمر فيغير عنه ، بالاكتماف الاقتصادى ، وهو ما لا يمكن حدوثه فى حياة دولة ما ، وبالأخص فى عصرنا الحاضر ، عصر يرتبط فيه أقطار العالم بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً ، فلا يمكن لأية دولة أن تكفى مصادر ثروتها ، وما تنتجه وتصنعه من المنتجات مستغنية عن الاستيراد والتصدير .

وإذا ، فما هي الوسائل الفعالة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي لأمة ما أو لشعب ما ؟ وما هي الطرق الموصلة إلى تلك الغاية المنشودة ؟ بل كيف ندعم الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي ؟ وما مدى ما نرى إليه من المبدأ الجديد ، الذي أشرت إليه في هذه الرسالة ، وهو أن يكون ، كل قطر من أقطار العالم وطن الحرية لسكانه ، وموطن الخير للجميع ؟

والاجابة على كل هذه الاسئلة ، وشرح ذلك المبدأ بالتفصيل ، ستوفيه رسالتنا المقبلة إن شاء الله .

فهرس مفصل

يحتوى الاشارة إلى مباحث الكتاب والأعلام وأسماء البلدان

إيطاليا — ١٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٣٧ ،

٢٦٠ ، ٢٥٠ ، ٢٤١

(ب)

البراهية — ٤٠ إلى ٤٤ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٧٧ ، ٢٢٨

البرتغال — ٢٤ ، ٣٧ ، إلى ٧٥ ، ٧٨ ، ٨٠

إلى ٨٩ ، ١٥٦ ، ٢٠٤

بريطانيا — ١٣٧ ، ١٢٢ ، ٨٣ ، ٣٥ ، ١٥٧ ، ١٥٦

١٦٣ إلى ١٦٦ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ٢٧٥ ، ٢٨٩

بدري — ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩

البرازيل — ١٩٤ ، ٢٠٦ ، ٢٤٤

برلمان — ١١٦ ، ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٥٤ ، ١٦٨

١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥

بلجيكا — ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٨٠ ، ٢٢٠ ، ٢٣٧

٢٧٥ ، ٢٦٠ ، ٢٥٠

البنك — ١٣١ ، ١٥٥ ، ١٥٦

بيوت الزمن — ١٣٤ ، ١٣٥

يقين — ١٥٧ ، ١٧٦

(ت ، ج ، ح)

تركيا — ٦٣ ، ٦٥ ، ٨٨

التفسير الاقتصادى للتاريخ — ١٦ ، ١٤٢

ترومان — ١٤٧ ، ١٧٦

نشرشل — ٢٨٨

جورج — ٧٠ ، ٩٤

جورج لال نهرو — ١٥١

المصارف — ١٥٨ ، ١٧٦

الحلفاء — ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٥٠

١٦٦ ، ١٧٧ ، ٢١٦

(١)

آتشيه — ٣٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٠ إلى ٦٢ ، ٦٤

٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨١ ، ٩٤

١٠١ ، ١٠٣ إلى ١٠٧

ارستقراطية — ٥٧ ، ٥٨

الأزمة — ١١٣ ، ١٢٨ ، ١٥٨ ، ١٦٣

أستراليا — ٦٦ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤

الاسلام — ٣٣ ، ٣٥ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٤ ، إلى ٧٧

الاسلامية — ١٢ ، ٦١ ، ٦٤ ، ١٠٤ ، إلى ١٠٨

١٣١ ، ١٥٣ ، ٢٣٤ ، ٢٥٦ ، ٢٨١ ، ٢٩٥

الأفغان وأفغانستان — ٨٨ ، ١٨٠ ، ٢٠٣

الاتفاق التجارى — ١٣٩ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ٢٤١

الاتفاق السرى — ١٥٧

أستراليا — ١٧ ، ٣٥ ، ٧٦ ، ١١٩ ، ١٤١

١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٧٩ ، ٢٠٧

٢٥٤ ، ٢٩٥

الاسرة الدوايية — ٢٥٧ ، ٢٧٤ ، ٢٨٩

٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥

أغسطس — ١٧٩ ، ١٨٢

الاكتفاء الاقتصادى — ١٤٣ ، ٢٤٣ ، ٢٩٧

افريقيا — ٥٠ ، ٦٤ ، ٨٤ ، ١٠٥ ، ٢٤١

٢٤٢ ، ٢٦١

ألمانيا — ١١٣ ، ١٢٧ ، ١٤١ ، ١٥٧ ، ٢٠٧

٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٦٠

امستردام — ١٣٢ ، ١٧٢ ، ٢٠٤

أمير شرف الدين — ١٧٥

إيران وطهران — ١٤٧ ، ٢٠٣ ، ٢٣٨ ، ٢٨٩

إيرلندة — ١٥٦ ، ٢٣٧ ، ٢٦٠

سياسة الترجيعات الاقتصادية ١٣٣ ، ٩٩
 ، ، تقيد الامال وسياسة النار والحديد ١٣٣ ، ٩٩
 ، ، الباب المقترح ١١٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٠ ، ٣٦٤
 ، ، التوازن في القوى ، ، ٢٤١
 ، ، التفضيل الامبراطوري البريطاني ، ، ٢٤١

(ش)

شايخ كاي شوك — ١٥١ ، ٢٨٨
 شركة اسلام — ١١٤
 شركة الهند الشرقية الهولندية — ٦٠ ، ٨٠
 ٨٤ ، ٨٧ إلى ٩٣ ، ٩٥ ، ١٦٠
 شركة الهند الشرقية الانجليزية — ٦٠ ، ٨٠
 ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤
 شركة المعامدة التجارية الهولندية — ٩٥

شركة شل — ١٣٣

شركة دورينغيت اوبل — ٢١٤

، ، ستندار اوبل — ٢١٤

، ، القبول الاسيوية — ٢١٥

شركات البترول — ٢١٤

شركة بليترنج للتصدير ٢١٣

شركات المطاط — ١٣٣

شيفاراواتا — ٤٣

شكيب ارسلان (الامور) — ١٠٢ ، ١٠٣

شهر — ١٣١ ، ١٢٢ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٥

، ١٥٩ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ١٧٤ إلى ١٧٩

٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٩٤

شيعية — ١٤٤ ، ١٥٠ ، ١٥٧ ، ٢٤٣

٢٧٠ ، ٢٨١

(ص - ض)

الصليبية — ٦٤ ، ٦٥

الصين — ٥١ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٧٠

، ٨١ ، ٩٤ ، ١٣٧ ، ١٥٠ ، ١٧٦ ، ٢٥٤

٢٩٥

الصيفيون — ٤١ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٧٠ ، ٧١

٩٣ ، ١٠٠ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ٢٥٣

(د - ر)

دبلوماسية — ٩٤ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٧ ، ١٦٥

١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٤٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٨٧

٢٨٩

دستور — ٥٦ ، ٨٧ ، ١١٩ ، ١٣٥ ، ١٧١

دكتاتور — ٩٣ ، ١٣٢ ، ١٤٤

دعماوك — ٩١ ، ١٥٦ ، ٢٣٧

دويس ديكر — ١٨ ، ١٨٤

ديفراطية — ٥٥ ، ٥٧ إلى ٥٩ ، ٧٧ ، ١٤٤

١٥١ ، ١٥٦ ، ١٦٧ ، ١٩٠ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩

٢٨٠ ، ٢٨٧ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤

ديو نيوزو — ٩٥ إلى ١٠٠ ، ١٩٨

روسيا — ٢٤ ، ١٣٧ ، ١٤٤ ، ١٥٠ ، ٢٨٨

٢٨٩

(س)

سان فرانسيسكو — ١٤٧ ، ١٧١ ، ٢٨٩

ستيفشون — ١٣١ ، ٢٠٦ ، ٢٤٤

سريويجايا — ٤٥ إلى ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٥

٥٦

سنوك هور جرونية — ٦٠ ، ٧٥ ، ١٠٦

١٠٧ ، ١١٧

سوتومو — ١٣٧ ، ١٣١ ، ١٣٩

السودان — ١٧٩ ، ٢٠٣ ، ٢٣٨ ، ٢٦١

سواديشي — ١٢٩ ، ٢٠٠ ، ٢٢٩

سوديرمان — ١٧٥

سوريا — ٦٥ ، ١٥٣ ، ١٨٠

سوريناما — ١٤٢ ، ١٥٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧١

سوركانو — ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٤٦ إلى ١٥٣ ، ١٦٤

١٧٤ ، ١٧٩ ، ٢٧٩ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥

سون يات سين — ١٥١

السويد — ١٥٦ ، ٢٦٠

سوليمرا — ٢٦٠

سيام — ٢٣ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٣ ، ٦٥ ، ٧٨

٨٧ ، ١٥٦ ، ١٦١ ، ١٩٠ ، ٢٠٣

- مبدأ ويلسون وتقرير المصير .. : ٢٨٩ ، ٢٨٥
- .. روزفلت .. التحرر من الخوف والفقر .. : ٢٨٨ ، ٢٧٥
- .. منطقة الرخاء الألمانية .. : ٢٤١
- .. حرية الوصول إلى المواد الأولية .. : ٢٤٤ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٦٥ ، ٢٨٨
- .. حرية الحصول على المواد الأولية .. : ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٦٥ ، ٢٨٨
- .. تسليم الصادرات في الموانئ والمطارات والمحطات الواقعة على الحدود .. : ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٦٦ ، ٢٨١
- .. لاستلام الواردات في .. : ٢٦٦ ، ٢٨١
- .. تحويل الشركات الأجنبية إلى شركات وطنية أو محلية .. : ٢٤٩ ، ٢٨١
- .. حرية الحصول على المنتجات الصناعية بسهولة .. : ٢٦٥ ، ٢٨٨
- .. حرية وصول المنتجات الصناعية إلى أسواق العالم كافة .. : ٢٦٥ ، ٢٨٨
- .. كل قطر من أقطار العالم وطن الحرية لسكانه وموطن الخير للجميع .. : ١٤٥ ، ٢٦٥ ، ٢٨٤
- ما جافاهيت — ٤٩ إلى ٥٥ ، ٦١ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٨
- هائوليسكي — ١٥٧
- مجلس الأمن — ١٧٦ ، ١٨١
- محمد حنا — ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٤٧ ، ١٥١
- ١٦٠ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧٤ ، ١٧٥
- ١٧٨ ، ٢٣٠ ، ٢٨٠ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥
- الأمير محمد علي — ٢٩
- محمد علي جنة — ١٥١
- مدغشقر — ٢٥ ، ١٩٥
- مرصكو فولو — ٦٤
- مستوى المعيشة — ١٢٨ ، ١٥٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٤
- ٢٥٨ ، ٢٦٣ ، ٢٧١ إلى ٢٨٤ ، ٢٩٠
- مستوى نفقات المعيشة — ١٢٨ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤
- المسيحية والمسيحيون — ٣٧ ، ٦٥ ، ٢٢٨ ، ٧٢
- مشروع الاتفاقية — ١٦٦ ، ١٧٧
- مصر — ١٧ ، ٢٤ ، ٦٥ ، ١٥٣ ، ١٥٦
- ١٧٩ ، ٢٠٣ ، ٢١٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٦
- ٢٣٨ ، ٢٦١
- المعاهدات — ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٩٣ ، ٩٤
- ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٨١
- المكسيك — ١٩٥ ، ١٩٨
- مكة أو الحجاز — ١٨ ، ١٠٦ ، ١١٥ ، ١١٧
- ١١٨ ، ٢٥٧
- ملكية الأراضي — ١١١ ، ٢٣٢
- ملاقا — ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٦٣ ، إلى ٧٠
- ٧٨ ، ٨٧ ، ٩٤
- منشوريا ومنشوركير — ١٣٩ ، ١٤٥
- مهاتما غاندي — ١٢٩ ، ٢٢٩
- مؤتمر الأغذية والزراعة — ٢٦٦
- ميثاق الإعلان — ١٤٧ ، ٢٨٨
- المواثيق الدولية — ١٢ ، ٢٧٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢
- الميزان التجاري — ١١٩ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧
- ٢٦٢
- الميزان الحسابي — ١٣٥ ، ٢٤٦ إلى ٢٤٩
- ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٧٧
- (ن)
- نابليون — ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٨
- النازية — ٢٣٠ ، ٢٨٨
- النرويج — ٢٣٧
- التسبيح — ١٣٠
- نظام الالتزامات — ١٠٠ ، ٢٧٦
- نظرية التجار بين — ٧٩

٧٩٠ ٨٧	نق اومنى = ١٣٢ ١١٧ ٣٠
الهند الصينية = ٣٣ ٤٥ ٤٦ ٥٣ ٦٢	النمسا = ٢٣٧ ٢٦٠
الى ٧٠ ٨١ ١٣٨ ٢٠٨	نيويورك = ١٣٣ ١٥٦ ٢٨١
مها ليا = ٢٢ ٤٣	نيوزيلاندة = ٢٠٣ ٢٠٧
مينة الأمم المتحدة = ٢ ١٥٠ ١٧٦	(٥)
١٨١ ١٨٢ ٢٧٤ ٢٨٧ ٢٨٩	الهجرة والمهاجرين = ٣٤ ٣٨ ٢٤٧ ٢٥١
٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٦	٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤
(و - ي)	الهند = ٣٩ ٤٠ ٤٧ ٦٠ ٧٠ ٧٤
وليليبينا (الملكة) = ١٤١ ١٤٢ ١٧١	٨١ ٨٧ ٨٩ ٩٣ ٩٤ ١٤١
ديلسون = ٢٨٥	١٥١ الى ١٥٨ ١٧٩ ١٩٣ ٢٩٥
انجين = ١٥٣ ١٩٣	الهند = ٢٣ ٣٩ الى ٤٤ ٦٠ ٧٤
بورغلافيا = ٢٧٥	

أهم المراجع المشار إليها في هذه الرسالة

- ١ — « أصول الجغرافية الاقتصادية » للأستاذين محمد سيد نصر ، والدكتور عز الدين أحمد فريد .
- ٢ — « أصول القانون التجارى » للرحوم الدكتور على إبراهيم الزينى بك ، المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٣٥ .
- ٣ — « اقتصاديات السكون والحركة » للأستاذ وهيب مسيحة ، طبع سنة ١٩٤١ بالقاهرة .
- ٤ — « الإصلاح الزراعى » للأستاذ مريت غالى بك ، طبع سنة ١٩٤٥ بالقاهرة .
- ٥ — « الاقتصاد السياسى » للدكتور أحمد محمد إبراهيم ، طبع سنة ١٩٣٥ .
- ٦ — « تاريخ أوربا الاقتصادى » للأستاذ حسين كامل سليم بك .
- ٧ — « التعاون الزراعى » للدكتور ابراهيم رشاد .
- ٨ — « الجغرافية التجارية الاقتصادية » للأستاذ محمد حمدى بك ، مطبعة مصر بالقاهرة .
- ٩ — « حاضر العالم الإسلامى » للامير شكيب ارسلان (تعليقه فيه) .
- ١٠ — « رحلة سمو الأمير محمد على إلى جاوة ، عنى بترتيبها وتبويبها الأستاذ محمود محمد فرغلى .
- ١١ — « الزراعة الاشتراكية السوفيتية » للدكتور حسن اسماعيل ، طبع بالقاهرة سنة ١٩٤٦ .
- ١٢ — « القانون الدولى العام » للأستاذ على ماهر بك (باشا) ، طبع بالقاهرة سنة ١٩٢٤ .
- ١٣ — « النظرية والسياسات النقدية » للدكتور أحمد محمد ابراهيم ، طبع بالقاهرة سنة ١٩٣٦ .
- ١٤ — « الملايو » للأستاذ صالح جودت ، طبع سنة ١٩٠٨ .
- ١٥ — « وجهة الإسلام » تعريب الأستاذ محمد عبد الهادى أبوريدة ، طبع بالقاهرة سنة ١٩٣٣ .

المراجع الأفرنجية

- 16 — P. H. Asher : National Self-Sufficiency 1939.
- 17 — Armstrong : Light from the East, for a fuller discusion of Japanese Confucianism.
- 18 — Jean Devaux : Traité Elementaire de Droit International (Droit des Gens).
- 19 — Departement of Economic Affairs : The Statistical Abstract of the Netherlands Indies, Bata-via 1940.
- 20 — Encyclopadia Britannica, 14 th. edition 1920, vol : XII, at the University press, Cambridge, England.
- 21 — Edgar : The Expansion of Europe.
- 22 — M. Epstein M. A., Ph. D. : The Statesman's yearbook, Statistical & Historical annual of the Sta-tes of the World for the year 1942.
- 23 — Fairfield Osborn : The Pacific World, published by W. W. Norton & Co., N. Y. 1944.
- 24 — W. Fruin Mees : Sejarah Tanah Java (Di Indonesiakan oléh S. M. Latif).
- 25 — Paul Fauchille : Traité de Droit International Public.
- 26 — K. C. Gandar Dower : Into Madagascar, 1943.
- 27 — Paul Mc. Guire : Westward the Course the New World of Occeania, 1943.
- 28 — J. W. Gregory : Geography.
- 29 — Dr. C. Snouck Hurgronje : The Achehnese.
- 30 — M. Emile Hovelague : Les Peuples d'extrême Orient-Japon.

كتاب « اندونيسيا الثائرة »

أصدرته جمعية استقلال اندونيسيا بالقاهرة

وأنفق على طبعه الأخ عبد المنان الباسى أفندى

ويطلب من المكاتب الكبرى أو من مركز الجمعية بعنوان :

١٢ مكة الشايبورى - الحلبية الجديدة - بالقاهرة - الثمن ٢٥

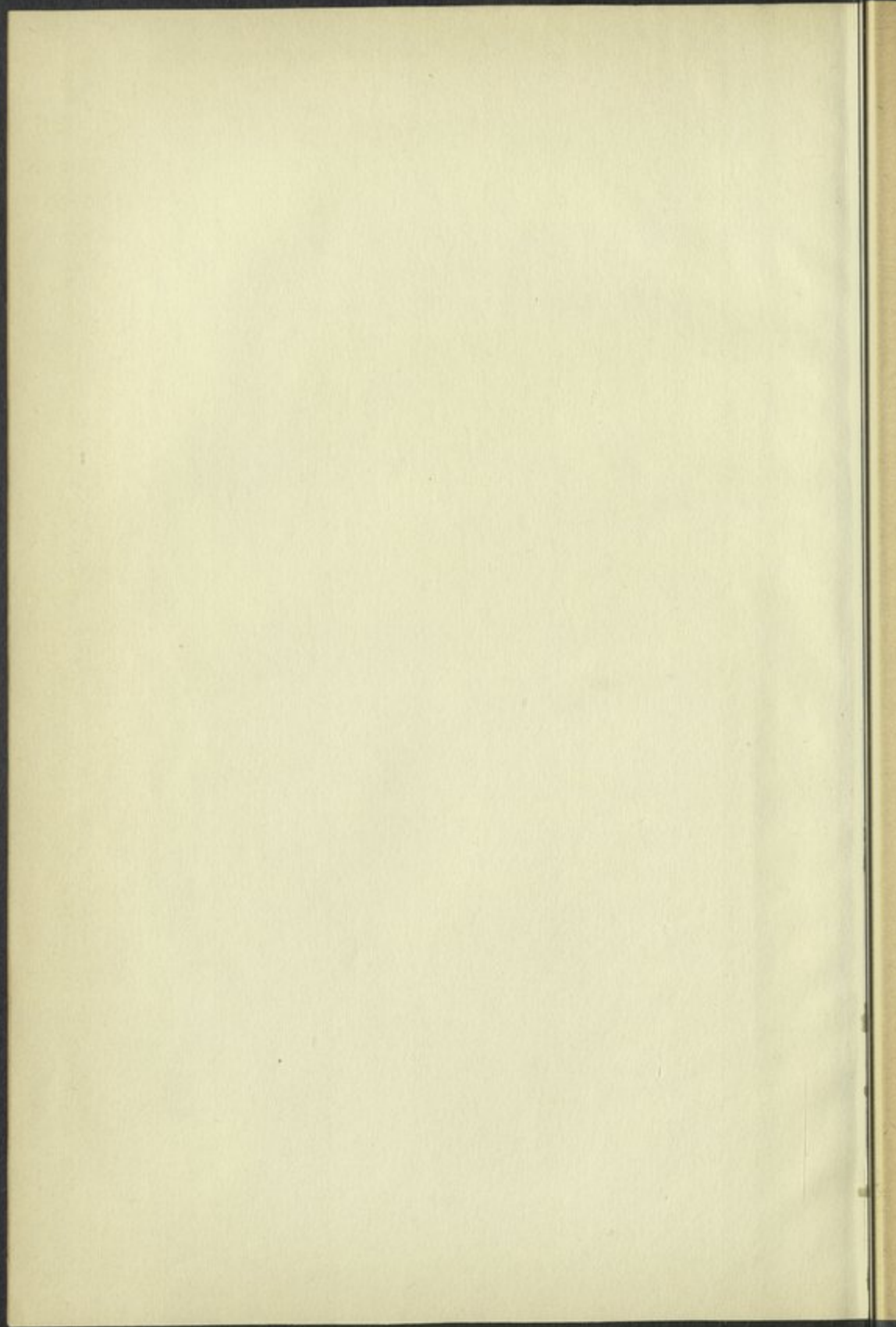
- 31 — G. H. C. Hart : Towards Economic Democracy in the Netherlands Indies.
- 32 — W. K. Hancock : Argument of Empire.
- 33 — W. K. Hancock : Empire in the Changing World.
- 34 — League of Nations : The Cours & Control of Inflation, Geneve 1946.
- 35 — League of Nations : World Economic Survey 1938/39.
- 36 — William Montgomery Govern : Modern Japan.
- 37 — Sobei Mogi & H. Verre Redman : The Problem of the Far East. 1935.
- 38 — Van Mook (H. J.) : The Netherlands Indies and Japan, New York 1944.
- 39 — Henry Peyret : La Guerre des Matières Premières, presses Universitaires de France.
- 40 — H. W. Ponder : Java Pageant, 1941.
- 41 — " " : Java Panorama, 1942.
- 42 — J. Frema : The Philippine Islands, London, 1906.
- 43 — Ir (Dr.) Sukarno : Partindo, Jacarta, June 1933.
- 44 — Société des Nations : Problèmes et Politiques des Matières Premières, Geneve 1946.
- 45 — Ernest Sykes, B. A. : Banking and Currency.
- 46 — P. H. Spencer : Industry and Society, How we work and how we are governed.
- 47 — Hugh J. Schonfield : The Suiz Canal.
- 48 — Bernard H. M. Vlekke : The Story of the Dutch East Indies.
- 49 — D. E. Willington : The Economic Geography.
- 50 — Dorothy Woodman : An A. B. C. of the Pacific, Penguin books, 1942.

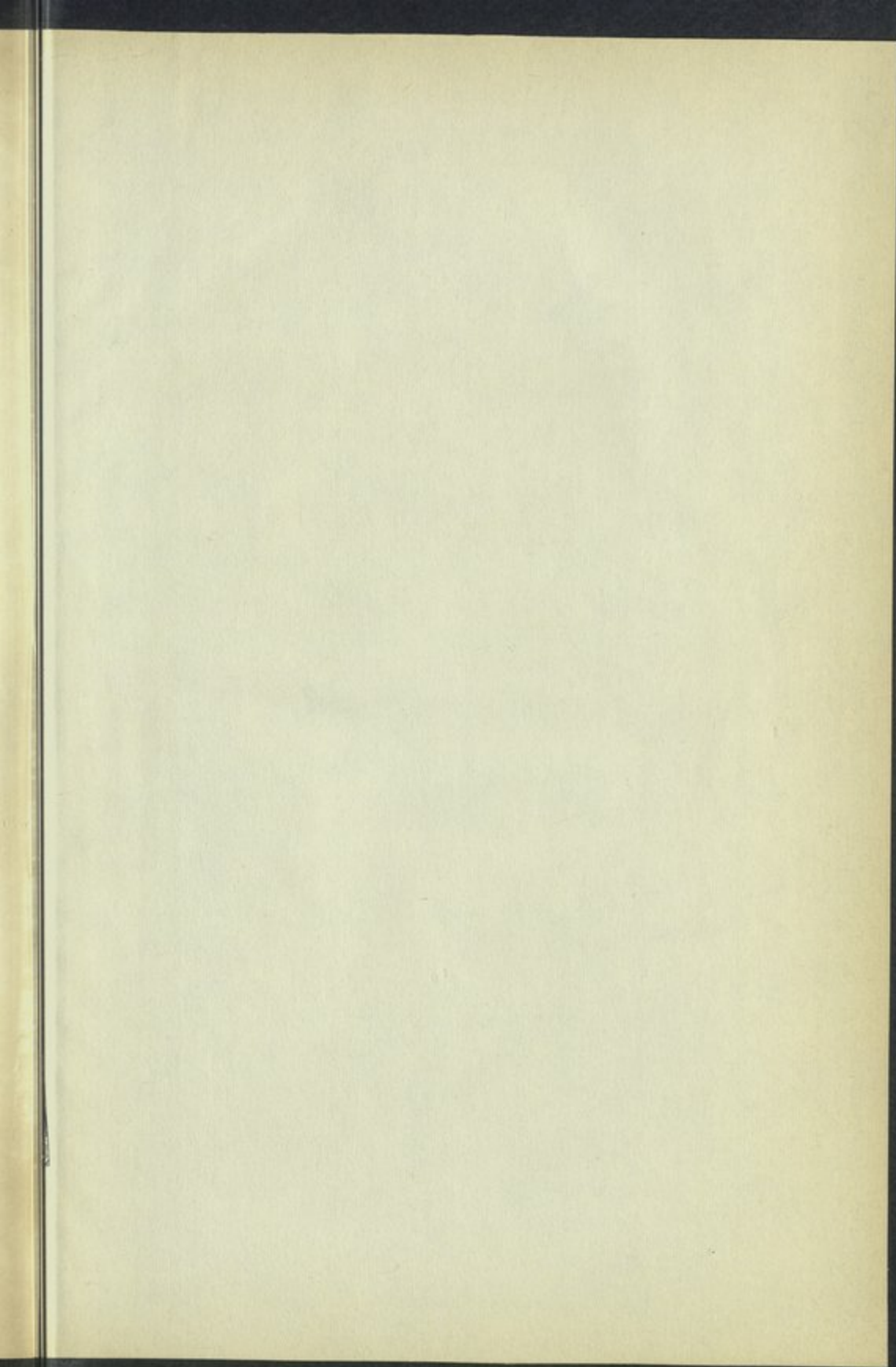
الحاج عبد الغفار عطيه وأولاده

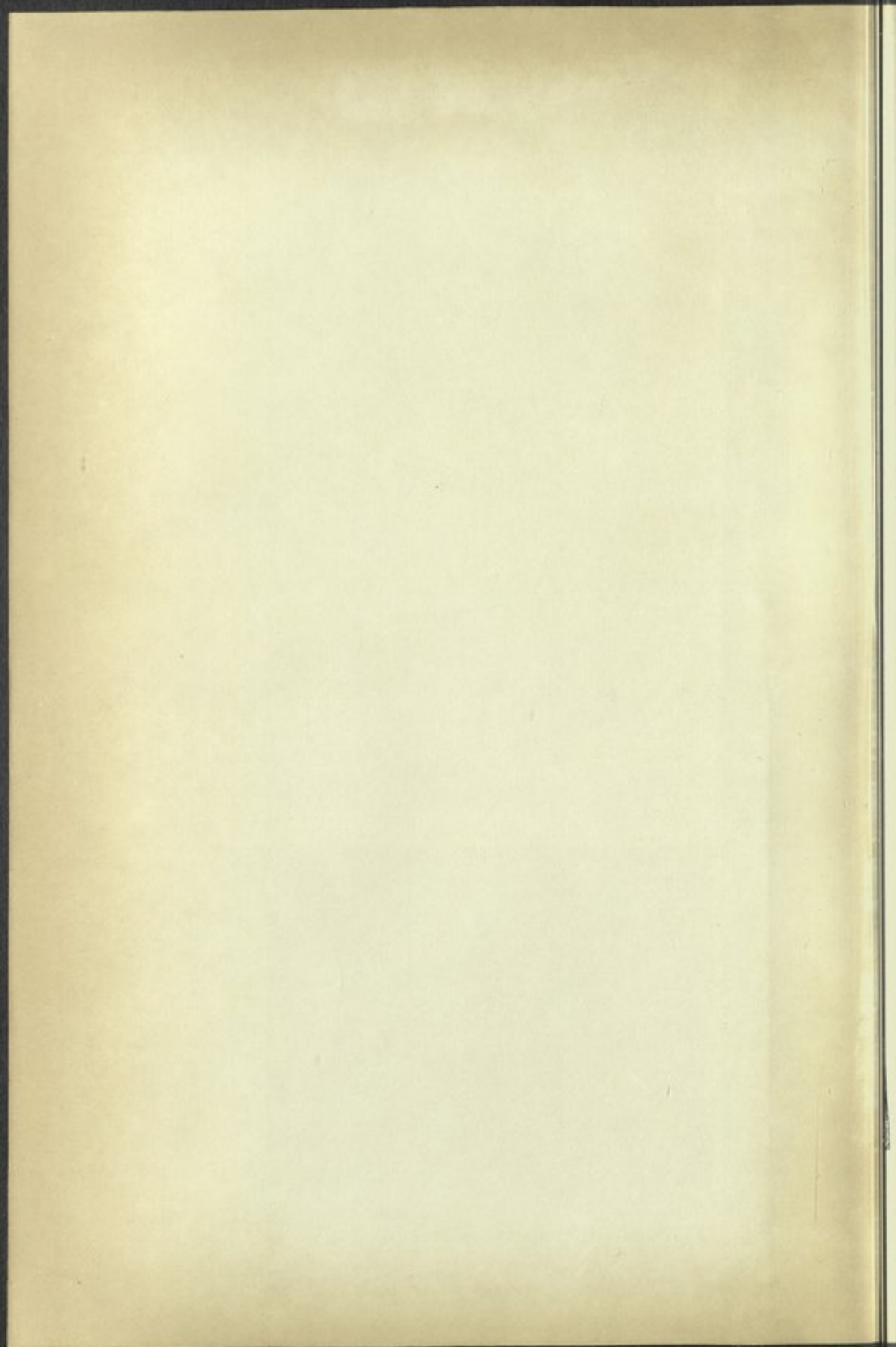
مقاولين أشغال بحرية

بشارع الكورنيش بالسويس

تليفون ٤٤٩ - م. ت. ٢٣٥٨







DATE DUE

J. LIB.

17 OCT 1979

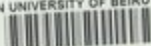
14 JAN 1988

991:Y95hA:c.1

يونس الاندونييسي، قهر الدين

هذه هي اندونيسيا

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01060965

991:Y95hA

يونس الاندونييسي - قهر الدين

هذه هي اندونيسيا

991
Y95hA

